

سلسلة

من النقد العلمي المنهجي

٦٠

السَّعْيُ الْمُحَبَّرُ الْحَيْثُ

تَسْبَعُ

ضَالَاتِ رَبِيعِ الْمَدْحَلِيِّ

فِي شَرْحِهِ

عَقِيدَةُ السَّلَفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ

تَأَلَّفُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ فَوْزِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الْحَمِيدِيِّ الْأَثَرِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

عن أبي حاتم وأبي زرعة قالوا: (المرجئة مُبتدعة ضلّالٌ)^(١)

قلت: وما ضلّت المرجئة إلا بسبب حبّ البدعة الإرجائية، وخذلان العلم، والزيغ عن الحقّ، اللهم سلّم سلّم.

(١) أثر صحيح.

أخرجه البرذعي في أصول السنة (ص ١٣٤) واللالكائي في الاعتقاد (ج ١ ص ١٧٩) وابن الطبري في السنة (ص ٣٢١) والعتار في الإعتقاد (ص ٩٣) بإسناد صحيح.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مَضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلُّ فَلَا هَادِيَ لَهُ،
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل
عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا
زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ
اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ
وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-
٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ
مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ، ثُمَّ أَمَّا بَعْدُ:

((فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي كُلِّ زَمَانٍ فِتْرَةً مِنَ الرُّسُلِ بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَدْعُونَ مَنْ ضَلَّ إِلَى الْهُدَى، وَيَصْبِرُونَ مِنْهُمْ عَلَى الْأَذَى، يُحْيُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ الْمَوْتَى، وَيُبَصِّرُونَ بِنُورِهِ أَهْلَ الْعَمَى، فَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لِإِبْلِيسَ قَدْ أَحْيَوْهُ، وَكَمْ مِنْ ضَالٍّ تَأْتَهُ قَدَ هَدَوِهِ، فَمَا أَحْسَنَ أَثْرَهُمْ عَلَى النَّاسِ، وَأَقْبَحَ أَثْرَ النَّاسِ عَلَيْهِمْ. يَنْفُونَ عَنِ كِتَابِ اللَّهِ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ الَّذِينَ عَقَدُوا أَلْوِيَةَ الْبِدْعَةِ، وَأَطْلَقُوا عِنَانَ الْفِتْنَةِ، فَهَمُّ مُخْتَلِفُونَ فِي الْكِتَابِ مُخَالَفُونَ لِلْكِتَابِ، مُجْمِعُونَ عَلَى مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ، يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ، وَفِي اللَّهِ، وَفِي الْكِتَابِ بَغَيْرِ عِلْمٍ، يَتَكَلَّمُونَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَيَخْدَعُونَ جُهَّالًا بِمَا يُشَبِّهُونَ عَلَيْهِمْ، فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ فِتْنِ الْمُضِلِّينَ))^(١).

وقد حذرنا نبينا محمد ﷺ أبلغ تحذير من هؤلاء المضللين، فقال رسول الله ﷺ: ((إِنَّمَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي الْأَيْمَةَ الْمُضِلِّينَ))^(٢).

قال العلامة المباركفوري رَحِمَهُ اللهُ فِي (تحفة الأحوذى) (ج ٦ ص ٤٠٤):
(أي داعية إلى البدع، والفسق، والفجور). اهـ

وقال ﷺ: ((سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أَنْاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ؛ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَاهُمْ))^(٣).

(١) انظر (الرد على الجهمية والزندقة) لإمام أحمد (ص ٥٨).

(٢) حديث صحيح.

أخرجه الترمذي في سننه (٢٢٢٩) بإسناد صحيح.

(٣) حديث حسن.

وقال ﷺ: ((يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ، يَأْتُونَكُمْ مِنْ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ؛ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَاهُمْ، لَا يُضِلُّونَكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ))^(١).

إن الصراع بين أهل الحق، وبين أهل الباطل من سنن هذا الكون منذ أن خلق الله تعالى الإنسان على ظهر الأرض، ويمثل هذا الصراع أولياء الله تعالى من جهة تمسكهم بالكتاب العزيز، والسنة النبوية، وآثار السلف الصالح، وأولياء الشيطان من جهة تمسكهم بكتبهم، وأرائهم، وأفكارهم، وأهوائهم.

قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

قال ابن أبي العزّ الحنفي رَحِمَهُ اللهُ فِي (شرح العقيدة الطحاوية) (ج ٢ ص ٧٨٧): (فدين الإسلام هو ما شرعه الله لعباده على السنة رُسله، وأصول هذا الدين وفروعه موروثه عن الرُّسل، وهو ظاهرٌ غاية الظهور). اهـ

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ فِي (الإعتصام) (ج ٣ ص ٢٣٧): (فلما حدثت الأهواء المردية، التي حذر منها رسول الله صلى الله عليه وسلم، وظهرت

أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بإسناد حسن.

(١) حديث حسن.

أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بإسناد حسن.

العداوات، وتحزّب أهلها فصاروا شيعاً، دَلَّ على أنه إنما حدث ذلك من المسائل المحدثّة التي ألقاها الشيطان على أفواه أوليائه). اهـ

قلت: وأكثر البدع التي رسخت في قلوب الأتباع بسبب تعصبهم لجهالات الرؤوس، فأظهروا البدع في قالب السنة، وأظهروها في معرض التحدي، ونظروا إلى أهل السنة بعين التحقير والازدراء، وإن كانوا من أهل العلم، فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة، ورسخت في قلوبهم الإعتقادات الباطلة^(١).

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ في (الإعتصام) (ج ٣ ص ٢٣٠) عن المخالفين: (فمثل هؤلاء لا بدّ من ذكرهم، والتشريد بهم، لأن ما يعود على المسلمين من ضررهم إذا تركوا، أعظم من الضرر الحاصل بذكرهم، والتنفير عنهم إذا كان سبب ترك التعيين الخوف من التفرّق والعدواة، ولا شك أن التفرّق بين المسلمين، وبين الداعين للبدعة وحدهم إذا أُقيم عليهم أسهل من التفرّق بين المسلمين، وبين الداعين ومن شايعهم واتبعهم، وإذا تعارض الضرران؛ فالمرتكب أخفها وأسهلها، وبعض الشر أهون من جميعه، كقطع اليد المتأكلة، وإتلافها أسهل من إتلاف النفس، وهذا شأن الشرع أبداً: أن يطرح حُكْمَ الأخف، وقايةً من الأثقل). اهـ

(١) وانظر (الإعتصام) للشاطبي (ج ٣ ص ٢٣١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في (الرد على البكري) (ج ١ ص ٢٧٤): (فإن البدع في الدين سببُ الفواحش وغيرها من المنكرات). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في (الفتاوى) (ج ٤ ص ١٦٧): (فلا بدَّ في الطوائف المنتسبة إلى السنة والجماعة من نوع تنازع، لكن لا بدَّ فيهم من طائفة تعتصم بالكتاب والسنة، كما أنَّه لا بدَّ أن يكون بين المسلمين تنازعٌ واختلاف، لكنَّه لا يزال في هذه الأمة طائفةٌ قائمةٌ بالحق، لا يضرُّها من خالفها، ولا من خذَلها حتى تقوم الساعة). اهـ

قلت: ويشد هذا الصراع، ويخبو بين الحين والآخر وفق الظروف، والأحوال التي تمر بها الأمة من حيث قوة الفتن وضعفها، وحين يخرج بعض من شدَّاذ الشراح لكتب السلف الصالح أصحاب الحديث من المخالفين لإعتقادهم ليسيئوا إلى إعتقاد السلف الصالح أصحاب الحديث من خلال التهجم على تراثهم العظيم بلا علم ودراية^(١).

وهذا دليل على إفلاسهم بعلم الكتاب والسنة، وعجزهم عن معرفة اعتقاد السلف الصالح أصحاب الحديث، والله المستعان.

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ في (الإعتصام) (ج ٣ ص ٢٣٩): (الفرقة تعتبر على أي وجه كانت، لأنها تختلف بالقوة والضعف، وحيث ثبت أن مخالفة هذه

(١) قلت: وهذا جزء من الصراع بين الحق والباطل.

الفرق إنما هي في القواعد الكلية كانت الفرقة أقوى، بخلاف ما إذا خولف في الفروع الجزئية؛ فإن الفرقة... لا بدّ فيجب النظر في هذا كله). أهـ

قلت : وهذا هو محور الصراع بين الحق والباطل، فمنذ أن خلق الله تعالى الناس، وارسل إليهم الرسل، نشأ هذا الصراع بين الحق المتمثل في هؤلاء الرسل وأتباعهم، وبين الباطل المتمثل في أهل الأهواء والضلال الذين يقفون في وجه سنة الرسل وأتباعهم.

فكل صراع حديث بين الحق والباطل هو امتداد لذلك الصراع القديم، لأن أهل الحق المتأخرين هم أنفسهم أهل التوحيد من المسلمين، وأهل الباطل هم أنفسهم أهل الضلال من المخالفين المبتدعين.

وهذه الخاصية في المخالفين، حتى أدى بهم الأمر الزيف عن الحق واتّباع المتشابه من الأقوال^(١).

قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَةٌ﴾ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) والزيف: هو الميل عن الحق اتباعاً للهوى.

فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

((فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ،
فَاخْذُرُوهُمْ))^(١).

قلت : فتأملوا وجه أتباع المتشابه، وكيف أدّى إلى الضلالات، والخروج
عن أهل السنة والجماعة.

قلت: وهذا بسبب الجدال بالباطل.

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ فِي (الإعتصام) (ج ٣ ص ٢٤٥): (فإذا رأيتم أحداً
شأنه أبداً الجدال في المسائل مع كل أحد من أهل العلم، ثم لا يرجع، ولا
يرعوي؛ فاعلموا أنه زائغ القلب متبع للمتشابه فاحذروه). اهـ

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ فِي (جامع بيان العلم) (ج ٢ ص ٩٤٢): (أجمع
أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيف، ولا يعدون
عند الجميع في طبقات العلماء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون
فيه بالإتقان، والميز والفهم). اهـ

قلت: وكلام ربيع المدخلي الجديد في (شرحه لعقيدة السلف) هو من
كلام الزائغين^(٢)، والذي منه يتبين به بأنه لا يمكن انفصاله عنه.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (ج ٨ ص ٢٠٩) ومسلم في صحيحه (ج ٤ ص ٢٠٥٣).

(٢) فكل ما سنّاه في شرحه للإيمان وغيره فهو باطل.

قلت: ومن هذا يتبين بأن ربيعاً المدخلي ليس عنده علم بعقيدة السلف جملة وتفصيلاً؛ لإبتداعه في الدين.

والعالم لا يبتدع في الدين، وإنما يبتدع من ادّعى لنفسه العلم وليس هو كذلك.

إذا البدع لا تقع من راسخ في العلم، وإنما تقع ممن لم يبلغ مبلغ أهل العلم الراسخين، فانتبه.

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ في (الإعتصام) (ج ٣ ص ٣١٦): (هذه الأهواء التي افترقوا بسببها إلى تلك الفرق ، وأنه يكون فيهم أقوام تُداخل تلك الأهواء قلوبهم، حتى لا يمكن في العادة انفصالهم عنها، ولا توبتهم منها). اهـ

قلت: وحاصل ضلال ربيع المدخلي ما عوّل عليه تحكيم العقل المجرد بالظنّ والتحسين بدون الشرع، ثم قصّر في الرجوع إلى علماء السنة في ذلك فيما ظهر من أخطائه، ثم وجه آراء عقله عليهم بالغمز واللمز، فاستحسن بعقله أشياء، واستقبح أُخر، وألحقها بالشرع ظلماً وزوراً، فضل سواء السبيل، وليس له إلاّ التضليل.

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ في (الإعتصام) (ج ٣ ص ٣١٩): (فأهل الأهواء إذا استحكمت فيهم أهواؤهم؛ لم يبالوا بشيء ، ولم يعدوا خلاف أنظارهم شيئاً ، ولا راجعوا عقولهم مراجعة من يتهم نفسه، أو يتوقف في موارد الإشكال، وهو شأن المعتبرين من أهل العقول، وهؤلاء صنف من أصناف من اتّبع هواه ، ولم يعبأ بعَدْلِ العاذل فيه ، وثم أصناف أُخر يجمعهم مع هؤلاء إشرابُ الهوى في قلوبهم ، حتى لا يبالوا بغير ما هو عليه). اهـ

قال الشاطبي رحمه الله في (الإعتصام) (ج ٣ ص ٣٠٤): (ولا يدخل فيهم -يعني العلماء- أحد من المبتدعين؛ لأن العالم أولاً لا يبتدع ، وإنما يبتدع من ادّعى لنفسه العلم وليس كذلك ، ولأن البدعة قد أخرجته عن نمط من يعتدُّ بأقواله). اهـ

قلت: ولا يعتدّ الآن بأقوال المدخلي في كتبه لأنه ليس بعالم بل هو جامعيّ مثقف فتنبه.

قلت: وكل من دخل من أمة النبي ﷺ في هوى من تلك الأهواء، ورآها
وذهب إليها، فإن هواه يجري فيه مجرى الكلب^(١) بصاحبه، فلا يرجع أبداً عن
هواه، ولا يتوب عن بدعته.

فَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((إِنَّهُ
سَيُخْرَجُ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ تَتَجَارَى بِهِمْ تِلْكَ الْأَهْوَاءُ كَمَا يَتَجَارَى الْكَلْبُ بِصَاحِبِهِ،
فَلَا يَبْقَى مِنْهُ عِرْقٌ وَلَا مَفْصِلٌ إِلَّا دَخَلَهُ)).

حديث صحيح

أخرجه أبو داود في سننه (٤٥٩٧) وأحمد في المسند (ج ٤ ص ١٠٢)،
واللاكثي في الاعتقاد (١٥٠)، والحاكم في المستدرک (ج ١ ص ١٢٨)، وابن أبي
عاصم في السنة (٢ و ٦٥ و ٦٩)، والمروزي في السنة (ص ١٤ و ١٥)، والدارمي
في المسند (ج ٢ ص ٢٤٩)، والآجري في الشريعة (٢٩) من طريق أزهر بن عبد
الله عن أبي عامر عبد الله بن يحيى عن معاوية بن أبي سفيان به.

قلت: وهذا سنده حسن، وقد حسنه ابن حجر في الكافي الشاف (ص ٦٣)،
وجوده العراقي في المغني (ج ٣ ص ١٩٩).

(١) الكلب: داء يصيب الإنسان من عض الكلب المسعور، فيصيبه شبه الجنون، ويلحق به حتى يموت.

وتتجارى بهم الأهواء: أي تواقعون فيها ويتداعون ويتهافتون في الأهواء الفاسدة.

انظر: (لسان العرب) لابن منظور (ج ١ ص ٧٢٣) و (ج ١٤ ص ١٤١).

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ فِي (الإعتصام) (ج ٣ ص ٣٢٠): (قوله ﷺ: ((تتجارى بهم تلك الأهواء))، فدل على أن كل خارج عما هو عليه وأصحابه، إنما خرج باتباع الهوى لا بالشَّرع، وإن أبدى أنه متبع للشَّرع). اهـ.

قلت: والذي أشرب البدعة من شأنه أن يدعو إلى بدعته، فيظهر بسببها الموالاة، والمعاداة^(١).

قلت: فكل من بلغ هذا المبلغ؛ حقيقٌ أن يوصف بالوصف الذي وصفه به الرسول ﷺ، وأن يعدَّ من أصحاب الأهواء والبدع^(٢).

قلت: وبيان ذلك أن داء الكلب فيه ما يشبه العدوى، فإن أصل الكلب واقع بالكلب، ثم إذا عَضَّ ذلك الكلبُ أحداً صار مثله، ولم يقدر على الانفصال عنه في الغالب إلا بالهلكة.

فكذلك المبتدع إذا أورد على أحد رأيه وإشكاله؛ فقلماً سلم من غائلته، بل إما أن يقع معه في مذهبه ويصير من شيعته، وإما أن ينبت في قلبه شكاً يطمع في

(١) وهذا الأمر هو الذي ظهر من المدخلي حتى أغرق في بدعة الإرجاء، وإعترض على كتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ، وأثار السلف الصالح، فخالف اعتقاد أهل السنة والجماعة، والله المستعان.

وانظر (الاعتصام) للشاطبي (ج ٣ ص ٣٢٤ و ٣٢٥).

(٢) قلت: فإذا بلغت البدعة بصاحبها أن يناصب هذه المناصب في العداوة والبغضاء، فهو مُشْرَبٌ جها في قلبه، ومن أشْرَبَهَا ناصب عليها بالدعوة المقترنة بالخروج عن مذهب أهل السنة والجماعة.

قلت: وهذه نتيجة العداوة والبغضاء لأهل السنة.

الانفصال عنه فلا يقدر عليه^(١) (٢).

ولقد حَذَّرَ السَّلَفُ من مقاربة المرجئ.

فَعَنَ أَيُّوبُ السِّخْتِيَانِي قَالَ: لَقِينِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ فَقَالَ: (أَمْ أَرَاكَ مَعَ طَلْقٍ؟
قُلْتُ: بَلَى فَمَا لَهُ؟ قَالَ: لَا تُجَالِسْهُ، فَإِنَّهُ مُرْجِيٌّ).

أثر صحيح

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (ج ٧ ص ٢٢٨) وابن وضاح في البدع (١٤٥) من طريقين عن حماد بن زيد عن أيوب به.
قلت: وهذا سنده صحيح.

قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (ج ٤ ص ٤٩١) عن طلق بن حبيب العنزى: (صدوق في الحديث، وكان يرى الإرجاء).
وعن إبراهيم النخعي رَحِمَهُ اللهُ: أَنَّهُ قَالَ لِحَمْدِ بْنِ السَّائِبِ: (لَا تَقْرُبْنَا مَا دُمْتَ عَلَى رَأْيِكَ هَذَا) وكان مرجئاً.

أثر صحيح

أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير (ج ٤ ص ٧٨) وأبو نعيم في الحلية (ج ٤ ص ٢٢٣) وابن وضاح في البدع (١٤٤) وابن الجوزي في تلبيس إبليس

(١) وهذا الذي وقع فيه أتباع المدخلي بسبب سماعهم لآرائه المضللة، ومجالسته، والسلف الصالح هموا عن مجالسة رؤوس البدع، ومكالمتهم، وسماع كلامهم، وأغلظوا في ذلك.
(٢) انظر (الاعتصام) للشاطبي (ج ٣ ص ٣٣٣).

(ص ١٢) من طريق محمد بن فضيل بن غزوان عن المغيرة عن إبراهيم النخعي به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

قلت: فلا تمكَّن صاحب بدعة منك، فيورث قلبك من فتنته؛ لأن تأثير كلام صاحب البدعة معلوم^(١).

وعن الحسن البصري رَحِمَهُ اللهُ قَالَ : (لَا تُجَالِسَ صَاحِبَ هَوَى فَيَقْدِفَ فِي قَلْبِكَ مَا تَتَّبِعُهُ عَلَيْهِ فَتَهْلِكُ ، أَوْ تُخَالِفَهُ فَيَمْرُضَ قَلْبُكَ).

أثر صحيح

أخرجه ابن وضاح في البدع (١٣٨) من طريق إسماعيل بن عيَّاش عن أبي سلمة الحمصي عن الحسن البصري به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(١) وذلك أن الإحداث في الشريعة إنما يقع: إما من جهة الجهل، وإما من جهة تحسين الظن بالعقل، وإما من جهة اتباع الهوى في طلب الحق، وهذا الحصر بحسب الاستقراء من الكتاب والسنة، وسبب ذلك كله القول في دين الله تعالى بالرأي.

وانظر (فتاوى) ابن تيمية (ج ٢٨ ص ٥٨)، و(الاعتصام) للشاطبي (ج ٣ ص ٣٥٥).

قال الشاطبي في (الاعتصام) (ج ٣ ص ٣٦٨): (فإذا كان الأمر على هذا؛ لزم كل من أراد أن ينظر في الكتاب والسنة أن يتعلم الكلام الذي به أُدِّيتْ، وأن لا يحسن ظنه بنفسه قبل الشهادة له من أهل علم العربية بأنه ممَّن يستحق النظر، وأن لا يستقلَّ بنفسه في المسائل المُشكَّلة التي لم يحط بها علمه دون أن يسأل عنها مَنْ هو من أهلها، فإذا ثبت على هذه الوصاة كان - إن شاء الله - موافقاً لما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه الكرام) اهـ.

وعن أَبِي قِلَابَةَ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (لَا تُجَالِسُوا أَهْلَ الْأَهْوَاءِ، وَلَا تُجَادِلُوهُمْ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَغْمِسُوكُمْ فِي ضَلَالَتِهِمْ، وَيَلْبَسُوا عَلَيْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ).

أثر صحيح

أخرجه الفريابي في القدر (٣٦٦) وابن بطة في الإبانة الكبرى (٣٦٣) والآجري في الشريعة (١١٤) وأبو نعيم في الحلية (ج ٢ ص ٢٨٤) وابن أبي زمنين في أصول السنة (٢٣٣) وعبدالله بن أحمد في السنة (٩٩) من طريق حماد بن يزيد عن أيوب عن أبي قلابة به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وعن بُنْدَارِ بْنِ الْحُسَيْنِ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (صُحْبَةُ أَهْلِ الْبِدْعِ تَوَرَّثُ الْإِعْرَاضَ عَنِ الْحَقِّ).

أثر حسن

أخرجه السلمي في طبقات الصوفية (ص ٤٦٩) والقشيري في الرسالة (ص ٢٩) و الذهبى في السير (ج ١٦ ص ١٠٩) من طريق عبد الواحد بن محمد قال: سمعت بندار بن الحسين به.

قلت: وهذا سنده حسن.

لأنه يجعل العقل حكماً بإطلاق، وقد ثبت عليه حاكم بإطلاق، وهو الشرع، بل الواجب عليه أن يقدم ما حقه التقديم—وهو الشرع—ويؤخر ما حقه

التأخير - وهو نظر العقل - لأنه لا يصح تقديم الناقص حكماً على الكامل، لأنه خلاف المعقول المنقول^(١).

قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لِمُعَقَّبِ حُكْمِهِ﴾ [الرعد: ٤١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [المائدة: ١].

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ في (الإعتصام) (ج ١ ص ٤٢٠): (فالحاصل من هذه القضية أنه لا ينبغي للعقل أن يتقدم بين يدي الشرع، فإنه من التقديم بين يدي الله ورسوله، بل يكون ملبياً من وراء وراء). اهـ.

وقال الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ في (الإعتصام) (ج ١ ص ٢١١): (فليتق الله امرؤ ربه، وليُنظر قبل الإحداث في أيّ مزلة يضع قدمه؛ فإنه في محصول أمره، يثق بعقله في التشريع، ويتهم ربه فيما شرع!، ولا يدري المسكين ما الذي يوضع له في ميزان سيئاته، مما ليس في حسابه، ولا شعر أنه من عمله، فما من بدعة يتدعها أحد فيعمل بها من بعده؛ إلا كتبت عليه إثم ذلك العامل، زيادةً إلى إثم ابتداعه أولاً، ثم عمله ثانياً، وإذا ثبت أن كل بدعة تُبتدع فلا تزداد على طول الزمان إلا مضياً، واشتهاراً وانتشاراً، فعلى وزان ذلك يكون إثم المبتدع لها). اهـ.

(١) انظر (الإعتصام للشاطبي) (ج ٣ ص ٤٠٨).

قلت: فهو إثم زائد على إثم الإبتداع، وذلك الإثم يتضاعف تضاعف إثم البدعة بالعمل بها؛ لأن البدعة فيها التعدي في الأحكام، والتهاون في السنة، واتباع الآراء والأهواء، وترك الاتباع والاقتراء.

فَعَن حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (مَا أَحَدَثَ قَوْمٌ بَدْعَةً فِي دِينِهِمْ؛ إِلَّا نَزَعَ اللَّهُ مِنْ سُنَّتِهِمْ مِثْلَهَا، ثُمَّ لَا يُعِدُّهَا إِلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

أثر صحيح

أخرجه الدارمي في المسند (٩٨) ويحيى بن معين في فوائده (١١١) والهروي في ذم الكلام (٩١٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق (ج ١٢ ص ٤٤٠) واللالكائي في الاعتقاد (ج ١ ص ٩٣) وأبو نعيم في الحلية (ج ٤ ص ٧٣) وابن وضاح في البدع (٩٠) بإسناد صحيح.

قلت: وتمادي ربيع في باطله، وبدعته، وهواه، مما يتبين من ذلك أنه لا يرى ذنوبه هذه بشيء لفجوره، وظلم بدعته فهلك، والعياذ بالله.

فَعَن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ((إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ قَاعِدٌ تَحْتَ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ مَرَّ عَلَى أَنْفِهِ فَقَالَ بِهِ هَكَذَا!))^(١).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (ج ١١ ص ١٠٢) والترمذي في سننه (ج ٩ ص ٣٠٨) وابن المبارك في الزهد (ج ١ ص ١٤٩) وهناد في الزهد (٩٠٠) وأبو نعيم في الحلية (ج ٤ ص ١٢٩).

قال ابن أبي جمرة رَحِمَهُ اللهُ: (السبب في ذلك أن قلب المؤمن منور، فإذا رأى من نفسه ما يخالف ما ينور به قلبه عظم الأمر عليه، والحكمة في التمثيل بالجبل أن غيره من المهلكات قد يحصل التسبب إلى النجاة منه، بخلاف الجبل إذا سقط على الشخص لا ينجو منه عادة)^(١) اهـ.

وقال العيني رَحِمَهُ اللهُ في (عمدة القاري) (ج ١٨ ص ٣٤١): (السبب فيه أن قلب المؤمن منور، فإذا رأى من نفسه ما يخالف ذلك عظم الأمر عليه. والحكمة: في التمثيل بالجبل أن غيره من المهلكات قد يحصل منه النجاة، بخلاف الجبل إذا سقط عليه لا ينجو عادة) اهـ.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في (فتح الباري) (ج ١١ ص ١٠٥): (وحاصله أن المؤمن يغلب عليه الخوف لقوة ما عنده من الإيمان فلا يأمن العقوبة بسببها، وهذا شأن المسلم أنه دائم الخوف والمراقبة، يستصغر عمله الصالح، ويخشى من صغير عمله السيئ) اهـ.

وقوله: (وأن الفاجر يرى ذنوبه كأنها ذباب مر على أنفه) أي ذنبه سهل عنده لا يعتقد أنه يحصل له بسببه كبير ضرر، كما أن ضرر الذباب عنده سهل، وكذا دفعه عنه^(٢).

(١) انظر: (فتح الباري) لابن حجر (ج ١١ ص ١٠٥).

(٢) انظر (فتح الباري) لابن حجر (ج ١١ ص ١٠٥) و(عمدة القاري) للعيني (ج ١٨ ص ٣٤١).

وإنما كانت هذه صفة المؤمن الصادق لشدة خوفه من الله تعالى، ومن عقوبته، لأنه على يقين من الذنب، وليس على يقين من المغفرة. والفاجر المبتدع، أو العاصي قليل المعرفة بالله تعالى، فلذلك قل خوفه، واستهان بالبدعة والمعصية^(١).

قال ابن أبي جمرة رَحِمَهُ اللهُ: (السبب في ذلك أن قلب الفاجر مظلم فوقوع الذنب خفيف عنده)^(٢) اهـ.

قلت: ويستفاد من الحديث أن قلة خوف المسلم من ذنوبه، و خفتها عليه يدل على فجوره^(٣)^(٤).

قال ابن بطال في شرح (صحيح البخاري) (ج ١٠ ص ٨١): (فينبغي لمن أراد أن يكون من جملة المؤمنين أن يخشى ذنوبه، ويعظم خوفه منها، ولا يأمن عقاب الله عليها فيستصغرها، فإن الله يعذب على القليل، وله الحجة البالغة في ذلك). اهـ.

وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: (إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا هِيَ أَدَقُّ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعْرِ، إِنْ كُنَّا نَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ الْمُبَقَّاتِ)^(٥). يَعْنِي بِذَلِكَ الْمُهْلِكَاتِ.

(١) انظر (فتح الباري) لابن حجر (ج ١١ ص ١٠٥) و(عمدة القاري) لليعني (ج ١٨ ص ٣٤١).

(٢) انظر (فتح الباري) لابن حجر (ج ١١ ص ١٠٥).

(٣) انظر (فتح الباري) لابن حجر (ج ١١ ص ١٠٥) و(عمدة القاري) لليعني (ج ١٨ ص ٣٤١).

(٤) قلت: وهذا ظاهر في ربيع على كثرة ذنوبه وبدعه لا يرها شيئاً اللهم غفراً.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه (ج ١١ ص ٣٢٩)، وأبو داود في الزهد (٣٧٩).

وقد بَوَّبَ عليه البخاري في (صحيحه) (٦٤٩٢) بَابُ مَا يُتَّقَى مِنْ مُحَقَّرَاتِ الذُّنُوبِ.

قلت: وأنس بن مالك رضي الله عنه ، لا يخاطبنا بذلك، ولكنه يخاطب التابعين القرن المفضل الثاني بعد قرن الصحابة الكرام.

فالصحابة الكرام لقوة يقينهم، وكمال تقواهم كانوا يعدون ما يحتقره التابعون من الذنوب من الموبقات - أي المهلكات - فكلما عظم الإيمان في قلب العبد، فإنه يعظم الأمر والنهي.

وقد قال تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ﴾

[الحج: ٣٣].

قلت: والعكس بالعكس، فإذا ضعف إيمان العبد - بسبب البدع أو المعاصي - عدَّ كبائر الذنوب من الصغائر، فتجرأ عليها^(١)، وَحَقَّرَ منهج أهل السنة والجماعة، وتكاسل عنه، وَأَصْرَّ عَلَى البدع والمعاصي، فَهَلَكَ، وَأَهْلَكَ والعياذ بالله.

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ فِي (فتح الباري) (ج ١١ ص ٣٣٠) معلقاً: (أي

تعملون أعمالاً تحسبونها هينة، وهي عظيمة، أو تؤول إلى العظم) اهـ.

(١) قلت: ومحقرات الذنوب متى يؤخذ بها صاحبها تهلكه، لأنه وثق بها، وتهاون بها، وينسى المحقرات فلا يلبث إلا وقد أحاطت به، فأهلكته وهو لا يشعر، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال ابن بطلال في (شرح صحيح البخاري) (ج ١٠ ص ٢٠٢): (والمحقرات إذا كثرت صارت كبائر بالإصرار عليها والتهاون فيها). اهـ.

قال ابن بطلال رَحِمَهُ اللهُ فِي (شرح صحيح البخاري) (ج ١٠ ص ٢٠٢): (إنما كانوا يعدون الصغائر من الموبقات لشدة خشيتهم لله، وإن لم تكن لهم كبائر) اهـ.
 وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ قَرِصٍ اللَّيْثِيِّ رضي الله عنه قَالَ: (إِنَّكُمْ لَتَعْمَلُونَ أَعْمَالًا هِيَ أَدْقُ فِي أَعْيُنِكُمْ مِنَ الشَّعْرِ كُنَّا نَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُبِقَاتِ) (٢)(١).
 قلت: إذا فلا تزال يا ربيع ظالماً ما كنت مخاصماً، ولا تزال آثماً ما كنت مमारياً، ولا تزال كاذباً ما كنت مُحَدَّثاً.

ولذلك، من استصغر ذنوبه، اجتمعت عليه فأهلكته (٣).

عَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَقُولُ: (لَا تَغْرُنْكُمْ صَلَاةُ امْرِئٍ، وَلَا صَوْمُهُ، وَلَكِنْ انظُرُوا مَنْ إِذَا حَدَثَ صَدَقَ، وَإِذَا أَوْثَمَنَ أَدَى، وَإِذَا أَشْفَى وَرِعَ) (٤).

(١) أخرجه الطيالسي في المسند (ص ١٩٣) وأحمد في المسند (ج ٥ ص ٧٩) وابن المبارك في الزهد (٦٠) وأبو داود في الزهد (ص ٣١٨) والبيهقي في شعب الإيثار (٧٢٥٩) والبخاري في التاريخ الكبير (ج ٦ ص ٩٤) بإسناد صحيح.

(٢) قلت: إنكم لن تلقوا الله تعالى بشيء خير لكم من قلة الذنوب، فمن سره أن يدرك أهل العبادة، فليكف نفسه عن الذنوب.

(٣) قلت: إياكم ومحقرات الذنوب.

(٤) أثر حسن.

أخرجه الحسين المروزي في زياداته على زهد ابن المبارك (٣٥٧) و الدرناقطني في العلل (ج ٢ ص ١٤٨) والبيهقي في شعب الإيثار (ج ٤ ص ٤٨٨٨) وأبو داود في الزهد (ص ٨٠) بإسناد حسن.

وأخرجه البيهقي في الزهد الكبير (٨٦٧) وأبو نعيم في الحلية (ج ٣ ص ٢٧) عن أبي قلابة عن عمر بن الخطاب

و الإِشْفَاءُ : الإِشْرَافُ عَلَى الشَّيْءِ (١).

قلت: فهل صدق المدخلي في الدفاع عن نفسه، كلا ثم كلا ؟!!!، وهذا

يتهم به المدخلي (٢).

إذاً فلا خير في فقه ليس فيه تفهم، بل فيه الهوى، الذي سوف يحاسب

عليه.

فَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: (ارْتَحَلَتِ الدُّنْيَا مُدْبِرَةً، وَارْتَحَلَتِ الآخِرَةُ مُقْبِلَةً، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بَنُونَ، فَكُونُوا مِنْ أبنَاءِ الآخِرَةِ، وَلَا تَكُونُوا مِنْ أبنَاءِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ اليَوْمَ عَمَلٌ وَلَا حِسَابَ، وَعَدَا حِسَابٌ وَلَا عَمَلٌ) (٣).

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: (إِنَّمَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ اتِّبَاعُ الهَوَى ، وَطُولُ الأَمَلِ ، فَإِنَّ اتِّبَاعُ الهَوَى يَصُدُّ عَنِ الحَقِّ) (٤).

(١) انظر الزهد لأبي داود (ص ٨٠).

(٢) قلت: ومن عَرَّضَ نفسه للتهمة فلا يلو من من أساء به الظن.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاَ جازماً به (ج ١١ ص ٢٣٥) والبغوي في شرح السنة تعليقاَ (ج ١٤ ص ٢٤٣) والمعافي الموصلي في الزهد (ص ٣٠٤) الخطيب في المتفق والمفترق (ج ٢ ص ١١٦٧) وابن الجوزي في المصباح المضيء (ج ١ ص ٢٦٢) والأصبهاني في الترغيب والترهيب (ج ١ ص ١٥١) وابن أبي دنيا في قصر الأمل (ص ٥٠) وابن المبارك في الزهد (٨٦) ووكيع في الزهد (١٩١) وابن أبي شيبة في المصنف (ج ٨ ص ١٥٥) وهناد في الزهد (٥٠٩) وأبو نعيم في الحلية (ج ١ ص ٧٦) والبيهقي في شعب الإيمان (ج ٧ ص ١٠٦١٣) وفي الزهد الكبير (ص ١٩٣) وأحمد في فضائل الصحابة (٨٨١) وفي الزهد (١٦٢) وأبو داود في الزهد (ص ١١٦).

(٤) أثر صحيح.

أخرجه أبو داود في الزهد (ص ١١٦) ووكيع في الزهد (١٩١) وهناد في الزهد (٥٠٩) والبيهقي في شعب الإيمان (ج ٧ ص ١٦١٣) وفي الزهد الكبير (ص ١٩٣) والمعافي الموصلي في الزهد (ص ٣٠٤) وابن أبي الدنيا في

قلت: فيا ربيع جاهد نفسك في هواك، ودع المرء والتخاصم لقلّة خيره وإلا هلكت وأهلكت والله المستعان.

فَعَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (دَعِ الْمِرَاءَ لِقَلَّةِ خَيْرِهِ) (١).

وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (خَبِّ قَلْبَكَ الرَّيْبَ وَمَا تُخَشَى فَسَادَهُ) (٢).

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الزَّاهِدِ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (مَنْ أَمَرَ السُّنَّةَ عَلَى نَفْسِهِ قَوْلًا وَفِعْلًا، نَطَقَ بِالْحِكْمَةِ، وَمَنْ أَمَرَ الْهُوَى عَلَى نَفْسِهِ، نَطَقَ بِالْبِدْعَةِ، لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ذِكْرُهُ يَقُولُ: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾) (٣) [النور: ٥٤].

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: (أَشَدُّ الْجِهَادِ جِهَادُ الْهُوَى، مَنْ مَنَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا فَقَدْ اسْتَرَّاحَ مِنَ الدُّنْيَا وَبَلَّأَهَا، وَكَانَ مُحْفُوظًا مُعَافِيًّا مِنْ أَذَاهَا) (٤).

قصر الأمل (ص ٥٠) وأبو نعيم في الحلية (ج ١ ص ٧٦) والخطيب في المتفق والمفترق (ج ٢ ص ١١٦٧) وأحمد في الزهد (١٦٢) وابن أبي شيبة في المصنف (ج ٨ ص ١٥٥) بإسناد صحيح.

(١) أثر صحيح.

أخرجه ابن أبي حاتم في الزهد (ص ٨٠) بإسناد صحيح.

(٢) أثر حسن.

أخرجه ابن أبي حاتم في الزهد (ص ٥٥) بإسناد حسن.

(٣) أثر صحيح.

أخرجه البيهقي في الزهد الكبير (ص ١٥١ و ١٦٥) وأبو نعيم في الحلية (ج ١ ص ٢٤٤) والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (ج ١ ص ١٤٥) بإسناد صحيح.

(٤) أثر حسن.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدْهَمَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: (الهُوَى يَرْدِي) ^(١).

وَعَنْ يَحْيَى بْنِ مُعَاذِ الرَّازِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: (الْمَغْبُونُ) ^(٢) مَنْ عَطَّلَ أَيَّامَهُ

بِالْبَطَالَاتِ، وَسَلَّطَ جَوَارِحَهُ عَلَى الْهَلَكَاتِ، وَمَاتَ قَبْلَ إِفَاقَتِهِ مِنَ الْجَنَائِاتِ) ^(٣).

قلت: وربيع رأس المغبونين ولذلك سقط من أعين أهل السنة والجماعة،

لدفعه الحجة القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار الصحابية، والأقوال

السلفية.

فَعَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (مَا أُوْرِدْتُ الْحَقَّ وَالْحُجَّةَ عَلَى أَحَدٍ فَقَبِلَهَا

مِنِّي إِلَّا هَبْتُهُ، وَاعْتَقَدْتُ مَوَدَّتَهُ، وَلَا كَابَرَنِي عَلَى الْحَقِّ أَحَدٌ، وَدَفَعَ الْحُجَّةَ، إِلَّا

سَقَطَ مِنْ عَيْنِي) ^(٤).

أخرجه البيهقي في الزهد الكبير (ص ١٥٢) وأبو نعيم في الحلية (ج ٢ ص ١٨) بإسناد حسن.

(١) أثر حسن.

أخرجه البيهقي في الزهد الكبير (ص ١٥٢) وأبو نعيم في الحلية (ج ٢ ص ١٨) بإسناد حسن.

(٢) والمغبون: المنقوص، وهو ضعيف الرأي، ومن قلت فطنته وذكاؤه.

انظر مختار الصحاح للرازي (ص ١٩٦) والمصباح المنير للفيومي (ص ٢٢٩).

(٣) أثر صحيح.

أخرجه الخطيب في الزهد والرقائق (ص ١٣١) و البيهقي في الزهد الكبير (ص ٢٩٤) وابن الجوزي في ذم

الهُوَى (ص ١٧٤) بإسناد صحيح.

(٤) أثر صحيح.

أخرجه ابن حنبل في الفوائد والأخبار والحكايات (ص ١٣١) وابن عساكر في تاريخ دمشق (ج ٥١ ص ٣٨٣)

بإسناد صحيح.

قلت: وسبب سقوط ربيع، وذلك لإقتصاره على علمه المخلط، ولم يشعر
بكثرة علم علماء السنة، ولم يتواضع أن يسئلهم عما أشكل عليه من الدين.

فَعَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى عِلْمِهِ، لَمْ يَشْعُرْ بِكَثْرَةِ الْعِلْمِ)

(١)(٢).

قلت: إنه لا يزال الرجل عاقلاً مادام يطلب العلم، ويسئل عنه من هو
أعلم منه، فإذا رأى أنه قد اكتفى فهو متعالم، أو جاهل، وذلك أنه لو اكتفى أحدٌ
من العلم عند من هو أعلم منهم لا كُتِفَى موسى كَلِيمُ اللهُ، إذ يقول: ﴿هَلْ
أَتَّبِعَكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦].

فَعَنِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ عَظُمَتْ قِيَمَتُهُ، وَمَنْ تَفَقَّهَ
نَبَلَ قَدْرُهُ، وَمَنْ كَتَبَ الْحَدِيثَ قَوِيَتْ حُجَّتُهُ، وَمَنْ لَمْ يَصْنُ^(٣) نَفْسَهُ لَمْ يَنْفَعَهُ
عِلْمُهُ)^(٤).

(١) يعني من العلماء الذين هم أعلم منه في الدين.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه ابن حَمَّانَ في الفوائد والأخبار والحكايات (ص ١٣٨) بإسناد صحيح.

(٣) قلت: وربيع لم يصن نفسه فلم يَنْفَعَهُ عِلْمُهُ المخلط والله المستعان.

(٤) أثر صحيح.

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (ج ٥١ ص ٤٠٩) والخطيب في تاريخ بغداد (ج ٧ ص ٢٧٦) وابن عبد البر
في جامع بيان العلم (ج ١ ص ٥١١) وابن حَمَّانَ في الفوائد والأخبار (ص ١٤١) والبيهقي في مناقب الشافعي
(ج ١ ص ٢٨٢) بإسناد صحيح.

وَقَالَ أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ: مَنْ السَّفَلَةُ؟! قَالَ (الَّذِي لَا يُبَالِي مَا تَقُولُ، وَمَا لَا يُقَالُ لَهُ)^(١).

قلت: وربيح وقع في الأمر نفسه والعياذ بالله.

وَعَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ: (لَا تَسْمَعُوا مِنْ قُصَاصِنَا مَا يَحْبُونُ^(٢) بِهِ مِنَ الْحَدِيثِ)^(٣).

قلت: وهذا سبب كتمان الحق، وإظهار الباطل بالتأويل الفاسد، وهذا طريقة أهل البدع.

هذا وأسأل الله العظيم أن ينفع بهذا الكتاب عباده المسلمين، وأن يهدينا جميعاً إلى الصراط المستقيم.

وصلى الله على نبينا محمد و على آله وصحبه أجمعين.

كتبه

أبو عبد الرحمن فوزي بن عبد الله الحميدي

(١) أثر حسن.

أخرجه ابن حَمَّانَ في الفوائد والأخبار والحكايات (ص ١٤٥) بإسناد حسن.

(٢) أي ما يفسدونه من الحديث.

(٣) أثر حسن.

أخرجه ابن أبي حاتم في الزهد (ص ٧٧) بإسناد حسن.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

ذكر الدليل من الآثار على خبث المرجئة. وبيان كذب المرجئة في دين الله قديما وحديثا

(١) عن حجاج الأعور قال: سمعت شريكاً، وذكر المرجئة، فقال: (هم أخبث قوم، وحسبك بالرافضة خُبثاً، ولكن المرجئة يكذبون على الله)^(١).

أثر صحيح

أخرجه الخلال في السنة (ج ٤ ص ٤٦)، وعبدالله بن أحمد في السنة (ج ١ ص ٣١٢)، والآجري في الشريعة (ج ٢ ص ٦٨٣)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٧٧٠) بإسناد صحيح.

(٢) وعن عبدالله بن أحمد قال حدثني أبي - يعني الإمام أحمد - هذا الحديث، قال: (ولكن المرجئة يُكذبون الله عزَّ وجلَّ)^(٢).

أثر صحيح

أخرجه الخلال في السنة (ج ٤ ص ٤١) بإسناد صحيح.

(١) قلت: وكذب ربيع على الله تعالى، وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى السلف في مسائل الإيـان هو واضح في كتبه، وأشرطته، وهل تخفى النعمة إذا دست رأسها في التراب؟!!! اللهم غفرأ.

(٢) قلت: وكذب إخوان ربيع المرجئة! في مسائل الإيـان في (شبكة سحاب المرجئة) على الله تعالى، وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى السلف هو واضح أنهم يكذبون والله المستعان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسْرٍ، وَلَا تَعَسْرٍ

ذكر الدليل على أن ربيعاً يقول بقول المرجئة:

أن الأعمال شرط كمال في الإيمان

وكشف كذبه وخيانتته وتحريفه

أنه لم يقل بذلك

اعلم رحمك الله أن ربيعاً عهد إلى أسلوب خبيث ماكر خطير لنصر مذهبه الإرجائي، قد يروج على ضعاف الإيمان والعلم، وعلى من لم يتمكنوا من فهم عقيدة السلف المستمدة من الكتاب والسنة، فشوهها، وعلق عليها تعليقات خبيثة كاذبة بخيانة محرفة بدعية في مقالاته على طريقة مذهب المرجئة، وحشاها بسمومه، وعصارة فكره المريض.

قلت: حتى وصل به الأمر إلى إنكار^(١) أفكاره الإرجائية بالكذب أنه لم يقل بها، وهي مبثوثة في كتبه، وأشرطته^(٢)، نعوذ بالله من الكذب.

(١) على سبيل المثال: قول ربيع في (كشفه البالي) (ص ١٢٦): (وهو والحدادية! ينسبون إليّ أني أقول: أن العمل شرط كمال، أي أني أخرجه من حقيقة الإيمان، وهذا من أعظم الإفتراءات والبهت، أنا أدين الله بأن العمل من الإيمان!!!). اهـ

قلت: فهنا يكذب على أتباعه السحائية، أنه لم يقل بخروج الأعمال عن مسمى الإيمان، وكتبه وأشرطته تنضح من ذلك، نعوذ بالله من الكذب.

واستمع إلى أقواله وهو ينكر ذلك:

قال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٢٣٦): (ربيع أول^(٣) من نهى عن القول بأن العمل شرط كمال). اهـ.

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٢٤٠): (هل قال ربيع: العمل شرط كمال في الإيمان؟!!!). اهـ.

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٢٤٠): (استنكاره لقولي بأن الإيمان أصل، والعمل كمال، وفرع!!!). اهـ.

فعلى ربيع أن لا يلبس أكثر من ذلك على نفسه وعلى أتباعه، وعليه بالتوبة، والرجوع عن مذهب المرجئة جملةً وتفصيلاً، بل والرجوع عن هذه التلبيسات، والكذبات، والخيانات التي لا طائل تحتها اللهم غفراً.

(١) انظر (بيانه البالي) (ص ٨) الحلقة الثالثة، و (المجموع الفاضح) لربيع (ص ٣٦٧)، ومقاله البالي: (هل يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول أن الإيمان أصل والعمل كمال) لربيع في (شبكة سحاب) بتاريخ ٢٠٠٦/١١/٢، و (نصيحة للسلفيين حول منزلة العمل من الإيمان) لربيع في (شبكة سحاب)، و (كشفه البالي) (ص ٢٣٢)، وشريط مسجل بعنوان: (ضلالات ربيع في أصول الدين) وجه (ب) الجزء الثاني، وشريط مسجل بعنوان (كلمة في التوحيد) في (شبكة الأثري).

(٢) بل ربيع أول من كذب على الأئمة من أهل السنة أنهم قالوا: العمل فرع، وكمال للإيمان. فقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٢٣٧): (تحريفه لكلام الأئمة الذين صرحوا بأن الإيمان أصل، والعمل فرع!!!). اهـ.

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٢٣٧): (ابن منده هو الذي اعتبر العمل فرعاً، وكمالاً للإيمان، ونسب ذلك إلى أهل السنة!!!). اهـ.

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٢٣٧): (تصريحات ابن تيمية بأن الإيمان أصل، والعمل فرع). اهـ.

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ١٣١): (فأنا لم أقل العمل شرط كمال في يوم من الأيام، ولا في لحظة من اللحظات، لا في دروسي، ولا في أشرطتي، ولا في مؤلفاتي، ولا في مقالاتي، بل أنا أول من حذّر منه). اهـ

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٢٣٥): (كذبه عليّ بأني أقول: العمل شرط كمال!!!)^(١). اهـ

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٢٣٦): (كذبه عليّ بقوله عني أني أقول أخرجت العمل من الإيمان!!!). اهـ

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٢٣٦): (هل يعتبر مرجئاً من يقول: الإيمان أصل، والعمل كمال (فرع؟!!!)^(٢)). اهـ

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ١٥٥): (متى أخرج ربيع العمل عن الإيمان). اهـ

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ١٦٣): (متى أخرجت الأعمال الصالحة من الإيمان؟! أثبت ذلك من أول حياتي إلى يومي هذا من كتبي، أو أشرطتي). اهـ

(١) قلت: وهنا ينكر أنه قال: العمل شرط كمال، وهو قال ذلك في مواضع من كتبه، وأشرطته كما سوف يأتي ذكر إرجائه.

(٢) قلت: يعني عند ربيع لو قال شخص: الإيمان أصل، والعمل كمال لا يعتبر مرجئاً عنده، وهذا مخالف لفتاوى أهل العلم من أهل السنة والجماعة الذين قالوا بأنه مرجئ.

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ١٦٤): (ربيع يحارب من يُحْرِج العمل من الإيمان). اهـ

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ١٧٨): (فأين قلته - يعني أن الأعمال شرط كمال في الإيمان - من كتبي، وأشرطتي، ودروسي). اهـ

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٨٦): (فأنا أول من حارب القول بأن العمل شرط كمال في الإيمان، أو شرط صحة في الإيمان، وكررت إنكار ذلك سنوات، وإلى يومي هذا!!!). اهـ

قلت: وفي هذا الكلام من الكذب ما لا يجرؤ عليه إلا كبار محترفي الكذب^(١).

وهذه الأكاذيب، والخيانات تسقط قائلها، وفاعلها عند المسلمين، إلا عند المرجئة!!!.

ومن يتأمل هذا الكلام يدرك أن الرجل جاهل يهرف بما لا يعرف في معتقد السلف الصالح^(٢).

لقد هزلت حتى بان من هزلها كلاها وحتى سامها كل مفلس

(١) قلت: فهذا من تلبيساته التي يستر بها سوءة جهله بمعتقد السلف الصالح، والحمد لله الذي فضحه وإخوانه المرجئة بهذا البحث وغيره.

(٢) قلت: ومن الأهوال التي أصابت المدخلي بسبب ردود أهل السنة عليه، وكشف أفكاره الإرجائية قام يستغيث بالمجهولين من كُتَّاب (شبكة سحاب الحزبية) ويحتج بمقالاتهم نعوذ بالله من الخذلان، وانظر (كشفه البالي) (ص ٨٣).

وإليكم أقوال ربيع المرجى في قوله: أن الأعمال شرط كمال في الإيمان!!!:-
 (١) قال ربيع المرجى في (بيانه البالي) الحلقة الثالثة (ص ٨): (أقول: هذا
 دلّ عليه قول الله، وقول رسوله، وهو قول أئمة الإسلام، ولقد نقلت أقوال
 العلماء، وأدلتهم من كتاب الله، ومن سنة رسول الله من أن الإيمان أصل والعمل
 فرع عنه، وكمال له). اهـ.

وهذا يدل أن ربيعاً يقول أن الأعمال شرط كمال في الإيمان، فلماذا ينكر أنه
 لم يقل بذلك!!! نعوذ بالله من الخيانات!!!

(٢) وقال ربيع المرجى في (بيانه البالي) (ص ٨): (نقلت فيه أقوالاً كثيرة من
 عدد من أئمة الإسلام يقولون^(١): أن الإيمان أصل، والعمل فرع^(٢)، بناء منهم على
 أدلة من الكتاب والسنة). اهـ.

وهذا لا يحتاج إلى تعليق، مما يتبين بأن ربيعاً على مذهب المرجئة، نعوذ بالله
 من التحريفات!!!.

ولذلك لا يدخل (جنس العمل) في الإيمان، بل وليس مراده (بجنس
 العمل) العمل كله.

(٣) فقال ربيع المرجى في (بيانه البالي) الحلقة الثالثة (ص ١٨): (تشبهتهم
 بلفظ (جنس العمل) ومحاربة من لا يدخله في تعريف الإيمان، ومرادهم (بجنس

(١) كذا يفترى على الأئمة.

(٢) بل هذا قولك، وقول المرجئة في كل زمان والله المستعان.

العمل) العمل كله، مخالفين بهذا التفسير أئمة اللغة، واستعمال العلماء له، ومقاصدهم من استعماله!). اهـ

ولذلك ينكر ربيع أنه يقول: أن العمل شرط كمال في الإيمان، نعوذ بالله من الأكاذيب!!!.

٤) وقال ربيع المرجى في (المجموع الفاضح) (ص ٤٣٥) - عن جنس

العمل - : (ولم يستعمله السلف في القرون المفضلة في تعريف الإيمان). اهـ

٥) وقال ربيع المرجى: (واليوم نحن من أصل من أصولهم الهدامة ألا

وهو أن من يقول: إن الإيمان أصل والعمل كمال (فرع) فهو مرجى).^(١) اهـ

٦) وقال ربيع المرجى: (الإيمان أصل، والعمل كمال، أو تمام، أو فرع، أو

فروع).^(٢) اهـ

٧) وقال ربيع المرجى: (وأهل السنة يعتبرون العمل من الإيمان، وفرع،

وكمال للإيمان).^(٣) اهـ

٨) وقال ربيع المرجى: (منهم - يعني السلف - من لا يكفر بترك الأعمال

هذه جميعاً الأركان هذه).^(٤) اهـ

(١) (هل يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول إن الإيمان أصل، والعمل كمال) وهو مقال لربيع في (شبكة سحاب)

بتاريخ (٢/١١/٢٠٠٦).

(٢) (المصدر السابق).

(٣) (المصدر السابق).

(٤) (المصدر السابق)

(٩) وقال ربيع المرجى: (فاتركوا الخصومة في شرط الكمال، فإنه لا فرق بين قوله، وهي من الكمال، وبين قوله من قال: العمل شرط كمال).^(١) اهـ

(١٠) وقال ربيع المرجى - في قول ابن رجب رحمه الله -: (فأي كلام أبين من هذا؟ وقال: أن العمل شرط في الإيمان لا ركن فيه، أو جزء منه).^(٢) اهـ

(١١) وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٢٣٢): (تبديعهم لمن يقول: (إن الإيمان أصل، والعمل فرع)، وهذا أمر دل عليه الكتاب والسنة^(٣)!)، وقرره عدد من أئمة السنة وفحولهم!، ومنهم محمد بن نصر المروزي!، وابن منده!، وابن تيمية!^(٤)) اهـ

قلت: وهذه أقوال ربيع من كتبه، وأشرطته تدل دلالة واضحة على أنه يقول: أن الأعمال شرط كمال في الإيمان، فلماذا يكذب؟!!!

بل ادعى ربيع المرجى أن العلماء لم يردوا عليه في خطئه في مسائل الإيمان، فقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ١٨٠): (فالعلماء لم يردوا عليّ شيئاً، لا

قلت: بل أجمع السلف على تكفير من يترك الأعمال كلها.

(١) (نصيحة للسلفين حول منزلة العمل من الإيمان) وهو مقال لربيع في (شبكة سحاب).

(٢) (المصدر السابق).

(٣) وهذا من افتراءات ربيع المرجى على الكتاب والسنة، والله المستعان.

(٤) وهذا من افتراءات ربيع المرجى على الأئمة، والله المستعان.

الشيخ الفوزان، ولا غيره، بل علماء السنة في كل مكان ينصرون جهادي^(١) ضد الخوارج، ومن تفرع عنهم، ومنهم الحدادية!!!). اهـ

قلت: بل انتقده أهل السنة والجماعة^(٢) بمثل ما انتقدته أنا، منهم (الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ عبدالله الغديان، والشيخ فالح الحربي، والشيخ صالح اللحيدان) وغيرهم^(٣)).

وإيكم أقوالهم في ردهم على ربيع بقوله بمذهب المرجئة في مسائل

الإيمان:-

أولاً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ حفظه الله مفتي عام المملكة العربية السعودية، ورئيس هيئة كبار العلماء، ورئيس اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء في رده على ربيع المدخلي في خطئه في مسائل الإيمان:

(١) سئل فضيلة الشيخ: سماحة الشيخ انتشر عندنا - يعني في أوروبا - بصورة عجيبة أن الذي يترك الأعمال كل الأعمال، وجنس العمل بغير عذر يكون مؤمن ناقص الإيمان، فما صحة هذا القول أثابكم الله؟.

(١) نعوذ بالله من الغرور.

(٢) وهذا يدل على أنني لست لوحدي من ردّ على ربيع في مسائل الإرجاء الفاضحة!!!.

(٣) وهؤلاء العلماء الأفاضل أدانوه بمثل قولي، فأنا وافقت أهل العلم في ردودي على إرجاء ربيع. فلماذا هذه التليسات ياربيع!!!.

(٤) انظر كتاب (الانتصار فيما دار من المعارك بين أهل السنة والجماعة، وبين ربيع المدخلي وأتباعه لمخالفتهم في المسائل الكبار) (ص ٧٤، ٨٤، ٩٩، ١٠٤) إعداد: أبي معاذ السلفي.

فأجاب فضيلته: (لا... هذا قول باطل!، الأعمال جزء من الإيمان، ومن ادعى الإيمان بدون عمل فليس بمؤمن^(١))، والله جلّ وعلا ما ذكر الإيمان إلا مقروناً بالعمل الصالح).^(٢) اهـ

(٢) وسئل فضيلة الشيخ: سماحة الشيخ هل تارك جنس العمل ناقص الإيمان، وهل يكون بقوله هذا موافق للمرجئة أحسن الله إليكم؟
فأجاب فضيلته: (نعم... لأن جنس العمل تاركه قد كفر - نسأل الله العافية -، لأن العمل جزء من الإيمان).^(٣) اهـ

(٣) وسئل فضيلة الشيخ: سماحة الشيخ انتشر - في الآونة الأخيرة مقال يقرر فيه صاحبه أن العمل شرط لكمال الإيمان^(٤))، فما نصيحتكم له أثابكم الله؟
فأجاب فضيلته: (هذا كله أكاذيب!، العمل جزء من الإيمان لا انفكاك بين العمل وبين الإيمان).^(٥) اهـ

(١) وقد رددت عليه في كتابي: (القاصمة الخافضة لفرقة المرجئة الخامسة داحضة) (ص ١٣١) باب: ذكر الدليل على تنفيذ دعاوى ربيع المدخلي في تشييعه على أهل السنة والجماعة في ذكرهم جنس العمل، ولتكفيرهم بتركه.
(٢) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٧٥)، و(شريط مسجل) بصوت الشيخ بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).
(٣) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٧٦)، و(شريط مسجل) بصوت الشيخ بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).
(٤) والعجيب من أمر ربيع أنه ينكر قوله هذا أن العمل شرط كمال في الإيمان، بل قال: فرع، أو فروع، ولا ركن فيه، ولا جزء منه!.

(٤) وسئل فضيلة الشيخ: سماحة الشيخ هل تارك جنس العمل مؤمن ناقص الإيمان، وهو قائل ذلك يسمى مرجئاً، وجزاك الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (يا أخواني الأعمال جزء من الإيمان لا انفصام بين العمل والإيمان، الإيمان والأعمال شيء واحد، فالذي يترك الأعمال هو تارك للإيمان، ومن يزعم أنه مؤمن، وهو لا يؤدي عمله، لا يصلي، ولا يزكي، ولا يصوم، ولا يحج، ولا يؤدي واجباً، ولا يتعد عن محرم، ولا يمتثل واجباً، أين هذا من الإيمان؟!).

فالإيمان والعمل شيء واحد لا انفصام للعمل عن الإيمان، بل الأعمال جزء من الإيمان، والله ما ذكر الإيمان إلا مقروناً بالعمل الصالح).^(١) اهـ

(٥) وسئل فضيلة الشيخ: سماحة الشيخ يقول السائل ظهرت في الآونة الأخيرة عدة مقالات وكتابات لكُتِّبَ يقررون فيها أن العمل شرط لكمال الإيمان فهل من نصيحة لهؤلاء، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (هؤلاء مخطئون إذا قالوا إن الإيمان منفصل عن العمل فجعلوه شرطاً ليقولوا الإيمان شيء، والأعمال شيء آخر بمعنى أنه مكمل له، إذا

(١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٧٧)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

(٢) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٧٨)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

قال انتفى الشرط، وانتفى المشروط، فإذا انتفت الأعمال انتفى الإيمان، التي إذا انتفى الشرط انتفى المشروط، فإذا انتفت الأعمال انتفى الإيمان.

وقصدهم أن يقولوا أن الإيمان شيء، والأعمال شيء، والآيات والأحاديث تدل على أن الإيمان الاعتقادي، والإيمان العملي هما شيء واحد، لا انفصام بين هذا وهذا).^(١) اهـ

(٦) وسئل فضيلة الشيخ: سماحة الشيخ هناك من يقول بقول غريب نريد التعليق عليه، وهو: (أن العلماء يقولون: الإيمان أصل، والعمل كمال)، فهل هذا قول المرجئة^(٢)، جزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (هذا الكلام خطأ، هذه عقيدة المرجئة)^(٣). اهـ

(٧) وقال سماحته حفظه الله: (ما هو الإيمان؟، وما هي حقيقته؟، ما أصله؟، إنها مسألة عظيمة، والمسلمون في عهد المصطفى ﷺ، وعهد خلفائه الراشدين – لما كان الإيمان قوياً في النفوس – كانوا يعتقدون أن الإيمان: اعتقاد القلب، ونطق اللسان، وعمل الجوارح، وأن الأعمال جزء من الإيمان، فلم

(١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٧٨)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

(٢) ولقد رددت عليه في كتابي (القاصمة الخافضة لفرقة المرجئة الخامسة داحضة) (ص ٥١) باب: ذكر الدليل على تنفيذ دعاوى ربيع المدخلي في قوله: أن العمل شرط كمال في الإيمان.

(٣) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٠)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الرابع، وجه (أ).

يقولوا: هي شرط كمال، بل كانوا يعتقدون أن الأعمال جزء من مسمى الإيمان، فلفظ الإيمان يدخل فيه الأقوال، والأعمال، والاعتقادات، كلها يشملها مسمى الإيمان، وتقتضيها حقيقة الإيمان).^(١) اهـ

٨) وهذا جواب لسماحة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله - في مكالمة هاتفية - على سؤال يقول صاحبه: هناك شريط يروج عندنا (السائل من الجزائر) بعنوان: (شرح كتاب الإيمان) من (صحيح البخاري) لأحد الدكاترة من عندكم من (مكة).

قال الشيخ حفظه الله: (من هو)، قال السائل: (الدكتور ربيع بن هادي المدخلي)، يقول: إن كلمة (جنس العمل) محدثة، ولا أصل لها في القرآن، وفي السنة، ولم يدخلها السلف في تعريف الإيمان، أحدثها التكفيريون، والقطبيون، فما صحة هذا، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب المفتي حفظه الله بقوله: (هذا كلام غير صحيح، بس، ما يصلح هذا).^(٢) اهـ

٩) وسئل فضيلة الشيخ: عن مقال ربيع المدخلي؛ كثير من العلماء يقولون: الإيمان أصل، والعمل كمال (العمل فرع)؟.

(١) تعليق الشيخ على محاضرة بعنوان: (حقيقة الإيمان، وبدع الإرجاء في القديم والحديث).

(٢) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٢)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

(٣) وهنا أنكر الشيخ المفتي حفظه الله على ربيع المدخلي موافقته لمذهب المرجئة.

فأجاب فضيلته: (لا.. لا.. لا.. الأعمال أصل من الإيمان).

(السائل): هذا المقال هل هو قول أهل السنة والجماعة؟.

فأجاب فضيلته: (لا.. خطأ، لا.. خطأ، خطأ).

(السائل): هذه عقيدة المرجئة؟.

فأجاب فضيلته: (نعم.. نعم).^(١) اهـ

ثانياً: ذكر فتاوى فضيلة الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان حفظه

الله عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

بالمملكة العربية السعودية في ردّه على ربيع المدخلي في خطئه في مسائل الإيمان:-

(١) سئل فضيلة الشيخ: وفقكم الله، هناك من يقول أن تارك جنس العمل

بالكلية لا يكفر، وأن هذا القول قول ثاني للسلف، لا يستحق الإنكار، ولا

التبديع^(٢)، فما صحة هذه المقولة، أثابكم الله؟.

فأجاب فضيلته: (هذا كذاب، الذي يقول هذا الكلام هذا كذاب، كَذَبَ

على السلف، السلف ما قالوا: إن الذي يترك جنس العمل لا يكفر، ما قالوا: إن

الذي يترك جنس العمل، ولا يعمل أي شيء يكون مؤمناً، من ترك العمل نهائياً

(١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٣)، و ((شريط مسجل)) بصوت

الشيخ، بعنوان (الأسئلة الجزائية في مسائل الإيمان).

(٢) ((شريط مسجل)) بصوت ربيع، في (شبكة الأثري)، و(بيان حال ربيع) (ص ٨ - مذكرة).

من غير عذر، لا يصلي، ولا يصوم، ولا يعمل أي شيء، ويقول أنا مؤمن هذا كذاب.

أما الذي ترك العمل بعذر شرعي، وما يتمكن من العمل نطق بالشهادتين بصدق، ومات أو قتل في الحال فهذا ما في شك أنه مؤمن، لأنه ما تمكن من العمل ما تركه رغبة عنه.

أما الذي يتمكن من العمل ويتركه، ولا يصلي، ولا يصوم، ولا يزكي، ولا يجتنب المحرمات، ولا يجتنب الفواحش، هذا ليس بمؤمن، ولا أحد يقول أنه مؤمن إلا المرجئة^(١). اهـ

(٢) وسئل فضيلة الشيخ: انتشر في الآونة الأخيرة عبر شبكة الإنترنت مقال. يقرر فيه صاحبه أن العمل شرط لكمال الإيمان^(٣)، فما نصيحتكم حفظكم الله؟.

فأجاب فضيلته: (أول شيء: من هو هذا القائل، هل هو من العلماء المعتبرين؟، أو هو من سائر الناس؟، أو من المتعالين؟، إذا كان كذلك فلا عبرت بقوله، ما أظن واحداً من العلماء المعتبرين سيقول هذا القول أبداً، إنما يقوله متعالم، أو إنسان تعلم هذه العقيدة، عقيدة الإرجاء، ومشى عليها.

(١) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٦)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

(٢) وانظر كتابي: (القاصمة الخافضة لفرقة المرجئة الخامسة داحضة) (ص ٥١) باب: ذكر جملة أقوال ربيع المدخلي الموافقة لمذهب المرجئة.

أما أهل السنة والجماعة فهم يرون أن العمل داخل في الإيمان، وإن الإيمان قول وعمل واعتقاد، لا بد من الثلاثة، فإن اختل واحد منها فإنه لا يصح الإيمان، الإيمان وهو: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، فلا ينفع العمل بلا اعتقاد، ولا ينفع الاعتقاد بدون عمل، ولا ينفع العمل والاعتقاد بدون قول باللسان، لا بد من الجميع، وهذا هو الإيمان الصحيح.^(١) اهـ

(٣) وسئل فضيلة الشيخ: هناك من يقول: إن ترك عمل القلب كفر، أما ترك عمل الجوارح ليس كذلك، نرجو توضيح هذا، أحسن الله إليكم؟
فأجاب فضيلته: (هذا قول المرجئة، الذي يريد أن يصير مع المرجئة فيقول بهذا الكلام، ومذهب المرجئة باطل، لأن الإيمان عند أهل السنة والجماعة يتكون من أشياء، قول اللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، هذا هو الإيمان.

أما أن يقول الإيمان في القلب فقط، ولو ما عمل أي شيء، والعمل لا يدخل في الإيمان، فهو مذهب المرجئة، وأهل الضلال).^(٢) اهـ

(١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٧)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

(٢) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٧)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

(٤) وسئل فضيلة الشيخ: ظهر في هذا الوقت من يقول أن تارك جنس العمل مؤمن، ويكابر في هذا القول، ويدعو إليه، ويهدد من لا يقول بقوله، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (لا نحتاج إلى هذا الرجل، ولا إلى قوله، والسلف الصالح والعلماء كفوناً، وبينوا لنا الإيمان وهو: قول واعتقاد وعمل، يزيدنا بطاعة وينقص بالمعصية، فهذا الرجل لا ننظر إليه ولا إلى قوله).^(١) اهـ

(٥) وسئل فضيلة الشيخ: انتشر في الآونة الأخيرة عبر شبكة الإنترنت مقال يقرّر فيه صاحبه إن كثيراً من العلماء يقولون الإيمان أصل، والعمل كمال^(٢)، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (الذي يقول هذا الكلام ما يدري ماذا يقول، وهذا إمعة يسمع من يقول هذا القول، ويردده، الإيمان: قول، واعتقاد، وعمل، لا بد من الثلاثة، قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، لا بد من الثلاثة. وهذا ما درج عليه السلف الصالح، وأئمة الهدى قديماً وحديثاً.

(١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٩)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).
 (٢) انظر (هل يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول أن الإيمان أصل والعمل كمال) وهو مقال لربيع في (شبكة سحاب) بتاريخ (٢/١١/٢٠٠٦)، و(بيان حال ربيع المدخلي) (ص ٨ - مذكرة) و((شريط مسجل)) بصوت ربيع بعنوان (كلمة في التوحيد)، في (شبكة الأثري).

والذي يريد أن يشذ، ويأتي بمسائل شاذة، أو مسائل خلافية، ويشوش بها على الناس، فهذا لا يلتفت إليه).^(١) اهـ

ثالثاً: ذكر فتاوى فضيلة العلامة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الغديان حفظه الله عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية في ردّه على ربيع المدخلي في خطئه في مسائل الإيمان:-

(١) سئل فضيلة الشيخ: يا شيخ هناك من يقول أن الأعمال شرط كمال في الإيمان، هل هذا القول من أقوال أهل السنة والجماعة، أحسن الله إليكم؟
فأجاب فضيلته: (لا.. غير صحيح، فالناس لو تركوا جميع الأوامر، واتبعوا جميع النواهي يصير الإيمان صحيح، (السائل: لا والله ليس بصحيح)، لا يصومون، ولا يصلون، ولا يحجون، ولا يزكون، ويتعاملون بالربا، والزنا، والسرقه، وكل شيء، فيصيروا مؤمنين، (السائل، لا والله)، هذا قصدهم الذين يقولون بأن الأعمال شرط كمال، قالوا الأعمال شرط كمال في الإيمان، هذا قول المرجئة).^(٢) اهـ

(١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٩١)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الرابع، وجه (أ).
(٢) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ١٠٠)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثاني، وجه (أ).

(٢) وسئل فضيلة الشيخ: هناك من يقول أن تارك جنس العمل بأنه مؤمن، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (فما معنى تارك جنس العمل، إذا كان تارك جنس العمل معناه تارك جميع الأعمال، هذا مذهب المرجئة، وأنا ما أدري ما يحمل الإنسان على ترك هدي الرسول ﷺ، والأخذ بهدي غيره، ويجادل ويناضر).^(١) اهـ

(٣) وسئل فضيلة الشيخ: قال أحدهم في مقالٍ له: (وفي نادر من الأحيان يسألني عنه بعض الناس يعني عن (ترك جنس العمل) هل هو كافر أم لا؟!، فأناه عن الخوض فيه، فإذا ألحَّ اعترضتُ عليه ببعض أحاديث الشفاعة، كحديث أنس رضي الله عنه: (يخرج من النار من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان)^(٢) فما صحة هذا القول، بارك الله فيكم؟.

فأجاب فضيلته: (يا أخي هذه مسألة تدخل في مذهب المرجئة الذين لا يجعلون العمل شرط صحة، تدخل في هذا الباب كله، وعن استدلاله، فهذا الأمر يرجع إلى الله^(٣)، يعني لا يدخل فيها الإنسان أصلاً).^(٤) اهـ

(١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ١٠١)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).
(٢) وهذا يدل بأن ربيعاً لا يكفر بترك الأعمال كما هو واضح من اعتراضه على السائل بحديث الشفاعة، وأنه يشفع له، ولو لم يعمل أي عمل، لأنه يبقى في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، وهذا يبيّن بأنه لا يقول بانتهاج الإيمان بالكلية، وهذا قول المرجئة كما قال الشيخ عبدالله الغديان حفظه الله.

(٣) يعني إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه، هذا إذا بقي أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان بها قام من عمل فتنبه.

٤) وسئل فضيلة الشيخ: عن مقال ربيع المدخلي؛ كثير من العلماء يقولون: الإيمان أصل، والعمل كمال (العمل فرع)؟.

فأجاب فضيلته: (هذا ليس بصحيح).

(السائل): هل هذه من عقيدة أهل السنة والجماعة؟.

فأجاب فضيلته: (لا.. هذه من عقيدة المرجئة).^(٣) اهـ

٥) وسئل فضيلة الشيخ: هناك قول لأحد الدكاترة من عندكم من مكة

يدعى ربيع المدخلي يقول: أن كلمة جنس العمل محدثة، ولا أصل لها في القرآن، وفي السنة، ولم يدخلها السلف في تعريف الإيمان، أحدثها التكفيريون والقطيبيون، فما صحة هذا؟.

فأجاب فضيلته: (هذا ليس بصحيح، هذا الكلام ليس بصحيح؛ لأن هذا

مذهب المرجئة).^(٣) اهـ

أما إذا ترك العمل بالكلية، فهذا ليس في قلبه شيء من الإيمان، فهو كافر عند أهل السنة والجماعة.

١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ١٠٢)، و((شريط مسجل)) بصوت

الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

٢) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ١٠٢)، و((شريط مسجل)) بصوت

الشيخ، بعنوان: (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

٣) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ١٠٣)، و((شريط مسجل)) بصوت

الشيخ، بعنوان: (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

٦) وسئل فضيلة الشيخ - في مكالمة من الجزائر - يا شيخ قال أحدهم في مقال له: (في نادر من الأحيان يسألني عنه - يعني تارك جنس العمل - بعض العمل: هل هو كافر أم لا؟، فأنهاه عن الخوض فيه) (القائل هو ربيع في مقاله: (كلمة حق حول جنس العمل)، فقاطعه الشيخ الغديان قائلاً: (هذه المسألة تدخل في مذهب المرجئة الذين لا يجعلون العمل شرط صحة).^(١) اهـ

رابعاً: ذكر فتوى فضيلة العلامة الشيخ فالح بن نافع الحربي حفظه الله مدير المعهد بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية بالمملكة العربية السعودية سابقاً في رده على ربيع المدخلي في خطئه في مسائل الإيمان^(٢):-

سئل فضيلة الشيخ: هناك من يقول أن تارك جنس العمل، أو كل الأعمال يكون مؤمناً ناقص الإيمان، ما صحة هذا القول أحسن الله إليكم؟.

فأجاب فضيلته: (ليس صحيحاً، هذا باطل، وهذا يوافق المرجئة وهذا مرجئ الذي يقول هذا القول، لماذا، لأن تارك جميع العمل كافراً عند أهل السنة والجماعة، وهو غير مؤمن، والإيمان عندهم هو: اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالجوارح.

(١) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ١٠٣)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

(٢) وهو من علماء أهل السنة والجماعة كما قال الشيخ ابن باز رحمه الله، والشيخ عبدالعزيز آل شيخ، والشيخ صالح الفوزان، وغيرهم.

والعمل بالجوارح جزء من الإيمان، وكله ركن فيه، فإذا لم يأتِ بالعمل على الإطلاق يكون قد هدم هذا الركن، وهو كافر خارج من الملة، ومن قال عنه ناقص الإيمان، أثبت له الإيمان - بغض النظر عن كونه قال إيمانه ناقص، أو تام - فهو قد خالف إجماع الأمة ونقضه وهو أنه يروونه كافرًا غير مؤمن، وهو أثبت له الإيمان سواء قال إيمانه ناقص، أو قال إيمانه غير ناقص، وهذا هو مذهب المرجئة.

فمذهب المرجئة إنهم لا يكفرون الشخص، ويثبتون له الإيمان، ولو انتهت جميع الأعمال، ولو لم يعمل عملاً قط.

فهؤلاء يشبهون على الناس، ويتبعون المتشابه، ويحتجون بالأحاديث، وقد وجهها أهل السنة والجماعة^(١) حتى لا تتصادم مع النصوص القطعية التي أجمعت عليها الأمة، ولا يضربون بها النصوص، ويشبهون بها، فتشبيهها وتشويشها، هذه طريقة أهل البدع، وهو أنهم دائماً يتبعون ما تشابه.

ولكن أهل السنة - والله الحمد - البعيدون عن هذه الطريقة يفهمون النصوص بعضها مع بعض، فيقولون (لم يعملوا خيراً قط)^(٢) أي لم يكن عمله تاماً، ولم يكن عمله كافياً في إخراجهم من طائفة العقوبة، فهو يقع تحت الوعيد في

(١) وانظر كتابي: (القناعة في تبين شدوذ زيادة "لم يعملوا خيراً قط" في حديث الشفاعة) (ص ٦٠).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (ج ١ / ص ٧٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

نقصان عمله ولقطة عمله، ولا يأخذون بهذا المتشابه^(١)، ويتركون النصوص القطعية الكثيرة في الكتاب والسنة، وإجماع أهل السنة، وإنما يوجهونها مع النصوص الأخرى، فيحملون المتشابه على المحكم^(٢)، فينبغي أن تتبها إلى هذه المكيدة، مكيدة من يقول بهذا القول أو ينصره).^(٣) اهـ

خامساً: ذكر فتاوى فضيلة العلامة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان حفظه الله عضو هيئة كبار العلماء، ورئيس مجلس القضاء الأعلى سابقاً في ردّه على ربيع المدخلي في خطئه في مسائل الإيمان:-

(١) سئل فضيلة الشيخ: هل العمل شرط من شروط الإيمان، والذي يقول غير ذلك ماذا نقول له، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (لا شك أن العمل شرط^(٤))، فالشخص لا يصلي، ولا يصوم، ولا يزكي، ولا يحج، ويقول أنا مؤمن بالله، ومؤمن برسله، فهذا ليس بمؤمن^(٥)، لأن الله تعالى ذكر الصلاة من الإيمان، والحياء من الإيمان...^(٦) اهـ

(١) فالأخذ بالمتشابه من أصول أهل البدع.

(٢) قال أيوب السخيتاني: (ولا أعلم أحداً من أهل الأهواء يجادل إلا بالمتشابه).

أخرجه ابن المنذر في (التفسير) (ج ١ / ص ١٢٤) بإسناد صحيح.

(٣) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ١٠٦)، و((شريط مسجل)) بصوت

الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

(٤) ومراد الشيخ أن العمل جزء من الإيمان فتنبه.

(٥) وهذا فيه رد على ربيع الذي لا يكفر بترك جنس العمل والله المستعان.

(٢) وسئل فضيلة الشيخ:

السائل: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشيخ: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

السائل: الشيخ صالح اللحيدان، كيف حالك يا شيخ؟.

الشيخ: بخير.

السائل: عندنا سؤال بارك الله فيك.

يقول الكاتب: في هذا العصر- (أهل جنس العمل) الذين أدخلوه في

الإيمان ليهلكوا أهل السنة ويضللوهم، نسأل هؤلاء الذين يرففون على أهل

السنة (بجنس العمل)، ونقول لهم من سلفكم في هذا؟ من سبقكم إلى هذه

الفتنة وأرجف فيها؟ من أدخلها وجعلها ركناً في تعريف الإيمان، - يا كذابين -

من سلفكم في هذا التضليل؟ وفي هذه الفتنة؟.

ما رأي فضيلتكم بكلام هذا الرجل وهو لا يدخل الأعمال في مسمى

الإيمان، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (لا يدخل الأعمال في الإيمان، هذا والله كلام فاسد، من

هو هذا الداعية؟!).

السائل: له كتاب بارك الله فيكم.

(١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ١٢٧)، و((شريط مسجل)) بصوت

الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

الشيخ: من هو صاحب الكتاب ذا؟.

السائل: الشيخ ربيع المدخلي يا شيخ.

الشيخ: الله المستعان...^(١) اهـ

قلت: وقد اعترف ربيع المرجعي في (كشفه البالي)

(ص ١٢٥) أن هذا القول هو قول المرجئة، بقوله: (فالمرجئة

يخرجون العمل من مسمى الإيمان، وأهل السنة يقولون: إن

العمل من الإيمان). اهـ

قلت: وقد تابع ربيع المدخلي مرجئة الفقهاء على ذلك، وأخرج العمل عن

مسمى الإيمان بقوله: (جنس العمل: وهو لفظ لا وجود له في الكتاب والسنة،

ولا خاصم به السلف، ولا أدخلوه في قضايا الإيمان...!!!)، وقوله: (الإيمان

أصل، والعمل كمال (فرع))، وقوله: (الإيمان أصل، والعمل كمال، أو تمام، أو

فرع، أو فروع) وقوله: (الإيمان أصل، والعمل كمال (والعمل فرع))، وقوله:

(فاتركوا الخصومة في شرط الكمال، فإنه لا فرق بين قوله، وهي الكمال، وبين

قول من قال: العمل شرط كمال) وبقوله: (العمل شرط في الإيمان).

قلت: فشذ ربيع المدخلي عن الإجماع المنعقد على أن الأعمال من الإيمان.

(١) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ١٣٠)، و((شريط مسجل)) بصوت

الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء السادس، وجه (أ).

قلت: فمن أخرج العمل عن مسمى الإيمان فقد وافق المرجئة، لأن الخلاف بين أهل السنة والمرجئة كان حول العمل الظاهر، وهو عمل الجوارح، وهو من الإيمان، وجزء من الإيمان، ومن حقيقة الإيمان، وعليه انعقد إجماع السلف الصالح، وأهل السنة والجماعة.^(١)

وإليك الدليل:

(١) قال الإمام الشافعي رحمه الله في كتاب الأم في باب النية في الصلاة: (كان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم: إن الإيمان قولٌ وعملٌ ونيةٌ ولا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر).^(٢)

(٢) وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله بعد سؤاله: (الإيمان قول وعمل ونية).^(٣)

(٣) وقال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: (الإيمان قول وعمل ونية صادقة).^(١)

(١) قال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (شرح العقيدة الواسطية) (ج ٢ ص ٣٢٨): (قوله: والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة. يعني: أن الإجماع الذي يمكن ضبطه والإحاطة به هو ما كان عليه السلف الصالح، وهم القرون الثلاثة، الصحابة والتابعون وتابعوهم... وهل يمكن أن يوجد إجماع بعد الخلاف؟ فنقول: لا إجماع مع وجود خلاف سابق، ولا عبرة بخلاف بعد تحقق الإجماع). اهـ

(٢) انظر ((الاعتقاد)) للالكائي (ج ٥ ص ٨٨٦).

(٣) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في السنة (ج ٣ ص ٥٨٠) واللالكائي في الاعتقاد (ج ٢ ص ٨١٨) بإسناد صحيح.

(٤) وقال الإمام أبو سلمة الخزاعي رحمه الله: قال مالك وشريك وأبو بكر بن عياش وعبدالعزیز بن أبي سلمة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد: (الإيمان المعرفة، والإقرار والعمل).^(١)

(٥) وقال الإمام عبدالرزاق رحمه الله: سمعت مَعْمَرًا وسفيانَ الثوري ومالك بن أنس وابن جريج وسفيان بن عيينة يقولون: (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص).^(٢)

(٦) وقال الإمام يعقوب بن سفيان رحمه الله: (الإيمان عند أهل السنة: الإخلاص لله بالقلوب، والألسنة، والجوارح، وهو قول وعمل، يزيد وينقص، على ذلك وجدنا كل من أدركنا من عصرنا بمكة والمدينة والشام والبصرة والكوفة.

(١) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في السنة (ج ٣ ص ٥٨٠) وابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٨١٣) وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص ١٥٣) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في السنة (ج ٣ ص ٥٨٠) وابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٨٠٦) وحرب الكرمان في المسائل (ص ٣٧٤) بإسناد صحيح.

(٣) أثر صحيح.

أخرجه الآجري في الشريعة (ج ٢ ص ٦٤١) والجوهري في مسند الموطأ (ص ١١١) وابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٨١٣) واللالكائي في الاعتقاد (ج ٢ ص ٨١٤) وأبو أحمد الحاكم في شعار أصحاب الحديث (ص ٣٣) بإسناد صحيح.

وذكره ابن عبدالبر المالكي في الانتقاء (ص ٣٤) والذهبي في السير (ج ٨ ص ١٠٨).

منهم: أبو بكر الحميدي، وعبدالله بن يزيد المقرئ، في نظرائهم بمكة.
وإسماعيل بن أبي أويس، وعبدالمملك بن عبدالعزيز الماجشون، ومطر بن
عبدالله اليساري في نظرائهم بالمدينة.
ومحمد بن عبدالله الأنصاري، والضحاك بن مخلد، وسليمان بن حرب، وأبو
الوليد الطيالسي، وأبو النعمان، وعبدالله بن مسلمة، في نظرائهم بالبصرة.
وعبيدالله بن موسى، وأبو نعيم، وأحمد بن عبدالله بن يونس، في نظرائهم
كثير بالكوفة.
وعمر بن عون بن أويس، وعاصم بن علي بن عاصم، في نظرائهم بواسط.
وعبدالله بن صالح - كاتب الليث - وسعيد بن أبي مريم، والنضر - بن
عبدالجبار، ويحيى بن عبدالله بن بكير، وأحمد بن صالح، وأصبغ بن الفرج، في
نظرائهم بمصر.
وابن أبي إياس في نظرائهم بعسقلان.
وعبدالأعلى بن مسهر، وهشام بن عمار، وسليمان بن عبدالرحمن بن
إبراهيم، في نظرائهم بالشام.
وأبو اليمان: الحكم بن نافع، وحيوة بن شريح، في نظرائهم بحمص.
ومكي بن إبراهيم، وإسحاق بن راهويه، وصدقة بن الفضل، في نظرائهم
بخرسان.

كلهم يقولون: الإيَّان القول والعمل، ويطعنون على المرجئة، وينكرون قولهم).^(١)

(٧) وقال الإمام الحميدي رحمه الله في أصول السنة (ج ١ ص ٣٥٩): (السنة عندنا أن يؤمن الرجل بالقدر: خيره وشره حلوه ومره.... وأن الإيَّان قولٌ وعملٌ، يزيدٌ وينقصٌ، ولا يَنْفَعُ قولٌ إلاَّ بعملٌ، ولا عملٌ وقولٌ إلاَّ بنيةً، ولا قولٌ وعملٌ بنيةً إلاَّ بسنة...).

(٨) وقال الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله: (الإيَّان قولٌ وعملٌ، ويزيدٌ وينقص).^(٢)

(٩) وقال الإمام قتيبة بن سعيد رحمه الله: (هذا قول الأئمة المأخوذ في الإسلام والسنة بقولهم فذكر الحكاية... قال: والإيَّان يتفاضلُ، والإيَّان قولٌ وعملٌ ونيةٌ، والصلاةُ من الإيَّان، والزكاةُ من الإيَّان، والحجُّ من الإيَّان، وإماطةُ الأذى عن الطريقِ من الإيَّان...).^(٣)

(١) أثر صحيح.

أخرجه اللالكائي في الاعتقاد (ج ٢ ص ٨١٩) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الآجري في الشريعة (ج ٢ ص ٦٤٠) والصابوني في عقيدة السلف (ص ٢٧٠) وابن أبي عمري في الإيَّان (ص ٩٤) واللالكائي في الاعتقاد (ج ٢ ص ٨١٧) بإسناد صحيح.

(٣) أثر صحيح.

أخرجه البيهقي في شعب الإيَّان (ج ١ ص ٢١٨) بإسناد صحيح.

(١٠) وقال الإمام سفيان الثوري رحمه الله: (الإيمان قول وعمل).^(١)

(١١) وقال الإمام مالك رحمه الله: (الإيمان قول وعمل).^(٢)

(١٢) وقال الإمام ابن أبي شيبة رحمه الله في الإيمان (ص ٤٦): (الإيمان عندنا

قول وعمل، ويزيد وينقص).

(١٣) وَكَتَبَ الْإِمَامُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ: ((إِنَّ

لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا، فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ

لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلْ الْإِيمَانَ، فَإِنْ أَعِشَ فَسَابِقُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ

أَمِتَ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ)).^(٣)

(١٤) وقال الإمام الزهري رحمه الله: (الإيمان العمل، والإسلام الكلمة).^(٤)

(١) أثر صحيح.

أخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (ص ٢٠٩) والآجري في الشريعة (ج ٢ ص ٦٤٠) واللالكائي في الاعتقاد (ج ٢ ص ٨١٥) وعبدالله بن أحمد في السنة (ج ١ ص ٣١٠) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الداني في الرسالة الوافية (ص ٨٥) والخلال في السنة (ج ١ ص ٤٠) والجوهري في مسند الموطأ (ص ١١١) وأبو نعيم في الحلية (ج ٦ ص ٣٢٧) وأحمد في العلل (١٢٤٨) والآجري في الشريعة (ج ٢ ص ٦٠٨) وحرب الكرماني في المسائل (ص ٣٦٨) وأبو داود في المسائل (ص ٢٧٣) وعبدالله بن أحمد في السنة (ج ١ ص ٣١٠) بإسناد صحيح.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه تعليقاً (ج ١ ص ١١).

(٤) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في السنة (ص ١٢ و ١٣) بإسناد صحيح.

(١٥) وقال الشافعي رحمه الله: (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص).^(١)

(١٦) وقال الإمام البخاري رحمه الله: (لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار، فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان: قول وعمل ويزيد وينقص).^(٢)

(١٧) وعن أبي بكر بن أبي شيبة، وقيل له: ما تقول في الإيمان؟ قال: (الإيمان يزيد وينقص، وهو قول وعمل).^(٣)

(١٨) وقال معن: قيل لمالك: (الإيمان قول وعمل، قال: (نعم)).^(٤)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان الأوسط (ج ٧ ص ٥٠٦ - الفتاوى): (وهذه إحدى الروايتين عن مالك، والرواية الأخرى عنه، وهو المشهور عند أصحابه، كقول سائرهم (يعني الأئمة): أنه يزيد وينقص). اهـ

(١٩) وقال حرب الكرماني رحمه الله في المسائل (ص ٣٦٧): (سألت إسحاق بن راهويه عن الإيمان؟ فقال: (قول وعمل، ويزيد وينقص)).

(١) أثر صحيح.

أخرجه ابن أبي حاتم في آداب الشافعي (ص ١٩٢) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه اللالكائي في الاعتقاد (ج ٢ ص ١٧٢) بإسناد صحيح.

(٣) أثر صحيح.

أخرجه ابن مُحَرَّر في معرفة الرجال (ج ٢ ص ٢١٥) بإسناد صحيح.

(٤) أثر صحيح.

أخرجه ابن مُحَرَّر في معرفة الرجال (ج ٢ ص ١٦٤) بإسناد صحيح.

(٢٠) وقال حرب الكرماني رحمه الله في المسائل (ص ٣٦٧): سمعت محمد بن أبي بكر المقدمي: (وأنا أقول: الإيـمان قول وعمل ونية، ويزيد وينقص).
 (٢١) وقال حرب الكرماني رحمه الله في المسائل (ص ٣٧٠): وسُئِلَ أحمد بن يونس وأنا أسمع عن الإيـمان فقال: (قول وعمل، يزيد وينقص وبعضه أفضل من بعض).

(٢٢) وقال إسحاق بن منصور في المسائل (ج ٩ ص ٤٨٤٧): (قال إسحاق بن راهويه: الإيـمان قول وعمل، يزيد وينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء).
 (٢٣) وقال الإمام ابن المبارك رحمه الله: (الإيـمان قول وعمل).^(١)
 (٢٤) وقال الإمام جرير بن عبد الحميد رحمه الله: (الإيـمان قول وعمل، يزيد وينقص).^(٢)

والآثار عن السلف على أن الإيـمان: قول وعمل... قول اللسان، واعتقاد القلب، وعمل الجوارح كثيرة جداً، لا يمكن حصرها هنا.^(٣)

(١) أثر صحيح.

أخرجه اللالكائي في الاعتقاد (ج ٢ ص ٨١٨) وابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٨١٢) وعبدالله بن أحمد في السنة (ج ١ ص ٣١٦) وأبو داود في المسائل (ص ٢٧٣) والآجري في الشريعة (ج ٢ ص ٦٤٣) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه عبدالله بن أحمد في السنة (ج ١ ص ٣١٥) وابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٨١١) واللالكائي في الاعتقاد (ج ٢ ص ٨١٧) بإسناد صحيح.

فهذه أقوال وردت عن السلف الصالح رحمهم الله واضحة الدلالة منطوقاً ومفهوماً على أنهم كانوا يعتقدون بأن الإيمان قول وعمل، وبزيادة الإيمان ونقصه، ولا شك أنهم أعلم بدلائل النصوص الشرعية وأكثر فهماً لها، المتمثلة في الكتاب والسنة.

قلت: فمن نسب إليهم خلاف ذلك فقد أخطأ عليهم، وجهل مذهبهم، ونسب إليهم ما لم يقولوه.

وقد قال بهذا الاعتقاد في الإيمان علماء أهل السنة والجماعة، وحكى الإجماع على ذلك أكثر أهل العلم.

بل أصبح هذا القول في الإيمان من مميزات أهل السنة والجماعة، والفارقة بينهم، وبين أهل البدع.

وإليك أقوالهم:

(١) قال الحافظ الطبري رحمه الله في صريح السنة (ص ٢٥): (أما القول في الإيمان هل هو قولٌ وعمل، وهل يزيدُ وينقص، أم لا زيادةً ولا نقصان؟ فإنَّ الصوابَ فيه قولٌ مَنْ قال: هو قول وعمل يزيدُ وينقص، وبه جاء الخبرُ عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ، وعليه مضى أهلُ الدين والفضل). اهـ

(١) انظر ((الاعتقاد)) للالكائي (ج ٢ ص ٨١٤-٨٢٠) و((طبقات الحنابلة)) لابن أبي يعلى (ج ١ ص ١٣٠) و((تعظيم قدر الصلاة)) للمروزي (ج ١ ص ٣٩٤) و((الشرعية)) للأجري (ج ٢ ص ٦٤٣) و((الإبانة الكبرى)) لابن بطة (ج ٢ ص ٨٠٥-٨٢٦) و((شعب الإيمان)) للبيهقي (ج ١ ص ٧٦) و((الإيمان)) لأبي عبيد (ص ٥٣ و ٥٤) و((الإيمان)) لابن منده (ج ١ ص ٣٦٢) و((مناقب الإمام أحمد)) لابن الجوزي (ص ١٦٦).

(٢) وقال الحافظ أبو عمرو الداني رحمه الله في الرسالة الوافية (ص ٨١):
 (ومن قول الفقهاء والمحدثين: إن الإيمان قول وعمل ونية وإصابة السنة.
 فالقول: الشهادة لله سبحانه وتعالى بما تقدم وصفنا له، والإقرار بملائكته
 وكتبه ورسله وجميع ما جاء من عنده.

والعمل: أداء الفرائض التي فرضها، واجتناب المحارم التي حرمها.
 والنية: أعمال القلوب واعتقاداتها.
 والسنة: معرفة الديانة بالعلم.

وبيان هذه كله في كتاب الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا
 أَنْزَلَ إِلَيْنَا﴾ الآية... اهـ

(٣) وقال الحافظ ابن أبي زمنين رحمه الله في (أصول السنة) (ص ٢٠٧):
 (ومن قول أهل السنة: أن الإيمان إخلاص لله بالقلوب، وشهادة بالألسنة،
 وعمل الجوارح، على نية حسنة، وإصابة السُّنة.
 ثم ذكر الآيات الدالة على ذلك ثم قال: والإيمان بالله: هو باللسان والقلب،
 وتصديق ذلك العمل.

فالقول والعمل قرينان لا يقوم أحدهما إلا بصاحبه). اهـ

(٤) وقال الحافظ ابن بطة رحمه الله في (الإبانة الصغرى) (ص ١٠٤): (الإيمان
 بالله عز وجل، ومعناه التصديق بما قاله، وأمر به، وافتراضه، ونهى عنه من كل
 ما جاءت به الرسل من عنده، ونزلت فيه الكتب... والتصديق بذلك قولٌ

باللسان، وتصديقُ بالجنان، وعملٌ بالأركان، يزيده كثرةُ العمل والقول
بالإحسان، وينقصه العصيان...). اهـ

(٥) وقال الحافظ البرهاري رحمه الله في (شرح السنة) (ص ٦٧): (الإيمانُ
قولٌ وعملٌ، وعملٌ وقولٌ، ونيةٌ وإصابةٌ، يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله،
وينقص حتى لا يبقى منه شيء). اهـ

(٦) وقال الحافظ ابن منده رحمه الله في (الإيمان) (ج ٢ ص ٣٤١): (الإيمانُ
قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالأركان، يزيد وينقص). اهـ

(٧) وقال الحافظ أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله في (اعتقاد أئمة الحديث)
(ص ٦٣): (إنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ ومعرفةٌ). اهـ

(٨) وقال الحافظ الصابوني رحمه الله في (عقيدة السلف) (ص ٢٦٤): (ومن
مذهب أهل الحديث: أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، ومعرفةٌ، يزيد بالطاعة، وينقص
بالمعصية). اهـ

(٩) وقال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في (التمهيد) (ج ٩ ص ٢٣٨): (أجمع
أهلُ الفقه والحديث على أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، ولا عمَلٌ إلا بنيةً، والإيمانُ
عندهم يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، والطاعاتُ كُلُّها عندهم إيمان). اهـ

(١٠) وقال الحافظ البغوي رحمه الله في (شرح السنة) (ج ١ ص ٣٨): (اتفقت
الصحابةُ والتابعون فَمَن بعدهم من علماء السُّنة على أنَّ الأعمالَ من الإيمان...)

وقالوا إنّ الإيَّانَ قولٌ وعملٌ وعقيدةٌ، يزيدُ بالطاعة، وينقصُ بالمعصية على ما نطق به القرآنُ في الزيادة، وجاء في الحديث بالنقصان في وصفِ النساء). اهـ

(١١) وقال الحافظ قوام السنة الأصبهاني رحمه الله في (الحجة في بيان المحجة) (ج ١ ص ٤٠٣): (الإيَّانُ في الشَّرْعِ عبارةٌ عن جميع الطاعاتِ الظاهرةِ والباطنة).

اهـ

(١٢) وقال الحافظ قوام السنة الأصبهاني رحمه الله في (الحجة في بيان المحجة) (ج ٢ ص ٢٦٢): (قال علماء السلف... والإيَّانُ قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ، يزيدُ وينقصُ، زيادته البرُّ والتقوى، ونقصانه الفسوقُ والفجور). اهـ

(١٣) وقال الحافظ عبدالغني المقدسي رحمه الله في (الاقتصاد في الاعتقاد) (ص ١٨٢): (الإيَّانُ: قولٌ وعملٌ ونيَّةٌ، يزيدُ بالطاعة، وينقصُ بالمعصية). اهـ

(١٤) وقال الحافظ ابن قدامة المقدسي رحمه الله في (لمعة الاعتقاد) (ص ٣٣): (الإيَّانُ: قولٌ باللِّسانِ، وعملٌ بالأركانِ، وعقدٌ بالجنانِ، يزيدُ بالطاعة، وينقصُ بالعصيان). اهـ

(١٥) وقال الحافظ النووي رحمه الله في (شرح صحيح مسلم) (ج ٢ ص ٦٨): (إنَّ الطاعات تُسمَّى إيماناً وديناً، وإذا ثبت هذا علمنا أنّ من كثرت عبادته زادَ إيمانهُ ودينه، ومن نقصَ عبادتهُ نقصَ دينه). اهـ

(١٦) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٣ ص ١٥١): (ومن أصول أهل السنة: أنّ الدينَ والإيَّانَ قولٌ وعملٌ: قولُ القلبِ

واللِّسَانِ، وَعَمَلُ الْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ، وَأَنَّ الْإِيْمَانَ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْمَعْصِيَةِ). اهـ

(١٧) وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي (الْإِيْمَانِ) (ص ٢٩٢): (وَلِهَذَا كَانَ الْقَوْلُ: إِنَّ الْإِيْمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ - عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ - مِنْ شَعَائِرِ السُّنَّةِ، وَحِكْمَى غَيْرٌ وَاحِدٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ). اهـ

(١٨) وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي (شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) (ج ١ ص ٥٦): (مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَخَلْفِهَا: أَنَّ الْإِيْمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ...). اهـ

(١٩) وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي (الصَّلَاةِ) (ص ٥٤): (حَقِيقَةُ الْإِيْمَانِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ، وَالْقَوْلُ قِسْمَانِ: قَوْلُ الْقَلْبِ، وَهُوَ الْإِعْتِقَادُ، وَقَوْلُ اللِّسَانِ، وَهُوَ التَّكَلُّمُ بِكَلِمَةِ الْإِسْلَامِ.

وَالْعَمَلُ قِسْمَانِ: عَمَلُ الْقَلْبِ، وَهُوَ نِيَّتُهُ وَإِخْلَاصُهُ وَعَمَلُ الْجَوَارِحِ، فِإِذَا زَالَتْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ، زَالَ الْإِيْمَانُ بِكَمَالِهِ، وَإِذَا زَالَ تَصَدِيقُ الْقَلْبِ، لَمْ تَنْفَعِ بَقِيَّةُ الْأَجْزَاءِ). اهـ

(٢٠) وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي (فَتْحِ الْبَارِيِّ شَرْحِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) (ج ١ ص ٥): (وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ قَالُوا: هُوَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ. وَهَذَا كُلُّهُ إِجْمَاعٌ مِنْ السَّلَفِ وَعُلَمَاءِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ حَكَى الشَّافِعِيُّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ عَلَيْهِ، وَحَكَى أَبُو ثَوْرٍ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ أَيْضاً...). اهـ

(٢١) وقال العلامة الشيخ حافظ الحكمي رحمه الله في (أعلام السنة المشورة) (ص ٤٥): (الإيمانُ قولٌ وعملٌ، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، ويتفاضل أهله فيه). اهـ

(٢٢) وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله في (جامع العلوم والحكم) (ج ١ ص ٥٨): (والمشهور عن السلف، وأهل الحديث أن الإيمان: قول وعمل ونية، وأن الأعمال كلها داخله في مسمى الإيمان، وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين، ومن بعدهم ممن أدركهم، وأنكر السلف على من أخرج الأعمال من الإيمان إنكاراً شديداً...). اهـ

(٢٣) وقال الحافظ الصابوني رحمه الله في (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) (ص ٢٦٤): (ومن مذهب أهل الحديث: أن الإيمان قول وعمل ومعرفة، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية). اهـ

(٢٤) وقال العلامة الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله في (تعليم أصول الإيمان) (ص ٢٢): (الإيمانُ اسمٌ جامعٌ لعقائد القلب، وأعماله، وأعمال الجوارح، وأقوال اللسان).

فجميعُ الدينِ أصولُه، وفروعُه داخلٌ في الإيمان، ويترتبُ على ذلك: أنه يزيدُ بقوة الاعتقادِ، وكثرته، وحسن الأعمالِ والأقوالِ وكثرتها، وينقصُ بضدِّ ذلك). اهـ

(٢٥) وقال العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في (أضواء البيان) (ج ٧ ص ٢٠١): (إنَّ الحَقَّ الذي لا شكَّ فيه الذي هو مَذْهَبُ أهلِ السَّنةِ والجماعة أنَّ الإيَّانَ شاملٌ للقول والعمل مع الاعتقاد، وذلك ثابتٌ في أحاديث صحيحة كثيرة). اهـ

(٢٦) وقال العلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٥ ص ٣٥): (ومعلوم أنَّ الإيَّان قول وعمل، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية). اهـ

(٢٧) وقال شيخنا العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (شرح لمعة الاعتقاد) (ص ٥٧): (الإيَّان:.... قول باللسان، وعمل بالأركان، وعقد بالجنان). اهـ

(٢٨) وقال شيخنا العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (الفتاوى) (ج ١ ص ٤٩): (الإيَّان عند أهل السنة والجماعة هو: الإقرار بالقلب، والنطق باللسان، والعمل بالجوارح) فهو يتضمن الأمور الثلاثة:

(١) إقرار القلب.

(٢) نطق اللسان.

(٣) عمل الجوارح.

وإذا كان كذلك فإنه سوف يزيد وينقص (...). اهـ

(٢٩) وقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في (شرح العقيدة الواسطية) (ص ١٤٥): (فالقول الحق: أنَّ الإيَّان قول باللسان، واعتقاد

بالقلب، وعمل بالجوارح، فالأعمال داخلة في حقيقة الإيمان، وليست بشيء زائد عن الإيمان، فمن اقتصر على القول باللسان، والتصديق بالقلب دون العمل، فليس من أهل الإيمان الصحيح). اهـ.

والأقوال الواردة عن علماء أهل السنة والجماعة في هذا المعنى كثيرة، كلها تنطق بأنهم يُجمعون على رأي واحد وهو القول بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، قول اللسان، واعتقاد القلب، وعمل بالجوارح.

وعلى هذه العقيدة توفي الرسول ﷺ، وعلى هذا المنهج كان جميع الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان: من المحدثين والفقهاء، وجميع أئمة الدين، ولم يخالفهم أحد من السلف والخلف إلا الذين مالوا عن الحق في هذا الأمر، وجانبوا الصواب من المرجئة بجميع أنواعهم.

فالإيمان واجب على جميع الخلق وهو تصديق بالقلب، وإقراراً باللسان، وعملٌ بالجوارح... ولا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقاً، ولا تجزئ معرفة القلب، ونطق باللسان حتى يكون عمل الجوارح فإذا كملت فيه هذه الثلاث خصال: كان مؤمناً دلاً على ذلك القرآن والسنة وقول علماء المسلمين.^(١)

(١) وانظر ((الإيمان)) لابن منده (ج ١ ص ٣٦٢) (ج ١ ص ٣٦٢) و((نكت القرآن)) للقصاب (ج ١ ص ٣٠٢ و ٣٠٣) و((الإيمان بين السلف والمتكلمين)) للغامدي (ص ٢٧) و((الإيمان)) للأثري (ص ٨٢) و((تعليم أصول الإيمان)) للسعدي (ص ٢٢) و((أسئلة وأجوبة في الإيمان والكفر)) للشيخ الراجحي (ص ١٠ و ١١) و((مناقب الإمام أحمد)) لابن الجوزي (ص ١٦٦) و((الفتوى الحموية الكبرى)) لابن تيمية (ص ٤٣٠).

قال الحافظ الآجري رحمه الله في (الأربعين) (ص ١٣٥): (اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق: وهو التصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح... ولا تجزئ معرفة بالقلب، والنطق باللسان حتى يكون معه عمل الجوارح.

فإذا كملت الخصال الثلاث كان مؤمناً... فالأعمال بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان.

فمن لم يصدق الإيمان بعمله، وبجوارحه مثل الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد أشباه هذه، ورضي لنفسه المعرفة والقول دون العمل لم يكن مؤمناً، ولم تنفعه المعرفة والقول). اهـ

وقال الحافظ ابن بطة رحمه الله في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ٧٩٥): (فقد تلوت عليكم من كتاب الله عز وجل ما يدل العقلاء من المؤمنين أن الإيمان قول وعمل، وأن من صدق بالقول، وترك العمل كان مكذباً وخارجاً من الإيمان، وأن الله لا يقبل قولاً إلا بعمل، ولا عملاً إلا بقول). اهـ

وقال الحافظ أبو عبيد رحمه الله في (الإيمان) (ص ٦٥): (فلم يجعل الله للإيمان حقيقة إلا بالعمل على هذه الشروط، والذي يزعم أنه بالقول خاصة يجعله مؤمناً حقاً، وإن لم يكن هناك عمل فهو معاند لكتاب الله والسنة). اهـ

وقال الحافظ ابن بطة رحمه الله في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ٧٧٩): (واعلموا - رحمكم الله - أن الله لم يشن على المؤمنين ولم يصف ما أعدّ

لهم من النِّعَمِ الْمُقِيمِ والنَّجَاةِ مِنَ الْعَذَابِ الْأَلِيمِ، وَلَمْ يُخْبِرْهُمْ بِرِضَاهِ عَنْهُمْ إِلَّا بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ وَالسَّعْيِ الرَّابِحِ، وَقَرَنَ الْقَوْلَ بِالْعَمَلِ، وَالنِّيَّةَ بِالْإِخْلَاصِ حَتَّى صَارَ اسْمُ الْإِيْمَانِ مُشْتَمَلًا عَلَى الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ، لَا تَنْفَصِلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَلَا يَنْفَعُ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ حَتَّى صَارَ الْإِيْمَانُ قَوْلًا بِاللِّسَانِ، وَعَمَلًا بِالْجَوَارِحِ، وَمَعْرِفَةً بِالْقَلْبِ خِلَافًا لِقَوْلِ الْمَرْجِيَّةِ الضَّالَّةِ الَّذِينَ زَاغَتْ قُلُوبُهُمْ، وَتَلَاعَبَتْ الشَّيَاطِينُ بِعَقُولِهِمْ). اهـ.

وعلى هذا يتضح لنار أن أهل السنة والجماعة في حقيقة الإيمان القائل بتركه من أمور ثلاثة، تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح.

عَنِ الْإِمَامِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: (غَلَّتِ الْمَرْجِيَّةُ حَتَّى صَارَ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَنْ قَوْمًا يَقُولُونَ: مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَاتِ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ، وَالزَّكَاةَ، وَالْحَجَّ، وَعَامَةَ الْفَرَائِضِ مِنْ غَيْرِ جُحُودٍ لَهَا: إِنَّا لَا نُكْفِرُهُ، نُزَجَّأُ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ بَعْدَ إِذْ هُوَ مُقَرَّرٌ، فَهَؤُلَاءِ الْمَرْجِيَّةُ الَّذِينَ لَا شَكَّ فِيهِمْ ثُمَّ هُمْ أَصْنَافٌ....).

أخرجه حرب الكرماني في المسائل (ص ٣٧٧) وابن نصر- في تعظيم قدر الصلاة (ج ٢ ص ٩٢٩) بإسناد صحيح.

وذكره ابن رجب في فتح الباري (ج ١ ص ٢١).

قلت: فهذا القول هو قول المرجئة الخامسة العصرية اللهم غفرًا.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الإيمان الكبير) (ج ٧ ص ٣٠٧-

الفتاوى): (والتصديق من الإيمان، ولا بد أن يكون مع التصديق شيء من حب

الله وخشية الله، وإلا فالتصديق الذي لا يكون معه شيء من ذلك ليس إيماناً البتة، بل هو كتصديق فرعون واليهود وإبليس، وهذا هو الذي أنكره السلف على الجهمية). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الإيمان الكبير) (ج ٧ ص ١٨٧ - الفتاوى): (فإذا كان القلب صالحاً بما فيه من الإيمان علماً وعملاً لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإيمان المطلق، كما قال أئمة الحديث: قول وعمل، قول باطنٌ وظاهر، وعمل باطنٌ وظاهر، والظاهر تابع للباطن لازم له متى صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد...). اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في (تفسيره) (ج ١ ص ٥٩): (فالإيمان الشرعي المطلوب لا يكون إلا اعتقاداً وقولاً وعملاً هكذا ذهب إليه أكثر الأئمة، قد حكاه الشافعي وأحمد وأبو عبيد وغيره إجماعاً: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص). اهـ

وقال القيرواني رحمه الله في (عقيدته) (ص ٤٠٠): (وأن الإيمان قول باللسان، وإخلاص بالقلب، وعمل بالجوارح). اهـ

وقال أبو المظفر السمعي رحمه الله في (تفسيره) (ج ١ ص ٤٣): (والإيمان في الشريعة يشتمل على الاعتقاد بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالأركان). اهـ
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الإيمان) (ص ٣٠٤): (فإن الإيمان بحسب كلام الله ورسالته، يتضمن إخباره، وأوامره فيصدق القلب إخباره

تصديقاً يوجب حالاً في القلب بحسب المصدق به، والتصديق هو نوع من العلم والقول، وينقاد لأمره ويستسلم، وهذا الانقياد والاستسلام، هو نوع من الإرادة والعمل، ولا يكون مؤمناً إلا بمجموع الأمرين فمتى ترك الانقياد كان مستكبراً، فصار من الكافرين، وإن كان مصدقاً...). اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في (فتح الباري) (ج ١ ص ١٥٤): (استدل

البخاري على زيادة الإيمان ونقصانه بقول الله عز وجل: ﴿وَزِدْنَاهُمْ

هُدًى﴾، وفي زيادة الهدى إيماناً آخر، كقوله تعالى ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ

أَهْتَدَوْا هُدًى﴾، ويفسر هذا الهدى بما في القلوب من الإيمان بالله وملائكته

وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتفصيل ذلك.^(١)

ويفسر بزيادة ما يترتب على ذلك من الأعمال الصالحة: إما القائمة

بالقلوب، كالخشية لله، ومحبته، ورجائه، والرضا بقضائه، والتوكل عليه، ونحو

ذلك، أو المفعول بالجوارح، كالصلاة، والصيام، والصدقة، والحج، والجهاد،

والذكر، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونحو ذلك، وكل ذلك داخل في

مسمى الإيمان عند السلف وأهل الحديث ومن وافقهم). اهـ

(١) وانظر ((التنكيل)) للمعلمي (ج ٢ ص ٣٦٥) و((التوحيد)) لابن خزيمة (ج ٢ ص ٧٠٢) و((ذكر

الاعتقاد)) لابن العطار (ص ٣٠).

وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: (حقيقة أنه قول، وعمل، واعتقاد، كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، خلافاً للمرجئة الذين أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان، فسَهَّلوا للناس طريق المعاصي والمخالفات، وخالفوا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما عليه أهل السنة والجماعة، وهذه الفرقة الضالة من يروج مذهبها اليوم من المتعاملين، فكان لا بد من بيان ضلالتهم لئلا يغتر بهم من يخفى عليه أمرهم، ويحسن الظن بهم).^(١) اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (منهاج السنة) (ج ٢ ص ٤٨٢): (ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم، معروف، قبل أن يخلق الله أبا حنيفة، ومالكا، والشافعي، وأحمد، فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم، ومن خالف ذلك كان مبتدعاً عند أهل السنة والجماعة). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (خلاف الأمة في العبادات) (ص ٣٥): (ولهذا كان امتياز أهل النجاة عن أهل العذاب من هذه الأمة بالسنة والجماعة). اهـ

فأهل السنة والجماعة أول ما يميزهم عن غيرهم هو منهاج التلقي لعلومهم، ومصدر الحق الذي ينهلون منه عقائدهم وعبادتهم ومعاملاتهم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٣ ص ٣٥٨): (فالسنة هي ما تلقاه الصحابة عن رسول الله ﷺ وتلقاه عنهم التابعون ثم

(١) انظر ((مسألة الإيمان)) دراسة تأصيلية للشبل (ص ٣).

تابعوهم إلى يوم القيامة، وإن كان بعض الأئمة بها أعلم وعليها أخبر، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم). اهـ

وقال البرهاري رحمه الله في (شرح السنة) (ص ٦٥): (اعلموا أن الإسلام هو السنة، والسنة هي الإسلام، ولا يقوم أحدهما إلا بالآخر). اهـ

وقال الشاطبي رحمه الله في (الموافقات) (ج ٥ ص ١٤٦): (والذي عليه النبي ﷺ وأصحابه ظاهرٌ في الأصول الاعتقادية والعملية على الجملة، لم يخص من ذلك شيء دون شيء). اهـ

وقال ابن حزم رحمه الله في (الفصل) (ج ٢ ص ٢٧١): (أهل السنة والجماعة^(١) الذين نذكرهم ومن عداهم فأهل بدعة فإنهم الصحابة ﷺ، وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين رحمهم الله تعالى، ثم أصحاب الحديث ومن تبعهم من الفقهاء جيلاً فجيلاً إلى يومنا هذا، ومن اقتدى بهم من العوام في شرق البلاد وغربها رحمه الله عليهم). اهـ

(١) قلت: وعلى هذا فالخارجون من مفهوم الجماعة هم: المبتدعة وأصحاب الأهواء والبدع لأنهم على ضلال، ولا شك أن أهل الزيغ والضلال لا يكونون من أهل السنة والجماعة. قلت: فالجماعة شرعاً هم: أهل السنة والاتباع، أهل الحق، والفرقة الناجية، وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان... ومن اقتدى بهم واتبع سبيلهم من المؤمنين إلى قيام الساعة. وانظر (الاعتصام) للشاطبي (ج ٢ ص ٧٧٠).

وبهذا يكون طالب العلم وثيق الصلة بكتب ومصنفات الأئمة الأعلام من أهل السنة والجماعة، ويقف بنفسه على حقيقة أقوالهم ونقولاتهم، ويقراً بنفسه تقريراتهم لمسائل الإيمان حتى يذوق طعم العلم النافع، ويتبين له الحق الساطع. وهذه هي السنة النبوية.

قال ابن رجب رحمه الله في (كشف الكربة) (ص ١٥) عن السنة: (هي طريقة النبي ﷺ التي كان عليها هو وأصحابه، السالمة من الشبهات والشهوات). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٣ ص ٢٧٨): (وأنتم تعلمون - رحمكم الله - أن السنة التي يجب اتباعها ويحمد أهلها ويذم من خالفها: هي سنة رسول الله ﷺ: في أمور الاعتقادات، وفي أمور العبادات وسائر الديانات، وذلك إنما يعرف بمعرفة أحاديث النبي ﷺ الثابتة عنه في أقواله، وأفعاله، وما تركه من قول وعمل، ثم ما كان عليه السابقون والتابعون لهم بإحسان). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٦٧٢): (وأجمع السلف أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص). اهـ

وقال ابن كثير رحمه الله في (تفسيره) (ج ١ ص ٧٢): (قد حكاه الشافعي وأحمد بن حنبل وأبو عبيد وغيره إجماعاً: أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص). اهـ

وقال ابن بطة رحمه الله في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ١٣٢): (ثم جعله فيهم - أي الإيمان - يزيد ويقوى بالمعرفة والطاعة، ويضعف وينقص بالغفلة والمعصية، وبهذا نزل الكتاب، وبه مضت السنة، وعليه أجمع العقلاء من أئمة الأمة). اهـ

قلت: والربط لطلبة العلم بمنهج الأوائل من الأئمة الراسخين في العلم والعمل، وسلامة المعتقد والمنهج، هو صمام الأمان، لوقايتهم من الوقوع في المنزقات، والمخالفات العقدية، التي وقع فيها أهل البدع ومن تابعهم عندما هجروا الكتاب والسنة وآثار السلف واتبعوا الآراء والأهواء.

وهذا الأمر من أكبر الوسائل، بل هو الأساس لتوحيد كلمة المسلمين، ومنهجهم العلمي والعقدي، وتوحيدهم في جميع مناهجهم، حتى يلحق آخر الأمة بأولها.

وبهذا يعود للأمة مجدهم التليد، وماضيهم المشرق، وتقود الأمة مسيرة الدعوة... بعدما حررت نفسها من البدع بجميع أنواعها... فتكون أمة قوية موحدة، متحدة في العقيدة والدين.

عن الإمام مالك رحمه الله قال: (كَانَ وَهْبُ بْنُ كَيْسَانَ يَقْعُدُ إِلَيْنَا ثُمَّ لَا يَقُومُ أَبَدًا حَتَّى يَقُولَ لَنَا إِنَّهُ لَا يُصْلِحُ آخَرَ خِذْهُ الْأُمَّةَ إِلَّا مَا أَصْلَحَ أَوْلَاهُ).^(١)

(١) أثر صحيح.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٤ ص ١٥٥):
(شعار أهل البدع هو ترك انتحال اتباع السلف). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٦ ص ٣٨٨): (فإن العلم النافع ما قام عليه الدليل، والنافع فيه ما جاء به الرسول ﷺ، فالشأن في أن نقول علماً: وهو النقل المصدق، والبحث المحقق، فإن ما سوى ذلك خرف مزوق، وإلا فباطل مطلق). اهـ

فظهرت الأهواء والبدع من جديد، حتى هيمن فكر الإرجاء على بعض المسلمين، وغلب في بعض الديار على عقول بعض من يتسبون إلى أهل العلم... حتى أصبح عند هؤلاء المعروف منكراً، والمنكر معروفاً، والتوحيد شركاً، والشرك توحيداً، والسنة بدعة، والبدعة سنة، وكأن الإسلام مجرد كلمات، وإظهار شعارات، ونسوا أن الإسلام عقيدة وشريعة، ومنهج حياة.
قلت: ولذلك يجب تأصيل جميع مسائل الإيمان على ضوء أدلة الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح.

أخرجه الجوهرى في (مسند الموطأ) (ص ٥٨٤) وابن عبد البر في (التمهيد) (ج ٢٣ ص ١٠) بإسناد صحيح.

وذكره ابن خلفون في (أسماء شيوخ مالك) (ص ٣٣).

قلت: فالدين لا يقوم على الدعاوى المجردة^(١) عن تصديقها بالكتاب والسنة بفهم سلف الأمة فتنبه.

قال ابن العربي رحمه الله في (أحكام القرآن) (ج ٤ ص ١٦٠٦): (إن كلام المرء بذكر الله إن لم يقترن به عمل صالح لم ينفع، لأن من خالف قوله^(٢) فعله فهو وبالٌ عليه). اهـ.

ولقد بين السلف أحكام مسائل الإيمان جملة وتفصيلاً فلا حاجة لنا بأحكام ربيع المرجئ وإخوانه المرجئة في مسائل الإيمان.

وقال ابن رجب رحمه الله في (جامع العلوم والحكم) (ج ١ ص ٥٨): (والمشهور عن السلف وأهل الحديث أن الإيمان: قول وعمل ونية، وأن الأعمال كلها داخلة في مسمى الإيمان، وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم، وأنكر السلف على من أخرج الأعمال من الإيمان إنكاراً شديداً، وممن أنكر ذلك على قائله، وجعله قولاً محدثاً: سعيد بن جبير، وميمون ابن مهران، وقتادة، وأيوب السختياني، وإبراهيم النخعي، والزهري، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم.

(١) فجمع هؤلاء بين مذهب أهل السنة، وبين مذهب مرجئة الفقهاء حين نصوا على إدخال العمل في حقيقة الإيمان كما هو قول أهل السنة، ثم تناقضوا بإخراجه حين أثبتوا إمكان وجود إيمان في القلب، ولو لم يظهر أي عمل على الجوارح!!!.

(٢) وما زاد في البلاء أن ربيعاً المدخلي في هذه المسألة أخذ يتبع عبارات أهل العلم في مسائل الإيمان ويفهمها بفهمه السقيم انتصاراً لمذهبه الباطل والله المستعان.

وقال الثوري: هو رأي محدثٌ، أدركنا الناس على غيره، قال الأوزاعي: كان من مضى من السلف لا يفرقون بين العمل والإيمان.^(١) اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٣٦٤):
(وكثير من المتأخرين^(٢) لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية
لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم، ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية
والمرجئة في^(٣) الإيمان، وهو معظم للسلف وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينهما،
أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف). اهـ

فَبَعْدَ ربيع المدخلي عن مذهب السلف عندما دعا إلى مذهب الإرجاء
المذموم لأنه لا يعتبر الأعمال الظاهرة داخلة في حقيقة الإيمان، بل يرى أن الأعمال
شرط كمال في الإيمان.^(٤)

ولذلك يجب تنزيه مذهب السلف عن مثل هذه المقالات الشنيعة البدعية.
قال ابن القيم رحمه الله في (إعلام الموقعين) (ج ٣ ص ٢٩٤): (ولابد من
أمرين أحدهما أعظم من الآخر وهو النصيحة لله ولرسوله وكتابه ودينه، وتنزيهه

(١) وهؤلاء المرجئة خالفوا السلف لتبعضهم متشابه الأقوال والأدلة، بل سعوا للتأييد رأيهم بذلك اللهم
غفرًا.

(٢) ك(ربيع المدخلي).

(٣) ك(ربيع المدخلي).

(٤) وذلك لتقص فهمه عن مذهب السلف في مسائل الإيمان وغير ذلك.

قلت: ولمن أعجب العجب أن يتهم ربيع علماء السنة بقله الفهم في هذه المسائل والله المستعان.

بل وينازعهم في فهم عقيدة السلف، وهو لا يحسن العقيدة، فيأثم لتعمده المخالفة.

عن الأقوال الباطلة المناقضة لما بعث الله به رسوله ﷺ من الهدى والبيئات، والتي هي خلاف الحكمة والمصلحة والرحمة والعدل، وبيان نفيها عن الدين وإخراجها منه، وإن أدخلها فيه مَنْ أدخلها بنوع تأويل.

والثاني: معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم لله ورسوله ﷺ لا يوجب قبول كل ما قالوه). اهـ.

وسئل فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان: هناك من يقول الإيمان قول، واعتقاد وعمل، لكن العمل شرط كمال فيه، ويقول أيضاً لا كفر إلا باعتقاد. فهل هذا القول من أقوال أهل السنة والجماعة أم لا؟

فأجاب فضيلته: (الذي يقول هذا ما فهم الإيمان، ولا فهم العقيدة، وهذا هو ما قلناه في المقدمة من أن الواجب عليه أن يدرس العقيدة على أهل العلم ويتلقاه من مصادرها الصحيحة، وسيعرف الجواب عن هذا السؤال.

وقوله: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد ثم يقول: إن العمل شرط في كمال الإيمان وفي صحته، هذا تناقض كيف يقول العمل من الإيمان ثم يقول العمل شرط؟!!

ومعلوم أن الشرط يكون خارج المشروط والعمل داخل عند أهل السنة في الإيمان لا خارج عنه فهذا تناقض منه.

فهذا يريد أن يجمع بين قول السلف، وقول المتأخرين وهو لا يفهم التناقض، لأنه لا يعرف قول السلف، ولا يعرف حقيقة قول المتأخرين فأراد أن

يُدمج بعضها ببعض، فالإيمان قول وعمل واعتقاد، والعمل هو من الإيمان، وجزء منه، وليس هو شرطاً من شروط صحة الإيمان، أو شرط كمال، أو غير ذلك من هذه الأقوال التي يروجونها الآن.

فالإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وهو يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

هذا ما درج عليه أهل السنة والجماعة قديماً وحديثاً خلافاً للمرجئة^(١). اهـ
قلت: وقد تبين مما سبق ذكره أن مسألة دخول الأعمال في الإيمان مجمع عليها عند أهل السنة والجماعة.

وهذا القول هو المأثور عن الصحابة والتابعين وأتباعهم إلى عصرنا هذا. وأقوالهم مشهورة منثورة في الآفاق فلم يخل عصر، ولا مصر من قائم بدين الله تعالى من أهل السنة والجماعة مبيناً لهذا الأصل، وجميع الأصول العقديّة لأهل السنة والجماعة.

قلت: هذا مذهب أهل السنة والجماعة سلف الأمة من الصحابة والتابعين ومن سار على نهجهم واقتضى أثرهم، أن الإيمان قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، والطاعات كلها داخلة في مسمى الإيمان.

(١) ((مسائل في الإيمان)) (ص ١٦).

قلت: وربيع هذا كلما كتب، وكرر، وعاد في الكتابة ليدافع عن أباطله، وقع في أباطيل أخرى، لأنه يبني بحثه على خطأ، وما يبني على خطأ فهو خطأ، إذن فماله يُكرّر، ويُعيدُ في الكلام نفسه^(١).

قلت: إذأفلو أمسك المدخلي عن الكلام في دين الله تعالى لكان خيراً له، والله المستعان.

قال الإمام الشافعي رحمه الله في (الرسالة) (ص ١٤٠): (فَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَامِلِينَ أَنْ لَا يَقُولُوا إِلَّا مِنْ حَيْثُ عَلِمُوا، وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي الْعِلْمِ مَنْ لَوْ أَمْسَكَ عَنْ بَعْضِ مَا تَكَلَّمَ فِيهِ مِنْهُ لَكَانَ الْإِمْسَاكُ أَوْلَى بِهِ، وَأَقْرَبُ مِنَ السَّلَامَةِ لَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ). اهـ.

قلت: لعل فيما تقدّم كشفه من خلل، وسبق بيانه من عِلل، كفايةً وغناءً يقطعُ الجدَل، ويُزيحُ عنكمُ الدَّغْل، ويُبعدُ منكمُ الدَّعْل.

فَاللَّهُمَّ ثَبِّتْنَا وَاحْفَظْ عَلَيْنَا دِينَنَا، وَزِدْ فِي دَعْوَةِ الْحَقِّ يَقِينَنَا.



(١) وهذا كله تكرار منه في كتبه المشورة، وتضليلاته المشورة!!!.

فالرجل غير مؤتمن في علمه، بل يستعمل في ذلك أنواعاً من التدليس والخيانة والتلبيس.
فالحمد لله الذي كفانا شره، وأبعد عنا ضره!!!.

ذكر الدليل على إنكار ربيع المدخلي اعتقاد السلف
في الإيمان
أنه ينقص ينقص حتى لا يبقى منه شيء
بخيانة، وتحريف، وكذب، وتلبيس
وبيان مخالفته للإجماع
في هذا المعتقد السلفي

لقد أنكر ربيع كعاداته أن السلف قالوا في الإيمان: ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء.^١

وهذا من جهله بمعتقد السلف في مسائل الإيمان، يدل على بُعْدِهِ من اعتقادهم والله المستعان^(١).

وإليكم إنكار ربيع لاعتقاد السلف أن الإيمان: ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء:

(١) حتى أنه يقرّ بذلك أحياناً في خفاء محض مع تدليس، وتلبيس، وخيانة، وبكذب في هذا الاعتقاد السلفي في الإيمان: ينقص ينقص حتى لا يبقى منه شيء، فيقول مرة يشترطون، ومرة يزيدون، ومرة يوجبون، ومرة يذكرون، لكي لا يظهر إقراره به مطلقاً، فيفتضح أمام إخوانه المرجئة في (شبكة سحاب الحزبية)، نعوذ بالله من الخذلان. وانظر (شرحه البالي لعقيدة السلف) لربيع (ص ١٧٣ و ١٧٤)، و(كشفه البالي) (ص ٧٩ و ٨٠ و ٨٦).

(١) فقال ربيع المرجى في (شرحه البالي لعقيدة السلف) (ص ١٧٣): (علماء الأمصار جميعاً، وقبلهم الصحابة، ما قالوا: ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء!!!). اهـ.

(٢) وقال ربيع المرجى في (شرحه البالي لعقيدة السلف) (ص ١٧٤): (يقولون -يعني السلف-: الإيمان: قول وعمل، يزيد وينقص، ويسكتون ولا يقولون: (حتى لا يبقى منه شيء)!!!، ولم يثبت عن أحد قال هذا الكلام إلا عن سفيان بن عيينة في حالة غضب!!!). اهـ.

(٣) وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٧٨): (فهذا افتراء منه على السلف ومنهجهم، فالصحابه والتابعون أجمعوا على القول: بأن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، ولم يُنقل عن أحد من الصحابة، ولا من التابعين أنه قال: (وينقص حتى لا يبقى منه شيء)). اهـ.

واستمع إلى ربيع كيف يلبس ويدلّس في هذه المسألة:

فقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٨٢): (وقد عرف مذهب السلف، ومنهم الصحابة والتابعون أن الإيمان يزيد وينقص،

ولم يقل أوائلهم: وينقص حتى لا يبقى منه شيء^(١)، ومن بعدهم منهم من يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ومنهم وهم القليل! قد يقول: يزيد

(١) قلت: بل أجمع السلف على الاعتقاد في مسائل الإيمان، ومن ذلك (أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء) ذكروا هذه الزيادة في كتبهم منهم: الأجرى في (الشريعة)، واللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة

وينقص حتى لا يبقى منه شيء!، ولكنه لم يقل بوجوب القول بهذه الزيادة!، ولا يشترط القول بها!، ولا يبدع من لا يقول بها! (١) (٢). اهـ.

قلت: فهذا من تلبيساته التي يستر بها سوءة عناده، وتهوره، التي افتضح بها في العالمين، نعوذ بالله من ربح مُحَدَّث!!!.

قلت: وهذا هو الخلاف الذي كان بيننا، وبين المدخلي هذا، وأنه كان في بداية فتنته ينكر اعتقاد السلف: بـ(أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء)،

والجماعة)، وابن بطة في (الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة)، والخلال في (السُّنَّة)، وعبدالله بن أحمد في (السُّنَّة)، والبرهاري في (شرح السُّنَّة)، والصابوني في (عقيدة السلف وأصحاب الحديث)، فهؤلاء ذكروا إجماع السلف على اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، ومن ذلك الزيادة المذكورة، ولم ينكروها.

قال الإمام الصابوني رحمه الله في (عقيدة السلف وأصحاب الحديث) (ص ٣١٥): (وهذه الجمل التي أثبتتها في هذا الجزء كانت معتقد جميعهم، لم يخالف فيها بعضهم، بل أجمعوا عليها كلها). اهـ.

قلت: ومن الجمل التي ذكرها الإمام الصابوني رحمه الله: بـ(أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء).

والمدخلي شدَّ عن هذا الإجماع فهلك وأهلك أتباعه، والعياذ بالله.

(١) قلت: فالسلف جميعاً يعبرون أحياناً بأن الإيمان: يزيد وينقص، وأحياناً يقولون: (الإيمان قول وعمل)، وأحياناً يقولون: (الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، وأحياناً يقولون: (الإيمان قول وعمل ونية صادقة)، وأحياناً يقولون: (الإيمان المعرفة والإقرار والعمل)، وأحياناً يقولون: (الإيمان قول وعمل ونية وإصابة السُّنَّة)، وهكذا ولم ينكر الأئمة هذه العبارات كلها، إلا هذا المرجئ الجاهل باعتقاد السلف ومصطلحاتهم، والله المستعان.

(٢) قلت: ومن يتأمل هذا الكلام يدرك أن ربيعاً يُلبس، ونحون، ويدلّس في مراوغته في كلامه على أن الإيمان: (ينقص ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، ليستر عورته في إرجافه على الآثار التي ذكرت هذه الزيادة السلفية.

قلت: وهذه المراوغات لا تفيده شيئاً، والله المستعان.

وكان يُنكر ذلك إنكاراً شديداً^(١)، ولم يقر أنه من معتقدتهم مطلقاً، كما هو ظاهر من كلامه، فلما رأى السلفيون إنكاره هذا ردوا عليه، وبينوا باطله، وأن ذلك من معتقدتهم، فهذه هي الحقيقة لا كما يزعم ربيع، فتنبه.

وإليكم آثار السلف في أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء:

(١) قال الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله: (الإيمان: قول وعمل، يزيد

وينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء).^(٢)

قال الإمام إسحاق بن منصور الكوسج رحمه الله - بعد ذكر أثر ابن راهويه

-: (وأنا أقول به).^(٣)

(٢) وقال الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله: (الإيمان: قول وعمل، يزيد

وينقص، فقال له أخوه إبراهيم بن عيينة: يا أبا محمد تقول: ينقص؟ فقال:

اسكت يا صبي بلى ينقص، حتى لا يبقى منه شيء).^(٤)

(١) وكذلك أتباعه المرجئة في (شبكة سحاب) كانوا ينكرون هذا المعتقد السلفي إنكاراً شديداً، وذلك بسبب جهلهم بمعتقد السلف في مسائل الإيمان، والله المستعان.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه إسحاق بن منصور في المسائل (ج ٢ ص ٥٨٩) ومن طريقه الخلال في السُّنَّة (ج ٣ ص ٥٨٢) قال: قال إسحاق بن راهويه فذكره.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(٣) المسائل (ج ٢ ص ٥٨٩).

(٤) أثر صحيح.

أخرجه الحميدي في أصول السُّنَّة (ص ٤١) والصابوني في الاعتقاد (ص ٢٧٠) واللالكائي في الاعتقاد (ج ٥

ص ١٠٣٢) والعدني في الإيمان (ص ٩٤) وابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٨٥٤) والأجري في الشريعة (ج ٢

ص ٦٠٧) من طريقين عن سفيان به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(٣) وقال الإمام أحمد رحمه الله - عندما قيل له - : كان ابن المبارك يقول: يزيد ولا ينقص، فقال: (كان يقول: الإيمان يتفاضل، وكان سفيان يقول: ينقص حتى لا يبقى منه شيء).^(١)

قلت: وهذا إقرار من الإمام أحمد لقول سفيان بن عيينة على أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء.

(٤) وقال الإمام أحمد رحمه الله عندما سأله رجل عن زيادته، ونقصانه - يعني الإيمان - فقال: (يزيد حتى يبلغ أعلى السموات السبع، وينقص حتى يصير إلى أسفل السافلين السبع).^(٢)

قلت: ومراده رحمه الله أنه ينقص حتى لا يبقى منه شيء، وليس هذا بأسلوب غريب على الإمام أحمد رحمه الله كما يدعي المدخلي في (كشفه البالي) (ص ٩٠) نعوذ بالله من رُبْعِ فقيهه!.

(٥) وقال الإمام أبو عثمان بشار بن موسى الخفاف رحمه الله: (الإيمان: قول وعمل ونية، يزيد وينقص، حتى يكون أعظم من الجبل، وينقص حتى لا يبقى منه شيء).^(٣)

(١) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في السُّنَّة (ج ٣ ص ٥٨٣) من طريق أبي بكر المروزي أن أبا عبد الله قيل له فذكره. قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) أثر صحيح.

ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (ج ٢ ص ٢١٠)، وابن مفلح في المقصد الأزهد (ج ٢ ص ٣٢٥)، والعُلَيْمِيُّ في المنهَج الأحمَد (ج ٢ ص ١٥٤) في ترجمة القاسم بن عبد الله البغدادي فيما نقله عن الإمام أحمد.

(٦) وقال الإمام الأوزاعي رحمه الله عندما سئل عن الإيمان: أيزيد؟ قال: نعم حتى يكون مثل الجبال، قال: قلت: فينقص؟ قال: نعم حتى لا يبقى منه شيء).^(٢)

قال العباس بن الوليد البيروتي رحمه الله عندما سئل، وقيل له أليس تقول ما يقول الأوزاعي؟ فقال: (نعم).^(٣)

(٧) وقال الإمام علي بن عبد الله المدني رحمه الله عندما سئل عن الإيمان فقال: (قول وعمل ونية، قلت - يعني الدارمي - : أينقص ويزداد؟ قال: نعم يزداد وينقص حتى لا يبقى منه شيء).^(٤)

(١) أثر صحيح.

أخرجه حرب الكرماني في المسائل (ص ٣٧٠) قال: سمعت بشار بن موسى به. قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) أثر لا بأس به.

أخرجه الأصم في حديثه (ص ١٥٣) ومن طريقه اللالكائي في الاعتقاد (ج ٥ ص ١٠٣٠) وابن عساكر في تاريخ دمشق (ج ١١ ص ٤١) من طريق العباس بن الوليد البيروتي حدثنا أبو قدامة الجبيلي قال: سمعت عقبة بن علقمة يقول: سألت الأوزاعي فذكره.

قلت: وهذا سنده فيه أبو قدامة الجبيلي تمام بن كثير، ترجم له ابن عساكر في تاريخ دمشق (ج ١١ ص ٤١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وله ذكر في (تهذيب الكمال) للمزي (ج ٢ ص ٢١٢)، فهو لا بأس به في المتابعات، لأن اعتقاد السلف يتبع بعضه بعضاً كما ذكرنا، فافهم لهذا ترشده.

قلت: ويشهد له ما قبله من الآثار السلفية.

(٣) أخرجه ابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج ١١ ص ٤٢)، والأصم في ((حديثه)) (ص ١٥٣)، واللالكائي في ((الاعتقاد)) (ج ٥ ص ١٠٣٠).

(٤) أثر صحيح.

٨) وقال الإمام ابن منده رحمه الله: (ذكر خبر يدل على أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه في قلب العبد مثقال حبة خردل، وأن المجاهد بالقلب واللسان واليد من الإيمان).^(١)

٩) وقال الإمام البرهاري رحمه الله: (والإيمان بأن الإيمان قول وعمل، وعمل وقول، ونية وإصابة، يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله، وينقص حتى لا يبقى منه شيء).^(٢)

١٠) وقال العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله: (ترك الطاعة فإن الإيمان ينقص به، والنقص به على حسب تأكد الطاعة، فكلما كانت الطاعة أوكد كان نقص الإيمان بتركها أعظم، وربما فقد الإيمان كله كترك الصلاة). اهـ.^(٣)

١١) وقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: (فالرد عليهم أن الذنوب تضر على كل حال، منها ما يزيل الإيمان بالكلية، ومنها ما لا يزيله بالكلية بل ينقصه، وصاحبها معرض بالوعيد المرتب عليها). اهـ.^(٤)

ذكره الثعلبي في ((تفسيره)) (ج ٣ ص ٢١٣) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي قال: سألت على بن عبد الله المدني فذكره.

(١) ((الإيمان)) (ج ١ ص ٥٤٥).

(٢) ((شرح السنَّة)) (ص ٦٧).

(٣) ((فتح رب البرية بتلخيص الحموية)) (ص ٥٧).

(٤) ((التعليقات المختصرة على العقيدة الطحاوية)) (ص ١٤٠).

وقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في شرحه لـ (شرح السُّنَّة) (ص ١١٧) معلقاً على قول الإمام البرهاري: (وينقُصُ حتى لا يبقى منه شيء) قال: (هذا معنى قوله: (وينقُصُ حتى لا يبقى منه شيء) ينقُصُ حتى لا يبقى منه شيء، وقد يبقى مقدار حَبَّةٍ خَرْدَلٍ، وهذه تَنْفَعُ صَاحِبَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْرَجُ بِهَا مِنَ النَّارِ، وَإِذَا لَمْ يَبْقَ حَبَّةٌ خَرْدَلٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ الْمُخَلَّدِينَ فِيهَا). اهـ.

قلت: وهذا فيه ردُّ على المدخلي هذا بقوله: أن الشيخ صالحاً الفوزان حفظه الله لا يقول بهذه الزيادة السلفية، كما في (كشفه البالي) (ص ٢٢٨، ٢٣٠). وقد قلنا للمدخلي لو تجمع أقوال العالم لتبين لك اعتقاده في مسائل الإيمان جملةً وتفصيلاً، لكنه أبى إلا الاستمرار في ذكر مجمل قول العالم!، من دون التفصيل في اعتقاده^(١)، نعوذ بالله من العناد.

قلت: وبسبب ذلك تطاول بلسانه، وتعدى بنانه، ومُضَلَّلاً أهل السُّنَّة من غير وازع، ولا ضمير، ومن غير تدبُّرٍ، ولا تفكير، حتى عَشَّعَشَ في صدره وجنانه، من بغض الاعتقاد وأهله حُبَّ الإرجاء وأهله!، ونقض الإيمان وأركانها! اللهم غفراً.

(١) ومع هذا فإنك ترى المدخلي المخالف معرضاً عن صريح كلامه، متعلقاً ببعض العبارات التي يمكن أن يقال: إنها مجملة.

فانظر إلى أي هوة سقط هذا الرجل؟! أبكذبه، وتضليله، وتلبيسه؟!، أم
بعضيم غفلته، وشدة حمقه؟!، أم بضحالة عقله، واستفحال جهله?!.

وقال العلامة الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ رحمه الله في
(مصباح الظلام) (ص ٤٧٠) وهو يرد قول عثمان الناصري الضال هذا: (فإذا
كان هذا كلامه في هذه المسألة: فماذا يزيد الإيمان وينقص، حتى يكون أدنى أدنى
أدنى من مثقال حبة خردل من إيمان!)^(١) إلى آخر قول الناصري، فقال الشيخ
عبداللطيف: (فهذه العبارة تنادي بجهله، فالخوارج لا ينازعون في زيادة
الإيمان، وإنما النزاع في نقصه، وأئمة الإسلام يقولون يزيد مع بقاء أصله الذي
دلّت عليه شهادة أن لا إله إلا الله، وينقص حتى لا يبقى منه شيء^(٢))، فإذا ثبت
الإسلام زاد الإيمان ونقص، ومع عدم الإسلام وانهدام أصله لا يعتمد بما أتى به
من شعبه!). اهـ.

قلت: فلما احتج الناصري : (بأدنى مثقال حبة خردل من إيمان)، احتج
عليه الشيخ باعتقاد السلف: بـ(أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء!).
وهذا يدل على جهل المدخلي بالسنة، ومعتقد السلف في الإيمان^(٣).

(١) قلت: وقول الناصري الضال هذا، هو قول المدخلي الضال تماماً، تشابهت قلوبهم..

(٢) قلت: وهؤلاء أئمة نجد يقولون: بـ(أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء) فماذا يقول ربيع؟!.

(٣) قلت: لذلك فإن ربيعاً عهد إلى أسلوب خطير قد يروج على ضعاف الإيمان والعلم، وعلى من لم يتمكنوا من
فهم عقيدة السلف المستمدة من الكتاب والسنة.

قلت: وهذا فيه ردٌّ على المدخلي هذا بقوله: أن أئمة الدعوة في نجد لا يقولون بهذه الزيادة السلفية!، كما في (كشفه البالي) (ص ٢٢٨ و ٢٣٠).

قلت: ومع هذا فإنك ترى المدخلي المخالف مُعرضاً عن صريح كلامهم، متعلقاً ببعض العبارات التي يمكن أن يقال: إنها مجملة.

ولو أن المخالف هذا سلك منهج القواعد العلمية، وجمع أقوال العلماء، ورد المجمل إلى المبيّن، لاتضح له مذهبهم غاية الوضوح^(١)، والله المستعان.

قلت: وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن السلف أنهم يقولون: الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء. أي يزول جميعه!.

فقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الإيمان) (ص ٢١٣): (وقيل لبعض السلف: يزداد الإيمان وينقص؟ قال: نعم يزداد حتى يصير أمثال الجبال، وينقص حتى يصير أمثال الهباء)^(٢). اهـ.

والمراد: (ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، أي يزول جميعه.

وهذا إقرار من شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لاعتقاد السلف: بـ(أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء).

قلت: وهذا فيه ردٌّ على المدخلي هذا بقوله: أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لا يقول بهذه الزيادة، كما في (كشفه البالي) (ص ٢٢٦ و ٢٣٠)، وقد قلنا

(١) قلت: والعلماء يعبرون في ذلك بعبارات متنوعة، وألفاظ مختلفة... مع سلامة كلامهم من الاضطراب والتناقض، فانتبه.

(٢) قلت: ولم يستغرب شيخ الإسلام رحمه الله هذا اللفظ، كما استغربه المدخلي، والله المستعان.

للمدخلي لو تجمع أقوال العالم لتبين لك اعتقاده في مسائل الإيمان جملةً وتفصيلاً، لكنه أبى إلا الاستمرار في ذكر مجمل قول العالم!، من دون التفصيل في اعتقاده، نعوذ بالله من العناد!.

ومع هذا فإنك ترى المدخلي المخالف مُعرضاً عن صريح كلامه، متعلقاً ببعض العبارات التي يمكن أن يقال: إنها مجملة.

ولو أن المخالف هذا سلك منهج القواعد العلمية، وجمع أقوال العالم، ورد المجمل إلى المبيّن، لانتضح له مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله غاية الوضوح، والله المستعان.

قلت: ويستطيع الباحث المطلع أن يقول: إن مسألة ترك الأعمال الظاهرة بالكلية، وحكم ذلك، لم يجليها أحد كما جلاها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقد تناول في مواضع عدة من مؤلفاته، وبعبارات واضحة ظاهرة، وقد سبق ذكر جملة صالحة من كلامه والله الحمد والمنة.

وقال العلامة الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله: (... ولكن العاقل يرضى أن يكون في قمة الإيمان، الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة والإكثار من

الطاعة، والإكثار من العبادة، ينقص فيضعف بالمعاصي إلى أن يَضْمَحَلَّ^(١)، يكاد أن يذهب، وربما يذهب^(٢). اهـ.

أي يعني الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء.

قلت: وهذا فيه ردّ على المدخلي هذا بقوله: أن الشيخ محمداً الجامي رحمه الله لا يقول بهذه الزيادة، كما في (كشفه البالي) (ص ٢٣٠)^(٣)، والله المستعان.

وقال الإمام ابن رجب رحمه الله في (فتح الباري) في كتاب الإيمان (ج ١ ص ٢٥): (فكذلك الإيمان والإسلام، إذا زال منه بعض ما يدخل في مسماه - مع بقاء أركان بنيانه - لا يزول به اسم الإسلام والإيمان بالكلية، وإن كان قد سلب الاسم عنه، لنقصه.

بخلاف ما انهدمت أركانه، وبنيانه، فإنه يزول مسماه بالكلية!). اهـ.

أي يزول الإيمان والإسلام بالكلية، فلا يبقى في قلب الإنسان شيء من الإيمان، لأنه ترك الأصول الإسلامية، اللهم غفراً.

قلت: وهذا فيه ردّ على المدخلي هذا بقوله: أن الإمام ابن رجب رحمه الله لا يقول بذهاب الإيمان كله، كما في (كشفه البالي) (ص ٢٢٦ و ٢٣٠).

(١) اضْمَحَلَّ: ذَهَبَ وَانْحَلَّ وَفَنِيَ.

وانظر: (القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ج ٣ ص ١٢٤)، و(مختار الصحاح) للرازي (ج ١ ص ١٧٩)، و(المصباح المنير) للفيومي (ص ٣١٧).

(٢) ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (شرح العقيدة الحموية)، رقم (١٦).

(٣) وقلنا للمدخلي لو تجمع أقوال العالم لتبين لك اعتقاده في مسائل الإيمان جملةً وتفصيلاً، لكنه أبى إلا في ذكر مجمل قول العالم!، من دون التفصيل في اعتقاده، نعوذ بالله من العناد.

قلت: فهذا اعتقاد السلف الصالح، وأهل السُّنَّة والجماعة في أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء نقله الأئمة والعلماء في كتبهم، وخالف اعتقاد السلف الصالح في ذلك ربيع المدخلي فقال بأن الإيمان ينقص حتى يبقى أدنى مثقال ذرة^(١)، والله المستعان.

قلت: واعلم رحمننا الله وإيَّاك أن هذه الآثار التي قد ذكرنا في معتقد السلف في أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء قد ذكره الحُفَّاظ في كتبهم، ورواه الأئمة في مُصنِّفاتهم، وجمعه العلماء على ما ساقه الإمام عبدالله بن الإمام أحمد، والإمام الخلال، والإمام ابن أبي حاتم، والإمام ابن منده، والإمام البربهاري، والإمام ابن بطة، والإمام الآجري، والإمام اللالكائي، وغيرهم، وأوجبوا كلهم الإيمان بهذا المعتقد والتسليم له، فلا يُنكر، ولا يُرد، ولا يُتأول بشيء، ولا يُحرَّف، وكذلك ذكره أصحاب الحديث في معتقدهم.

قلت: وقد اعترض ربيع المرجئ - كاعترض المتكلمين - عليه لبيطله، ويتأوله على غير مراده، فرد عليه أهل السُّنَّة على ما قاله السلف المهديون، والخلف المرضيون، وكانوا قد وفقوا بحمد الله في ذلك، لأن المرجئة الخامسة قد اعترضت على معتقد السلف بما أوقعت به الشبه والشكوك، فلولا ما تفضل الله به من علماء السُّنَّة الذين أزالوه، وميزوه، وإلا كان الناس في حيرة، وكذلك اعترضوا على الآثار السلفية والأخبار، فرد عليهم علماء السُّنَّة الأَخيار.

(١) فهو عنده يصح الإيمان بترك الأعمال، وهذا مذهب المرجئة والله المستعان.

قلت: وهذا وأشباهه إنما تكلم فيه العلماء دفعاً لما ذكره المرجئة، واعترضوا عليه، فمن اعتقد أنه تفرد به الإمام سفيان بن عيينة^(١) رحمه الله في جوابه، فإنما يقول ذلك بغير علم، سلمنا الله وإياكم من الشبهات، وأعادنا من التلبيسات، وباعدنا من التدليسات، وحفظنا من الخيانات، وفهمنا من التحريفات، وغفر لنا الذنوب والتبعات.

فلما أظهرت المرجئة الخامسة فنتتهم، وأذاعوها في الناس، ودعوا الناس إليها، فلم يمسك أهل السنة الإنكار عليهم حتى استمروا في إنكار عليهم لكي لا يدرس اعتقاد أهل السنة والجماعة في الإيمان، فهي سنة متبعة من رسول الله ﷺ وصحابته الكرام.

مع أنهم أمروا المرجئة في عدم الخوض في الإيمان، فلم يمتنعوا فخاضوا في مسائل الإيمان في خبط وخلط كما في (شبكة سحاب المرجئية) بل لم يكتفوا

(١) ولقد أقر ربيع بقول الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله كما في (كشفه البالي) (ص ٨٠) بهذا المعتقد السلفي الذي لو بحث فيه طول عمره، وفي دنياه كلها لم يجده، ولم يعرفه لجهله باعتقاد السلف في فقه الإيمان، ومع ذلك لم يرجع، ولم يتب صراحة عن إنكاره لهذا المعتقد السلفي، بل ماطل كعادته، وادعى أن الإمام سفيان بن عيينة قال ذلك في حال غضبه عندما اضطره أخوه إلى ذلك، نعوذ بالله من العناد.

قلت: ومعتقد سفيان بن عيينة رحمه الله هذا نقله عنه الإمام الصابوني في (عقيدة السلف، وأصحاب الحديث) (ص ٢٧١) على أنه معتقد السلف، والمجمع عليه عندهم اللهم غفرًا.

بذلك حتى نصبوا ربيعاً إماماً لهم في الإرجاء للتدليس به، والتمويه على العامة^(١).

فلما رأى أهل السنة هذا النصب العدائي، ردوا عليهم وكاسروهم، وبينوا للناس بدعتهم في الإرجاء، والله الحمد والمنة^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٢٨٨): (وأهل البدع إنما دخل عليهم الداخل، لأنهم أعرضوا عن هذه الطرق، وصاروا يبنون دين الإسلام على مقدمات يظنون صحتها، إما في دلالة الألفاظ، وإما المعاني المعقولة، ولا يتأملون بيان الله ورسوله، وكل مقدمات تخالف الله ورسوله فإنها تكون ضلالاً....

مثال ذلك أن (المرجئة) لما عدلوا عن معرفة كلام الله ورسوله أخذوا يتكلمون في مسمى (الإيمان) و(الإسلام) وغيرهما بطرق ابتدعوها). اهـ
قلت: فتأمل... فتأمل... فتأمل... اللهم غفراً.



(١) قلت: فالسحابي المبتدع الضال من الحزب، لذلك نصب ربيعاً إماماً له ليدافع على بدعة الإرجاء في شبكة سحاب.

(٢) قلت: وأهل السنة إذا تقابلوا هم وأهل الإرجاء، فلهم نصيب من تقابل المسلمين والكافرين اللهم سدّد سدّد.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الاستقامة) (ج ٢ ص ٢٩٣): (وأهل السنة إذا تقابلوا هم وأهل البدع؛ فلهم نصيب من تقابل المؤمنين والكفار). اهـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دراسات أثرية

كشف^(١)

مجازفات، وكذبات، وتناقضات، وتدليسات، وخيانات، وتلبيسات ربيع المدخلي في العلم

فإن من عجيب أمر هذا المدعي أنه كثيرُ المناقضة لنفسه، بل وكثير الكذب، فيقع فيما ينهى الآخرين عنه، ويتّصف بما يذمُّ الآخرين بتلبُّسه... وَيَكَاَنَّهُ بَدَأَ يَخْلُطُ وَتَخْتَلِطُ عَلَيْهِ الْأُمُورُ.

أَرَى كُلَّ إِنْسَانٍ يَرَى عَيْبَ غَيْرِهِ

وَيَعْمَى عَنِ الْعَيْبِ الَّذِي هُوَ فِيهِ

وَلَا خَيْرَ فِيمَنْ لَا يَرَى عَيْبَ نَفْسِهِ

وَيَعْمَى عَنِ الْعَيْبِ الَّذِي بِأَخِيهِ

ويتجلى هذا الكذب والتناقض بصورة أوضح، وبطريقة أفصح في (كشفه البالي) حيث يقول في (ص ٨٧): بعدما ذكر أثر الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله: (الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، فقال

(١) وكذا لكشف حال السحابين الجاهلين بأمور المدخلي.

قلت: ولقد بني (كشفه البالي) على زخمٍ مهولٍ من التلبيس، والتدليس في تحريف النقول وبترها، وهذه جادة مطروقة لدى من تشربت نفوسهم بالهوى والبدعة!!!.

ربيع: (أقول: إسناده ضعيف!، لأن في إسناده محمد بن حازم لا يُعرف!!، ولم أقف له على ترجمة!!!). اهـ

وقال ربيع الخائن في (كشفه البالي) (ص ٨٧): (التعلق بكلام إسحاق الذي لم يثبت عنه!!!). اهـ

وقال ربيع المدلس في (كشفه البالي) (ص ٨٧): (وينقل عن إسحاق قولاً لم يثبت عنه!!!)^(١). اهـ

قلت: فهذا نقدٌ^(٢) ينطوي على كذب وجهلٍ، بل على تدليس وتلبيس^(٣)، لأنه كيف يجزم بضعف أثر الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله، وهو صحيح، فهذا أجلى صور الجهل وأوضحه!!!.

لقد أوهم القراء في نقده للإسناد أن هناك رجل اسمه (محمد بن حازم!) تفرد به، وهو لا يُعرف عنده، ولم يجد ترجمة له، فضعف الإسناد بناء على ذلك^(٤). قلت: وليس الأمر كذلك، بل هو (أحمد بن محمد بن حازم) وهو معروف، وصحيح الكتاب^(٥)، وقد سقط من مطبوع (المسائل) (ج ١ ص ٢١٢) للإمام

(١) قلت: فانظروا إلى هذا التلاعب البيِّن، والكذب الجلي، وكأنَّ هذا المدخلي يتلاعب بعقول قُرَّائه، ويظنُّهم مُستسلمين لكلامه هذا، مُسلمين برأيه ومَرَّامه اللهم غفراً.

(٢) وهذا جهل بعلم الحديث، ومعرفة علله، لأنه كيف يجزم المدخلي بعدم ثبوته مع أنه لم يبحث في تخريجه جيداً، فراج عليه ما حدَّر منه!!!.

(٣) بل أتى فيه بما لا يخفى على صغار طلبة علم الحديث اللهم غفراً..

(٤) وهذا قول يشيعونه مرجئة المدينة في (الجامعة الإسلامية) أمام الطلبة!، فافطن لهذا.

(٥) له ترجمة في: (ميزان الاعتدال) للذهبي (ج ١ ص ١٣٩)، و(لسان الميزان) لابن حجر (ج ١ ص ٢٥١).

الكَوْسَجِ فِي مَقْدَمَةِ الْمُحَقِّقِ كَلِمَةً (أَحْمَدُ)، فَصَارَتْ هَكَذَا عَنْ (مُحَمَّدِ بْنِ حَازِمٍ)، وَهَذَا تَصْحِيفٌ، فَتَصْحَفُ الْأَسْمَاءَ مِنْ (أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَازِمٍ)^(١)، إِلَى (مُحَمَّدِ بْنِ حَازِمٍ) فَلْيُصَحِّحْ.

قلت: فسقط اسم (أحمد) واستدركته من المصادر الأخرى^(٢).

ولذلك نرى الإمام الخلال رحمه الله يروي (مسائل) الإمام إسحاق بن منصور الكَوْسَجِ فِي الْغَالِبِ عَنْ طَرِيقِ شَيْخِهِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَازِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَأَحْمَدُ هَذَا يَرُوي عَنْ الْإِمَامِ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورِ الْكَوْسَجِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي (الْمَسَائِلِ)!!!^(٣).

وإليك الدليل:

قال الخلال رحمه الله في (الجامع) (أحكام أهل الملل) (ج ١ ص ٦٧): أخبرني أحمد بن محمد بن حازم أن إسحاق بن منصور حدثهم قال: قال إسحاق بن راهويه: أما أولاد المسلمين فإنهم من أهل الجنة.

وقال الخلال في (الجامع) (أحكام أهل الملل) (ج ١ ص ٨٤): أخبرنا أحمد بن

(١) وهو من شيوخ الإمام الخلال رحمه الله، يروي عن الإمام إسحاق بن منصور الكوسج رحمه الله مسائله، وهو تلميذه.

وانظر (أحكام أهل الملل) من كتاب (الجامع) للخلال (ج ١ ص ٣١).

(٢) وانظر (أحكام أهل الملل) للخلال (ج ١ ص ٨٤ و ١٠٧)، و(السنة) له (ج ٣ ص ٥٩٣) و(ج ٧ ص ٦١).

(٣) ومن هنا تعرف بطلان قول مرجئة المدينة الذين يشيعون في (الجامعة الإسلامية) أمام الطلبة أن راوي (مسائل الكَوْسَجِ) لا يُعرف، واسمه (محمد بن حازم!)، وهذا القول يتناقضونه فيما بينهم، وقول المدخلي هذا أكبر دليل والله المستعان.

محمد بن حازم قال: حدثنا إسحاق بن منصور أنه قال: لأبي عبد الله: قال الثوري....

وقال الخلال في (الجامع) (أحكام أهل الملل) (ج ١ ص ١٠٧): أخبرنا ابن حازم قال: حدثنا إسحاق بن منصور أنه قال لأبي عبد الله....

وقال الخلال في (الجامع) (أحكام أهل الملل) (ج ١ ص ١١٤): أخبرنا أحمد بن محمد بن حازم قال: حدثنا إسحاق بن منصور أنه قال لأبي عبد الله...^(١).

وقال الخلال في (الجامع) (أحكام أهل الملل) (ج ٢ ص ٣٢٢): أخبرنا أحمد بن محمد بن حازم قال: حدثنا إسحاق بن منصور أنه قال لأبي عبد الله....

وقال الخلال في (الجامع) (أحكام أهل الملل) (ج ٢ ص ٣٢٨): أخبرنا أحمد بن محمد بن حازم أن إسحاق بن منصور حدثهم أنه قال لأبي عبد الله....

وقال الخلال في (الجامع) (أحكام أهل الملل) (ج ٢ ص ٣٣١): أخبرنا أحمد بن محمد بن حازم قال: حدثنا إسحاق بن منصور أنه قال لأبي عبد الله...^(٢).

وقال الخلال في (الجامع) (أحكام أهل الملل) (ج ٢ ص ٣٣٣): أخبرنا أحمد

(١) وانظر على سبيل المثال (أحكام أهل الملل) لشيخ الخلال، (أحمد بن محمد بن حازم)، وهو تلميذ الكَوْسَجِ، يروي (المسائل) عنه في (ج ١ ص ١٢٧ و ١٤٣ و ١٧٣ و ١٧٧ و ١٨٢ و ١٨٦ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٥ و ١٩٨ و ٢٠٦ و ٢١١ و ٢١٨ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٤٤ و ٢٤٦ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٦٨ و ٢٨٦ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٨ و ٣٠١ و ٣٠٣ و ٣٠٨ و ٣١٠).

(٢) سقط منه (أحمد) فتنبه.

بن محمد بن حازم قال: حدثنا إسحاق بن منصور أنه قال لأبي عبد الله...^(١).
قلت: فمحمد بن حازم هذا الذي ذكره المدخلي، هو تصحيف، وليس له
أي ذكر في مسند الكَوْسَجِ، وإنما عنده أحمد بن محمد بن حازم، وهو صدوق
معروف!!!^(٢).

قلت: ولم ينفرد أحمد بن محمد بن حازم بالإسناد، بل تابعه مقاتل بن صالح
الأنباطي، وهو ثقة، عنده جملة مسائل من مسائل الإمام أحمد رحمه الله، والإمام
إسحاق بن راهويه رحمه الله.

قال الخلال في (السُّنَّةِ) (ج ٣ ص ٥٩٣): أخبرنا أحمد بن محمد بن حازم
ومقاتل بن صالح قالوا: حدثنا إسحاق بن منصور أن إسحاق بن راهويه
قال: (الإيمان يزيد وينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء).

قلت: وهذا سنده صحيح، رجاله كلهم ثقات، ومقاتل بن صالح، هو أبو
الحسن الأنباطي وهو ثقة^(٣) ترجم له الحافظ الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد)
(ج ١٣ ص ١٧) حدث عن إسحاق بن منصور الكوسج، قال عنه ابن المنادي:

(١) وانظر على سبيل المثال (أحكام أهل الملل) للخلال (ج ٢ ص ٣٤٣ و ٣٤٦ و ٣٦٠ و ٣٦٨ و ٣٧٨ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٥ و ٤٠٨ و ٤١٦ و ٤٢٤ و ٤٣١ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٥٠ و ٤٦٤ و ٤٦٧ و ٤٧٨ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٩٢ و ٥٠١ و ٥٠٤ و ٥٠٦ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥٢٤ و ٥٤٧).

(٢) له ترجمة في: (ميزان الاعتدال) للذهبي (ج ١ ص ١٣٩)، و(لسان الميزان) لابن حجر (ج ١ ص ٢٥١).

(٣) قلت: كذلك هو من أصحاب الإمام أحمد رحمه الله ترجم له ابن أبي يعلى الفراء في (طبقات الحنابلة) (ج ٢ ص ٤٩٢)، والعُلَيْمي الحنبلي في (الدُّرُّ الْمُنْضَّدُ فِي ذِكْرِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَد) (ج ١ ص ١٤٧).

كان أحد الثقات المستورين، روى كتاب أبي يعقوب الكوسج وغير ذلك!!!^(١).
فهذا ما يتعلق بتوثيق مقاتل بن صالح الأنماطي، وأما أحمد بن محمد بن
حازم السمرقندي^(٢)، قال عنه الذهبي رحمه الله في (ميزان الاعتدال) (ج ١
ص ١٣٩): (اتهم في إكثاره عن ابن نصر، ورأيت خط محمد بن نصر المروزي له
بالإجازة بما صح عنده عنه)^(٣). اهـ.

قلت: وبهذا ترتفع التهمة، لأنه صحيح الكتاب^(٤)، ثم هذا لا يضر، لأنه
مقرون بمقاتل الأنماطي، وهو ثقة من أصحاب الإمام أحمد رحمه الله.^(٥)
قلت: فهل يقال والحال هكذا عن أثر الإمام ابن راهويه: (إسناده
ضعيف... لا يثبت!!!)^(٦)، و(إسناده ضعيف، لأن في إسناده محمد بن حازم لا
يُعرف!، ولم أقف له على ترجمة!).

فهذا تجاهل ومماثلة ومكابرة، بل هذا من خذلان العلم، والزيغ عن الحق^(٧).

(١) قلت: فتضعيف ربيع للأثر يتضمن - حقاً لا ادعاءً - التدليس والخيانة اللهم غفرًا.

(٢) له ترجمة في (ميزان الاعتدال) للذهبي (ج ١ ص ١٣٩)، و(لسان الميزان) لابن حجر (ج ١ ص ٢٥١).

قلت: فكيف يجزم المدخلي أنه ليست له ترجمة، نعوذ بالله من ربيع مُحَدَّث؟!!!.

(٣) وانظر (لسان الميزان) لابن حجر (ج ١ ص ٢٥١).

(٤) قلت: وهذا يبيّن بطلان قول المدخلي بقوله: (لم أقف له على ترجمة) نعوذ بالله من ربيع مُحَدَّث.

(٥) قلت: ومن هنا تعرف خطأ محقق (السُّنَّة) للخلال، بقوله عنه مجهول الحال (ج ٣ ص ٥٠٢) رقم (٨٠٢)، وفي

موضع آخر (ج ٣ ص ٥٩٣) قال: وفي إسناده من لا يعرف حاله!.

(٦) قلت: وهذا لون آخر مما هو مُتَلَبَّسُ به، ويتَّهَمُ به غيرُه!، ألا يدل هذا التصرف أن ربيعاً من أهل الأهواء، يأخذ

ما يوافق هواه ويخفي ما يخالف هواه، ولو قام عليه إجماع السلف الصالح، وأهل السُّنَّة والجماعة.

فظهر لذي عينين أن محاولة المدخلي لتضعيف الأثر هي محاولة الغريق الذي يريد أن يتشبث بخيوط القمر، فهي محوطة بالتدليس، ملفوفة بالتلبيس.

قلت: ومما يؤيد هذا القول أن الإمام إسحاق بن منصور رحمه الله يروي (كتاب المسائل) مباشرة عن الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله، والإمام أحمد رحمه الله، فلا حاجة لنا في البحث عما روى عنه، لأنه شاء الله تعالى أن يدون عن الإمامين إسحاق بن راهويه وأحمد كثير من المسائل جاءت متفاوتة في الأصول والفروع.

والإمام إسحاق بن منصور الكوسج رحمه الله المتوفى سنة (٢٥١هـ) نقل عن الإمامين بصدق وإخلاص في (مسائله) ^(٢)، كيف لا وهو الإمام الثقة ^(٣) الثبت المعتمد عليه في الصحيحين ^(٤).

قلت: وتعد (مسائل) الإمام إسحاق بن منصور الكوسج رحمه الله هذه

(١) قلت: كلما تأملت كلام هذا المدخلي؛ ازدَدْتُ يقيناً بتفننه في التدليس، وتلوُّنه في التلبيس، فكأنه لا أحد عنده يُراجع وينقد ويبحث في طاماته اللهم غفراً.

(٢) وقد استفهاها من إمامي أهل السُّنَّة في زمانها.

(٣) انظر في ترجمة الكوسج، (الثقات) لابن شاهين (ص ٣٥)، و (تاريخ بغداد) (ج ٦ ص ٣٦٢)، و (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (ج ١ ص ١١٣)، و (سير أعلام النبلاء) للذهبي (ج ١٢ ص ٢٥٨)، و (تهذيب الكمال) للمزي (ج ٢ ص ٤٧٤).

(٤) انظر (رجال صحيح البخاري) للكلاباذي (ج ١ ص ٧٨)، و (رجال صحيح مسلم) لابن منجويه (ج ١ ص ٥٠).

ومثيلاتها من المسائل الأخرى المروية عن الإمام أحمد رحمه الله، والإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله من خير ما يبرز بوضوح معالم فقه أهل السُّنَّة والجماعة المبني على الدليل من الكتاب والسُّنَّة وآثار السلف، ومنابذة التقليد، واجتناب الشذوذ.

وقد امتازت هذه المسائل بميزات أهمها: مكانة الإمام الكَوْسَجِ رحمه الله علماً، وثقة، وورعاً، وكثرة المسائل التي نقلها عن الإمامين، وتطرقة إلى جزئيات^(١) كثيرة لم يتطرق إليها غيره، وكتب هذه المسائل مباشرة عن الإمامين أحمد، وإسحاق، وتدقيقه في سلامة النص المنقول عنهما، وغزارة المواد العلمية فيها، واهتمام العلماء بهذه المسائل في وقت مبكر، واعتمادهم عليه في نقل آثار الإمامين بكل صدق^(٢).

وبالجملة، فهذا الكتاب في نقل مسائل (الإمام أحمد)، و(الإمام إسحاق)، برواية الإمام إسحاق بن منصور الكَوْسَجِ، هو من أهم الكتب المعتمدة في نقل مذهب أهل السُّنَّة والجماعة في الأصول والفروع، فحري بهذا الكتاب أن يحتج

(١) منها قول الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله: (الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء).

(٢) قلت: وممن اعتمد على هذا الكتاب، الإمام الترمذي في (سننه)، والإمام الخلال في (السُّنَّة)، وفي (الجامع)، والإمام محمد بن نصر المروزي في (اختلاف الفقهاء)، والإمام ابن المنذر في (الأشرف)، والإمام ابن عبد البر في (التمهيد)، والإمام ابن تيمية في (الفتاوى)، والإمام ابن القيم في (إعلام الموقعين)، وغير ذلك.

به في الدين^(١).

قلت: لقد كتب الإمام إسحاق بن منصور الكَوْسَجِ رحمه الله المسائل عن الإمامين وقام بتدريسها بخرسان، وتُتلمذ عليه، وأخذ هذه المسائل عنه كثير من الأئمة.

فتضافرت كتب العلماء من نقل المسائل برواية إسحاق بن منصور الكَوْسَجِ رحمه الله، والاحتجاج بها، فمنهم في الأصول، ومنهم في الفروع^(٢). بل هذه (المسائل) اشتهرت في حياة الإمامين أحمد وإسحاق فلم ينكرا هذه المسائل^(٣)، واتخذها العلماء أصلاً في الأصول والفروع، منهم: الإمام الخلال، والإمام ابن تيمية، والإمام ابن القيم، والإمام ابن المنذر، والإمام ابن مفلح، والإمام ابن رجب، والإمام ابن قدامة، والإمام الآجري، والإمام الترمذي، وغيرهم^(٤).

(١) لأنها توافرت عن ثلاثة أئمة من كبار علماء الإسلام في وصفهم: الإمام إسحاق بن منصور الكوسج بحسن سؤاله، وإيراده، ونقله، والإمام أحمد، والإمام إسحاق بأجوبتهما التي جاءت بلغة العلماء الراسخين في الأصول والفروع.

قلت: وللعلم قد قبل أهل العلم بعض كتب العلماء، ولم ينظروا في روايتها، وذلك لشهرتها عندهم، فتنبه.

(٢) قلت: وهذه (المسائل) كانت متداولة بين العلماء؛ فلم ينكروا فيها أي مسألة، ولم يضعفوا فيها أي مسألة؛ لا الأصول، ولا في الفروع!.

(٣) وانظر (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (ج ٢ ص ١٧٤).

(٤) قلت: فتشكك ربيع في هذه (المسائل)، أو في بعضها وخاصة في الاعتقاد، فهذا قول لا يوثق به على الإطلاق، لأنه صادر من مشكك، ومليس، إذ لا يوجد عالم من العلماء قال بما ذكره ربيع المدخلي اللهم غفرًا.

قلت: ثم بعد وفاة الإمام إسحاق بن منصور الكَوْسَجِ كان الكتاب يروى من طريقين: من طريق الرواية عن تلاميذه، ومباشرة من طريق كتابه الأصل الذي كان قد فرغ من تأليفه، وتهذيبه في حياته^(١).

قلت: ويؤيده أن الإمام الخلال رحمه الله يروي هذه (المسائل) في الغالب عن طريق أحمد بن محمد بن حازم، فإذا لم يذكر الراوي المسألة بتمامها، واحتاج إلى اكملها أخذها من نسخة المؤلف، وأشار إلى ذلك، كما فعل في مسألة ترك التسمية على الذبيحة، فقال في (الجامع) (أحكام أهل الملل) (ج ٢ ص ٤٤١) بعد أن روى المسألة من طريق الراوي، وهو أحمد بن محمد بن حازم، ثم أضاف رأي الإمام أحمد من كتاب (المسائل) للكَوْسَجِ، وقال: قول أحمد لم يقرأه علينا الشيخ كتبناه من أصل كتابه.

فعلى هذا فـ(المسائل) التي طبعت الآن هي أصل الكتاب الذي ألفه الإمام إسحاق بن منصور الكَوْسَجِ رحمه الله، والعلماء ينقلون ويعتمدون هذا الأصل

(١) وانظر (السُّنَّة) للخلال (ج ٣ ص ٥٩٣)، و(ج ٧ ص ٦١)، و(الجامع) له (ج ١ ص ٦٧ و ٨٤) و(ج ٢ ص ٣٢٢ و ص ٣٢٨)، و(شرح العلل الكبير) لابن رجب (ج ١ ص ٣١)، و(سنن الترمذي) (ج ٣ ص ٥٢٦)، و(بدائع الفوائد) (ج ٤ ص ٨٠ و ٩٢ و ١٠٣)، و(طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (ج ١ ص ١١٤)، و(تاريخ بغداد) للخطيب (ج ٦ ص ٣٦٣).

(٢) ولذلك لا يجوز تضعيف أي مسألة في (مسائل) الكوسج بحجة أن الراوي عنه غير مترجم له، أو ما شابه ذلك، لأن أصل الكتاب ألفه المؤلف بنفسه، فلا حاجة لنا في البحث عن الرواة عنه، وعلى هذا كثير من الكتب السلفية، فافهم لهذا ترشد.

سواء من طريق التلاميذ كـ (تلميذه أحمد بن محمد بن حازم)^(١)، أو غيره، أو عن أصل الكتاب مباشرة.

قلت: وهذا أيضاً يدل على أن أحمد بن محمد بن حازم لم يتفرد برواية (المسائل)، فقد رواها الإمام الترمذي رحمه الله، والإمام الأصم رحمه الله، والإمام أبو محمد الطيالسي رحمه الله، وغيرهم عن الكَوْسَجِ عن الإمامين أحمد وإسحاق.

فقال الإمام الترمذي رحمه الله: (وما كان فيه من قول أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه فهو ما أنبأنا به إسحاق بن منصور الكَوْسَجِ عن أحمد وإسحاق، إلا ما في أبواب الحج، والديات، والحدود، فإني لم أسمع من إسحاق بن منصور، وأخبرني به محمد بن موسى الأصم عن إسحاق بن منصور عن أحمد وإسحاق)^(٢). اهـ

وقال الإمام ابن أبي يعلى رحمه الله في (طبقات الحنابلة) (ج ١ ص ٣٠٧):
(وأنبأنا رزق الله عن أبي الفتح بن أبي الفوارس، قال أبو بكر بن مسلم حدثنا أبو محمد عبدالله بن العباس الطيالسي حدثنا إسحاق بن منصور الكَوْسَجِ قال:
قلت لأحمد: فسّر لي المرجئة؟ قال: المرجئة: التي تقول الإيمان قول...). اهـ

(١) قلت: ولم أجد في ترجمة الإمام الكوسج رحمه الله من ضمن تلاميذه من اسمه (محمد بن حازم)، كما يذكر المدخلي في (كشفه البالي) (ص ٨٧)، وانظر (السير) للذهبي (ج ٢ ص ٢٥٨)، و(تاريخ بغداد) للخطيب (ج ٦ ص ٣٦٢)، و(تهذيب الكمال) للزمي (ج ٢ ص ٤٧٤)، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر (ج ١ ص ٢٤٩).

(٢) انظر (شرح علل الترمذي) لابن رجب (ج ١ ص ٣١).

وقال الإمام الخلال رحمه الله في (السُّنَّة) (ج ٣ ص ٥٩٣): (أخبرنا أحمد بن محمد بن حازم ومقاتل بن صالح قالوا: ثنا إسحاق بن منصور أن إسحاق بن راهويه قال: الإيمان يزيد وينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء!). اهـ.

قلت: إذاً الإمام إسحاق بن منصور الكَوْسَجِ رحمه الله يروي أصل (كتاب المسائل) مباشرة عن الإمامين أحمد وإسحاق، وذلك لأن كتب الترجمة ذكرت أنه قد سأل الإمام أحمد، والإمام إسحاق مسائل، وألف كتاباً باسم (مسائل الإمام أحمد والإمام إسحاق).

قال الإمام السمعاني رحمه الله في (الأنساب) (ج ١٠ ص ٢٩٥): (هو - يعني الكَوْسَجِ - الذي يروي المسائل عن أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه!). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٢٥ ص ٢٣٢): (والكَوْسَجِ سأله مسألة لأحمد وإسحاق، وكذلك حرب الكرماني... وبهذا يجمع الترمذي قول أحمد وإسحاق، فإنه روى قولهما من مسائل الكَوْسَجِ!). اهـ.

وقال الإمام الذهبي رحمه الله في (السِّيَر) (ج ١٢ ص ٢٥٨): (وهو - يعني الكَوْسَجِ - صاحب المسائل عن أحمد بن حنبل الذي يستهزئ به المبتدعة^(١) والمتجرئون^(٢)). اهـ.

(١) قلت: ما أشبه الليلة بالبارحة.

(٢) كيف يجرؤ ربيع في القدح الصريح في (مسائل) الإمام إسحاق بن منصور الكَوْسَجِ رحمه الله، لأن على حد زعمه تعتبر المسائل ليست صحيحة، فلا يحتج بها، لأن الراوي لها لا يعرف، وهذا هو الفساد العريض لأصول السلف.

وقال الإمام الخطيب البغدادي رحمه الله في (تاريخ بغداد) (ج ٦ ص ٣٦٣):
(وكان إسحاق بن منصور عالماً فقيهاً، وهو الذي دوّن عن أحمد بن حنبل،
وإسحاق بن راهويه المسائل في الفقه). اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في (تهذيب التهذيب) (ج ١ ص ٢٥٠):
(تتلمذ -يعني الكَوْسَج- لأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن
معين، وله عنهم مسائل). اهـ.

قلت: إذاً هذا الأثر عن الإمام إسحاق بن راهويه يعتبر صحيحاً بلا ريب^(١)،
سواء عن طريق الإسناد، أو عن طريق أصل الكتاب^(٢) فافطن لهذا.

قلت: إذاً فلا حجة بعد ذلك بقول المدخلي في تضعيفه للأثر، لأن العبرة
بمن علم أصول الحديث، نعوذ بالله من رُبْعٍ مُحَدَّثٍ.

قلت: وذكُرَ الإمام ابن رَاهَوِيَّه رحمه الله لزيادة (الإيمان ينقص، ينقص حتى
لا يبقى منه شيء) يدل ذلك على غزارة اعتقاده في الشريعة الإسلامية، كيف لا
وهو الذي أحاط بآثار الصحابة، والتابعين ومن بعدهم.

قال عنه الإمام ابن حبان رحمه الله في (الثقات) (ج ٨ ص ١١٦): (كان

قلت: فأسقط كتاباً كاملاً، أو بعضه، لنصرة باطله، وهذا فيه قدح صريح لمسائل الكَوْسَجِ رحمه الله، وهذه
طريقة المبتدعة في كل زمان، فإذا أرادوا نصرة باطلهم غمزوا رجال الإسناد وهم ثقات، أو المؤلفين، أو كتبهم
اللهم غفراً، فافطن لهذا.

(١) قلت: فالتضعيف الذي لجأ إليه المدخلي هذا يعتبر عجبياً يدل على مدى معرفته بعلم أصول الحديث!.

(٢) لكن المدخلي لهواه لجأ إلى الخيانة في تضعيف الأثر، ليلبس على إخوانه المرجئة!!!.

قلت: فإذا وضح لك ما سلف؛ ظهر لك بطلان قول المدخلي في تضعيف أثر الإمام ابن راهويه رحمه الله.

إسحاق بن رَاهَوِيَّه من سادات زمانه فقهاً، وعلمياً، وحفظاً، ونظراً). اهـ.
وكانت أصول الإمام ابن رَاهَوِيَّه رحمه الله شبيهة بأصول الإمام أحمد رحمه
الله، والإمام الشافعي رحمه الله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٣٤ ص ١١٣): (إن
موافقة الإمام أحمد للإمام الشافعي، وإسحاق أكثر من موافقته لغيرهما، وأن
أصوله بأصولهما أشبه منهما بأصول غيرهما، وكان يثني عليهما، ويعظمهما،
ويرجح أصول مذهبهما على من ليست أصول مذهبه كأصول مذهبهما)^(١). اهـ.
قلت: بل أن أئمة أهل الحديث كانوا يأخذون أصول الإمام إسحاق بن
رَاهَوِيَّه رحمه الله لصحة اعتقاده في الشريعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ١٥ ص ٢٣٢):
(وكان أبو زرعة، وأبو حاتم، وابن قتيبة، وغيرهم من أئمة السلف والسُّنَّة
والحديث^(٢) يتفقون على مذهب أحمد وإسحاق، ويقدمون قولهما على أقوال
غيرهما). اهـ.

قلت: وهذا فيه تعرية المدخلي من دعاويه العريضة الباطلة، وكشف
انحرافاته، وتضليلاته المنشورة في بعض رسائله ومؤلفاته المنشورة!
قلت: وأما تضعيف المدخلي لأثر إمام السُّنَّة في زمانه الإمام بشار بن موسى

(١) قلت: ألا يسعك ياربيع أن تتبع أصول هؤلاء الأئمة، وتترك أصولك الفاسدة!.

(٢) قلت: ألا يسعك ياربيع أن تأخذ من هؤلاء الأئمة، وتتوب إلى الله، وتترك المماثلة المهلكة!.

الْحَقَّافَ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ أَجْلِ ضَعْفِهِ فِي الْحَدِيثِ^(١)، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْإِعْتِقَادِ كَمَا فِي (بَيَانِهِ الْبَالِي) (ص ٧ و ١٦ و ٢١)، وَفِي (كَشْفِهِ الْبَالِي) (ص ٩٦).

فَهَذَا الْكَلَامُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، إِلَّا الْمُدْخَلِي، وَهَذَا يَدُلُّ دَلَالَةً وَثِيقَةً عَلَى جَهْلِهِ بِأَصُولِ الْحَدِيثِ، وَعِلْمِ الرِّجَالِ!، وَعِلْمِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ!، فَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِمَا يُنْكِرُهُ عَلَى غَيْرِهِ!.

قُلْتُ: وَهَذَا التَّحْرِيفُ فِي أَثَرِ الْإِمَامِ بِشَارِ الْحَقَّافِ تَضَمَّنَ أَبَاطِيلَ كَمَا لَا يَخْفَى، وَالْحَقُّ فِي هَذَا أَنَّ الْحُقَّافَ لَا يَحْتَجُّونَ بِهِ بِمَا يَخَالَفُ فِي الْأَحَادِيثِ، وَيَتَجَنَّبُونَ مَا يَتَفَرَّدُ بِهِ عَنِ الثَّقَاتِ فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، فَهَذَا التَّضْعِيفُ خَاصٌّ بِالْأَحَادِيثِ إِذَا رَوَاهَا عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الرَّوَاةِ^(٢).

قُلْتُ: أَمَا إِذَا رَوَى عَنْ نَفْسِهِ حُكْمًا، أَوْ إِعْتِقَادًا، فَهُوَ حُجَّةٌ عِنْدَ الْحُقَّافِ

(١) قُلْتُ: وَهَذَا يُعْتَبَرُ مِنْ طَوَامِ رَبِيعٍ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَإِلَّا أَهْلَ الْحَدِيثِ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ، وَقَدْ احْتَجُّوا بِأَقْوَالِ الْأئِمَّةِ فِي الْإِعْتِقَادِ مَعَ أَنَّهُمْ ضَعَفُوا فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، مِثْلَ (الْإِمَامِ فِي السُّنَّةِ نَعِيمِ بْنِ حَمَادِ الْخَزَاعِيِّ رَحِمَهُ اللهُ)، فَقَدْ احْتَجُّوا بِهِ فِي الْإِعْتِقَادِ، وَضَعَفُوهُ فِي الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَانظُرْ: (الْإِعْتِقَادُ) لِلْكَائِي (ج ١ ص ٤٧)، وَ (تَارِيخُ بَغْدَادَ) لِلْخَطِيبِ (ج ١٣ ص ٣٠٦)، وَ (الْعُلُو) لِلذَّهَبِيِّ (ص ١٧١)، وَ (الْعَرْشُ) لَهُ (ج ٢ ص ٢٣٧)، وَ (الْإِبَانَةُ الْكُبْرَى) لِابْنِ بَطَّةٍ (ج ٣ ص ١٤٦ - الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ).

قُلْتُ: وَحَمَلُ الْمُدْخَلِيِّ عَلَى هَذِهِ الْخِيَانَةِ لِكَيْ يَطْعَنَ عَلَى إِعْتِقَادِ السَّلَفِ فِي أَنَّ الْإِيمَانَ: (يَنْقُصُ، يَنْقُصُ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ)، وَلَا يَقْرَرُ بِخَطئِهِ هَذَا.

فَتَأْمَلِ الْهُوَى وَالتَّضَلِيلَ، وَالْقَوْلَ الْعَلِيلَ!.

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا مِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ صِغَارِ طَلِبَةِ عِلْمِ الْحَدِيثِ، فَمَا بِالكَ بَمَنْ يَدْعِي أَنَّهُ إِمَامٌ أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي الْعَالَمِ!.

كلهم، إلا عند المدخلي في آخر الزمان!^(١).

وقد أثنى الإمام أحمد رحمه الله على الإمام بشار الخفاف رحمه الله في أصول السنة، وكان حسن الرأي فيه.

قال أبو داود رحمه الله: (كان أحمد حسنَ الرأي فيه)^(٢).

وقال أبو داود رحمه الله: (سمعت أحمد ذكر بشاراً الخفاف، فقال: كان معروفاً، صاحب سنة!)^(٣).

وقال الإمام أحمد رحمه الله عنه: (كان صاحب سنة... وما كان ببغداد أصلبُ منه في السنة!)^(٤).

وقال الذهبي رحمه الله: (وقال أحمد: يُكْتَبُ حديثه، وكان حسنَ الرأي فيه)^(٥).

قلت: وتعديل الإمام أحمد رحمه الله للإمام بشار الخفاف رحمه الله في السنة يدل على أنه حجة في الاعتقاد، وقد احتج به العلماء كما فعل الإمام حرب الكرماني رحمه الله في مسأله (ص ٣٧٠)، فلا يضره ضعفه في الحديث فتنبه

(١) قلت: فليتأمل هذا مناصرو المدخلي ومُريدوه حتى يعرفوا الحق من الباطل!.. وإلا {فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ} [الرعد: ١٧].

(٢) انظر: (بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم) لابن عبد الهادي (ص ٨١)، و(تاريخ بغداد) للخطيب (ج ٧ ص ١٢٢).

(٣) انظر: (تاريخ بغداد) للخطيب (ج ٧ ص ١١٩)، و(تهذيب الكمال) للمزي (ج ٤ ص ٨٦)، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر (ج ١ ص ٤٤١).

(٤) انظر: (تهذيب الكمال) للمزي (ج ٤ ص ٨٦).

(٥) انظر: (السيرة) للذهبي (ج ١٠ ص ٥٨١).

لتليس المدخلي!، فإنه جلي!.

وقال ابن الجارود: سمعت علي بن المدني وذكر بشار بن موسى فقال: (ما كان ببغداد أصلب منه في السُّنَّة!)^(١).

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في (السِّير) (ج ١٠ ص ٥٨١): (المحدِّثُ الكبيرُ، أبو عثمان العجلي، وقيل الشَّيباني البصري الخفَّاف نزيل بغداد). اهـ
قلت: وبعد نقل أقوال الأئمة في الإمام بشار الخفَّاف رحمه الله في حُجَّيته في الاعتقاد^(٢)، فهل يُقال بعدَ هذا أنه ضعيف، فلا يحتج بقوله: ب(أن الإيَّان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء)؟!، وبخاصة أنه لم يتفرد بهذا المعتقد السلفي، فوافقه أئمة كما سبق ذكرهم.^(٣)

قلت: فهذا الحكم من ربيع غير دقيق، وهو بحاجة إلى مزيد من البحث والتفتيش، ولا ينبغي أن يُتسرع في مثل هذا اللهم غفراً.
فهذه التنبهات وحدها كافية لنقض (بيانه البالي) و (كشفه البالي) من أسَّهما، فكيف بك أيها المسلم إذا علمت بضلالاته الأخرى اللهم سلم سلم.
وتكلَّف المدخلي بقوله في (كشفه البالي) (ص ٩٦): (إن بشاراً الخفَّاف نفسه

(١) انظر: (تاريخ بغداد) للخطيب (ج ٧ ص ١١٩)، و(السِّير) للذهبي (ج ١٠ ص ٥٨٢).

(٢) قلت: ولذلك كان المبتدعة ييغضونه، ولا يحتجون به، كما فعل ربيع المبتدع!.

(٣) قلت: وربيح يعتبر متعدياً على الأئمة في الاعتقاد، وهم حجة فيه، كما تعدى الكوثري الضال وأتباعه الهمج عليهم اللهم غفراً.

ضعيف) (١). أهـ

ثم ذهب يتكلّف ويلبّس في ذكره لجرح الخفّاف وتعديله من أقوال أئمة الجرح والتعديل في روايته للأحاديث النبوية (٢)، ثم قال وهو يتبجح في (كشفه البالي) (ص ٩٧): (والذي يترجح لي ضعفه كما قال الحافظ -يعني ابن حجر- لأنه قد جرحه جرحاً قوياً عدد من الأئمة!). أهـ

نعوذ بالله من رُبْعٍ مُحَدَّثٍ!.

ثم ذهب المدخلي يلبس بقوله في (كشفه البالي) (ص ٩٦): (وقال ابن عدي: قال عثمان: بلغني أن علي بن المديني كان (يُسيء) القول في بشار الخفّاف هذا، ونقل الذهبي هذا النص بقوله: (كان علي بن المديني حَسَنَ الرَّأْيِ فِيهِ)، فالله أعلم أي النقلين أصح!). أهـ

قلت: ونقله لقول ابن عدي: قال عثمان: بلغني أن علي بن المديني كان (يُسيء) القول في بشار الخفّاف، فقد تصحفت كلمة (يُحسن) إلى (يُسيء!) في كتاب (الكامل) (النسخة المطبوعة) لابن عدي (ج ٢ ص ٤٥٧) (٣)، وهي في كتاب (الكامل) (النسخة المخطوطة) (١/ ق ١٧٢ / ط) بلفظ: (يُحسن!)، ولم

(١) قلت: والخفّاف في اعتقاده صدوق، كما بيّن الإمام أحمد رحمه الله، والإمام علي بن المديني رحمه الله، وغيرهما.
(٢) قلت: والخلاف مع ربيع في روايته عن نفسه في آثار الاعتقاد، لا في روايته للأحاديث النبوية، فالرجل قد زاد اختلاطه، وكثرت أخلاطه، وتضاعفت أغلاطه فتنبه.

قلت: وهذا مما هو معروف عند صغار طلبة علم الحديث، فضلاً ممن يدعي الإمامة في الحديث!.

(٣) ويدل ذلك قول المقرئ رضي الله عنه في (مختصر الكامل) (ص ٨٧): (وقال الدارمي: بلغني أن ابن المديني كان (يُحسن) القول فيه -يعني الخفّاف-). أهـ.

يفطن المدخلي لذلك نعوذ بالله من الغفلة والتسرع.^(١)

وإليك الدليل:

قال أبو سعيد عثمان الدارمي في (تاريخه) (ص ٨٢): (بلغني أن علي بن
المديني كان (يُحسِن) القول في بشار الخفاف هذا!). اهـ.

ويؤيده: أن الحافظ الذهبي رحمه الله، والحافظ الخطيب رحمه الله، والحافظ
المزي رحمه الله، وغيرهم ذكروا الأثر بلفظ (يُحسِن)، ولم يذكروا لفظ
(يُسِيء)!!!.

قال الحافظ الذهبي رحمه الله في (السِّير) (ج ١٠ ص ٥٨١): (وقال ابن
عدي: لم أرَ له حديثاً منكراً، وأرجو أنه لا بأس به، قال عثمان الدارمي^(٢)):
وبلغني أن ابن المديني كان (يُحسِن) الرأي فيه). اهـ.

وقال الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله في (تاريخ بغداد) (ج ٧ ص ١٢١):
(قال أبو سعيد عثمان بن سعيد: بلغني أن علي بن المديني كان (يُحسِن) القول في
بشار هذا). اهـ.

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله في (الجرح والتعديل) (ج ١ ص ٤١٧): (أخبرنا

(١) حتى قال ربيع: (فالله أعلم أي النقلين أصح!). نعوذ بالله من ريع مُحدِّث.

قلت: فأين افتخاره بأنه حامل راية الجرح والتعديل!، وهو لا يعرف مبادئ الجرح والتعديل!!، إذن هو
حامل راية التبديل والتضليل!!!، والجهل العليل!!!.

(٢) قلت: وسقطت كلمة (عثمان الدارمي) من النسخة المطبوعة من (السِّير) للذهبي (ج ١٠ ص ٥٨١) وذلك
لنقل ابن عدي ذلك في (الكامل) (ج ٢ ص ٤٥٧) عن عثمان الدارمي ونقله لسؤال عثمان الدارمي لابن معين،
فتنبه.

يعقوب بن إسحاق فيما كتب إليّ قال: قال عثمان بن سعيد الدارمي: بلغني أن علي بن المدني كان (يُحَسِّن) القول في بشار هذا). اهـ.

قلت: فالأصح قول الإمام علي بن المدني رحمه الله في تحسين الرأي في الإمام بشار الخفاف رحمه الله لصلابته في السُّنَّة^(١).

وإليك الدليل أيضاً:

فمن علي بن المدني رحمه الله - وذكر بشار بن موسى الخفاف - ثم قال: (ما كان ببغداد أصلب منه في السُّنَّة).

أثر صحيح

أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ج ٧ ص ١١٩) من طريق منصور بن ربيعة الزهري أخبرنا علي بن أحمد بن علي أخبرنا أحمد بن يحيى بن الجارود قال سمعت علياً فذكره.

قلت: وهذا سنده حسن

وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (ج ٧ ص ١١٩) من طريق الأزهري حدثنا عبدالله بن عثمان الصفار حدثنا محمد بن عمران بن موسى الصيرفي حدثنا عبدالله بن علي بن المدني قال سمعت أبي يقول فذكره.

قلت: وهذا سنده صحيح.

(١) انظر: (بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم) لابن عبد الهادي (ص ٨١)، و(تاريخ بغداد) للخطيب (ج ٧ ص ١٢٢).

وذكره الذهبي في (السِّير) (ج ١٠ ص ٥٨٢)، والمزي في (تهذيب الكمال)

(ج ٤ ص ٨٦)^(١).

قلت: إذا فكلامه هذا كله يتصبب جهلاً باطلاً، وادّعاءً كاذباً، وفهماً أعوجَ سقيماً، فليس فيه علم يُرَدُّ، أو شُبْهَةٌ تُصَدُّ!، وكثرت أخلاطه، وتضاعفت أغلاطه، ولا حول ولا قوة إلا بالله^(٢).

قلت: وهذه البدعة التي تورط فيها المدخلي في تضعيف الرجال والآثار بهذه الطريقة، هي بدعة كوثرية وقع فيها ربيع الضّال، فإن الكوثري الضّال أرغى، وأزبد، وأرعد، وأبرق، وافترى، وكذب على الأئمة في تضعيف الأسانيد والمتون، ولست ههنا في صدد بيان أكاذيبه، وافتراءاته على أئمة أهل السُّنَّة، وذلك ليطعن في اعتقادهم، ويظهر اعتقاده الفاسد هو الصحيح!!!.

قلت: والمدخلي الضّال سلك هذا المسلك المشين، فسوّد في كتبه، وهي

(١) ومن هنا تعلم كذب ربيع بقوله في (كشفه البالي) (ص ٩٧): (وما نقل عن ابن المديني لا يثبت إسناده!). اهـ.
(٢) وكذلك تعلم كذب ربيع بقوله في (كشفه البالي) (ص ٩٧): (وقد أجرينا على أسانيد من قال بهذه الزيادة (ينقص حتى لا يبقى منه شيء) الدراسة قبل سنين فلم يصح منها إلا قول سفيان بن عيينة، والإمام أحمد، والبرهاري!). اهـ.

قلت: وهذا لونٌ آخرٌ ممّا هو متلبّس به، ويتهم به غيره، فهذا الرجل كان ينكر هذه الزيادة مطلقاً؛ لأنه لم يعرف أن ذلك من معتقد السلف، ثم أظهرنا الآثار له في هذا المعتقد؛ فكانت المفاجأة أن تضاربت أقوال ربيع خلطاً وخبطاً، فكيف يقول وقد أجرينا دراسة على أسانيد هذه الآثار من سنين؟!، نعوذ بالله من الكذب!.
(٣) قلت: ومن عظيم أمر الله تعالى أنه فضّح هذا المدخلي بما تكلم به لسانه، وجرى به بنانه، لما اعتنق من البدع الفكرية، بقلب طافحٍ يبغض أهل السُّنَّة، ودفاعه عن أهل البدعة، حتى وصل به الأمر في شتم أهل السُّنَّة بأقذر الشائم، ولو أردنا قلبها عليه للسُّنَّة لَبُوساً لا انفكك له منها؛ إلا بالتوبة الصادقة، والرجوع عنها اللهم غفرًا.

(كشفه البالي) و (بيانه البالي) و (شرحه البالي لعقيدة السلف) البدعة الكوثرية، فأرغى وأزبد، وأرعد وأبرق، وشرّق وغرّب، وبعّد وقرّب، فهلك واحترق.

قلت: وقد افتضح في هذا التلاعب أمر المدخلي هذا والله الحمد، وانكشف حاله للكثيرين، وظهر للقريب وللبعيد ما عرف به من الزيغ والجهل، ولكن الشبه خطّافة تعلق بكثير من القلوب، فلا بدّ من التصدي لها^(١)، فكُتِبَ هذا المرجى قد وزعت في أماكن، وخاصة في الخليج؛ فهناك من يروج لها، ويدافع عنها، وهذا من أشع الجهل وأشنعه، وهكذا أهل البدع، يتواصون دوماً فيما بينهم، لنشر الباطل، والإفك، والزيغ، والغمز، والتحريف، والتبديل، والتضليل، والطعن في أهل العلم وفي علمهم، وهذا ديدنهم الذي به على غيرهم يعلون، ومن أجله يفتخرون، فهذه وتلك من الأسباب التي دعنتي لكتابة هذا الرد، واعتمدت على كتب أئمة^(٢) الهدى والدين كما ذكرت ذلك والله الحمد والمنة.

قلت: ولا أحب أن أطيل في هذا الكلام الذي ليس هذا موضعه، ولكني أحببت أن أكشف شيئاً من خبايا شخصية هذا المدخلي المهترئة، لتضح حقيقته للقراء، ولتتعري دوافعه أمامهم.^(٣)

(١) قلت: فلما رأيت هذه الكتابات الواهيات، والتحريرات النبايات، رأيت لزماً عليّ أن أرد على المدخلي الضال، وأن أخرج هذه الشبه التي يلقيها على المسلمين، حتى يكونوا على بينة من أمرهم، وعلى احتياط في دينهم.

(٢) قلت: ففيها ما تفرح به نفوس أهل السنّة، وتتحرق نفوس أهل البدع أمثال هذا المرجى وإخوانه المرجئة!!!.

(٣) وقد عاقب الله الكاذبين في دينه بما جعلهم به نكالا وعبرة؛ حفظاً لوحيه ودينه.

والخلاصة: أن الرجل لاهو في العير!، ولا هو في النفير!، بل هو بغير هائج في الصفير! فنتيجة فعله هذا قد ورث عن الكوثري تلك النفسية السوداء الحاقدة الذميمة على الآثار ورجالها، والله المستعان.

قلت: إذاً فلا حُجة بعد ذلك بقول المدخلي في تضعيفه للأثر، لأن العبرة بمن علم أصول الحديث، نعوذ بالله من رُبِّعٍ مُحَدَّثٍ!.

قلت: وأما تلييسه على معتقد الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله في قوله: (الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء).

بقوله في (شرحه البالي لعقيدة السلف وأصحاب الحديث) (ص ١٧٤) بعدما ذكر الزيادة السلفية: (ولم يثبت عن أحد قال هذا الكلام إلا عن سفيان بن عيينة في حالة غضب!). اهـ.

وقال ربيع المرجى في (شرحه البالي لعقيدة السلف وأصحاب الحديث) (ص ١٧٤): (ومرة حَرَّكَه - يعني سفيان - أخوه باعتراض!). اهـ.

وقال ربيع المرجى في (شرحه البالي لعقيدة السلف وأصحاب الحديث) (ص ١٧٦): (فقال له - يعني سفيان - أخوه إبراهيم بن عيينة: يا أبا محمد، تقول: ينقص فقال: اسكت يا صبي، بل ينقص حتى لا يبقى منه شيء، اضطره أخوه لأن يقول هذا الكلام!). اهـ.

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٨٨): (فكيف بسفيان الذي لعله لم

يقوله إلا مرة واحدة في حال غضب!) اهـ.

قلت: وقد أقرّ العلماء اعتقاد الإمام ابن عيينة رحمه الله، ولم ينكروه.

قال العلامة العيني رحمه الله في (عمدة القاري) (ج ١ ص ١٢٥): (وهذا

الذي قاله البخاري - وهو قول وفعل، ويزيد وينقص - منقول عن سفيان بن

عيينة فإنه قال: الإيـان قول وفعل يزيد وينقص، فقال له أخوه إبراهيم: لا تقل

ينقص، فغضب، وقال: اسكت يا صبي بل ينقص حتى لا يبقى منه شيء.) اهـ.

قلت: وأقرّ العلامة العيني رحمه الله الإمام سفيان بن عيينة على ذكر هذا

المعتقد (ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، رغم أن الإمام البخاري رحمه الله ذكر

فقط لفظ: (يزيد وينقص) مما يدل على أن هذه الزيادة من اعتقاد السلف فافهم

لهذا ترشّد^(١).

قلت: فمعتقد الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله هذا ذكره أيضاً الإمام ابن

عبدالبر رحمه الله في (التمهيد) (ج ٩ ص ٢٥٤) وأقره، ولم ينكره.

فقال الإمام عبدالبر رحمه الله في (التمهيد) (ج ٩ ص ٢٥٤): (قال الحميدي:

وسمعت سفيان بن عيينة يقول: الإيـان يزيد وينقص، فقال له أخوه إبراهيم بن

عيينة: لا تقل ينقص، فغضب، وقال: اسكت يا صبي، بل ينقص حتى لا يبقى

(١) قلت: ولما عجز ربيع عن نقد الآثار السلفية عن الأئمة المرضية في اعتقادهم أن الإيـان ينقص حتى لا يبقى

منه شيء لجأ إلى التحريف، والتلبس، والتدليس في أسانيد الآثار وامتونها اللهم غفرأ.

وفي هذا إظهار لتلاعب المدخلي بآثار السلف، ورميه إيّاها بالضعف، والشذوذ اللهم سلم سلم.

منه شيء). اهـ.

قلت: وقد اعترف ربيع بهذا الاعتقاد السلفي، فلماذا هذا التناقض والإنكار؟!، والمماثلة والمراوغة؟!، فقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٨٨): (إن هذا صحيح عن سفيان بن عيينة!). اهـ.

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٨٩): (نعم أقر الإمام أحمد، سفيان على قوله!). اهـ.

قلت: فعليه بالمناصحة والتوبة مطلقاً اللهم غفراً.

قلت: وإنكار الإمام ابن عيينة رحمه الله وغضبه على أخيه، ليس كما ادّعاه ربيع أنه أمر اضطراري، بل أشعر منه أنه أخطأ بقوله هذا وخالف السُّنَّةَ، فبيّن له الاعتقاد الصحيح في مسألة الإيمان أنه (ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، لأن المرجئة جعلوا ترك الفرائض ذنباً لا يكفر تاركها!، فغضب لذلك رحمه الله.

قلت: فهكذا كان السلف رضوان الله عليهم يشدد نكيرهم وغضبهم على من خالف السُّنَّةَ بالأراء والتعسفات المريضة، وربما هجره تعظيماً للسُّنَّةِ، وتوقيراً لها، وما زال العلماء قديماً وحديثاً ينكرون على من خالف ذلك، ولو لم يُنكر مثل هذا لأدّى إلى تبديل الدين وتغييره اللهم سدّد سدّد^(١).

قلت: وقد نقل الأئمة جملة: (الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه

(١) وانظر (إعلام الموقعين) لابن القيم (ج ٣ ص ٣٠٠) و(ج ٤ ص ٣٠٤)، و(فتح الباري) لابن حجر (ج ٢ ص ٢٤٨)، و(الإبانة الكبرى) لابن بطة (ج ١ ص ٢٥٩)، و(شرح صحيح مسلم) للنووي (ج ١٥ ص ١٣٧).

شيء) في كتبهم على أن ذلك من اعتقاد السلف الصالح، وأهل السُّنَّة والجماعة، وقد أجمعوا على هذا الاعتقاد، منهم: الإمام الصابوني رحمه الله، والإمام الخلال رحمه الله، والإمام اللالكائي رحمه الله، والإمام البرهاري رحمه الله، والإمام حرب الكرمانى رحمه الله، والإمام إسحاق الكَوْسَج رحمه الله، وغيرهم، وقد أدركوا العلماء في جميع الأمصار على هذا الاعتقاد.

قال الإمام الصابوني رحمه الله في (عقيدة السلف، وأصحاب الحديث) (ص ٣١٥): (وهذه الجمل التي أثبتُّها في هذا الجزء كانت معتقد جميعهم، لم يخالف فيها بعضهم، بل أجمعوا عليها كلها^(١)). اهـ

قلت: ومن الجمل التي ذكرها الإمام الصابوني رحمه الله المجمع عليها هي: ب(أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء!)^(٢).

قلت: وذكر الإمام حرب الكرمانى رحمه الله معتقد السلف والسُّنَّة، من ذلك جملة: ب(أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء)^(٣).

قال الإمام حرب الكرمانى رحمه الله في (مسائله) (ص ٣٥٥): (هذا مذهب

(١) قلت: وربيع خالف هذا الإجماع، بل أنكره، كما في (كشفه البالي) (ص ٧٨)، وفي (بيانه البالي) (ص ١١٥)، وفي (شرحه البالي لمعتقد السلف وأصحاب الحديث) (ص ١٧٣ و١٧٤).

(٢) قلت: وقول الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله نقله عنه الإمام الصابوني رحمه الله في (معتقد السلف) (ص ٢٧١) على أنه معتقد السلف، المجمع عليه!!!

(٣) انظر (المسائل) للكرمانى (٣٧٠).

أئمة العلم، وأصحاب الأثر، وأهل السُّنَّة المعروفين بها^(١)!، المقتدى بهم فيها، وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق، والحجاز، والشام، وغيرهم عليها!، فمن خالف شيئاً^(٢) من هذه المذاهب، أو طعن فيها^(٣)، أو عاب قائلها^(٤) فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السُّنَّة، وسبيل الحق...). اهـ.

وقال الإمام اللالكائي رحمه الله في (شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة) (ج ١ ص ٩): (فهذه الوصايا الموروثة المتبوعة، والآثار المحفوظة المنقولة^(٥)، وطرائق الحق المسلوكة، والدلائل اللايحة المشهورة، والحجج الباهرة المنصورة التي عملت عليها: الصحابة والتابعون، ومن بعدهم: من خاصة الناس، وعامتهم من المسلمين، واعتقدوها حجة فيما بينهم، وبين الله رب العالمين. ثم من اقتدى بهم من أئمة المهتدين، واقتفى آثارهم من المتبعين، واجتهد في

(١) قلت: وللعلم نحن تعلمنا اعتقاد السلف جملةً وتفصيلاً وأتبعناهم - وقد كان المدخلي إخوانياً اسرورياً عاملاً! - وذلك على يد شيخنا العلامة السلفي الأثري الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله، فانتبه.

قلت: وقد كنت انتقد الرجال وأفكارهم المنحرفة قبل أن أعرف المدخلي هذا، وهو كان ينتقل من فكر إلى آخر في هذا الوقت، وقد ناقشته في ذلك في كتابي (تاريخ ربيع المدخلي) والله الحمد والمنة.

(٢) فمن خالف شيئاً مثل (الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء) فهو مبتدع.

(٣) كـ(ربيع) الذي طعن في معتقد السلف في بعض مسائل الإيمان.

(٤) كـ(ربيع) الذي عاب على السلفيين الذين وافقوا السلف في مسائل الإيمان، ويعيبهم بـ(الحدادية!) وغير ذلك.

(٥) منها الآثار التي ذكرت: بـ(أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء).

سلوك سبيل المتقين، وكان مع الذين اتقوا والذين هم محسنون^(١) اهـ.

قلت: فهذه الجملة: (الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء) صحت عن السلف، ونقلها الحفاظ في كتبهم، وهي حجة قاطعة في معتقدتهم، وهذا يدل على مبلغ أمانتهم في نقل مذهب السلف في الاعتقاد السلفي.

والرواة الثقات رووا هذه الزيادة بالأسانيد الصحيحة على الجادة والصواب، فلا داعي ياربيع من التلبيس والتدليس^(٢).

قلت: ومن خالف الإجماع فهو في ضلال مبين.

قال الإمام الملطي الشافعي رحمه الله في (التنبيه) (ص ٢٩): (ومن خالف الإجماع ضلّ... وإجماع الأمة أصل من أصول الدين). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٢٤ ص ١٧٢): (من خالف الكتاب المستبين، والسُّنَّةَ المستفيضة، أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافاً لا يعذر فيه؛ فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع). اهـ.

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في (السِّير) (ج ١٩ ص ٣٢٧): (ما زال العلماء

(١) قلت: فمن أخذ في مثل هذه المحجة أمن في دينه، وتمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها... ومن أعرض عنها، وابتغى في غيرها مما يهواه، فقد سلك سبيل الضلالة، وسقط في مهاوي الهلكة.

وانظر: (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) للالكائي (ج ١ ص ١٠)

(٢) فالمدخلي هذا يُقَلِّدُ ويرمي غيره به، ويُحَرِّفُ ويتهم مُحَالِفَهُ، وهو فوق هذا كله يفتخر ويتعالم في كتبه وأشرطته بما يوهم إخوانه المرجئة أنه فريد عصره، ووحيد دهره!.

قلت: ولو أردت في هذا الكتاب تعقب المدخلي بغروره وفخره في نفسه لتضاعف الكتاب، وخرجت عن المقصود، ولكن الإشارات السلفية التي أذكرها تكفي اللبيب، وتنبه المرجئ الغريب، لتعصبه العجيب!.

يختلفون، ويتكلم العالم في العالم باجتهاده، وكلُّ منهم معذور مأجور، ومن عاند، أو خرق الإجماع^(١)، فهو مأزور، وإلى الله ترجع الأمور). اهـ.

قلت: وإجماع السلف، هو الإجماع الذي ينضبط، فلا يعتد بخلاف ربيع ومن تابعه في مسائل الإيذان بعد إجماعهم، والله المستعان.

قال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (شرح العقيدة الواسطية) (ج ٢ ص ٣٢٨): (قوله: والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح، إذ بعدهم كثر الاختلاف، وانتشرت الأمة.

يعني: أن الإجماع الذي يمكن ضبطه، والإحاطة به، هو ما كان عليه السلف الصالح، وهم القرون الثلاثة، الصحابة، والتابعون، وتابعوهم... وهل يمكن أن يوجد إجماع بعد الخلاف؟.

فنقول: لا إجماع مع وجود خلاف سابق، ولا عبرة بخلاف بعد تحقق الإجماع). اهـ.

وقال الشيخ صديق حسن خان رحمه الله في (قطف الثمر) (ص ١٥٩): (والإجماع ما عليه أهل العلم، من أقوال، وأعمال ظاهرة، وباطنه، مما له تعلق بالدين، والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح، وبعدهم كثر الاختلاف). اهـ.

(١) قلت: وخرق المدخلي الإجماع في مسائل الإيذان، وغيرها، فهو مأزور، وإلى الله ترجع الأمور، اللهم سلِّم سلِّم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٤٠): (فإن كل ما في الكتاب فالرسول موافق له، والأمة مجمعة عليه من حيث الجملة... وكذلك كل ما أجمع عليه المسلمون، فإنه لا يكون إلا حقاً موافقاً لما في الكتاب والسنة... فليس كل ما جاءت به السنة يجب أن يكون مفسراً في القرآن؛ بخلاف ما يقوله أهل الإجماع؛ فإنه لا بد أن يدلّ عليه الكتاب والسنة، فإن الرسول هو الواسطة بينهم، وبين الله في أمره ونهيه، وتحليله، وتحريمه). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٣٨): (قوله تعالى { وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ } [النساء: ١١٥]، فإنها متلازمان، فكل من شاق الرسول ﷺ من بعد ما تبين له الهدى، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين، وكل من اتبع غير سبيل المؤمنين فقد شاق الرسول ﷺ من بعد ما تبين له الهدى، فإن كان يظن أنه متبع لسبيل المؤمنين وهو مخطئ؛ فهو بمنزلة من ظن أنه متبع للرسول ﷺ وهو مخطئ.

وهذه الآية تدل على أن إجماع المؤمنين حجة من جهة أن مخالفتهم مستلزمة لمخالفة الرسول ﷺ، وإن كل ما أجمعوا عليه فلا بد أن يكون فيه نص عن الرسول ﷺ؛ فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع، وبانتفاء المنازع من المؤمنين؛ فإنها ممن بين الله فيه الهدى...). اهـ.

قلت: والوقوف مع إجماع السلف، وعدم تجاوزه، أو قبول الخلاف فيه بأي حال؛ لأن مخالفة إجماعهم يقتضي بالضرورة تخطئتهم، وهم إنما أجمعوا على

الأصول التي أجمعوا عليها بناء على نصوص كثيرة، فلا يمكن أن يكون إجماعهم خطأ، بل أن من يخالفهم لابد أن يكون هو الذي أخطأ، وأحدث في الدين ما ليس منه.

قلت: فإذا كان أهل السنة قد أجمعوا - مثلاً - على أن (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء) فإن مقتضى ذلك عندهم أن ذلك من معتقدتهم، فمن خالف في ذلك فهو مخالف لإجماع السلف، وأحدث في الدين ما ليس منه.

قلت: ولهذا ترى السلفيين يُقرُّونها، ولا يتعرضون لها من قريب، أو من بعيد، لأنها من معتقد السلف الصالح، ولا جواب لذلك عندهم البتة.
بل هذه الزيادة السلفية التي ذكرها الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله على ظاهرها يفهمها صغار طلبة الدعوة السلفية، فضلاً ممن يدَّعي أنه إمام السلفيين^(١) في العالم!!!.

واستمع إلى ربيع وهو يضطرب كعادته في أقواله، بل ويدعي الإجماع على خلاف مذهب السلف في الإيمان، ك(أهل البدع والأهواء) تماماً:
فقال ربيع المرجئي في (شرحه البالي لعقيدة السلف، وأصحاب الحديث) (ص ١٧٣): (علماء الأمصار جميعاً، وقبلهم الصحابة، ما قالوا: ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء!). اهـ

(١) نعم إمام المرجئيين السحابيين المتعلمين في العالم اللهم غفرأ.

وقال ربيع المرجئ في (شرحه البالي لعقيدة السلف، وأصحاب الحديث) (ص ١٧٤): (ولم يثبت عن أحد قال هذا الكلام إلا عن سفيان بن عيينة في حالة غضب^(١))! اهـ.

وقال ربيع في (كشفه البالي) (ص ٨٠): (اقتصروا على ما أجمع عليه الصحابة والتابعون، بل أتباع التابعين، ومنهم سفيان ابن عيينة، وأكثر من ألف شيخ من شيوخ البخاري، ولم يلتزموا هذه الزيادة)^(٢) اهـ.

يعني: (الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء).

واستمع إلى المدخلي كيف يلبس في الإجماع على طريقة أهل البدع.

فقال ربيع في (كشفه البالي) (ص ٩٥): (فهذه ثلاثة نقول عن الأوزاعي، يقول فيها بما يقول به أهل السنة جميعاً من أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، ولا يزيد على ذلك). اهـ.

وقال ربيع في (كشفه البالي) (ص ٩٤): (حيث لم ترضوا بما أجمعوا عليه -

يعني السلف!-)، وهو قولهم: (الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص)). اهـ.

قلت: ولما كان الباطل لا يمكن أن يقوم عليه دليل صحيح، فإن أهل البدع

(١) قلت: وهذا الكلام فيه قدح صريح بعدالة الإمام ابن عيينة رحمه الله، وإلا كيف يجزم المدخلي أنه قال ذلك بسبب الغضب؟!، وهل يليق بهذا الإمام أن يعتقد اعتقاداً في حالة غضب؟!، وهل هذا خافٍ على المدخلي أم هو الهوى والزيغ عن الحق؟!.

(٢) قلت: وربيع هنا ينقل إجماع السلف على أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، لكي يسقط زيادة: الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء، فتنبه.

فهو يذكر الإجماع لأمر خفيّ فانتبه له.

يُسَارِعُونَ إِلَى حِكَايَةِ الْإِجْمَاعِ لِبِدْعَتِهِمْ حَتَّى تَرُوجَ، لِأَنَّ النَّاسَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُخْرَجُوا عَنِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ! (١)

وهذا الاعتزاء إلى الإجماع لا ينفعهم، لأن الإجماع مستند إلى الكتاب والسنة، فالإجماع دليل على وجود الدليل، فما من مسألة أجمعت عليها الأمة إلا وهي منصوصة. (٢)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (منهاج السنة) (ج ٨ ص ٣٤٤): (ما من حكم اجتمعت الأمة عليه إلا وقد دلَّ عليه النص، فالإجماع دليل على نص موجود معلوم عند الأئمة ليس مما درس علمه). اهـ.

قلت: ولما كان كذلك؛ فإن كثيراً من الإجماعات المغلوطة؛ إنما هي من إفك المبتدعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (النبوات) (ج ١ ص ٤٧٩): (ولأهل الكلام والرأي من دعوى الإجماعات التي ليست صحيحة، بل قد يكون فيها نزاع معروف، وقد يكون إجماع السلف على خلاف ما ادَّعوا فيه الإجماع ما يطول ذكره). اهـ.

قلت: بل وأعظم من هذا أن المبتدعة يخرقون الإجماع، ويدَّعون أنه الإجماع.

(١) كما فعل ربيع فلما لم يجد أي دليل على اعتقاده في الإرجاء، ادعى إجماع السلف على كلامه، وأن أهل السنة خالفوا هذا الإجماع، حتى يروج باطله على أتباعه المرجئة، وهذا الإعتزاء إلى الإجماع لا ينفعه، لأن أهل السنة بينوا بأن إجماع السلف على خلاف معتقده الإرجائي اللهم غفرًا.

(٢) انظر: (الصوارف عن الحق) للدكتور حمد العثمان (ص ١٤٩).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الإخنائية) (ص ٤٣٥) عن الصوفية المبتدعة: (فهؤلاء خرقوا إجماع الطائفتين، وما كفاهم ذلك حتى ادعوا أن هذا الخرق للإجماع أجماع... فهؤلاء من أعظم أهل البدع والضلال، كالخوارج، والروافض، وأمثالهم من الجهال الذين يخالفون السنة، وإجماع السلف، ويعادون من قال بالسنة، وإجماع السلف، لشبهه باطلة، كأحاديث مفتراة، وألفاظ مجملة لم يفهموها). اهـ.

قلت: فأهل البدع والأهواء لا يكتبون إلا ما لهم.

فعن الإمام وكيع بن الجراح رحمه الله قال: (أهل العلم يكتبون ما لهم، وما عليهم، وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم)^(١).

قلت: فمن أجل هذا يسعى أهل الباطل في كتم الحق، وصرف الناس عنه، ومن أشهر علامات أهل البدع ذكر باطلهم، وكتمان الحق الذي عليهم^(٢).^(٣)

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٢٤ ص ١٥٤): (فمن سلك هذه السبيل دحضت حججه، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق). اهـ.

(١) أثر حسن.

أخرجه الدارقطني في (السنن) (ج ١ ص ٢٦) بإسناد حسن.

(٢) والحق واضح، وإذا عُرض الحق على ما هو عليه، وزالت معارضات الباطل، فإن أصحاب النفوس الزكية لا يُؤثرون سواه.

(٣) وهذا الداء خفيّ قلما يسلم منه من مارس المقالات الباطلة.

وقال ربيع في (كشفه البالي) (ص ٩٧): (وقد أجرينا على أسانيد من قال بهذه الزيادة (ينقص حتى لا يبقى منه شيء) الدراسة قبل سنين فلم يصح منها إلا قول سفيان بن عيينة، والإمام أحمد، والبرهاري). اهـ.

قلت: انظروا إلى هذا التلاعب البين فمرة يقول: أجرينا على هذه الأسانيد، ومرة يقول: لم يثبت عن أحد من العلماء، ومرة يقول: لم يثبت إلا عن سفيان بن عيينة وحده!، ومرة يقول لم يثبت إلا عن سفيان بن عيينة، والإمام أحمد، والبرهاري!!!^(١).

قلت: فأى النقول أصح عند ربيع الكذاب المتناقض؟!!!.

قلت: وأما تضعيفه لأثر الإمام أحمد رحمه الله في قوله: (ينقص حتى يصير إلى أسفل السافلين السبع) أي هذا بمعنى (أن الإيثار ينقص حتى لا يبقى منه شيء).

فقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٩٠): (هذه مجازفة إذ كيف يصح وفيه علل^(٢)):

(١) أن القاسم هذا لم يوثقه ابن أبي يعلى، ولم نقف له على ترجمة.

(١) انظروا إلى هذا التلاعب البين، والتناقض الجلي، وكأن هذا المدخلي يتلاعب بعقول قُرَّائه، ويظنهم مُستسلمين لكلامه، مُسلمين برأيه ومَرَّامه!.

فهذه التنبيهات وحدها كافية لنقض رسائله من أسها اللهم غفراً.

(٢) والله أن العلل فيك ياربيع!.

وهذه مجازفة جازفت فيها ياربيع!.

- (٢) أن في إسناده إعضالاً؛ حيث قال ابن أبي يعلى: وقال القاسم.
- (٣) أن رواية مسائل الإمام أحمد المعتبرين لم ينقلوا هذا النص الذي يعتبر غريباً على الإمام أحمد وأساليبه.
- (٤) هات لنا ترجمة القاسم، وأثبت أنه من ثقات أصحاب الإمام أحمد^(١).

اهـ

أما قوله: (أن القاسم هذا لم يوثقه ابن أبي يعلى): فهذا من التباين والتضاد!، والتضارب والعناد!، وكيف راجَّ عليه ما حَذَّرَ منه؟!، وكيف يجزم بذلك؟!، بل القاسم هذا هو أبو الطيب القاسم بن عبدالله بن محمد البغدادي وهو ثقة!!!.

قال الحافظ الخطيب البغدادي رحمه الله في ترجمته (ج ١٢ ص ٤٤٩): (ذكر أبو الفتح ابن مسرور أنه كتب عنه وقال: كان ثقة!!!^(٢)). اهـ.

وأقره الحافظ الخطيب البغدادي على ذلك.

قلت: فهل يقال والحال هكذا: (لم يوثقه ابن أبي يعلى!). نعوذ بالله من رُبْعٍ مُحَدَّثٍ!.

وأما قوله: (ولم نقف له على ترجمة!): وهذا لون آخر مما هو مُتَلَبَّسٌ به، ويَتَّهَمُ به غيرَه!!!، بل له ترجمة كما ذكرنا في (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي

(١) وهذا لون آخر من الجهل، ويتهم به غيره.

(٢) وربيع هذا كلما أراد أن يضعف أثراً طعن فيه بجهل في رواته مع أنهم ثقات، فهل يقال أن ربيعاً حامل راية الجرح والتعديل، ومحدَّث زمانه؟!، بل حامل الكهل العليل، والجهل والتضليل!.

(ج ١٢ ص ٤٤٩) وهو ثقة.

قلت: وكذلك مُتَرَجِّمٌ له على أنه من أصحاب الإمام أحمد رحمه الله الثقات في (المنهج الأحمد) للعليمي (ج ١ ص ١٥٤)، ومُخْتَصِرُه (الدُّرُّ الْمُنْضَدُّ فِي ذِكْرِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَد) له أيضاً (ج ١ ص ١٤٥)، و(مُخْتَصِرُ طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ) لِلنَّابُلْسِيِّ (١٩٤)، و(مناقب الإمام أحمد) لابن الجوزي (ص ١٠١)، و(طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (ج ٢ ص ٢٠٩)، و(المَقْصَدُ الْأَرْشَدُ) لابن مفلح (ج ٢ ص ٣٢٤).

قلت: فهل يُقال بعد هذا: (لم نقف له على ترجمة!)، نعوذ بالله من رُبْعٍ مُحَدَّثٍ!.

فهو أراد إيهام القراء أن القاسم البغدادي هذا مجهول^(١)، وليس من أصحاب الإمام أحمد ليطعن في مُعْتَقِدِ السلف: ب(أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء!)^(٢).

قلت: إذاً فالحق أن القاسم البغدادي معروف مشهور، ومن أصحاب الإمام أحمد كما ذكرت المصادر المتقدمة، وهو ثقة!

قال ابن أبي يعلى الحنبلي رحمه الله في (طبقات الحنابلة) (ج ٢ ص ٢٠٩):

(١) فمن خالف شيئاً مثل (الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء) فهو مبتدع.

(٢) قلت: فهو من ثقات أصحاب الإمام أحمد رحمه الله، ومن المعتبرين.

ومن هنا يتبين لك بطلان قول المدخلي في (كشفه البالي) (ص ٩٠): (أن رواية مسائل الإمام أحمد المعتبرين

لم ينقلوا هذا النص الذي يعتبر غريباً على الإمام أحمد وأساليبه!). اهـ.

(القاسم بن عبدالله البغدادي، أحد من روى عن إمام الدنيا أحمد بن حنبل). اهـ.
وقال ابن مفلح الحنبلي رحمه الله في (المقصد الأرشد) (ج ٢ ص ٣٢٤):
(قاسم بن عبدالله البغدادي، هو أحد من روى عن إمامنا أحمد فيما ذكره محمد
بن يوسف البناء الصوفي). اهـ.

وقال العُلَيْمِيُّ الحنبلي رحمه الله في (المنهج الأحمد) (ج ٢ ص ١٥٤): (القاسم
بن عبدالله البغدادي، أحد من روى عن الإمام أحمد بن حنبل). اهـ.
وقال الخطيب البغدادي رحمه الله في (تاريخ بغداد) (ج ١٢ ص ٤٤٩):
(القاسم بن عبدالله بن محمد أبو الطيب البغدادي... ذكر أبو الفتح ابن مسرور
أنه كتب عنه وقال: كان ثقة). اهـ.

وأما قوله: (أن في إسناده إعضالاً، حيث قال ابن أبي يعلى: وقال القاسم!).
قلت: إذا أثبتنا أن القاسم ثقة، وقد نقل العلماء عنه أنه روى عن الإمام
أحمد، فلا وزن لقول المدخلي هذا، ولا قيمة له، وقد دَوَّنَ أهل السُّنَّةِ والجماعة
اعتقاد الإمام أحمد رحمه الله، واحتجوا به مع نقل أصحابه له في كتبهم بدون
إسناد، لأنهم ينقلونه عنه من كتبه مباشرة، وهذا لا يخفى على صغار طلبة العلم،
فضلاً ممن يدعي الإمامة في الحديث!!!.

علماً أن إسناد القاسم البغدادي قد ذكره ابن أبي يعلى في ترجمته في (طبقات
الحنابلة) (ج ٢ ص ٢١٠) بقوله: (القاسم بن عبدالله البغدادي: أحد من روى
عن إمام الدنيا أحمد بن حنبل رضي الله عنه، فيما ذكره محمد بن يوسف البناء

الصُّوفِي الْأَصْبَهَانِي^(١) عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْحَكَمِ وَعِثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ جَمِيعاً^(٢) عَنْ الْقَاسِمِ (...). اهـ.

قلت: ثم هذا الأثر ذكره أئمة الحنابلة، وأقروا أنه من قول الإمام أحمد رحمه الله، ولم يستغربوه^(٣)، فذكره ابن مفلح في (المقصد الأرشد) (ج ٢ ص ٣٢٤)، والعُلَيْمِيُّ فِي (الْمَنْهَجِ الْأَحْمَدِ) (ج ٢ ص ١٥٤)، وابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة) (ج ٢ ص ٣٠٩).

قال ابن مفلح الحنبلي رحمه الله في (المقصد الأرشد) (ج ٢ ص ٣٢٥): (قال القاسم: سمعت أحمد بن حنبل، وقد سأله رجل عن زيادته ونقصانه - يعني الإيمان - فقال: يزيد حتى يبلغ أعلى السموات السبع، وينقص حتى يصير إلى أسفل السافلين السبع).

وقال العُلَيْمِيُّ الحنبلي رحمه الله في (الْمَنْهَجِ الْأَحْمَدِ) (ج ٢ ص ١٥٤): (قال القاسم: سمعت أحمد بن حنبل وقد سأله رجل عن زيادته ونقصانه، يعني الإيمان، فقال: يزيد حتى يبلغ أعلى السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ، وَيَنْقُصُ حَتَّى يَصِيرَ إِلَى أَسْفَلِ السَّافِلِينَ السَّبْعِ).

وقال ابن أبي يعلى الحنبلي رحمه الله في (طبقات الحنابلة) (ج ٢ ص ٢١٠):

(١) وهو محمد بن يوسف بن محمد الصُّوفِي الْأَصْبَهَانِي المذكور في (أخبار أصبهان) لأبي نعيم (ج ٢ ص ٢٤٩).

(٢) قلت: فالإسناد يروى من طريقين عن القاسم.

(٣) كما ادعى المدخلي بقوله في (كشفه البالي) (ص ٩٠): (يعتبر غريباً على الإمام أحمد وأساليبه!).

قلت: بل يعتبر غريباً عليك أنت لجهلك بألفاظ الأئمة في الاعتقاد، نعوذ بالله من العناد.

(قال القاسم بن عبدالله: سمعت أبا عبدالله أحمد بن حنبل رحمه الله، وقد سأله رجل عن زيادته ونقصانه -يعني الإيمان- فقال: يزيد، حتى يبلغ أعلى السموات السبع، وينقص حتى يصير إلى أسفل السَّافِلِينَ السَّبْعِ).

قلت: ومراد الإمام أحمد رحمه الله من قوله: (ينقص حتى يصير إلى أسفل السافلين السبع). أي ينقص الإيمان حتى لا يبقى منه شيء^(١)، فافهم هذا^(٢).

قلت: إذاً فلا حجة بعد ذلك بقول المدخلي في تضعيفه للأثر، لأن العبرة بمن علم أصول الحديث، نعوذ بالله من رُبْعِ مُحَدِّثٍ!

قلت: وهذا يدل على أن أثر الإمام أحمد رحمه الله له أصل، وهو من اعتقاده، وذلك لنقل علماء الحنابلة له في كتبهم هذا أولاً، وثانياً: لذكر أن القاسم من أصحابه الثقات، ثالثاً: روي الأثر من طريقين عن القاسم كما سبق ذكره.

ثم أضف إلى ذلك ثبوت هذا الاعتقاد السلفي عن الإمام أحمد رحمه الله: بـ(أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء) كما تقدم بإسناد صحيح، وقد أقر المدخلي بذلك بقوله في (كشفه البالي) (ص ٩٧): (وقد أجرينا على أسانيد من قال بهذه الزيادة: (ينقص حتى لا يبقى منه شيء) الدراسة قبل سنين

(١) قلت: فأى غرابة في ذلك والله المستعان.

(٢) وألغاظ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، إما صريحة في الحكم بما لا يحتمل غيره، أو ظاهرة فيه مع احتمال غيره، أو محتملةً لشيئين فأكثر على السواء والله ولي التوفيق.

فلم يصح منها إلا قول سفيان بن عيينة، والإمام أحمد!!!^(١)، قلت: واعلم أخي المسلم أن الزيادات التي يذكرها الإمام أحمد رحمه الله في الاعتقاد دقيقة جداً، ومراده بذكرها الردّ على المبتدعة، ورفع اللبس عن دين الله تعالى، وبذلك يعرف المبتدع من غيره، فمن لم يذكرها فهو مبتدع ضال، فافهم لهذا ترشُد.

قال أبو الحسين علي بن مسلم الطُّوسِي رحمه الله: (القرآن كلام الله غير مخلوق، وهذا قول أبي عبد الله -يعني الإمام أحمد- وبه نفتدي إذ لم ندرك عصره أحداً يقدمه في العلم، والمعرفة، والديانة... فهو حجة، وقدوة، وحجة لأهل هذا العصر، ومن يلي بعدهم، فنحن متبعون لمقالته، وموافقون له!)^(٢).

قلت: والإمام أحمد رحمه الله أعلم الناس بالسنة في زمانه^(٣)، فمن خالفه في

(١) قلت: ألا يسعك اعتقاد الإمام أحمد في ذلك، فهو الذي سلك في اجتهاده طريقة الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، فمن تدبر مذهبه في الأصول والفروع وجده مترسماً لخطاهم لا يتجاوز طريقتهم إلى غيرها، ولهذا كانت أصوله سليمة موافقة لما كانوا عليه.

وانظر (المسودة في أصول الفقه) لآل تيمية (ص ٣٣٦).

(٢) قلت: ومن خالف هؤلاء الأئمة، ولا يرضى بحكمهم في الاعتقاد، فهو مُبتدع ضالُّ اللهم غفراً.

(٣) قلت: ألا يسعك ياربيع قول هؤلاء الأئمة لكي ترجع عن قولك هذا، وتترك المماثلة والمخاصمة في الدين.

(٤) اثر صحيح

أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٧ ص ١٠٦) بإسناد صحيح.

(٥) انظر: (السنة) للخلال (ج ٧ ص ١٠٧).

قلت: وكان الإمام أحمد رحمه الله يبدع من لم يأتي بزيادة (غير مخلوق)، فهو مبتدع، وكذلك زيادة (الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، وقد فصلت ذلك جملةً وتفصيلاً في (ص ١٥٠).

العبارات الاعتقادية، فهو مبتدع.

قلت: وكذلك ثبت عند المدخلي من قول الإمام ابن منده رحمه الله في كتابه (الإيمان) (ج ص ٥٤٥)، فلم يذكره مع الأئمة الثلاثة!.

وهذه المرة الثانية يخفي المدخلي قول الإمام ابن منده رحمه الله في: أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء.

وربيع يقول في (كشفه البالي) (ص ١٣٣): (فوالله ما أخفيته!). اهـ

قلت: فليتأمل هذا مناصروا المدخلي، ومُرِيدُوهُ حَتَّى يَعْرِفُوا الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَصَدَقَ الْقَوْلُ مِنَ الْخَبْرِ الْعَاطِلِ، وَإِلَّا {فَأَمَّا الزَّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ} [الرعد: ١٧].

إذا فلا وزن لتضعيف ربيع لأثر الإمام أحمد رحمه الله، ولا قيمة له، بل يدل ذلك على جهل ربيع بالتصحيح والتضعيف، والجرح والتعديل، نعوذ بالله من رُبْعٍ مُحَدَّثٍ!.

قلت: ومن هنا تعرف بطلان قول ربيع في (كشفه البالي) (ص ٩٠): (أن رواية مسائل الإمام أحمد المعتبرين لم ينقلوا هذا النص الذي يعتبر غريباً على الإمام أحمد وأساليبه!!!). اهـ

فهذا لا يحتاج إلى تعليق، لأن الإمام أحمد رحمه الله عرف بذكر عباراته في الاعتقاد كما بين أهل العلم ذلك، وسبق هذا.

وأما قوله: (هات لنا ترجمة القاسم، وأثبت أنه من ثقات أصحاب الإمام

أحمد!!!^(١).

قلت: وهذا يدلُّ دلالةً وثيقةً على جهل المدخلي لحقيقة جرح الرجال وتعديليهم!، فهو متلبس بما يُنكره على غيره، نعوذ بالله من ربع مُعدِّلٍ ومُجَرِّحٍ!

قلت: وقد أتينا لربيع بترجمة القاسم من (تاريخ بغداد) للخطيب (ج ١٢ ص ٤٤٩) وأنه ثقة معروف، والله الحمد والمنة!!!.

قلت: وهو من ثقات أصحاب الإمام أحمد رحمه الله، وقد نقل العلماء الحنابلة ترجمة القاسم في كتبهم منها: (المنهج الأحمد) للعليمي (ج ١ ص ١٥٤)، ومُختصره (الدُّرُّ المنضد) له (ج ١ ص ١٤٥)، و (مختصر طبقات الحنابلة) للنبلسي (١٩٤)، و(المقصد الأرشد) لابن مفلح (ج ٢ ص ٣٢٤)، و (مناقب الإمام أحمد) لابن الجوزي (ص ١٠١)، و (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (ج ٢ ص ٣٠٩)، فجميع هؤلاء العلماء ترجموا للقاسم البغدادي، فهل يقال بعد هذا: (هات لنا ترجمة القاسم!؟)^(٢).^(٣)

(١) قلت: تأمل حَفِظَكَ اللهُ كيف أن آخر كلامه يهدم أوله، وأن أوله يناقض آخره، فهو يذكر أن ابن أبي يعلى ترجم له في (طبقات الحنابلة) (ج ٢ ص ٢١٠) ثم يناقض هذا، ويقول: (هات لنا ترجمة القاسم!) فأنت ترى كيف يتناقض هذا الرجل التناقض تلوا الآخر، حتى إنه يقع فيما لا يخفى على صغار طلبة هذا العلم الشريف!.

(٢) قلت: فربيع لا يدري ما يجرُّج من رأسه!، وهذا عجبٌ يدلُّ على مدى معرفة المدخلي بعلم الجرح والتعديل، وهو يقتر على نفسه: أنه حامل راية الجرح والتعديل!.

وللعلم أن الشيخ الألباني رحمه الله الذي قال هذه الكلمة لم يعلم بخوافيه هذه التي خرجت منه بعد وفاته رحمه الله، وإلا لبين جهله في علم الحديث كما بين جهل الذين من قبله، فافهم لهذا ترشده.

(٣) قلت: وهذا الكلام لربيع على اختصاره تضمّن غلطاً واضحاً، وخلطاً فاضحاً.

نعوذ بالله من رُبْعٍ مُعَدِّلٍ وَمُجَرِّحٍ!

فهذا كله تغافل عنه المدخلي؛ مُلْقِيَا الكلام على عَوَاهِنِهِ؛ دُونَمَا تَحْقِيقٍ، أو تدقيقٍ، أو بحثٍ، أو حَثٍّ!.

فلا نريد التطويل بنقده فيه، والكشف عن خوافيه، وإنما ذكرت ذلك لأَيِّنَ للمدخلي ما يقطع تغريره، ويدفع تَبَجُّحَهُ وافتخاره، ويَدْرَأُ عِنَادَهُ واستكباره. قلت: وربيع يتكلم بكلِّ حرية لإخوانه المرجئة؛ لأنه يعلم بجهلهم في العلم، وأنه لا أحد عنده يراجع ويبحث في مقالاته البالية التي تنقل في (شبكة سحاب المرجئية) اللهم غفراً.

قلت: بل وصل به الحال إلى أنه ضعف إسناده أثر الإمام الأوزاعي رحمه الله برجل لم يكن له أي ذكر في الإسناد، ومما يدل أن ربيعاً يكذب على القراء!، حيث ضعف إسناده أثر الإمام الأوزاعي رحمه الله بـ(فديك بن سليمان القيسراني)^(١)، وهو لم يُذكر في الإسناد البتة!!!.

فقال ربيع في (كشفه البالي)(ص ٩٥) في الحاشية:(بسبب أن في إسناده فديك بن سليمان، قال فيه الحافظ في التقريب: مقبول!). اهـ

(١) انظر (تهذيب الكمال) للمزي (ج ٢٣ ص ١٤٥).

(٢) وفي موضع من (كشفه البالي) (ص ٦٦) ضعفه بـ(أبي قدامة الجبيلي) هذا، فمرة يضعفه بـ(أبي قدامة)، ومرة يضعفه بـ(فديك)!!!.

بل ضعفه أيضاً بـ(عقبة بن علقمة) وهو صدوق، كما في (التقريب) لابن حجر (ص ٦٨٤)، و(الكاشف) للذهبي (ج ٢ ص ٢٣٨)، ثم هو السائل فتنه لتليس المدخلي. أما لك عقل يامدخلي، أم هو الجهل الجلي!.

قلت: بل فيه أبو قدامة تمام بن كثير الجُبَيْلِيّ فقط، ترجم له الحافظ ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (ج ١١ ص ٤١)، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً، وله ذكر في (تهذيب الكمال) للمزي (ج ٢٠ ص ٢١٢) فهو لا بأس به في المتابعات. أخرج الأصبم في (حديثه) (ص ١٥٣) ومن طريقه اللالكائي في (الاعتقاد) (ج ٥ ص ١٠٣٠)، وابن عساكر في (تاريخ دمشق) (ج ١١ ص ٤١) من طريق العباس بن الوليد البيروتي حدثنا أبو قدامة الجُبَيْلِيّ قال: سمعت عقبة بن علقمة يقول: سألت الأوزاعي فذكره.

قلت: فأنت ترى أيها القارئ الكريم ليس لـ(فديك بن سليمان القيسرانيّ) أي ذكر في الإسناد، فهل الذي ذكر (فديك) المدخلي من هوى نفسه، أو ممن كتب عنه، كلاهما مرّ؟!؟!، نعوذ بالله من رُبْعٍ مُّحَدِّثٍ!.

قلت: وهكذا؛ فلم يكتفِ المدخلي بادعائه بتضعيف الأثر بما سبق ذكره، بل ضعّفه أيضاً بـ(عقبة بن علقمة المَعَاوِرِي) وهو ضعيف عند المدخلي!، حيث قال ربيع المرجى في (كشفه البالي) في الحاشية (ص ٦٥): (إسناده ضعيف، فيه عقبة بن علقمة، قال فيه الحافظ في التقريب: (صدوق، لكن كان ابنه محمد يدخل عليه ما ليس من حديثه)، وقال الذهبي في الكاشف: (صدوق يغرب)...). اهـ

(١) فكيف يتجرؤ المدخلي أن يكذب هذا الكذب الواضح الفاضح!.

قلت: وخوافيه العلمية الحديثية؛ فهي أكثر من أن تُحَصَّرَ، وقد بدأت بتجميعها في كتاب مستقل على نسق ما كتبه أهل السُنَّة والجماعة في (الكوثري الضال) وغيره من أهل البدع، سائلاً الله تعالى أن يوفّقني في كشف حقيقة (المدخلي الضال) الذي لا زال عدد ممن ينتسبون إلى العلم مغرورين به اللهم سدّد سدّد.

قلت: فتأمل التلبيس والتدليس، عناداً وخيانةً، بل عقبة بن علقمة المَعَاْفِرِي هذا صدوق، بل ثقة، فلم يضعّفه أحد من أئمة الجرح والتعديل، إلاّ المدخلي حامل راية التبديل والتضليل!!!.

وإليك أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه:

قال أبو مُسَهَّرٍ: حدثني عُقْبَةُ بن عَلْقَمَةَ المَعَاْفِرِي من أصحاب الأوزاعي من أهل أطرابلس من المَغْرِبِ، سكن الشام، وكان خياراً ثقة. (١)

وقال ابن معين: لا بأس به. (٢)

وقال ابن خراش: ثقة. (٣)

وقال أبو عبدالله الحاكم: ثقة مأمون. (٤)

وقال النسائي: ثقة. (٥)

وقال ابن قانع: صالح. (٦)

وقال ابن حجر: صدوق (٧). أي في الحديث.

وقال الذهبي: صدوق يغرّب. (٨)

(١) انظر: (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم (١٧٤٤)، و(تهذيب الكمال) للزمزي (ج ٢٠ ص ٢١٢).

(٢) انظر: (ميزان الاعتدال) للذهبي (ج ٣ ص ٨٧)، و(تهذيب الكمال) للزمزي (ج ٢٠ ص ٢١٣).

(٣) انظر: (تهذيب الكمال) للزمزي (ج ٢٠ ص ٢١٣)، و(ميزان الاعتدال) للذهبي (ج ٣ ص ٨٧).

(٤) انظر: (تهذيب الكمال) للزمزي (ج ٢٠ ص ٢١٣).

(٥) انظر: (تهذيب التهذيب) لابن حجر (ج ٧ ص ٢٤٧).

(٦) انظر: (تهذيب التهذيب) لابن حجر (ج ٧ ص ٢٤٧).

(٧) انظر: (تقريب التهذيب) لابن حجر (ص ٦٨٤).

وقال الذهبي: صدوق مشهور.^(٢)

وقال الذهبي: صدوق.^(٣)

قلت: ولا يُحذر من حديثه إلا من جهة ابنه محمد بن عُقبة المَعَاْفِرِيِّ فقط، وليس أثر الإمام الأوزاعي رحمه الله من ذلك، على زعم المدخلي.
قال ابن حبان رحمه الله في (الثقات) (ج ٨ ص ٥٠٠): (يُعْتَبَرُ بِحَدِيثِهِ مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدًا كَانَ يُدْخِلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثَ، فَيَجِيبُ فِيهِ). اهـ.

وقال ابن حجر رحمه الله في (التقريب) (ص ٦٨٤): (عقبة بن علقمة المَعَاْفِرِيُّ^(٤)... صدوق، لكن كان ابنه محمد يُدْخِلُ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْ حَدِيثِهِ). اهـ.
وهذا تالله كُبرى معائب هذا المدخلي بشهادة نفسه على نفسه، وَيَكَاَنَّهُ بَدَأَ يَخْلَطُ وَتَخْتَلَطُ عَلَيْهِ الْأُمُورُ، فَهُوَ يَقَعُ فِيهَا يَنْهَى الْآخَرِينَ عَنْهُ، وَيَتَّصِفُ بِمَا يَدُمُّ الْآخَرِينَ بِتَلْبُسِهِ!.

قلت: ظَهَرَ لَدِي عَيْنِينَ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ - أَنَّ مُحَاوَلَاتِ الْمَدْخَلِيِّ لِتَضْعِيفِ الْأَثَرِ، هِيَ مُحَاوَلَاتِ الْغَرِيقِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَتَشَبَّثَ بِخِيُوطِ الْقَمَرِ، مُحَوَّطَةً بِالتَّدْلِيسِ،

(١) انظر: (الكاشف) للذهبي (ج ٢ ص ٢٣٨).

(٢) انظر: (ميزان الاعتدال) للذهبي (ج ٣ ص ٨٧).

(٣) انظر: (ذكر مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ وَهُوَ مَوْثِقٌ) للذهبي (ص ١٣٦).

(٤) وهو من أصحاب الإمام الأوزاعي رحمه الله، نقل الاعتقاد السلفي: (الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء).

ملفوفةً بالتلبیس! (١)

أَرَى كُلَّ إِنْسَانٍ يَرَى عَيْبَ غَيْرِهِ
وَيَعْمَى عَنِ الْعَيْبِ الَّذِي هُوَ فِيهِ
وَلَا حَيْرَ فِيمَنْ لَا يَرَى عَيْبَ نَفْسِهِ
وَيَعْمَى عَنِ الْعَيْبِ الَّذِي بِأَخِيهِ

قلت: فهذه التنبهات وحدها كافية لنقض أكاذيبه في (كشفه البالي)! (٢). (٣)
قلت: ثم أتى بطامة أخرى، حيث زعم أن الآثار لا يبحث فيها في الشواهد
والمتابعات، فليس هي عنده كالقول في الأحاديث النبوية!، هكذا مطلقاً بدون
تفصيل! نعوذ بالله من رُبْعٍ مُحَدَّثٍ!.

فقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٩٥) في الحاشية: (وليس هذا القول
من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نبحت له عن الشواهد
والمتابعات!). اهـ.

قلت: فاقصره في ذكر الشواهد والمتابعات على الآثار المرفوعة فقط، لا
الآثار الموقوفة، ولا الآثار المقطوعة فهذا من أوابيده المهلكة، وإلا عمل أهل

(١) فهل يُقال بعد ذلك أن ربيعاً حامل راية الجرح والتعديل؟!، أم حامل راية التبديل والتضليل، والجهل
العليل!.

قلت: وللعلم أن علم الجرح والتعديل له رجاله، فتنبه.

(٢) قلت: ألا يدرك القارئ الكريم أن ربيعاً على طريق أهل البدع؛ يأخذ ما يزعم أنه له، ويترك ما يدينه..

(٣) وقد قيل: (عدو عاقل، خير من صديق جاهل!)، أو (عدو عاقل، خير من عدو غير عاقل!).

العلم بذلك قديماً وحديثاً ما لا يخفى على صغار طلبة الحديث، فضلاً ممن يدعي أنه إمام أهل الحديث في العالم!!!.

قلت: وقد عمل بذكر الشواهد والمتابعات^(١) للآثار الموقوفة والآثار المقطوعة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) وغيرها، والإمام ابن القيم رحمه الله في (إعلام الموقعين) وغيره، والحافظ ابن حجر رحمه الله في (فتح الباري) وغيره، والشيخ الألباني رحمه الله في (الإرواء) وغيره، وغيرهم^(٢).^(٣)

قلت: وليس هذا موضع نقده في ذلك، فقد جمعت أخطائه الحديثية، والعقدية، واللغوية، والمنهجية في (كتابي الكبير) اللهم سدّد سدّد.

قلت: وكان هذا الجاني برميهِ الكلام على عَوَاهِنِهِ شعر بأخطائه في التحريف كما في (كشفه البالي) (ص ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦).

ومجال الرد على هذا الجاني، وبيان أكاذيبه في العلم واسع جداً، وإنما قصدت هنا إلى بيان ما لا بد منه مما يتعلق بتضعيفه للآثار السلفية، وبيان بطلان أصوله

(١) قلت: وقد يسمّى الشاهد متابعاً أيضاً فتنبه.

وانظر: (نزهة النظر) لابن حجر (ص ١٠٢).

(٢) خاصة إذا كانت هذه الآثار السلفية بمعنى واحد في معتقد واحد، فلا مانع في العلم أن يُستشهد بعضها ببعض في الدين، لاتفاق الأئمة عليه، وأضف إلى ذلك نقل أصحاب الحديث لهذا المعتقد في كتبهم بحجة أنه من معتقد السلف.

(٣) وانظر على سبيل المثال: (جلباب المرأة المسلمة) للشيخ الألباني رحمه الله (ص ١٠٧ و ١٠٨) رقم الأثر: (٤) و ٥

و(٦).

الفاسدة في النقد التي وضعها من عند نفسه، وبنى عليها أباطيله اللهم سلّم
سلّم.

قلت: إذا فلا حجة بعد ذلك بقول المدخلي في تضعيفه لأثر، لأن العبرة بمن
علم أصول الحديث، نعوذ بالله من رُبْعٍ مُحَدَّثٍ!
وبالجملة: فالأثر صحيح بلا ريب.

إذا فتضعيفه لمعتقد الإمام الأوزاعي رحمه الله: بـ(أن الإيمان ينقص، ينقص
حتى لا يبقى منه شيء) كما في (كشفه البالي) (ص ٩٥).

فليس الأمر كذلك، لأن معتقد الإمام الأوزاعي رحمه الله المسوق المتكلم
عنه له صلة باعتقاد السلف كما سبق، وقد ذكره الإمام اللالكائي رحمه الله في
كتابه (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع
الصحابة والتابعين من بعدهم) (ج ٥ ص ١٠٣٠)، وفي إسناده تمام بن كثير
الجُبَيْلي^(١)، ترجم له ابن عساكر في (تاريخ دمشق) (ج ١١ ص ٤١) ولم يذكر فيه
جرحاً وتعديلاً، فهو لا بأس به في المتابعات والشواهد، لأن هذا المعتقد قد
أجمعوا عليه، ونقله الأئمة في كتبهم، وأقروه كما سبق ذكره.

وقد أقره الإمام عباس بن الوليد بن مزيد أبو الفضل البيروتي رحمه الله، وهو

(١) وقد ضعف الإسناد المدخلي بـ(فديك بن سليمان!) مع أنه لا يوجد له أي ذكر في الإسناد! كما سبق، نعوذ بالله
من رُبْعٍ مُحَدَّثٍ!.

عابد صدوق ثقة، وكان كبار أصحاب الحديث يكتبون عنه^(١)، وروى عنه: أبو داود، والنسائي، وأبو زرعة الدمشقي، وأبو حاتم الرازي، وأبو العباس الأصم، ويعقوب بن سفيان، وغيرهم.^(٢)

فقد سئل الإمام عباس البيروتي رحمه الله: أليس تقول ما يقول الأوزاعي؟ فقال: (نعم).^(٣)

قلت: وهذا يدل على صحة اعتقاد الإمام الأوزاعي رحمه الله، وهو صحيح عنه.

وهذا كله يدلّ دلالةً أكيدةً على بُطلان ما قاله المدخلي في أثر الإمام الأوزاعي رحمه الله.

وأما تضعيفه لمعتقد الإمام علي بن المديني رحمه الله: (أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء) بقوله في (كشفه البالي) (ص ٩٨): (وتذهب إلى تفسير الثعلبي الذي لم يذكر إسناد قول علي بن المديني... أين إسناده، والثعلبي يروي بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة بدون أسانيد). اهـ

قلت: كلما تأملت كلام هذا المدخلي؛ ازددت يقيناً بتفننه في التدليس، وتلونه في التلبس، فكأنه لا أحد عنده يُراجع، وينقد، ويبحث... وهذه الدرورة في

(١) انظر: (تهذيب الكمال) للزمي (ج ١٤ ص ٢٥٥)، و(التقريب) لابن حجر (ص ٤٨٩).

(٢) انظر: (تهذيب الكمال) للزمي (ج ١٤ ص ٢٥٦).

(٣) أخرجه الأصم في حديثه (ص ١٥٣)، واللالكائي في الاعتقاد (ج ٥ ص ١٠٣٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (ج ١١ ص ٤١).

التعلم، والتعالى بالباطل والعياذ بالله.

وبيان ما أودعه في كلامه هنا من التلبس من وجوه أربعة:

الأول: أن الأثر حكمه على متنه، وهو مبني على المعاني التي اشتمل عليها هذا الأثر، وهي: (أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، فهذا المعنى بعينه، هو موجود في الآثار الأخرى، وهي شاهدة له.^(١)

الثاني: أن الأثر نقله عنه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي رحمه الله من كتبه مباشرة^(٢)، فلا حاجة لنا في إسناده، وما دام أيضاً وافق بقية السلف في ذكر هذا المعتقد السلفي، وهو (أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، حيث قال الدارمي: سألت علي بن عبدالله المدني فذكره^(٣)، كما في (تفسير) الثعلبي (ج ٣ ص ٢١٣).

الثالث: أن هذا الاعتقاد قد أجمعوا عليه كما سبق ذكره عن الأئمة، منهم: الإمام الصابوني رحمه الله في (عقيدة السلف) (ص ٣١)، والإمام اللالكائي رحمه الله في (الاعتقاد) (ج ١ ص ٩)، والإمام حرب الكرماني رحمه الله في (المسائل) (ص ٣٥٥).

الرابع: أن الإمام ابن المدني رحمه الله موافق في اعتقاده هذا للسلف،

(١) وهو ليس حُكْمًا على الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي يذكرها الثعلبي في تفسيره كما يزعم المدخلي في (كشفه البالي) (ص ٩٨).

(٢) وقد تكلمت بمثل هذا الموضوع في كتاب (المسائل) للكوسج رحمه الله كما سبق ذكره فليراجع.

(٣) وقد تكلمت في هذا الموضوع كما سبق فليراجع.

واعتقاد السلف يتبع بعضه بعضاً.

إذ تبين للقارئ الكريم ما أوردناه من الوجوه الدالة على ثبوت الأثر عن الإمام ابن المديني رحمه الله، فحينئذ يتبين لك بطلان تضعيف المدخلي له^(١)، والحمد لله.

قلت: وفي هذا إظهار لتلاعب المدخلي بآثار السلف في الاعتقاد، ورميه إيّاهما بالضعف والشذوذ اللهم غفراً.

ومن هنا تعرف بطلان نكير ربيع في (كشفه البالي) (ص ٨٤): (إن كلامه هذا يفيد أن السلف جميعاً يقولون: إن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء!). اهـ.

الحق شمس والعيون نواظر

لكنها تخفى على العميان

قلت: إذاً فلا حجة بعد ذلك بأقوال المدخلي في تضعيفه للآثار، لأن العبرة بمن عَلِمَ عِلْمَ الحديث، نعوذ بالله من رعب مُحَدِّث!.

وبالجملة: فالآثار صحيحة عن أئمة الحديث بلا ريب، والله الحمد والمنة.

قلت: وقد بينا للقارئ الكريم مخالفات المدخلي الشرعية، وأثبتنا ذلك من

(١) قلت: كما يتبين لك أيضاً أن بحوث المدخلي ليس فيها أي تدقيق، ولا تحقيق!.

بل نكص فيها على عقبه؛ كحال أهل البدع في كل عصر، ومضرب؛ يَعْدُونَ ولا يُوفُونَ، ويتكلمون فلا يصدقون، ويكتبون ويحرفون، ويضللون ولا يتقنون!!!.

كتبه وأشرطته، وناقشناه بذكر آثار السلف، وأقوال أهل العلم^(١) وأدلتهم.
وقد أعان الله تعالى على كشف عوارها، وبيان خطرها وبطلانها، واستئصال
شأفتها من جذورها، والله الحمد والمنّة.

قال الإمام أحمد رحمه الله عن أمثال المدخلي هذا: (يقولون على الله، وفي الله،
وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس
بما يشبهون عليهم؛ فنعوذ بالله من فتنة المضللين)^(٢).

قلت: فحقيق بمن لنفسه عنده قدرٌ وقيمة، ألا يلتفت إلى هؤلاء المرجئة،
ولا يرضى لها بما لديهم والله المستعان.

قال الإمام ابن بطة رحمه الله في (الإبانة الكبرى) (ج ٣ ص ٩١): (اعلموا
رحمكم الله أن من صفات المؤمنين من أهل الحق تصديق الآثار الصحيحة،
وتلقيها بالقبول، وترك الاعتراض عليها بالقياس -يعني بالرأي- ومواضعه
القول بالآراء، والأهواء، فإن الإيمان تصديق، والمؤمن هو المصدق). اهـ

وقال الإمام أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله في (الحجة) (ج ٢ ص ٤٦٢):
(قال أهل السنة: لا نرى أحداً مال إلى هوى، أو بدعة، إلا وجدته متحيراً ميت
القلب ممنوعاً من النطق بالحق). اهـ

(١) قلت: فهل ترجع وتتوب ياربيع من الإرجاء، وإلا أنت دائماً وأبداً تناقض قولك.

قال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٩٤): (ومتى خالفت السلف في هذه المسألة وفي غيرها!، أثبت
هذا بالنقول عني من كتبي وأشرطتي!؛ وناقشني بأقوال السلف وأدلتهم!). اهـ

(٢) (الرد على الزنادقة والجهمية) (ص ٥٨).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (درء تعارض العقل والنقل) (ج ٨ ص ١٧٣): (والسلف والأئمة كلهم ذموا الكلام المُحَدَّث وأهله، وأخبروا أنهم يتكلمون بالجهل، ويخالفون الكتاب والسُّنَّة، وإجماع السلف، مع أن كلامهم جهل، وضلال مخالف للعقل، كما هو مخالف للشرع). اهـ.

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في (السِّير) (ج ١٠ ص ٥٤٧): (هذا غاية ما عند هؤلاء المتقعرين من العلم عبارات وشقاشق لا يعبأ الله بها، يحرفون بها الكلم عن مواضعه قديماً وحديثاً، فنعوذ بالله من الكلام وأهله). اهـ.

وقال الحافظ الذهبي في (تاريخ الإسلام) (ج ١٦ ص ٤٤٢): (هذا غاية ما عند هؤلاء المتقعرين عبارات وشقاشق يتقعررون بها قديماً وحديثاً، ويحرفون بها الكلام عن مواضعه، والخطاب العربي عن موضوعه، والحديث العرفي عن مفهومه في القرآن والحديث، وكلام الناس؛ فأبعدهم الله، وأبعد شرهم). اهـ.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله في (الفتاوى الكبرى) (ج ٥ ص ١٨): (كان من شعار أهل البدع إحداث قول، أو فعل^(١))، وإلزام الناس به، وإكراههم عليه، والمولاة عليه، والمعادة على تركه). اهـ.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في (الصواعق المرسله) (ج ٣ ص ٩٢٦): (فإن

(١) قلت: كما فعل المدخلي، فإنه أحدث فتنة باطلة، ساءها نصيحة للشيخ فالح الحري حفظه الله، وهي فضيحة، وأراد إلزام العلماء وطلبتهم بها، وإكراههم عليها بفكره الإرهابي!، عن طريق الاتصالات بنفسه، أو عن طريق اتباعه المتعصبه الذين يرسلهم إلى البلدان، وبواسطة مقالاته في شبكة سحاب الحزبية، بل ويوالي عليها، ويعادي، فأهلك وهلك!!!.

البدعة لو كانت باطلاً محضاً لما قُبِلت، ولبادر كلُّ أحدٍ إلى ردِّها وإنكارها، ولو كانت حقاً محضاً لم تكن بدعةً، وكانت موافقةً للسُّنَّة، ولكنها تشتمل على حقٍّ وباطلٍ، ويلتبس فيها الحقُّ بالباطل، كما قال تعالى: { وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ } [البقرة: ٤٢]، فهي عن لبس الحقِّ بالباطل وكتمانه، ولبسه به خلطه به حتى يلتبس أحدهما بالآخر، ومنه التلبس، وهو التدليس، والغش الذي يكون باطنه خلاف ظاهره). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الجواب الصحيح) (ج ١ ص ١١٧): (لا ريب أن الباطل لا يقوم عليه دليل صحيح لا عقلي، ولا شرعي، سواء كان من الخبريات، أو الطلبيات، فإن الدليل الصحيح يستلزم صحة المدلول عليه، فلو قام على الباطل دليل صحيح لزم أن يكون حقاً مع كونه باطلاً، وذلك جمع بين النقيضين، مثل كون الشيء موجوداً معدوماً). اهـ.

قلت: إذا فالمدخلي هذا لم يبلغ درجة علماء السُّنَّة في الاجتهاد وفي العلم، فهو لا يعتد بخلافه لقصوره في العلم، وعدم توفر آلة الاجتهاد لديه، فهو يعتبر من عامَّة الناس المثقفين الجامعيين، وهو جاهل بالجهل المركب، وهو مقلد سمع الناس يقولون شيئاً فقالاه، ولا يَشْك من أوتي شيئاً من العلم والفهم أن جميع العلماء المجتهدين كانوا يقصدون غايةً واحدةً، وهي استنباط الحكم الموصل إلى

مراد الشارع، غير أن مداركهم قد تفاوتت في طريق الوصول إليه.^(١)
 والمدخلي هذا ليس عنده الطريق الصحيح الموصل إلى حكم الشارع،
 والاجتهاد المؤصّل بالعلم، فاجتهاده هذا من قبيل الاجتهادات الفاسدة عند
 أهل العلم يَأْتُمُّ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ يَتَبَّ مِنْهَا اللَّهُمَّ غَفْرًا.^(٢)

قلت: لأن المسائل الأصولية من المسائل القطعية، أي قام عليها دليل
 قطعي، فالحق ما قام عليه الدليل، إذ لا يمكن مخالفة الدليل القطعي.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في (إعلام الموقعين) (ج ٢ ص ٦٢): (وكان
 السلف من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى، ويودّ كل واحد
 منهم أن يكفيه إياه غيره، فإذا رأى أنها تعيّن عليه بدّل اجتهاده في معرفة
 حكمها من الكتاب والسنة، أو قول الخلفاء الراشدين ثم أفتى). اهـ

قلت: فمن قصر في البحث فيها وخالف فهو آثم، وذلك لأن الاجتهاد
 الصحيح لا يُنْقِضُ بِالاجْتِهَادِ الْفَاسِدِ فَتَنَّهُ.^(٣)

(١) وانظر: (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) لابن تيمية (ص ١١)، و(إعلام الموقعين) لابن القيم (ج ١ ص ٤٦)،
 و(المجموع) للنووي (ج ١ ص ٦٥).

(٢) وانظر: كتابي (اجتماع أهل الائتلاف لإبطال قول من لا يعتد قوله في الخلاف)، وهو مطبوع.

(٣) قلت: وهو الاجتهاد المحرم، والاجتهاد غير المعتد به: وهو الاجتهاد الصادر عن فرد، أو جماعة لا توجد فيهم
 أهلية الاجتهاد، ويصدق هذا على الاجتهاد الصادر عن الجماعات الإسلامية الحزبية، أو مثقف ثقافة عامة في أمر
 شرعي، وإنما كان هذا الاجتهاد غير معتبر، لعدم توفر أدوات الاجتهاد في هؤلاء، ولغلبة الظن ملازمة الأخطاء
 لاجتهادهم.

وهو الاجتهاد الناقص: وهو الذي يكون مع التقصير في البحث والنظر،
كما بين أهل العلم.^(١)

قلت: والاجتهاد بهذه الصفة يأثم عليه العبد بلا شك كائناً من كان فتنبه.^(٢)
قلت: فلا يعتبر الاجتهاد شرعاً إلا إذا صدر عن أهله، الذين اضطلعوا
بمعرفة ما يفتقر إليه الاجتهاد، وإلا كان خبطاً في عماية، واتباعاً للهوى، وكل
اجتهاد صدر على غير هذا الوجه، فلا مزية في عدم اعتباره؛ لأنه ضد الحق الذي
أنزله الله تعالى.^(٣)

قال العلامة الشاطبي رحمه الله في (الموافقات) (ج ٤ ص ١٦٧): (الاجتهاد
الواقع في الشريعة ضربان:

وانظر: (الاجتهاد) للشيخ صالح الفوزان (ص ٢٥ و ٢٦)، و(معجم مصطلحات أصول الفقه) لسانو
(ص ٣٢)، و(المستصفى) للغزالي (ج ٢ ص ٣٥٠)، و(الاجتهاد الجماعي) لشعبان (ص ١٥)، و(الاجتهاد وفهم
النص) لسؤسوه (ص ٤٤).

(١) قلت: وهذا الذي وقع فيه المدخلي المتعلم، وقد تبين لي من كتاباته هذه أنه من المثقفين المتعلمين، ليس من أهل
العلم المعبرين في الدين، وذلك بسبب اعتماده على العلم الجامعي!، مما جعله يعتمد على الكتب لا على الشيوخ،
فارتكز بسبب ذلك في كثير من المخالفات الشرعية التي تقدح فيه وفي علمه، والله المستعان.

قلت: ولذلك انتقدته في كتابي الكبير (الانتصار في المسائل الكبار)، وقد بينت مخالفاته الشرعية عن طريق
الحديث، والتوحيد، والعقيدة، والمنهج، وأصول الفقه، واللغة، والفقه، والتفسير، اللهم سدّد سدّد.
(٢) قلت: ويكون المجتهد معذوراً ومثاباً على اجتهاده الخاطئ، إذا اجتهد في الأحكام التي هي محل للاجتهاد،
وكان ممن تتوفر فيه مؤهلات الاجتهاد.

قلت: والأحكام الأصولية ليست هي محل للاجتهاد فتنبه.

وانظر: (الاجتهاد) للشيخ الفوزان (ص ٢٦).

(٣) وانظر: (المستصفى) للغزالي (ج ٢ ص ٣٥٤).

أحدهما: الاجتهاد المعبر شرعاً، وهو الصادر عن أهله الذين اضطلعوا بمعرفة ما يفتقر إليه الاجتهاد، وهذا هو الذي تقدم الكلام فيه.

والثاني: غير المعبر، وهو الصادر عن من ليس بعارف بما يفتقر الاجتهاد إليه؛ لأن حقيقته أنه رأيٌ بمجرد التشهي والأغراض، وخبط في عماية، واتباع للهوى، فكل رأي صدر على هذا الوجه فلا مزية في عدم اعتباره؛ لأنه ضد الحق الذي أنزل الله، كما قال تعالى: {وَأَنْ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ} [المائدة: ٤٩]، وقال تعالى: {يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ} [ص: ٢٦] الآية، وهذا على الجملة لا إشكال فيه). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الاستغاثة) (ج ١ ص ٢٧٠):
(الخبر الذي لا يطابق مُحْبَرَهُ، إذا كان صاحبه غير مجتهدٍ، يُسَمَّى كَذِبًا، وَيُذَمُّ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ اعْتَقَدَ صِدْقَ نَفْسِهِ). اهـ.

قلت: لأن الكذب الذي لا يتبادر إلى أذهان الناس منه عند الإطلاق إلا التعمد، والله المستعان.

قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في (الاجتهاد) (ص ٢٥):
(خطورة الاجتهاد: الاجتهاد مركب صعب، ومنصب خطير، لأن المجتهد يفتي ويخبر عن الله وعن رسوله ﷺ، أنه أحل كذا وحرم كذا، وقد قال الله تعالى {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ} إلى قوله تعالى {وَأَنْ

تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ { [الأعراف: ٣٣]، فجعل القول على الله بلا علم قريناً للشرك، بل جعله أشد من الشرك مما يدل على خطورة الاجتهاد والفتوى، وفي الأثر: (أَجْرُكُمْ عَلَى الْفَتْوَى أَجْرُكُمْ عَلَى النَّارِ)^(١).

وكما أن المجتهد يخبر عن الله فهو أيضاً يعرض الناس للوقوع في الخطر والضلال إذا لم يتحرز ويتحفظ ويتأهل، لأنه قد يحل دماً حراماً، وفرجاً حراماً، ومالاً حراماً، وطعاماً حراماً، إلى غير ذلك من المحاذير العظيمة). اهـ.

قلت: ولذلك علينا أن نرجع إلى أهل العلم المعتبرين، لا من أمثال المثقفين^(٢) بشيء من العلم الشرعي في الدين فتنبه.

قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في (وجوب التثبت في الأخبار واحترام العلماء) (ص ٥٠): (إن وجود المثقفين والخطباء المتحمسين لا يعوض الأمة عن علمائها... وهؤلاء قراء وليسوا فقهاء، فإطلاق لفظ العلماء على هؤلاء إطلاق في غير محله، والعبرة بالحقائق لا بالألقاب، فكثير ممن يجيد الكلام ويستميل العوام وهو غير فقيه، والذي يكشف هؤلاء أنه عندما تحصل نازلة يحتاج إلى معرفة الحكم الشرعي فيها فإن الخطباء والمتحمسين تتقاصر

(١) الحديث: أخرجه الدارمي في (سننه) باب: الفتيا وما فيه من الشدة (ج ١ ص ٥٧) من حديث عبيد الله بن أبي جعفر مرسلًا.

(٢) ك(ربيع المدخلي المثقف!).

أفهامهم وعند ذلك يأتي دور العلماء.

فلننتبه لذلك ونعطي علماءنا حقهم ونعرف قدرهم وفضلهم وننزل كلاً منزلة اللائقة به). اهـ.

قلت: وهنا يتبين أن ربيعاً حقق أشياء في مسائل الإيمان بغير علم، وهذا منكر من القول.

قال العلامة الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله في (تفسيره) (ج ١ ص ٨٠): (فالقول على الله بلا علم، من أكبر المحرمات، وأشملها، وأكبر طرق الشيطان التي يدعوا إليها، فهذه طرق الشيطان التي يدعوا إليها هو وجنوده، ويبدلون مكرهم وخداعهم على إغواء الخلق بما يقدرون عليه). اهـ.

وقال العلامة الشيخ محمد هراس رحمه الله في (شرح العقيدة الواسطية) (١٦١): (وأما القول على الله بلا علم؛ فهو باب واسع جداً يدخل فيه كل خبر عن الله تعالى بلا دليل، ولا حجة). اهـ.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٢ ص ٣٩٦): (ومن تكلم في الدين بلا علم كان كاذباً، وإن كان لا يتعمد الكذب). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ١٥ ص ٣٤٩): (خطوات الشيطان القول على الله بلا علم، قال تعالى {وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [الأعراف: ٢٨]، وهذا حال أهل البدع، والفجور). اهـ.

وقال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (العلم) (ص ١٤٩):
 (الذي يفتي بلا علم أضل من الجاهل، فالجاهل يقول: لا أدري، ويعرف قدر نفسه، ويلتزم الصدق، أما الذي يقارن نفسه بأعلام العلماء، بل ربما فضل نفسه عليهم، فيُضِلُّ ويُضِلُّ، ويخطئ في مسائل، يعرفها أصغر طالب علم، فهذا شره عظيم، وخطره كبير). اهـ.

قلت: فالقول على الله بغير علم، هو أساس كلِّ فساد، وأصل الضلال، والعياذ بالله.

وقال ابن حزم رحمه الله في (الإحكام) (ج ١ ص ٧٢): (وجدنا الله تعالى أنكر على من حقق شيئاً بغير علم، وأنكر على من كذب بغير علم، فقال تعالى { قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنزلِ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ } [الأعراف: ٣٣]، فقد حرّم الله تعالى بنص هذه الآية أن يقول أحد على الله عز وجل شيئاً لا يعلم صحته، وعلم صحة كل شيء مما دون أوائل العقل، وبدائه الحس، لا يعلم إلا بدليل.

فلزم بهذه الآية من ادعى إثبات شيء، إما أن يأتي عليه بدليل وإلا فقد أتى محرماً عليه، وقال تعالى: {بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ} [يونس: ٣٩]، فأنكر تعالى تكذيب المرء ما لا يعلم أنه كذب.

وقال تعالى: {قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ} [البقرة: ١١١]، فأوجب تعالى على كلِّ مُدَّعِ المصدق أن يأتي ببرهان، وإلا فقولُه ساقط). اهـ

قلت: فنلزم المدخلي أن يأتي بالبرهان على دعواه إن كان صادقاً اللهم غفراً.

قلت: والمدخلي هذا يأخذ من الصحف^(١)، دون الرجوع إلى الشيوخ المعبرين في الاعتقاد، مما ارتكز في أخطاء شنيعة في أصول الدين!، اللهم سلّم سلّم.

ولهذا كان العلماء لا يعتدون بعلم الرجل إذا كان مأخوذاً عن الصحف، فانتبه.

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى الْقُرَشِيِّ قَالَ: (لَا تَقْرُوا الْقُرْآنَ عَلَى الْمُصَحِّفِينَ^(٢))، وَلَا تَأْخُذُوا الْعِلْمَ مِنَ الصَّحَفِيِّينَ).

أثر صحيح

أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (ج ٢ ص ١٩٣) من طريق عبد الله بن جعفر بن درستويه نا يعقوب بن سفيان حدثني أبو سعيد عبد الرحمن الدمشقي

(١) قلت: ولا ريب أن الأخذ من الصحف يقع فيه خللٌ، ولا سيما في هذا العصر، حيث كثر الجهال في الدين، لذلك لا يقبل الدين من صحيفة، ولا يروى عن صحفي. فانتبه.

وانظر: (الفقيه والمتفقه) للخطيب البغدادي (ج ٢ ص ١٩٤)، و(طبقات فحول الشعراء) للجمحي (ج ١ ص ٤).

(٢) والصحفي: هو من يأخذ العلم من بطون الكتب لا عن شيخ متمكن، فمعناه: يأخذ العلم من الصحيفة دون المشايخ والله المستعان.

وانظر (المعجم الوسيط) (ص ٥٠٨)، و(مصباح المنير) للفيومي (ص ١٧٤).

نا الوليد بن مسلم وسويد بن عبدالعزيز عن سعيد التَّوْحِيَّ عن سُلَيْمَانَ بن مُوسَى به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وَعَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدِ رَحِمَهُ اللهُ: (لَا يُفْتِي النَّاسَ الصَّحْفِيُّونَ).

أثر صحيح

أخرجه الخطيبُ البغدادي في الفقيه والمتفقه (ج ٢ ص ١٩٤) من طريق ابن أبي عاصم وأبي زُرْعَةَ الرَّازِي عن هشام بن عبد الملك الحِمَصِيِّ نا بَقِيَّةَ قال: سمعت ثور بن يزيد به.

قلت: وهذا سنده صحيح.

وهذا لفظ ابن أبي عاصم، وآخر حديثه - وقال أبو زُرْعَةَ الرَّازِي: (لَا يُفْتِي النَّاسَ صَحْفِيٌّ، وَلَا يُقْرَأُ لَهُمْ مُصْحَفِيٌّ).

قلت: وهذا المتعالم المفتون مادام على هذا الجهل المركب فهو مخاصم ومماري ومحدث بالباطل.

وأياها المتعالم لا تزال ظالماً ما كنت مخاصماً حاقداً، ولا تزال آثماً ما كنت ممارياً عصبياً، ولا تزال كاذباً ما كنت محدثاً مفترياً.

قلت: ولذلك وقع في الأحكام المجملة لا التفصيل، فأضلَّ السبيل لفهمه

العليل.

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في: (ومن أهم ما على العبد، وأنفع ما يكون له معرفة قواعد الدين على التفصيل.

فإن أكثر الناس يفهم القواعد ويقر بها على الإجمال!، ويدعها عند التفصيل!)^(١). اهـ

قلت: فتبين من ذلك أن ربيعاً فيه غفلة شديدة في الاعتقاد، والمنهج، والشريعة، والعلم، لم يكن يقدر أن يصون نفسه عن هذه الغفلة الشديدة، كما يفعل أصحاب الحديث شرفهم الله تعالى.

تنبيه: بل أيضاً في نقده للرجال؛ فإنه ابتلي بالسب الشديد، فيسبهم سباً شديداً.

وقد انتقده في ذلك العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله لشدة في نقد الرجال، وخروجاً عن الجادة العلمية في ألفاظه السيئة، ونصحه مراراً من أجل ذلك ولم يتب^(٣)، ولم يرجع إلى الآن، بل ازداد سوءاً وعناداً^(٤)، والعياذ بالله.

(١) انظر: (الدرر السنية) (ج ٤ ص ١٠).

(٢) قلت: وهذا شأن المدخلي تماماً، فإنه يلجؤ إلى الإجمال، ويترك التفصيل، والله المستعان.

(٣) وربع مُستاء من هذه النصيحة جداً، حتى كان يقول: لو لم يذكر الألباني هذه النصيحة لكان أفضل!.

(٤) فربيع لم يسمع نصائح العلماء له في ألفاظه هذه البذيئة، فهو سيء الخلق، بل في ألفاظه هذه تعدى إلى الله تعالى، ورسوله ﷺ، والرسول عليهم السلام، وجبريل، والصحابة، والعلماء، وطلبة العلم اللهم غفراً.

فقال العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله -وهو ينصح المدخلي-
:(لكني قلت له في أكثر من مرة في مهاتفة جرت بيني وبينه، لو أنه يتلطف في
استعمال بعض العبارات!!!).^(١) اهـ

قال أبو حمزة الأعور: (أتيت إبراهيم النخعي فقلت: إن أناساً يقولون: قد
تابعت إبراهيم التيمي على رأيه. قال: فضحك، وقال: تراني مرجئاً
سبباً^(٢)...^(٣)).

ولذلك ترى ربيعاً يردّ الحق، ويغضب لباطله غضباً شديداً، بل ويسبّ
سبباً شديداً فهلك.^(٤)

قال الإمام ابن بطة رحمه الله في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ٥٤٧): (فاعلم
يا أخي أن من كره الصواب من غيره، ونصر الخطأ من نفسه، لم يؤمن عليه أن
يسلبه الله إيمانه، لأن الحقّ من رسول الله ﷺ إليك، افترض عليك طاعته، فمن
سمع الحقّ فأنكره بعد علمه له فهو من المتكبرين على الله، ومن نصر الخطأ؛ فهو
من حزب الشيطان). اهـ

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، (سلسلة الهدى والنور)، رقم (١/٨٥١) بتاريخ ١٤١٦/٧/٩هـ.

(٢) والمرجئة يسبون أهل الحديث حتى على مسائل فقهية!!!، نعوذ بالله من الخذلان.

(٣) أثر حسن

أخرجه ابن شاهين في (شرح مذاهب أهل السنة) (ص ٢٧)، بإسناد حسن.

قلت: وأبو حمزة الأعور، هو ميمون القصاب، وهو راوي الأثر مباشرة، فلا يضّر هنا ضعفه، فتنبه.

(٤) وانظر: (الانتصار) في فتاوى العلماء، إعداد: أبي معاذ السلفي (ص ٦٩) ألفاظ ربيع السيئة.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الصفدية) (ج ١ ص ٢٩٣):
 (وإنما جماع الشرِّ تفريط في حقِّ، أو تعدي إلى باطل، وهو تقصير في السُّنَّة، أو
 دخول في البدعة، كترك بعض المأمور، وفعل بعض المحذور، أو تكذيب بحقِّ،
 وتصديق بباطل). اهـ.

وقال العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله في (صفة الصلاة)
 (ص ٧٠): (ومن أعف نفسه من النظر، وأضرب عما ذكرنا، وعارض السند
 برأيه، ورام أن يردّها إلى مبلغ نظره فهو ضالٌّ مضلٌّ، ومن جهل ذلك كله أيضاً،
 وتحم في الفتوى بلا علم فهو أشدَّ عمى، وأضل سبيلاً). اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في (مفتاح دار السعادة) (ج ١ ص ٩٩):
 (من عرض عليه حقٌّ فردّه فلم يقبله عوقب بفساد قلبه، وعقله، ورأيه، ومن هنا
 قيل: لا رأي لصاحب هوى، فإن هواه يحمله على ردِّ الحقِّ، فيفسد الله عليه رأيه
 وعقله). اهـ.

وقال العلامة عبدالرحمن المعلمي رحمه الله في (التنكيل) (ج ٢ ص ٢٠١):
 (فأما من كره الحقَّ، واستسلم للهوى، فإنما يستحق أن يزيده الله تعالى
 ضلالاً). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٦٢٩): (أن
 المستكبر عن الحقِّ يتلى بالانقياد للباطل). اهـ.

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في (إعلام الموقعين) (ج ٢ ص ٢٤٥): (فإن من ردّ الحقّ مرج عليه أمره، واختلط عليه، والتبس عليه وجه الصواب، فلم يدر أين يذهب كما قال تعالى {بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَّرِيحٍ} [ق:٥])^(١). اهـ.

ويؤيده: كما ذكرنا قول أبي حمزة الأعور حيث قال: (أتيت إبراهيم النخعي فقلت: إن أناساً يقولون: قد تابعت إبراهيم التيمي على رأيه. قال: فضحك، وقال: تراني مرجئاً سبأياً^(٢)...) (٣). اهـ.

قلت: وهل ترى ربيعاً إلا مرجئاً سبأياً؟!!!!^(٤).

وأما قوله في (كشفها البالي) (ص ٩٥): (وشرح العلامة الفوزان قول هذين الإمامين - يعني ابن قدامة رحمه الله، وابن تيمية رحمه الله - ولم يشر من قريب، ولا من بعيد إلى هذه الزيادة). اهـ يعني: بأن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء.

(١) قلت: وهل ترى ربيعاً إلا كما ذكر أهل العلم، اللهم سلّم سلّم.

(٢) والمرجئة يسبون أهل الحديث حتى على مسائل فقهية!!!، كما في (شبكة سحاب المرجئية) نعوذ بالله من الخذلان.

(٣) أثر حسن

أخرجه ابن شاهين في (شرح مذاهب أهل السنة) (ص ٢٧)، بإسناد حسن.

قلت: وأبو حمزة الأعور، هو ميمون القصاب، وهو راوي الأثر مباشرة، فلا يضرّ هنا ضعفه، فتنبه.

(٤) وانظر: (الانتصار) في فتاوى العلماء، إعداد: أبي معاذ السلفي (ص ٦٩) ألفاظ ربيع السيئة.

أقول: فقد قرأت رسائل المدخلي قراءة تَأَنُّ، وتَأْمُلُ، وتدبِّرُ، وأَيَقَنْتُ أكثر مما أَتَصَوَّرُ بحال هذا الرجل، وانحرافه، وابتداعه، وتمويهه، وتليسه، وهي صفات أراد أن يصف بها شيوخنا العلماء؛ وإخواننا الأجلاء.

إن مَنْ كان هذا حاله حقيقاً بأن يُرْتَى مألُه، ويُطْرَحُ مقالُه، فلعل المغرورين به يكتشفون حقيقته، فتظهر لهم فعالة سريره!، والله المستعان.

ولكي لا أُخْلِيَ من ضرب أمثلة التي تبيِّن حقيقته، وتظهر دعاويه، أقول: لقد رجعنا إلى كتب الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله ووجدنا أنه يقول بزيادة: ب(أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، ويقرّ بذلك، والمراد أن الإيمان ينتهي بالكلية من قلب العبد^(١).

فقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في شرحه لـ(شرح السُّنَّة) (ص ١١٧) معلقاً على قول الإمام البرهاري: (وينقص حتى لا يبقى منه شيء!)، (معنى قوله: وينقص حتى لا يبقى منه شيء) ينقص حتى لا يبقى منه شيء، وقد يبقى منه مقدار حبة خردلٍ، وهذه تنفع صاحبها يوم القيامة يُخْرَجُ بها من النار، وإذا لم يَبْقَ حبة خردلٍ، فإنه يكون من أهل النار المخلّدين فيها^(٢)!). اهـ

(١) قلت: وهذا الأمر يعرفه صغار طلبة العلم، فإن العلماء في شروحه لكتب العلماء يذكرون ألفاظاً إن ذكرت في أصل الكتاب المشروح، وإن لم تذكر لا يذكرونها، فمرة يذكرونها، ومرة لا يذكرونها بحسب ما يذكر في أثناء الكتاب المشروح.

(٢) قلت: لأن لا يبقى في قلب العبد شيء من الإيمان والعياذ بالله.

وقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله وهو يرد على المرجئة: (فالرد عليهم أن الذنوب تضر على كل حال، منها ما يزيل الإيمان بالكلية!، ومنها ما لا يزيله بالكلية بل ينقصه، وصاحبها معرض بالوعيد المرتب عليها). اهـ.

قلت: فهذا اعتقاد الشيخ الفوزان حفظه الله في: أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء، ويُفقد بالكلية نقله عن السلف، والله المستعان. ولست أظن أن ذلك يخفى على المدخلي... ولكن هو التلبيس والتدليس!. قلت: وهذا يدل على أن شر المدخلي هذا استفحل، واشتدَّ خطره واستعمل^(١).

قلت: وأما قول المدخلي بزعمه في اقتصار السلف فقط بقولهم: (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص)، كما في (شرحه البالي لعقيدة السلف) (ص ١٧٤) حيث يقول: (يقولون -يعني السلف- : الإيمان: قول وعمل، يزيد وينقص، ويسكتون ولا يقولون: (حتى لا يبقى منه شيء)!!!، ولم يثبت عن أحد قال هذا الكلام إلا عن سفيان بن عيينة في حالة غضب!!!). اهـ.

(١) قلت: ولقد عرف ربيع الآن لماذا انتقده، لأنني لا انتقد إلا من استفحل شره، واشتدَّ خطره، أما من له سقطة؛ أو بعض السقطات من البدع وغيرها، ولا يشكل خطراً على الأمة الإسلامية، فلا أتشاغل بالرد عليه، وكم على وجه الأرض من أهل البدع لم أتعرض لهم، وإذا كان يعيب انتقادي له في أصوله البدعية، فليوجه لومه لعلماء السُّنَّة أمثال: (الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ عبدالله الغديان، والشيخ صالح اللحيدان، والشيخ محمد السبيل) وغيرهم الذين أوجبوا التحذير من الإرجاء وغيره مما وقع فيه، والله المستعان.

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٧٨): (فهذا افتراء منه على السلف ومنهجهم، فالصحابه والتابعون أجمعوا على القول: بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ولم ينقل عن أحد من الصحابة، ولا من التابعين أنه قال: (وينقص حتى لا يبقى منه شيء)). اهـ.

فقوله: إن السلف أرادوا بقولهم فقط: (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص)، ولم يزيدوا على ذلك، وقد قالوا مقولتهم هذه في معرض الردّ على المرجئة.

أقول: الجواب عليه من وجوه:

الوجه الأول:

أن السلف لم يكتفوا بقولهم: (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص) حتى يقال: لا يزداد على ذلك.

بل السلف زادوا على ذلك بعبارات متنوعة، وبألفاظ متقاربة في الإيمان.

فقالوا: (الإيمان قول وعمل ونية).

وقالوا: (الإيمان قول وعمل ونية صادقة).

وقالوا: (الإيمان المعرفة والإقرار والعمل).

وقالوا: (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، وبعضه أفضل من بعض).

وقالوا: (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ينقص حتى لا يبقى منه

شيء).

وقالوا: (الإيمان قول وعمل ونية وإصابة السُّنَّة).

وقالوا: (الإيمان قول وعمل، وعمل وقول، ونية وإصابة، يزيد وينقص،

يزيد ما شاء الله، وينقص حتى لا يبقى منه شيء).

وقالوا: (الإيمان قول وعمل ومعرفة).

وقالوا: (الإيمان قول وعمل وعقيدة).

وقالوا: (الإيمان قول وعمل وسنة، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية)^(١).

قلت: وكل هذه العبارات حق، ولم ينكرها أحد من الأئمة^(٢).

فما أقل بصره بأهل الحديث وجهابذته.

فاقتصار المدخلي على عبارة: (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص) فقط،

هذا مخالف لمنهج السلف في الإيمان.

قلت: ولو كان الأمر على ما ذكره المدخلي المخالف، لذكر ذلك أهل

العلم، والله المستعان.

الوجه الثاني:

(١) وانظر: (السُّنَّة) للخلال (ج ٣ ص ٥٨٠)، و(الاعتقاد) للالكائي (ج ٢ ص ٨١٨)، و(الإبانة الكبرى) لابن

بطة (ج ٣ ص ٨١٣)، و(المسائل) للكِرْمَانِي (ص ٣٧٤)، و(الشرعية) للآجِري (ج ٢ ص ١٦٤١)، و(الإيمان) لابن

أبي شَيْبَةَ (ص ١٤٦)، و(المسائل) للكَوْسَجِ (ج ٩ ص ٤٨٤٧)، و(الرسالة الوافية) للداني (ص ٨١)، و(شرح

السُّنَّة) للبرهاري (ص ٦٧)، و(عقيدة السلف) للصابوني (٢٦٤).

(٢) إلا المدخلي المعاند المكابر والله المستعان.

أن المرجئة خالفت أهل السُّنَّة والجماعة في مسائل عدة في الإيمان، فبينوا الإيمان الصحيح بعبارات متنوعة، وألفاظ متقاربة في المعنى، فلا وجه للمدخلي في إنكاره لعبارة: (الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء) والله المستعان.

الوجه الثالث:

أنه على المدخلي أن يتثبت في كلام السلف، لأن كلامهم أصح الكلام، والله المستعان.

وأما ادعاء المدخلي أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لا يقول بزوال الإيمان بالكلية، كما يفهم من صنيعه، حيث قال ربيع في (كشفه البالي) (ص ٢٢٦): (فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) بأن مذهب أهل السُّنَّة والجماعة أنه: (أي الإيمان)، يتبعض، وأنه ينقص، ولا يزول جميعه). اهـ.

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٢٢٦): (ومن هنا أطلق شيخ الإسلام القول بأن مذهب أهل السُّنَّة والجماعة: أن الإيمان يتبعض، وأنه ينقص، ولا يزول جميعه)^(٢). اهـ.

(١) قلت: ويقتضي ذلك أن هذا رأي شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وأنه لا يرى زوال الإيمان جميعه، أو بالكلية على مذهب المدخلي!.

وانظر: (كشفه البالي) (ص ٢٣٠).

(٢) قلت: وهي كلمة حق راجعة عليه، مردودةً عليه جملةً وتفصيلاً.

قلت: وهذا الكلام فيه شبهة خفية على ربيع، فينبغي العمل فيه بالمحكم من كلام أهل السُّنَّة والجماعة، وترك المشابه، ونكل ما خفي أمره إلى كلامهم، ونردَّ بعضه إلى بعض، ليتضح الإشكال.

وأن مراد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ذكر كلام أهل السُّنَّة هذا الردُّ على أهل البدع من الخوارج والمعتزلة وغيرهم في أن العبد إذا فعل بعض المعاصي بقي معه شيء من الإسلام والإيمان^(١).

وهذا حقٌّ دلت عليه النصوص من الكتاب والسُّنَّة، خلافاً للخوارج والمعتزلة، لأنهم في ظنهم أن الإيمان لا يتبعض، بل إذا ذهب بعضه ذهب كله!، فلم يقولوا بالتبعيض، لا في الاسم، ولا في الحكم، فرفعوا عن صاحب المعصية الكبيرة بالكلية اسم الإسلام، أو الإيمان، وأوجبوا له الخلود في النار.

لأن الإيمان عندهم قول وعمل، لكنه لا يزيد ولا ينقص، وهو شيء واحد، إن ذهب بعضه ذهب كله، وهذا ما دعاهم إلى القول بتخليد مرتكب الكبيرة في النار، لكنهم اختلفوا في حكمه في الدنيا، فقالت الخوارج بكفره، وقالت المعتزلة في منزلة بين المنزلتين.

وأما أهل السُّنَّة فيقولون أن الإيمان يتبعض، وينقص، ولا يزول من المسلم جميعه بما ارتكب من المعاصي، فلا يزول منه الإيمان بالكلية، هكذا يحرر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

(١) وانظر: (الفتاوى) لابن تيمية (ج ٧ ص ٣١٤ و ٤١٤).

فأهل السُّنَّة لم يكفروا مرتكبي الكبيرة، بل أجروهم بأصل الإيمان الذي عندهم مجرى الفساق المسلمين، وإن عذبوا بالنار فمدّة من الزمان دون الأبد، واحتجوا في ترك القول بتكفيرهم بالنصوص الشرعية والله الحمد والمنة.

وإليك كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تفسير بعضه بعضاً:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية^(١) رحمه الله في (العقيدة الأصفهانية) (ص ١٨١) وهو يرد على المرجئة والجهمية وغيرهم: (وإنما أوقع هؤلاء كلهم ما أوقع الخوارج والمعتزلة في ظنهم أن الإيمان لا يتبعض، بل إذا ذهب بعضه ذهب كله، ومذهب أهل السُّنَّة والجماعة أنه يتبعض، وأنه ينقص، ولا يزول جميعه^(٢))، كما قال النبي ﷺ: (يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان)^(٣).

فالأقوال في ذلك ثلاثة: الخوارج والمعتزلة نازعوا في الاسم، والحكم، فلم يقولوا بالتبعيض لا في الاسم، ولا في الحكم، فرفعوا عن صاحب الكبيرة بالكلية اسم الإيمان، وأوجبوا له الخلود في النيران...). اهـ.

(١) وربيع هذا نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في (كشفه البالي) (ص ٣٢٥) ولم يفهمه كعادته في نقل نصوص الأئمة بدون فهم لكلامهم، والله المستعان.

(٢) قلت: وهذا بالنسبة لأهل المعاصي من أهل التوحيد، لا يزول عنهم الإيمان جميعه، كما سبق ذكره.

(٣) أخرجه البخاري في (صحيحه) (٢٢)، ومسلم في (صحيحه) (٨٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٥١٠): (ثم قالت الخوارج والمعتزلة: الطاعة كلها من الإيمان^(١)، فإذا ذهب بعض الإيمان، فذهب سائرُه، فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٥١٠): (وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، والجهمية، وغيرهم، أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً إذا زال بعضه زال جميعه!، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه، وبقاء بعضه، كما قال النبي ﷺ: (يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان)). اهـ.

قلت: هكذا يرى الخوارج والمعتزلة أن الإسلام و الإيمان شيء واحد. وأهل السنة لا يكفرون أصحاب المعاصي، ولا يسلبونهم اسم الإيمان بالكلية.^(٢)

قلت: وما سبق ذكره من التحرير الصحيح كان مراد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، لا كما فهمه المدخلي من نصه^(٣)، اللهم غفراً.

(١) وانظر: (الإيمان) لابن منده (ج ١ ص ٣٣)، و (الفصل) لابن حزم (ج ٣ ص ٢٢٧).

(٢) فالخوارج ذهبوا إلى كفر مرتكب الكبيرة، وخلوده في النار، وأنه يعذب فيها عذاب الكفار.

وانظر: (مقالات الإسلاميين) للأشعري (ج ١ ص ١٦٨)، و (الملل والنحل) للشهرستاني (ج ١ ص ١٠٧).

(٣) قلت: ولم يكن مراد شيخ الإسلام ابن تيمية ذكر مسألة تارك الأعمال بالكلية، لكي يقال: ولم يقل بذهاب الإيمان كله؟!.

والحاصل بهذا الكلام أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لم يتعرض لحكم تارك عمل الجوارح بالكلية، ولا لنجاته في الآخرة، ولا لزوال الإيمان بالكلية، بل تعرض للردّ على الخوارج والمعتزلة الذين لا يقولون بالتبعيض اللهم غفرًا.

قلت: والمدخلي نفسه ذكر بتبعيض الإيمان، والرد على الخوارج في هذا الباب، ولم ينتبه لذلك كما هو عادته، فكيف يستدل بقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على خلاف ذلك، والله المستعان.

فقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٦١): (عند المرجئة: الإيمان لا يتجزأ، لأنه إذا نقص عندهم؛ حل محله الكفر، والشك، فلهذا ما ينقص، لا نحن عندنا الإيمان يتجزأ، ويتجزأ، كالجبال (وبعدين) ينقص، وينقص حتى يصير كالذرة.

والخوارج يقولون: الإيمان لا يزيد، ولا ينقص، إذا ارتكب الكبيرة خرج من الإيمان!^(١)

والمرجئة يقولون: الإيمان لا ينقص، فإنه لا ينقص إلا بالكفر والشك، فإذا دخله الشك والريب، أو الكفر انتهى). اهـ.

(١) قلت: المدخلي هنا يرد على نفسه، فانتبه.

والحاصل أن المدخلي المخالف لم يسق حجة صحيحة على ما ادعاه، وإنما اعتقد، ثم تكلف في فهم كلام السلف والعلماء، وتأويله على غير مرادهم، والله المستعان.

وهذا يبطل كل محاولة يسلكها المخالف للزعم أن شيخ الإسلام ابن تيمية، وأهل السنة لم يقولوا بذهاب الإيمان بالكلية^(١)، فكن على ذكر من هذا، فإنه مهم جداً.^{(٢)(٣)}

ويتضح ذلك من قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الإيمان) (ص ٢١٣) حيث قال: (وقيل لبعض السلف: يزداد الإيمان وينقص؟ قال: نعم يزداد حتى يصير أمثال الجبال، وينقص حتى يصير أمثال الهباء). اهـ. قلت: والمراد أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء، أي يزول جميعه.

وهذا إقرار من شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لاعتقاد السلف، بأن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء.

(١) قلت: فهذا فهم ربيع السقيم للموضع الذي اعتمد عليه، وظن أنه له، مستدلاً على ما ذهب إليه من القول الباطل.

(٢) قلت: فكلام العلماء يشكل على البعض، كما يشكل على أهل البدع والأهواء في كل زمان، فانتبه.

(٣) قلت: وهل في كلامهم أنه لو اكتفى بالأصل ممتنعاً عن العمل بالكلية أنه لا يذهب إيمانه جميعه... هذا ما لا ذكر له في كلامهم، ومن ادعاه عليهم فهو محض افتراء، والله المستعان.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (شرح العمدة) (ج ٢ ص ٨٦) في معرض الاستدلال على تكفير تارك الصلاة، والمناقشة لأدلة المخالفين: (وأيضاً فإن الإيمان عند أهل السُّنَّة والجماعة قول وعمل، كما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة، وأجمع عليه السلف، وعلى ما هو مقرر في موضعه، فالقول تصديق الرسول ﷺ، والعمل تصديق القول، فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمناً. والقول الذي يصير به مؤمناً قول مخصوص، وهو الشهادتان، فكذلك العمل هو الصلاة... وأيضاً فإن حقيقة الدين هو الطاعة، والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل، لا بالقول فقط، فمن لم يفعل لله شيئاً فما دان لله ديناً، ومن لا دين له فهو كافر). اهـ.

قلت: فالمخالف لم يفقه المراد من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، كما هو ظاهر من قوله، والله المستعان. فينبغي أن يفهم في ضوء هذا تعبيره بـ(ولا يزول جميعه!)، ليتضح كلامه غاية الوضوح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٦٤٤) عن الإيمان: (إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه إذا ذهب، ذهب عن الكمال، ومنه إذا ذهب، ذهب الإيمان بالكلية، وهو القول والاعتقاد). اهـ.

قلت: ومع هذا فإنك تجد المخالف مُعرضاً عن صريح كلام شيخ الإسلام ابن تيمية هذا، ويتعلق ببعض العبارات التي يمكن أن يقال: إنها جملة، أو هي خاصة بأمر معين^(١).

قلت: فهل يقال أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لم يقل بـ(يزول الإيـمان بالكلية)، بل قال: (ولا يزول جميعه!). والله المستعان.

قلت: وللعلم بأن ربيعاً يأتي بالمتشابه من أقوال أهل العلم في هذه المسألة ليبطل معتقدهم في أن الإيـمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء!.

فقد حاول مراراً وتكراراً في محاولات كثيرة في كتبه، وأشرطته، أن يلبس على زيادة (الإيـمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء) فلم يفلح، وهذا مُفضح!.

واستمع إلى تليسه الأخير، حيث يقول المدخلي في (كشفه البالي) (ص ٢٢٦): (وقد يُقال أن بعض أهل السُّنَّة يقولون: (إنَّ الإيـمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، فيقال: إنَّ هؤلاء فئة قليلة!)، ومع ذلك فهم مع جمهور أهل السُّنَّة في الاقتصار على القول بأن الإيـمان (قول وعمل)، أو (قول وعمل يزيد وينقص)، واقتصارهم عليه في نظري هو الغالب، فصار القول: بأنه (ينقص حتى لا يبقى منه شيء) أمراً نادراً!، والحكم للغالب!، ولا حكم للنادر!)^(٢). اهـ

(١) مثل العبارة التي ذكرها المدخلي عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ولا يزول جميعه)، فإنه مراده بذكر هذه العبارة في ردّه على الخوارج الذين لا يرون تبعيض الإيـمان، والله المستعان.

(٢) وقوله: (ولا حكم للنادر) يريد بذلك إبطال معتقد السلف أن الإيـمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء، فانتبه.

قلت: ومحل التفصيل في تليس المدخلي وإخوانه في كتابي (الانتصار في مسائل الكبار) والله ولي التوفيق.

قلت: كُلَّمَا تَأَمَّلْتُ كَلَامَ هَذَا الْمُدْخَلِيِّ؛ أَزْدَدْتُ يَقِيناً بِتَفَنُّنِهِ فِي التَّدْلِيسِ!،
وَتَلَوُّنِهِ فِي التَّلْبِيسِ!، فَكَأَنَّهُ لِأَحَدٍ عِنْدَهُ يَرِاجِعُ، وَيُنْقَدُ، وَيُبْحَثُ فِي تَلْبِيسِهِ،
وَتَدْلِيسِهِ، وَقَدْ أَبْطَلْتُ قَاعِدَتَهُ هَذِهِ مِنْ أُسْهَاءِ، كَمَا سَبَقَ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وأما ما ادعاه على شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في قوله في
(الدرر السنية) (ج ٢ ص ٦٦) حيث قال في (كشفه البالي) (ص ٢٢٧): (أقول: لم
يقُلْ الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: إن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه
شيء^(١))، فضلاً عن أن يشترطه، وانظر إلى قوله: إن الإيمان يتجزأ، ولا يلزم إذا
ذهب بعضه أن يذهب كله، بل هذا مذهب الخوارج). اهـ

قلت: الشيخ رحمه الله لم يتعرض في كلامه هذا لحكم تارك عمل الجوارح
بالكلية، أو لزوال الإيمان بالكلية، وإنما أراد أن يردّ على الخوارج، كما هو ظاهر
من قوله: (بل هذا مذهب الخوارج)، لأن الخوارج يقولون: إن الإيمان قول
وعمل، لكنه لا يزيد، ولا ينقص، وهو شيء واحد إن ذهب بعضه ذهب كله،
وهذا ما دعاهم إلى القول بتخليد مرتكب الكبيرة في النار، لأن ظنهم أن الإيمان
لا يتبعض، ولا يتجزأ، بل إذا ذهب بعضه ذهب جميعه، ومذهب أهل السنة أنه
يتبعض، وأنه ينقص ولا يزول كله، فهذا هو مراده، كما سبق ذكره.

(١) بل ادعى المدخلي في (كشفه البالي) (ص ٢٢٧، و ٢٣٠) أيضاً أن أئمة الدعوة لم يقولوا في الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء!.

ويتضح ذلك من قول شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله بقوله:
 (وأما كون: لا إله إلا الله، تجمع الدين كله، وإخراج من قالها من النار، إذا كان
 في قلبه مثقال أدنى ذرة، فلا إشكال في ذلك.
 وسر المسألة: أن الإيمان يتجزأ، ولا يلزم إذا ذهب بعضه أن يذهب كله، بل هذا
 مذهب الخوارج...). اهـ.

ويؤيد قوله رحمه الله بذهاب الإيمان بالكلية:

فقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في (كشف الشبهات)
 (ص ١٢٦): (لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب، واللسان، والعمل،
 فإن اختلَّ شيء من هذا لم يكن الرجل مسلماً^(١)، فإن عرف التوحيد ولم يعمل به
 فهو كافر معاند كفرعون، وإبليس، وأمثالهما). اهـ.

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: (لا خلاف بين الأمة
 أن التوحيد: لا بد أن يكون بالقلب، الذي هو العلم، واللسان الذي هو القول،
 والعمل الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي، فإن أخل بشيء من هذا لم يكن
 الرجل مسلماً^(٢)).

(١) لأن خلا الإيمان من قبله كله.

(٢) أي لأنه أخلّ بالإيمان بالكلية، كما هو مفهوم من كلامه رحمه الله.

فإن أقر بالتوحيد، ولم يعمل به، فهو كافر معاند، كفرعون وإبليس، وإن عمل بالتوحيد ظاهراً، وهو لا يعتقدُه باطناً، فهو منافق خالصاً، أشر من الكافر^(١). اهـ.

ويؤيده:

فهذا أحد أئمة الدعوة يقول: (فأهل السنَّة مجمعون على أنه متى زال عمل القلب فقط، أو هو مع عمل الجوارح: زال الإيمان بكليته، وإن وُجد مجرد التصديق، فلا ينفع مجرداً عن عمل القلب، والجوارح معاً، أو أحدهما، كما لم ينفع إبليس، وفرعون وقومه، واليهود، والمشركين الذين كانوا يعتقدون صدق الرسول ﷺ سرّاً، وجهرّاً)^(٢). اهـ.

وقال العلامة الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ رحمه الله في (مصباح الظلام) (ص ٤٧٠) وهو يرد قول عثمان الناصري الضال هذا: (فإذا كان هذا كلامه في هذه المسألة: فماذا يزيد الإيمان وينقص، حتى يكون أدنى أدنى من مثقال حبة خردل من إيمان!)^(٣) إلى آخر قول الناصري، فقال الشيخ عبداللطيف: (فهذه العبارة تنادي بجهله، فالخوارج لا ينازعون في زيادة

(١) انظر: (الدرر السنية في الأجوبة النجدية) جمع ابن قاسم (ج ٢ ص ١٢٤).

(٢) انظر: (التوضيح عن توحيد الخلاق) لأئمة الدعوة وهم: الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب، والشيخ محمد بن علي بن غريب، والشيخ حمد بن معمر، فهؤلاء ثلاثة من أئمة الدعوة اشتركوا فيه، وهم يقولون: بـ(زوال الإيمان بالكلية)، فهل يقال بعد ذلك أنهم لم يقولوا: بزوال الإيمان بالكلية!.

(٣) قلت: وقول الناصري الضال هذا، هو قول المدخلي الضال تماماً، تشابهت قلوبهم.

الإيمان، وإنما النزاع في نقصه، وأئمة الإسلام يقولون يزيد مع بقاء أصله الذي دلَّت عليه شهادة أن لا إله إلا الله، وينقص حتى لا يبقى منه شيء^(١)، فإذا ثبت الإسلام زاد الإيمان ونقص، ومع عدم الإسلام وانهدام أصله لا يعتمد بما أتى به (من شعبه!) اهـ.

قلت: فلما احتج الناصري : (بأدنى مثقال حبة خردل من إيمان)، احتج عليه الشيخ باعتقاد السلف: ب(أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء!).

وهذا يدل على جهل المدخلي بالسُّنَّة، ومعتقد السلف في الإيمان^(٢).

وأما نقله في (كشفه البالي) (ص ٢٢٦) عن الإمام ابن رجب رحمه الله أنه لم يقل في الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء، بقوله رحمه الله: (ومتى وصل الحرص على المال إلى هذه الدرجة نقص بذلك الدين والإيمان نقصاً بيناً؛ فإنَّ منع الواجبات، وتناول المحرّمات ينقص بهما الدين والإيمان بلا ريب، ينقص حتى لا يبقى منه إلا القليل جداً)^(٣) اهـ.

قلت: والحقيقة أنه ليس في هذا الموضوع يمكن أن يحتج المدخلي فيه ب(كلام الإمام ابن رجب رحمه الله) في عدم قوله بزيادة: (الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه

(١) قلت: وهؤلاء أئمة نجد يقولون: ب(أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء) فماذا يقول ربيع؟! هل يتوب ويرجع عن الإرجاء المهلك؟!، وإلا يستمر فيه ويهلك!.

(٢) قلت: لذلك فإن ربيعاً عهد إلى أسلوب خطير قد يروج على ضعاف الإيمان والعلم، وعلى من لم يتمكنوا من فهم عقيدة السلف المستمدة من الكتاب والسُّنَّة.

(٣) انظر: (شرح حديث: ما ذئبان جائعان) ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب (ص ٧٠).

شيء)، هذا ما لا ذكر له في كلامه رحمه الله، بل كلامه هذا في ذمّه الحرص على المال والدُّنيا، لأن الحرص عليهما يفسد دين المرء المسلم وإيمانه، فينقص منه إلى ما شاء الله، ولا يذهب جميعه، فيترتب على ذلك الإخلال ببعض الواجبات، وفعل بعض المحرمات، وهذه معاصي، والإيمان بالمعاصي هذه ينقص حتى لا يبقى منه إلا القليل، كما بيّن الإمام ابن رجب رحمه الله.

لأن الإيمان يتفاوت، ويختلف بحسب أحوال الخلق، فمنهم من إيمانه كالجبال، بحيث لا يزحزحه مزحزح، فيزيد إلى ما لا نهاية له، ومنهم من ينقص إيمانه حتى ينتهي إلى مثقال ذرة.

فالأول: سببه الطاعة والعلم... والثاني: سببه المعاصي والجهل، وهذا لا يوجب الخلود في النار، حيث وجد الإيمان، وتأدية أركان الإسلام، لكنه لمعاصيه، وجهله، وغفلته، وهَنَ وَضَعُفَ إيمانه، ولا يلزم من وهنه، وضعفه عدم فعل الصلاة، وسائر أركان الإسلام^(١) مما يقدر عليه، بل قد يفعلها، وإيمانه ضعيف^(٢)، حتى ينتهي إلى مثقال ذرة^(٣)، والله المستعان.

وقال الإمام ابن رجب رحمه الله في (جامع العلوم والحكم) (ص ٢٧):
(قال المحققون من العلماء: كل مؤمن مسلم، فإن من حقق الإيمان ورسخ في

(١) فانتبه.

(٢) فانتبه.

(٣) وانظر: (التوضيح عن توحيد الخلاق) للشيخ سليمان بن عبدالله (ص ١٠٥)، و(أعلام الحديث) للخطابي (ج ١ ص ١٦٠)، و(جامع العلوم والحكم) لابن رجب (ص ٢٧).

قلبه قام بأعمال الإسلام كما قال ﷺ: (ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب) (١).

فلا يتحقق القلب بالإيمان إلاّ وتنبعث الجوارح في أعمال الإسلام، وليس كل مسلم مؤمناً، فإنه قد يكون الإيمان ضعيفاً فلا يتحقق القلب به تحقّقاً تامّاً، مع عمل جوارحه أعمال الإسلام فيكون مسلماً، وليس بمؤمن الإيمان التام). اهـ
قلت: وعلى هذا فالمسلم لا يلزم أن يكون تام الإيمان

قلت: وكلام الإمام ابن رجب رحمه الله يفسّر بعضه بعضاً حيث قال: (ومتى وصل الحرص على المال إلى هذه الدرجة نقص بذلك الدين والإيمان نقصاً بيناً... والإيمان بلا ريب ينقص حتى لا يبقى منه إلاّ القليل جداً) (٢).

ويوضح هذا قوله رحمه الله: (وقد تبين مما ذكرنا أن حب المال، والرياسة، الحرص عليهما يُفسد دين المرء حتّى لا يبقى منه إلاّ ما شاء الله كما أخبر بذلك النبي ﷺ) (٣). اهـ

قلت: هذا هو التحرير الصحيح لعبارة الإمام ابن رجب رحمه الله: (ينقص حتى لا يبقى منه إلاّ القليل جداً) و (حتى لا يبقى منه إلاّ ما شاء الله).

(١) أخرجه البخاري في (صحيحه) (٥٢)، ومسلم في (صحيحه) (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.
(٢) قلت: لأن الحرص على المال بهذه الدرجة ينقص الإيمان لفعل المعاصي، وهذه المعاصي لا تزيل الإيمان جميعه، كما بين ذلك أهل السنّة والجماعة.

وانظر: (العقيدة الأصفهانية) لابن تيمية (ص ١٨١)

(٣) انظر: (شرح حديث: ما ذئبان جائعان) ضمن مجموع رسائل الحافظ ابن رجب (ص ٨٩).

ويؤيده: قوله رحمه الله بذهاب الإيمان بالكلية.

فقال الإمام ابن رجب رحمه الله في (فتح الباري) في كتاب الإيمان (ج ١ ص ٢٥): (فكذلك الإيمان والإسلام، إذا زال منه بعض ما يدخل في مسماه - مع بقاء أركان بنيانه - لا يزول به اسم الإسلام والإيمان بالكلية، وإن كان قد سلب الاسم عنه؛ لنقصه.

بخلاف ما انهدمت أركانه، وبنيانه، فإنه يزول مسماه بالكلية!). اهـ
أي يزول الإيمان والإسلام بالكلية، فلا يبقى في قلب الإنسان شيء من الإيمان، لأنه ترك الأصول الإسلامية.

قلت: وهذا فيه ردٌّ على المدخلي هذا بقوله: أن الإمام ابن رجب رحمه الله لا يقول بذهاب الإيمان كله، كما في (كشفه البالي) (ص ٢٢٦ و ٢٣٠).

وأما استشهاد المدخلي في (كشفه البالي) (ص ٢٣٠) بكلام العلامة الشيخ محمد أمان بن علي الجامي رحمه الله على عدم قوله بذهاب الإيمان بالكلية، بقوله رحمه الله: (الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، كما هو صريح الأدلة من الكتاب والسنة، وكما هو ظاهر مشاهد من تفاوت المؤمنين في عقائدهم، وأعمال قلوبهم، وأعمال جوارحهم، الناس يتفاوتون، ليس إيماننا كإيمان أبي بكر، وإيمان عمر، لأن أعمالهم غير أعمالنا، أبوبكر يقولون: لم يفق الناس بكثرة صلاة، أو صيام، ولكن بما وقر في القلب.

قوة الإيمان عند أبي بكر غير قوة الإيمان عند غيره، وهكذا إلى أن وصلنا إلى هذه الدرجة، ينقص الإيمان إلى حد أنه لا يبقى منه إلاّ مثقال ذرة، يخرج من النار من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، إذن يزيد زيادة عظيمة، كإيمان رسول الله ﷺ، وأبي بكر رضي الله عنه، ومن معه، وينقص كإيماننا اليوم، فيصل إلى درجة أنه لا يبقى في قلبه إلاّ مثقال ذرة^(١). اهـ.

قلت: وفي الحقيقة أنه ليس في هذا الموضوع يمكن أن يحتج المدخلي فيه بقول الشيخ رحمه الله هذا في عدم قوله بذهاب الإيمان بالكلية أي ينقص حتى لا يبقى منه شيء، هذا ما لا ذكر له في كلامه رحمه الله، ومن ادعاه عليه فهو محض افتراء.

بل كلامه رحمه الله هذا صريح في ذكره لتفاوت الإيمان في قلوب المؤمنين، فمنهم من إيمانه كالجبال، ويزيد إلى ما لا نهاية له، وضرب مثلاً بإيمان الرسول ﷺ، وإيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وإيمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه... ومنهم من ينقص إيمانه حتى ينتهي إلى مثقال ذرة من إيمان، بسبب فعله المعاصي، وضرب مثلاً بإيماننا اليوم في بعض المسلمين^(٢).

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله بعنوان: (أفعال العباد).

وانظر: (العقيدة الأصفهانية) لابن تيمية (ص ١٨١)

(٢) وانظر: (التوضيح عن توحيد الخلاق) للشيخ سليمان بن عبدالله بن محمد بن عبدالوهاب رحمه الله (ص ١٠٥).

حيث قال الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله: (الإيمان يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية... وكما هو ظاهر مشاهد من تفاوت المؤمنين في عقائدهم، وأعمال قلوبهم، وأعمال جوارحهم، الناس يتفاوتون...).

والحاصل أن الشيخ محمداً الجامي رحمه الله لم يتعرض للكلام على زوال الإيمان بالكلية، بل تكلم على تفاوت المسلمين في الإيمان، كما هو ظاهر من كلامه والله المستعان.

ويؤيده: قول الشيخ رحمه الله بذهاب الإيمان جميعه.

فقال العلامة الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله: (... ولكن العاقل يرضى أن يكون في قمة الإيمان، الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة والإكثار من الطاعة، والإكثار من العبادة، ينقص فيضعف بالمعاصي إلى أن يَضْمَحِلَّ^(١)، يكاد أن يذهب، وربما يذهب)^(٢). اهـ.

أي يعني الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء.

قلت: وهذا فيه ردّ على المدخلي هذا بقوله: أن الشيخ محمداً الجامي رحمه الله لا يقول بهذه الزيادة السلفية!، كما في (كشفه البالي) (ص ٢٣٠).

(١) اضْمَحَلَّ: ذَهَبَ وَانْحَلَّ وَفَنِيَ.

وانظر: (القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ج ٣ ص ١٢٤)، و(مختار الصحاح) للرازي (ج ١ ص ١٧٩)، و(المصباح المنير) للفيومي (ج ٥ ص ٣١٧).

(٢) ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (شرح العقيدة الحموية)، رقم (١٦).

قلت: ومع هذا فإنك تجد المدخلي المخالف مُعرضاً عن صريح كلام أهل العلم، متعلقاً ببعض العبارات التي يمكن أن يقال: إنها مجملة.

ولو أن المخالف هذا سلك منهج القواعد العلمية، وجمع أقوال العلماء، ورد المجلد إلى المبيّن، لاتضح له مذهبهم غاية الوضوح^(١)، والله المستعان.

فانظر أيها الجاهل أن تورّدك هذه التفاسير من المهالك، وما تجر إليه من الجهل والضلال، فتشهد عليك بأقبح المحال، والله المستعان.

قلت: فظهر لذي عينين - والله الحمد - أن محاولات المدخلي للتلبيس على معتقد السلف: ب(أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء) هي محاولات باطلة غير مقبولة، واستخفّ إخوانه المرجئة بها فأوردتهم الموارد المهلكة، والله المستعان.

قلت: إذا تبين هذا؛ عرفت أن مخالفة المدخلي^(٢) لأهل السُّنَّة والجماعة في الإرجاء، مخالفة واضحة جملة وتفصيلاً، والله المستعان.

(١) قلت: والعلماء يعبرون في ذلك بعبارات متنوعة، وألفاظ مختلفة... مع سلامة كلامهم من الاضطراب والتناقض، فانتبه.

قلت: والمدخلي لخبثه في إرجائه يريد أن يلصق به السلف والعلماء، ليشوش على أهل السُّنَّة، ويظهر مذهبه الباطل هو الصحيح!، ولذلك تراه يعبر بعبارة خبيثة للتشويش والتحريش والتهويش فيقول المدخلي مثلاً إذا قلت عن قوله هذا إرجاء، أو وافق المرجئة، أو هو مرجئ، يقول: الصحابة والسلف على هذا مرجئة!، أو ابن تيمية وابن القيم وابن رجب وابن باز وابن عثيمين وأئمة الدعوة هؤلاء كلهم مرجئة!.

فيلزم المدخلي الناس بذلك، والله المستعان.

وانظر (كشفه البالي) (ص ٥٩ و ٦٢ و ١٦٢ و ٢٣٠).

(٢) قلت: وهو جريء في رد الآثار التي لا توافق غرضه اللهم غفرأ.

قلت: فهذا اعتقاد السلف الصالح، وأهل السُّنَّة والجماعة في أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء نقله الأئمة، والعلماء في كتبهم، وخالف اعتقاد السلف الصالح في ذلك ربيع المدخلي فقال بأن الإيمان ينقص حتى يبقى أدنى مثقال ذرة^(١)، والله المستعان.

قلت: واعلم رحمنا الله وإيَّاك أن هذه الآثار التي قد ذكرنا في معتقد السلف في أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء قد ذكره الحُفَّاظ في كتبهم، ورواه الأئمة في مُصنِّفاتهم، وجمعه العلماء على ما ساقه الإمام عبدالله بن الإمام أحمد، والإمام الخلال، والإمام ابن أبي حاتم، والإمام ابن منده، والإمام البربهاري، والإمام ابن بطة، والإمام الآجري، والإمام اللالكائي، وغيرهم، وأوجبوا كلهم الإيمان بهذا المعتقد والتسليم له، فلا يُنكر، ولا يُرد، ولا يُتأول بشيء، ولا يُحرَّف، وكذلك ذكره أصحاب الحديث في معتقدهم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٤٠): (فإن كل ما في الكتاب فالرسول موافق له، والأمة مجمعة عليه من حيث الجملة... وكذلك كل ما أجمع عليه المسلمون، فإنه لا يكون إلا حقاً موافقاً لما في الكتاب والسُّنَّة... فليس كل ما جاءت به السُّنَّة يجب أن يكون مفسراً في القرآن؛ بخلاف ما يقوله أهل الإجماع؛ فإنه لا بدّ أن يدلّ عليه الكتاب والسُّنَّة، فإن الرسول هو الواسطة بينهم، وبين الله في أمره ونهيه، وتحليله، وتحريمه). اهـ.

(١) فهو عنده يصح الإيمان بترك الأعمال، وهذا مذهب المرجئة والله المستعان.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٣٨): (قوله تعالى { وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ } [النساء: ١١٥]، فإنهما متلازمان، فكل من شاق الرسول ﷺ من بعد ما تبين له الهدى، فقد اتبع غير سبيل المؤمنين، وكل من اتبع غير سبيل المؤمنين فقد شاق الرسول ﷺ من بعد ما تبين له الهدى، فإن كان يظن انه متبع لسبيل المؤمنين وهو مخطئ؛ فهو بمنزلة من ظن أنه متبع للرسول ﷺ وهو مخطئ.

وهذه الآية تدل على أن إجماع المؤمنين حجة من جهة أن مخالفتهم مستلزمة لمخالفة الرسول ﷺ، وإن كل ما أجمعوا عليه فلا بد أن يكون فيه نص عن الرسول ﷺ؛ فكل مسألة يقطع فيها بالإجماع، وبانتفاء المنازع من المؤمنين؛ فإنها ممن بين الله فيه الهدى...). اهـ.

قلت: والوقوف مع إجماع السلف، وعدم تجاوزه، أو قبول الخلاف فيه بأي حال؛ لأن مخالفة إجماعهم يقتضي بالضرورة تخطئتهم، وهم إنما أجمعوا على الأصول التي أجمعوا عليها بناء على نصوص كثيرة، فلا يمكن أن يكون إجماعهم خطأ، بل أن من يخالفهم لابد أن يكون هو الذي أخطأ، وأحدث في الدين ما ليس منه.

قلت: فإذا كان أهل السنة قد أجمعوا -مثلاً- على أن (الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء) فإن مقتضى ذلك عندهم أن ذلك

من معتقدهم، فمن خالف في ذلك فهو مخالف لإجماع السلف، وأحدث في الدين ما ليس منه.

قلت: إذاً فقول القوم: الإيمان يزيد وينقص، ثم قولهم: ينقص إلى حدٍّ أدنى، مخالف لقول السلف: (الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء).
فالإيمان يزيد بالطاعة حتى يكون كالجبال، وينقص بالمعصية حتى لا يبقى منه شيء.

قلت: ومن قال ينقص إلى حدٍّ أدنى، أو إلى حدٍّ معين فلا ينقص بعده، فقد اتفق مع المرجئة في بعض قولهم.

قلت: ولذلك تنفر المرجئة من النقصان أعظم من نفورها من الزيادة!!!.
ونفور ربيع المدخلي من النقصان واضح في (مجموعه الفاضح) (ص ١٦٤ و ٥٠١)، و (شرحه البالي لعقيدة السلف) (ص ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥)، و (كشفه البالي) (ص ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢)، حيث أرعد وأبرق، وشرق وغرب في الحد الأدنى للإيمان، واستدلّاه بأحاديث الشفاعة المشتبه، والدفاع عنها بكلّ قوته، وترك محكم أحاديث الشفاعة ونفوره منها، وإنكاره زيادة: (الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء) أشدّ الإنكار، ورميه الشبه عليها من كل جانب تليساً، وتدليساً، وتضعيفاً، وكذباً، وتأويلاً، بل وطعناً في روايتها الثقات بكل ما أوتي من قوة، كل ذلك لنفوره من النقصان، ولا ينفر من الزيادة، فشابه المرجئة الخالصة اللهم غفراً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٤٠٤):
ولهذا كانت المرجئة تنفر من لفظ النقص! أعظم من نفورها من لفظ الزيادة)
اهـ^(١)

واستمع إلى حدِّ الإيمان عند المدخلي، وكيف ينفر من النقصان، ولا ينفر
من الزيادة، حيث قال ربيع في (مجموعه الفاضح) (ص ٥٠١): (فيخرج من النار
من كان في قلبه مقدار دينار من الإيمان، من كان في قلبه مثل شعيرة ذرة، أدنى
من مثقال ذرة من الإيمان، هذا نقص إيمانه إلى هذا الحدِّ، والإيمان قد يصل إلى
مثل الجبل، وهذا ينقص إيمانه حتى لا يبقى منه إلا مقدار دينار، أو دونه)^(٢). اهـ
وقال ربيع في (كشفه البالي) (ص ١٦٨): (نحن عندنا الإيمان يتجزأ،
ويتجزأ كالجبل، وينقص، ينقص حتى يصير كالذرة). اهـ

وقال ربيع في (شرح البالي لعقيدة السلف) (ص ١٦٩): (الإيمان يزيد،
ويزيد، ويزيد حتى يصير كالجبال... ومن الأدلة على نقصانه أحاديث الشفاعة؛
فأحاديث الشفاعة فيها أن الإيمان ينقص، منهم من يكون عنده مقدار دينار،

(١) قلت: إذا عرفت هذا، عرفت لماذا المدخلي شنع على زيادة: (الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، والله المستعان.

وهذا القول فاسد شرعاً وعقلاً.

(٢) انتبه هذه مراوغة مكشوفة، ومماثلة مفضوحة، تدل على أن ربيعاً يهذي أمام فارغين من أتباعه بسطاء في العلم.

ومنهم من لا يبقى عنده إلا مقدار نصف دينار، ومنهم من لا يبقى عنده إلا
مثقال ذرة^(١) اهـ.

وهذا القول الذي ذهب إليه محققوا المرجئة الخامسة كـ(ربيع المدخلي)
وغيره، ونعقوا به، وأحدثوا، وابتدعوا ما سموه (الحد الأدنى) في الإيمان،
وجعلوه غير قابل للنقصان... فصار الحد الأدنى عندهم يقابل أصل الإيمان
عند المرجئة الخالصة.

قلت: وسبب هذا الابتداء أن المرجئة الخامسة نوابت وافقوا على الشيء
المحدود ينقص ثم ينقص ولا ينتهي، ففروا من شيء، وابتدعوا القول
بـ(الحد الأدنى)، وقالوا: (إن أصل الحد الأدنى ليس فيه نقصان، أما الزيادة
عليه فممكنة).

والمرجئة الخامسة تنفر من القول بالنقصان^(٢) أكثر من الزيادة، فقيدوا
النقصان بحدٍّ معيّن، وأما الزيادة فأطلقوها، فهذا وجه مشابهتهم لمذهب المرجئة
الخالصة.

(١) قلت: ومنهج السلف هنا التفصيل كما ذكرنا، حتى يصلون إلى أن الإيمان لا يبقى منه شيء، وهذا يدل على فقه
السلف.

(٢) والمرجئة لا يقولون في هذه المواضع بالنقصان لأنهم ينفرون من النقصان بالكلية.

(٣) ونفور المدخلي من النقصان واضح وضوح الشمس في الظهيرة، وهذا يعرفك لماذا المدخلي شنّ الحرب على
نقص الإيمان بالكلية.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٤٠٤):
ولهذا كانت المرجئة تنفر من لفظ النقص أعظم من نفورها من لفظ
الزيادة). اهـ.

وهذا القول مخالف لقول السلف الذين نصوا على أن الإيمان ينقص حتى
لا يبقى منه شيء، فبطلت تلك الحجة التي دندن عليها المدخلي شرقاً وغرباً.
فهذا مذهب القوم في الإيمان شرحتك لك لتكون على بصيرة، ولتعلم ما بين
القوم والمرجئة الأوائل من توافق واختلاف^(١) اللهم سلّم سلّم.

قلت: فهو لاء يوافقون السلف لفظاً، ويخالفونهم في حقيقة مذهبهم، ومن
نحو قولهم: إننا نقول: الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص، ونقول بالإستثناء،
ومن قال هذه الثلاث فليس بمرجئ^(٢).

أقول: أن هذه المقولة جاءت عن جماعة من السلف، منهم: الإمام سفيان
الثوري رحمه الله^(٣)، والإمام أحمد رحمه الله بقوله: (عندما سئل عن يقول:
الإيمان يزيد وينقص؟ قال: هذا برئ من الإرجاء)^(٤)، والإمام البرهاري رحمه الله

(١) ولا يفهم من كلامي هذا أني أقول إن المرجئة الخامسة قد وافقوا المرجئة الخالصة الأوائل في جميع مسائل
الإيمان، وإنما أقول إن القوم بينهم، وبين المرجئة الأوائل توافق أدى إلى اتحاد الأدلة المشبهة، والقول في حكم تارك
جنس العمل الذي ظاهره قول السلف، وباطنه قول الخلف!!!، وغير ذلك من مسائل الإيمان.

(٢) وانظر: (كشف ربيع البالي) (ص ٨٧ و ٢٣٥).

(٣) أثر حسن

أخرجه الفريابي في (صفة المنافق) (٩٣) ومن طريقه الذهبي في (السير) (ج ١١ ص ١٦٢) بإسناد حسن.

(٤) أثر صحيح

حيث قال: (من قال: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، فقد خرج من الإرجاء كله أوله وآخره)^(١).

قلت: وهذه الآثار عندنا في مكانة عالية، فإليها صائرون، وبها قائلون، فلا يفرح بها من هو مظهر لمقولة السلف، وفي باطنه قائل بمقولة الخلف!، ووجهها واضح - لمن أراد الحق - فمن قال مقولة السلف على فهمهم، ومرادهم، ولم يظهر منه ما يناقضها، فهذا الذي يقال فيه برئ من الإرجاء، وعلى مثله تنزل آثار السلف.

وأما من وافق السلف في المقولة لفظاً، وخالفهم في حقيقة المذهب معنى، فلم تتحقق فيه شروط البراءة من الإرجاء^(٢).

وقد نبّه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على أن كثيراً من المتأخرين خلط بين المذهبين، فصار ظاهره قول السلف، وهو من أبعد الناس عنهم، حيث قال في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٣٦٤): (وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف، وأقوال المرجئة^(٣)، والجهمية، لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية!، والمرجئة في الإيمان!، وهو معظّم للسلف،

أخرجه الخلال في (السنة) (١٠٠٩) بإسناد صحيح.

(١) (شرح السنة) له (ص ١٢٣).

(٢) ك(المدخلي) الذي لا يميّز بين مذهب السلف، وبين مذهب المرجئة في مسائل الإيمان، لاختلاط هذا بهذا عليه، وهو يدّعي أنه معظّم للسلف، وأهل الحديث، والله المستعان.

(٣) قلت: فلا يبرؤ المدخلي من الإرجاء بذلك، لأنه وافق السلف في المقولة لفظاً، وخالفهم في حقيقة المذهب معنى، فلم تتحقق فيه شروط البراءة من الإرجاء، فافطن لهذا.

وأهل الحديث، فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله، وكلام السلف). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ١٥٨):
(فالتأخرون الذين نصرُوا قول جهم في مسألة الإيمان، يُظهرون قول السلف في هذا - وهو عدم تخليد أهل القبلة - وفي الإستثناء، وفي انتفاء الإيمان الذي في القلب حيث نفاه القرآن، ونحو ذلك، وذلك كله موافق للسلف في مجرد اللفظ، وإلا فقولهم في غاية المباينة لقول السلف، ليس في الأقوال أبعد عن السلف منه). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ١٤٣):
(هؤلاء وأمثالهم لم يكونوا خيرين بكلام السلف، بل ينصرون ما يظهر من أقوالهم بما تلقوه عن المتكلمين من الجهمية، ونحوهم من أهل البدع، فيبقى الظاهر قول السلف، والباطن قول الجهمية الذين هم أفسد الناس مقالة في الإيمان). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٤٠٢):
(فقولهم في الربِّ، وصفاته، وكلامه، والإيمان به يرجع إلى تعطيل محض، وهذا قد وقع فيه طوائف كثيرة من المتأخرين المنتسبين إلى السُّنة، والفقهاء، والحديث، المتبعين للأئمة الأربعة، المتعصبين للجهمية، والمعتزلة، بل وللمرجئة أيضاً، لكن لعدم معرفتهم بالحقائق التي نشأت منها البدع يجمعون بين الضدين!!!).

ولكن من رحمة الله بعباده المسلمين أنّ الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق، مثل الأئمة الأربعة، وغيرهم كمالك، والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، وكالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد بن الحسن، كانوا ينكرون على أهل الكلام من الجهمية قولهم في القرآن، والإيمان، وصفات الربّ، وكانوا متفقين على ما كان عليه السلف... وكذلك تجدهم في مسائل الإيمان يذكرون أقوال الأئمة والسلف، ويبحثون بحثاً يناسب قول الجهمية، لأن البحث أخذوه من كتب أهل الكلام الذين نصرُوا قول جهم في مسائل الإيمان). اهـ.

قلت: وهذا الكلام يدل على أن (البراءة من الإرجاء) لا تحصل إلاّ بالموافقة التامة للسلف في اللفظ، وفي المعنى، جملةً وتفصيلاً، فافطن لهذه ترشّد. والخلاصة: أن العبرة بالحقائق، لا بالألفاظ!.

وبهذا نخلص إلى أن مقولة السلف حجة على المرجئة الخامسة لا

لهم، وبالله نعتصم، وعليه نتوكل.

وقد صرح كما سبق بهذا المعتقد السلفي عدد من علماء السنة منهم:

(١) الإمام الأوزاعي رحمه الله.

(٢) الإمام ابن عيينة رحمه الله.

(٣) الإمام ابن راهويه رحمه الله.

(٤) الإمام أحمد رحمه الله.

- (٥) الإمام إسحاق بن منصور رحمه الله.
 - (٦) الإمام بشار الحَقَّاف رحمه الله.
 - (٧) الإمام العباس البيروتي رحمه الله.
 - (٨) الإمام علي بن المديني رحمه الله.
 - (٩) الإمام ابن منده رحمه الله.
 - (١٠) الإمام البربهاري رحمه الله.
 - (١١) شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.
 - (١٢) الإمام ابن رجب رحمه الله.
 - (١٣) العلامة الشيخ عبداللطيف آل الشيخ رحمه الله.
 - (١٤) أئمة الدعوة في نجد رحمهم الله.
 - (١٥) العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله.
 - (١٦) العلامة الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله.
 - (١٧) العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله.
- كل هذا يدعي المدخلي كذباً أن الأئمة، والعلماء لم يقولوا بهذه الزيادة:
(الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء).
- فيقال لهذا المرجى: ما أرخص الكذب عندك، وأخفه على لسانك.

فإن كنت صادقاً في دعواك فأشر بأقوالهم إلى أحد من العلماء أنكرها، وإلا فليَمَّ تُشَنَّعَ بالكذب على قوم هم اعلم بهذا التفسير منك، وأبصر بتأويل الاعتقاد منك، والله المستعان.^(١)

قلت: وهذه نماذج تكشف بوضوح عن مدى الشك، والاضطراب، والجهل الذي حل بالمرجئة من جرّاء عملهم هذا، وتقديمهم العقل على النقل. وقد اتخذ العلماء من الإرجاء وأهله موقفاً حازماً، بل صارماً من هذا الجرثوم الدخيل، والعلم الغريب على الأمة الإسلامية، وبذلوا جهوداً عظيمة موفقة، للحيلولة بينه، وبين استشرَاء دائه، وانتشار بلائه في الحاضر والباد، وقبل أن يكثر الإمساس، فيقلّ الإحساس، فقاموا بالتشهير به، والتحذير منه ومن أهله، ولهم في ذلك أقول كثيرة مشهورة، يصعب حصرها.

قال الإمام ابن الجوزي رحمه الله في (تلبيس إبليس) (ص ٩٦): (ولم تسكت القدماء من فقهاء هذه الأمة عن الكلام خيراً، ولكنهم رأوا أنه لا يشفي غليلاً، ثم يرد الصحيح عليلاً!، فامسكوا عنه، ونهوا عن الخوض فيه). اهـ

(١) ويقال أيضاً لهذا المرجئ: أما الحجج التي تذكرها على إرجائك، فما نراك تحتج في جميع ما تدعي إلا بكل أعرج مكسور، بالإرجاء مشهور، وفي أهل السنة مغمور.

وأما حُججك من المعقول التي تدعيها من كلامك فقد أنبأناك أنها عند العلماء غير مقبولة، وعند العرب مجهولة.

فانظر أيها الجاهل أن تورّدك هذه الحجج من المهالك، وماذا تجر إليه من الجهل والضلال، فتشهد عليك بأقبح المحال، والله المستعان.
فويلك أيها الحيران.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الاستقامة) (ج ١ ص ٥٤):
 (وإن غالب ما يتكلمون به من الأصول، ليس بعلم، ولا ظن صحيح، بل ظن
 فاسد، وجهل مركب). اهـ.

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله في (السِّير) (ج ١٩ ص ٣٢٨): (فالحذر
 الحذر من هذه الكتب، واهربوا بدينكم من شبه الأوائل، وإلا وقعتم في
 الحيرة). اهـ.

وعن الإمام الشافعي رحمه الله قال: (المراء في العلم يقسي القلب، ويورث
 الضغائن)^(١).

وعن الإمام الشافعي رحمه الله أيضاً قال: (لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما
 خلا الشرك خير من أن يلقاه بشيء من الهوى).^(٢)

قلت: وتبين من هذه الدراسة الأثرية أننا أمام انحراف كبير للقوم في
 مسائل الإيمان، وإرجاء صريح أُخرج للمسلمين باسم مذهب السلف، ومن
 زعم غير ذلك، فهو أحد رجلين، إما أنه لم يعرف ما يقول القوم^(٣)، أو أنه جاهل
 لا يعرف مذهب السلف في مسائل الإيمان، والله المستعان.

(١) أثر صحيح.

أخرجه البيهقي في (الاعتقاد) (ص ٣٢٠) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه اللا لكائي في (الاعتقاد) (١٠١٣)، والبيهقي في (الاعتقاد) (ص ٣٢٠) بإسناد صحيح.

(٣) والحاصل أن المدخلي المخالف لم يسق حجة صحيحة على ما ادعاه، وإنما اعتقد ثم تكلف في فهم كلام
 السلف، وتأويله، ثم تضعيفه اللهم غفرأ.

قلت: ومع هذا كله يردّ المدخلي الحقّ، وردّ المدخلي الحقّ بسبب تلوث فطرته بالأفكار الضالة، من أفكار الإخوانية، والسرورية، والقطبية، والحدادية، والمرجئية، كما بيّنت في كتابي (تاريخ ربيع المدخلي) بالأدلة من كتبه وأشرطته، والله المستعان.

وذلك لأن الإنسان خلق على الفطرة، ومما فطر الإنسان عليه هو محبة الحق وإرادته، فإذا ردّ الحقّ، وتعصب لباطله، فاعلم أنه فسدت فطرته، وتلوّث بالباطل إما كلاً، أو جزءاً^(١)، اللهم سلّم سلّم.

قال تعالى: {فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا} [الروم: ٣٠].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ، أَوْ نَصْرَانِيَّةً، أَوْ يَمَجَّسَانِيَّةً)^(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ١٠ ص ٨٨):
(والقلب خلق يحبّ الحقّ، ويريده، ويطلبه!). اهـ

(١) قلت: وربيع هذا راج عليه الباطل بسبب فساد فطرته في الاعتقاد، وعدم علمه ومعرفة بنصوص الكتاب والسنة على فهم سلف الأمة، والميل إلى أتباع الآراء المختلفة.

وانظر: (سنة أصول عظيمة) للشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص ٢٦)، و(درء تعارض العقل والنقل) لابن تيمية (ج ٨ ص ٤٦٣)، و(إتحاف الخيرة المهرة) لزوجتي الفاضلة أم عبدالرحمن الجودر (ص ٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في (صحيحه) (ج ٣ ص ٢٦٩)، ومسلم في (صحيحه) (ج ٤ ص ٢٠٤٧).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ١٦ ص ٣٣٨):
(فإنَّ الحقَّ محبوب في الفطرة، وهو أحبُّ إليها، وأجلُّ فيها، وألَدُّ عندها من
الباطل الذي لا حقيقة له، فإنَّ الفطرة لا تحبُّ ذلك). اهـ.

وقالت زوجتي الشيخة أم عبدالرحمن الأثرية حفظها الله في (إتحاف الخيرة
المهرة) (ص ٣٦): (من الأمور المقررة في شريعة الإسلام أن الولد مفطور منذ
خلقته على التوحيد الخالص، والدين القيم، والإيمان بالله، مصداقاً لقوله تعالى:
{فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ
النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} [الروم: ٣٠]، ومصداقاً لقول النبي ﷺ: (كل مولود يولد على
الفطرة)، أي يولد على فطرة التوحيد، والإيمان بالله). اهـ.

وفضلاً عما هو مركز في النفوس من محبة الحق؛ فإنَّ النفوس مفطورة على
معرفة الحقِّ كذلك. ^(١)

كما قال تعالى عن موسى عليه السلام: { رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ
ثُمَّ هَدَىٰ } [طه: ٥٠].

وَكَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (الِإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ
النَّاسُ) ^(٢).

(١) قلت: فأين فطرتك ياربيع السليمة؟!، التي توجب ترجيح الحق على الباطل في الأصول، فهي تطبعت على
ترجيح الباطل على الحق والعباد بالله.

وانظر: (مختصر الصواعق) (ج ٢ ص ٥٦٦)، و (درء تعارض العقل والنقل) لابن تيمية (ج ٨ ص ٤٦٣).

(٢) أخرجه مسلم في (صحيحه) (ج ٤ ص ١٩٨٠) من حديث النواس بن سمعان ؓ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (درء تعارض العقل والنقل) (ج ٨ ص ٤٦٣): (في النفس ما يوجب ترجيح الحق على الباطل في الاعتقادات والإرادات، وهذا كافٍ في أنها ولدت على الفطرة). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (درء تعارض العقل والنقل) (ج ٨ ص ٤٦٣): (والله خلق عباده على الفطر التي فيها الحق والتصديق له، ومعرفة الباطل والتكذيب به، ومعرفة النافع الملائم والمحبة له، ومعرفة الضار المنافي والبغض له بالفطرة).

فما كان حقاً موجوداً صدقت به الفطرة، وما كان حقاً نافعاً عرفته الفطرة وأحبتة، واطمأنت إليه - وذلك هو المعروف -، وما كان باطلاً معدوماً كذبت به الفطرة، فأبغضته الفطرة فأنكرته، قال تعالى: {يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ} [الأعراف: ١٥٧]. اهـ.

قلت: وما هو مركز في النفوس من معرفة الحق، وإرادته، ومحبتة مؤيد بشاهد الشرع، كما قال تعالى: {أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ} [هود: ١٧]، فالبينة الوحي الذي أنزل الله تعالى، والشاهد هو شاهد الفطرة المستقيمة، والعقل الصريح^(١).

(١) انظر: (تيسير الكريم الرحمن) للشيخ السعدي (ص ٣٧٩)، و (إتحاف الخيرة المهرة) لزوجتي الفاضلة أم عبدالرحمن الجودر (ص ٣٦ و ٣٧).

قلت: ولو كانت فطرة المدخلي سليمة لأقبل على الحق، وترك الباطل، وذلك لأن القلب السليم يحب الحق، ويريده، ويطلبه، اللهم غفرًا.

قال الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله في (تيسير اللطيف المنان) (ص ٤٥٠): (فالدين هو دين الحكمة التي هي معرفة الصواب، والعمل بالصواب، ومعرفة الحق، والعمل بالحق في كل شيء). اهـ.

قلت: والنفوس إذا بقيت على الفطرة؛ فإنها لا تطلب إلا الحق، والحق واضح بين لا غموض فيه^(١).

عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: (اجْتَنِبْ مِنَ الْحَكِيمِ الْمُشْتَهَرَاتِ - يَعْنِي الْمُشْتَبَهَاتِ - الَّتِي يُقَالُ لَهَا: مَا هَذِهِ وَلَا يُثْنِيَنَّكَ ذَلِكَ عَنْهُ فَإِنَّهُ لَعَلَّهُ أَنْ يُرَاجَعَ وَتَلَقَّ الْحَقَّ إِذَا سَمِعْتَهُ فَإِنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا).

أثر صحيح

أخرجه أبو داود في (سننه) (ج ٥ ص ١٧)، والحاكم في (المستدرک) (ج ٤ ص ٤٦٠)، وأبو نعيم في (الحلية) (ج ١ ص ٢٣٣)، والفسوي في (المعرفة والتاريخ) (ج ٢ ص ٣٢٠)، وعبدالرزاق في (المصنف) (ج ١١ ص ٣٦٣)، والآجري في (الشریعة) (ص ٤٧) من طرق عن الزهري قال حدثني أبو إدريس الخولاني أنه أخبره يزيد بن عمير عن معاذ بن جبل به.

وانظر: (الشرح الممتع) لشيخنا الشيخ ابن عثيمين (ج ٦ ص ١٩٣).

(١) قلت: والواجب على المدخلي أن يلزم الفطرة السليمة في الاعتقاد، ويحذر الأسباب التي تصدّه عن الحق، وتصرفه عنه، وعليه بعلماء الحرمين ليلزم الحق وأهله، ويجتنب الباطل وأهله.

والله تعالى بحكمته يضلّ من يشاء، ويهدي من يشاء، مع قيام الحجّة على الخلق، وإرسال الرسل، وظهور الحق. وانظر: (توضيح الكافية الشافية) للشيخ السعدي (ص ٧٩).

قلت: وهذا سنده صحيح.

قلت: والواجب على العبد أن يلزم الفطرة، ويحذر الأسباب التي تصدّه عن الحقّ، وتصرفه عنه، وإذا ما صرفه عنه صارفٌ عاد إلى الحقّ ولزمه، وهذا من أعظم نعم الله على عبده أن يكون العبد محبباً، ومؤثراً للحقّ يطلبه ويلزمه^(١).

قال الإمام ابن حزم في (مداواة النفوس) (ص ٣١): (أفضل نعم الله على العبد أن يطبّعه على العدل وحبّه، وعلى الحقّ وإيثاره). اهـ.

قلت: والحقّ واضح بيّن، وهو سهل لمن يطلبه بحسن قصد^(٢).

قال تعالى: {وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ} [القمر: ٢٢].

قلت: وهذا عامٌ للتلاوة، والقراءة ولفهم معاً^(٣).

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في (تفسيره) (ج ٤ ص ٢٦٤): (قوله (وَلَقَدْ

يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ) أي: سهّلنا لفظه، ويسّرنا معناه لمن أرادَهُ ليتذكر (الناس). اهـ.

(١) انظر: (الصّوارف عن الحق) للدكتور حمد العثمان (ص ٥).

قلت: والله تعالى بحكمته يضلّ من يشاء، ويهدي من يشاء، مع قيام الحجّة على الخلائق، وإرسال الرسل، وظهور الحق.

(٢) وانظر: (جامع العلوم والحكم) لابن رجب (ص ٧٢)، و (شرح العقيدة الطحاوية) لابن أبي العز (ج ٢ ص ٧٨٧)، و (توضيح الكافية الشافية) للشيخ السعدي (ص ٧٩).

(٣) انظر: (زجر المتهاون بضرر قاعدة المعذرة والتعاون) للدكتور حمد العثمان (ص ٤٤).

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: (ولا تجد كلاماً أحسن تفسيراً، ولا أتم من كلام الله سبحانه، وهذه سمّاه الله بياناً، وأخبر أنه يسره للذكر، ويسر ألفاظه للحفظ، ومعانيه للفهم، وأوامره ونواهيهِ للامتثال)^(١). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٢٧ ص ٣١٥):
(فالحق يعرفه كل أحد^(٢))؛ فإن الحق الذي بعث الله به الرّسل لا يشتبه بغيره على العارف؛ كما لا يشتبه الذهب الخالص بالمغشوش على الناقد). اهـ.
فلذلك يشتبه الحق، ويروج الباطل على من لا علم عنده، ولا معرفة، ولا اعتناء له بفهم الكتاب والسنة على منهج السلف، وأهل السنة.

فَعَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:
(إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ كَالرَّاعِي يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلَا وَإِنَّ

(١) انظر: (مختصر الصواعق) (ج ١ ص ٥٧).

(٢) قلت: والمدخلي هذا لو طلب الحق بصدق لعرفه، وهذا الحق واضح سهل لمن يطلبه بحسن قصد، وهو ظاهر غاية الظهور، لكنه أعرض عنه، وصد عنه والعياذ بالله.
قلت: وهذا بسبب ميله إلى أقواله الباطلة، وهي صد عن الحق، ومن أسباب لزوم الحق هو معرفة ما يصد عنه، والله المستعان.

وانظر: (شرح العقيدة الطحاوية) لابن أبي العز (ج ٢ ص ٧٨٧).

حَمَى اللَّهُ مَحَارِمَهُ أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٢٧ ص ٣١٥):
(فالحق يعرفه كل أحد؛ فإن الحق الذي بعث الله به الرسل لا يشتهه بغيره على العارف؛ كما لا يشتهه الذهب الخالص بالمغشوش على الناقد). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (درء تعارض العقل والنقل) (ج ١ ص ٧٣): (إن الشارع نصّ على كل ما يعصم من المهالك نصّاً قاطعاً للعدر). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٢٥ ص ١٢٩):
(وكثيراً ما يضيع الحق بين الجهال الأعميين). اهـ

وقال العلامة الشوكاني رحمه الله في (أدب الطلب) (ص ٤٠): (الميل إلى الأقوال الباطلة ليس من شأن أهل التحقيق الذين لهم كمال إدراك، وقوة فهم، وفضل دراية، وصحة رواية، بل ذلك دأب من ليست له بصيرة نافذة، ولا معرفة نافعة). اهـ

(١) أخرجه البخاري في (صحيحه) (ج ١ ص ٢٨)، ومسلم في (صحيحه) (ج ٣ ص ١٢١٩).

قلت: والاشتباه هذا إنما هو بالنسبة لمن لم يعرفها، وليست مشتبه في نفس الأمر، فانتبه.

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله في (جامع العلوم والحكم) (ص ٧٢): (وإنما هي مشتبه على من لم يعلمها،

وليست مُشْتَبِه في نفس الأمر). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ولا تجد أحداً وقع في بدعة إلاّ لنقص اتّباعه للسنة علماً وعملاً، وإلاّ فمن كان بها عالماً، ولها متّبعاً؛ لم يكن عنده داع إلى البدعة؛ فإن البدعة يقع فيها الجهال بالسنة)^(١). اهـ.

وقال العلامة الشاطبي رحمه الله في (الاعتصام) (ج ٢ ص ٣٤٤): (أمّا إذا كان هذا المتبع ناظراً في العلم، ومتبصراً فيما يلقى إليه؛ فإنّ توصله إلى الحقّ سهل). اهـ.

وقال العلامة الشوكاني رحمه الله في (أدب الطلب) (ص ٨٥): (فالوقوف على الحقّ، والاطّلاع على ما شرعه الله لعباده، قد سهّله الله على المتأخّرين، ويسّره على وجه لا يحتاجون فيه من العناية، والتّعب، إلاّ بعض ما كان يحتاجه قبلهم). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (إقتضاء الصراط المستقيم) (ج ٢ ص ٨٥): (ويلحق الدّم من تبين له الحق فتركه، أو من قصر في طلبه حتّى لم يتبين له، أو أعرض عن طلب معرفته لهوى، أو لكسل، أو نحو ذلك). اهـ.

وقال العلامة الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله في (إرشاد أولي الأبصار) (ص ٣٠٠): (ومن كان منهم راضياً ببدعته، مُعرضاً عن طلب الأدلة الشرعية، وطلب ما يجب عليه من العلم الفارق بين الحقّ والباطل، ناصرٌ لها،

(١) انظر: (شرح حديث: لا يزيّن الزّاني) (ص ٣٥).

راداً ما جاء به الكتاب والسنة مع جهله، وضلاله، واعتقاده أنه على الحق، فهذا ظالم فاسق بحسب تركه ما أوجب الله عليه، وتجريته على ما حرّم الله تعالى). اهـ.

وقال شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (الشرح الممتع (ج ٦ ص ١٩٣): (قد لا يُعذر الإنسان بالجهل، وذلك إذا كان بإمكانه أن يتعلّم ولم يفعل مع قيام الشبهة عنده؛ كرجل قيل له: هذا محرّم، وكان يعتقد الحلّ، فسوف تكون عنده شبهة على الأقلّ، فعندئذ يلزمه أن يتعلّم ليصل إلى الحكم بيقين.

فهذا ربّما لا نَعذره بجهله^(١)؛ لأنّه فرّط في التعليم، والتفريط لا يُسقط العذر، لكن من كان جاهلاً، ولم يكن عنده أي شبهة، ويعتقد أنّ ما هو عليه حقٌّ، أو يقول هذا على أنه الحقّ؛ فهذا لا شكّ أنه لا يريد المخالفة، ولم يرد المعصية والكفر، فلا يمكن أن نكفره حتى ولو كان جاهلاً في أصل من أصول الدين). اهـ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٣ ص ٣١٤): (لكن ينبغي أن يُعرف أنّ عامّة من ضلّ في هذا الباب، أو عجز فيه عن معرفة الحقّ،

(١) قلت: فمن فرّط في رفع الجهل عن نفسه، فمثل هذا لا يُقبل اعتذاره بالجهل، فتنبه.

وقد وقع في شبهة إبليسية شيطانية في عدم النظر، والتحرّي للحق والعلم، لاشتباه الحق عليه وغموضه، والله المستعان.

فإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول ﷺ، وترك النَّظَر، والاستدلال
الموصل إلى معرفته، فلمَّا أعرضوا عن كتاب الله ضلُّوا^(١).

كما قال تعالى: {فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا
يَشْقَى، وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى
{ [طه: ١٢٣ - ١٢٤]}. قال ابن عباس رضي الله عنهما: تكفل الله لمن قرأ
القرآن، وعمل بما فيه؛ أن لا يضلَّ في الدُّنيا، ولا يشقى في الآخرة. ثم قرأ هذه
الآية). اهـ.

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: (ومعلوم أنه لا يقبل
الحقَّ إلا من طلبه)^(٢).^(٣) اهـ.

وقال العلامة الشيخ صديق حسن خان رحمه الله في (قطف الثمر)
(ص ١٧٥): (فإنَّ الحقَّ مازال مصوناً عزيزاً نفيساً كريماً، لا ينال مع الإضراب

(١) قلت: والمصيبة العظمى مع تبين ضعف ربيع في العلم كما في كتبه، وأشرطته، رضا عن نفسه بذلك، واقتناعه
بعلمه واغتراره به، فتراه لا يبحث في العلم، ولا يحقق، ولا يدقق، ولا ينظر إلى كلام أهل العلم ليصل إلى الحقِّ
الذي بينوه له في الأصول، ولم يباحث علماء الحرمين ليبينوا له خطأه اللهم غفراً.
وانظر: (صيد الخاطر) لابن الجوزي (ص ٣٧٤).

(٢) قلت: وغموض الحقِّ على المدخلي جعله أن لا يدركه، وزاد ذلك رسوخه في اعتقاد الإرجاء، واستفحاله فيه
وذلك لتفريطه في طلبه، وترك النظر، والتدقيق في البحث، حتى في كتبه لا ترى تحقيقاً لا في أقوال العلماء، ولا في
تخريج الأحاديث، ولا الآثار، ولا في ذكر المراجع التفصيلية، ولا في ترتيب المادة العلمية، بل الضعف في كتبه
أوضح من الشمس في الظهيرة اللهم سلِّم سلِّم.

وانظر: (الاعتصام) للشاطبي (ج ٢ ص ٣٤٤)، و(درء تعارض العقل والنقل) لابن تيمية (ج ١ ص ٥٤).

(٣) انظر: (مجموعة التوحيد) الرسالة الأولى (ص ٦٥).

عن طلبه، وعدم التشوُّق والإشراف إلى سببه، ولا يهجم على البطالين المعرضين، ولا يناجي أشباه الأنعام الضالين). اهـ.

قلت: فالمدخلي يعتقد الباطل ويدين الله تعالى به!، وهو يعلم بوجود علماء أهل السنة والجماعة المخالفين له فيما يعتقدده، ويدين الله به، بل بلغه أنهم يضلُّونه في ذلك، وهو مع ذلك لم يرجع إليهم، ويبحث معهم في مخالفاته، بل لم يدقِّق، ولم يحقِّق، وحمله إلى الركون إلى معتقده الجهل المركب بنصوص الكتاب، ونصوص السنَّة، ونصوص السلف، ونصوص أهل السنَّة!.

فاعتقد ما ذهب إليه بسبب وقوفه على ذكر طرف المسائل، أو حكمها في كتاب معيّن، أو تلقّاه عن عالم معيّن دون التأكّد بحصول استقصاء المسائل بحثاً، ونظراً، وتدقيقاً، ودون الرجوع إلى علماء أهل السنة والجماعة في بلد الحرمين، واستيعاب معهم ما أمكن من الأدلة في مسائل الإيِّمان، وتمحيصها، ووزنها بالموازن العادلة السلفية^(١).

قال العلامة الصنعاني رحمه الله في (إرشاد النقاد) (ص ٨٥): (فليت شعري ما الذي خصّ الكتاب والسنَّة بالمنع عن معرفة معانيها، وفهم تراكيبيها ومبانيها، والإعراض عن استخراج ما فيها، حتى جعلت معانيها كالمقصورات

(١) قلت: فأخذ القول على علاّته، وقرّط فيما يجب عليه من بذل الوسع في تبيّن الصواب، وهذا يقع غالباً من خامد الذهن، اللهم سلّم سلّم.

وانظر: (قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر) للشيخ صديق حسن خان (ص ١٧٥).

في الخيام، قد ضُربت دونها السجوف، ولم يبقَ لنا إليها إلاّ ترديد ألفاظها والحروف، وإنّ استنباط معانيها قد صار حجراً محجوراً، وحرماً محرمّاً محصوراً). اهـ.

وإليكم آثار السلف في أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء:

(١) قال الإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله: (الإيمان: قول وعمل، يزيد وينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء).^(١)

قال الإمام إسحاق بن منصور الكوسج رحمه الله - بعد ذكر أثر ابن راهويه -: (وأنا أقول به).^(٢)

(٢) وقال الإمام سفيان بن عيينة رحمه الله: (الإيمان: قول وعمل، يزيد وينقص، فقال له أخوه إبراهيم بن عيينة: يا أبا محمد تقول: ينقص؟ فقال: اسكت يا صبي بلى ينقص، حتى لا يبقى منه شيء).^(٣)

(١) أثر صحيح. أخرجه إسحاق بن منصور في المسائل (ج ٢ ص ٥٨٩) ومن طريقه الخلال في السُّنَّة (ج ٣ ص ٥٨٢) قال: قال إسحاق بن راهويه فذكره. قلت: وهذا سنده صحيح. (٢) المسائل (ج ٢ ص ٥٨٩).

(٣) أثر صحيح. أخرجه الحميدي في أصول السُّنَّة (ص ٤١) والصابوني في الاعتقاد (ص ٢٧٠) واللالكائي في الاعتقاد (ج ٥ ص ١٠٣٢) والعدني في الإيمان (ص ٩٤) وابن بطة في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٨٥٤) والآجري في الشريعة (ج ٢ ص ٦٠٧) من طريقين عن سفيان به. قلت: وهذا سنده صحيح.

(٣) وقال الإمام أحمد رحمه الله - عندما قيل له - : كان ابن المبارك يقول: يزيد ولا ينقص، فقال: (كان يقول: الإيمان يتفاضل، وكان سفيان يقول: ينقص حتى لا يبقى منه شيء).^(١)

قلت: وهذا إقرار من الإمام أحمد لقول سفيان بن عيينة على أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء.

(٤) وقال الإمام أحمد رحمه الله عندما سأله رجل عن زيادته، ونقصانه - يعني الإيمان - فقال: (يزيد حتى يبلغ أعلى السموات السبع، وينقص حتى يصير إلى أسفل السافلين السبع).^(٢)

قلت: ومراده رحمه الله أنه ينقص حتى لا يبقى منه شيء، وليس هذا بأسلوب غريب على الإمام أحمد رحمه الله كما يدعي المدخلي في (كشفه البالي) (ص ٩٠) نعوذ بالله من رُبْعِ فقيهه!.

(٥) وقال الإمام أبو عثمان بشار بن موسى الخفاف رحمه الله: (الإيمان: قول وعمل ونية، يزيد وينقص، حتى يكون أعظم من الجبل، وينقص حتى لا يبقى منه شيء).^(٣)

(١) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في السُّنَّة (ج ٣ ص ٥٨٣) من طريق أبي بكر المروزي أن أبا عبد الله قيل له فذكره. قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) أثر صحيح.

ذكره ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (ج ٢ ص ٢١٠)، وابن مفلح في المقصد الأزهد (ج ٢ ص ٣٢٥)، والعُلَيْمِيُّ في المنهَج الأحمَد (ج ٢ ص ١٥٤) في ترجمة القاسم بن عبد الله البغدادي فيما نقله عن الإمام أحمد.

(٦) وقال الإمام الأوزاعي رحمه الله عندما سئل عن الإيمان: أيزيد؟ قال: نعم حتى يكون مثل الجبال، قال: قلت: فينقص؟ قال: نعم حتى لا يبقى منه شيء).^(٢)

قال العباس بن الوليد البيروتي رحمه الله عندما سئل، وقيل له أليس تقول ما يقول الأوزاعي؟ فقال: (نعم).^(٣)

(٧) وقال الإمام علي بن عبد الله المدني رحمه الله عندما سئل عن الإيمان فقال: (قول وعمل ونية، قلت - يعني الدارمي - : أينقص ويزداد؟ قال: نعم يزداد وينقص حتى لا يبقى منه شيء).^(٤)

(١) أثر صحيح.

أخرجه حرب الكرماني في المسائل (ص ٣٧٠) قال: سمعت بشار بن موسى به. قلت: وهذا سنده صحيح.

(٢) أثر لا بأس به.

أخرجه الأصم في حديثه (ص ١٥٣) ومن طريقه اللالكائي في الاعتقاد (ج ٥ ص ١٠٣٠) وابن عساكر في تاريخ دمشق (ج ١١ ص ٤١) من طريق العباس بن الوليد البيروتي حدثنا أبو قدامة الجبيلي قال: سمعت عقبة بن علقمة يقول: سألت الأوزاعي فذكره.

قلت: وهذا سنده فيه أبو قدامة الجبيلي تمام بن كثير، ترجم له ابن عساكر في تاريخ دمشق (ج ١١ ص ٤١) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وله ذكر في (تهذيب الكمال) للمزي (ج ٢ ص ٢١٢)، فهو لا بأس به في المتابعات، لأن اعتقاد السلف يتبع بعضه بعضاً كما ذكرنا، فافهم لهذا ترشده.

قلت: ويشهد له ما قبله من الآثار السلفية.

(٣) أخرجه ابن عساكر في ((تاريخ دمشق)) (ج ١١ ص ٤٢)، والأصم في ((حديثه)) (ص ١٥٣)، واللالكائي في ((الاعتقاد)) (ج ٥ ص ١٠٣٠).

(٤) أثر صحيح.

٨) وقال الإمام ابن منده رحمه الله: (ذكر خبر يدل على أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه في قلب العبد مثقال حبة خردل، وأن المجاهد بالقلب واللسان واليد من الإيمان).^(١)

٩) وقال الإمام البرهاري رحمه الله: (والإيمان بأن الإيمان قول وعمل، وعمل وقول، ونية وإصابة، يزيد وينقص، يزيد ما شاء الله، وينقص حتى لا يبقى منه شيء).^(٢)

١٠) وقال العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله: (ترك الطاعة فإن الإيمان ينقص به، والنقص به على حسب تأكد الطاعة، فكلما كانت الطاعة أوكد كان نقص الإيمان بتركها أعظم، وربما فقد الإيمان كله كترك الصلاة). اهـ.^(٣)

١١) وقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: (فالرد عليهم أن الذنوب تضر على كل حال، منها ما يزيل الإيمان بالكلية، ومنها ما لا يزيله بالكلية بل ينقصه، وصاحبها معرض بالوعيد المرتب عليها). اهـ.^(٤)

ذكره الثعلبي في ((تفسيره)) (ج ٣ ص ٢١٣) من طريق عثمان بن سعيد الدارمي قال: سألت علي بن عبد الله المدني فذكره.

(١) ((الإيمان)) (ج ١ ص ٥٤٥).

(٢) ((شرح السنَّة)) (ص ٦٧).

(٣) ((فتح رب البرية بتلخيص الحموية)) (ص ٥٧).

(٤) ((التعليقات المختصرة على العقيدة الطحاوية)) (ص ١٤٠).

وقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في شرحه لـ (شرح السُّنَّة) (ص ١١٧) معلقاً على قول الإمام البرهاري: (وينقُصُ حتى لا يبقى منه شيء) قال: (هذا معنى قوله: (وينقُصُ حتى لا يبقى منه شيء) ينقُصُ حتى لا يبقى منه شيء، وقد يبقى مقدار حَبَّةٍ خَرْدَلٍ، وهذه تَنْفَعُ صَاحِبَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُخْرَجُ بِهَا مِنَ النَّارِ، وَإِذَا لَمْ يَبْقَ حَبَّةٌ خَرْدَلٍ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ الْمُخَلَّدِينَ فِيهَا). اهـ.

قلت: وهذا فيه ردُّ على المدخلي هذا بقوله: أن الشيخ صالحاً الفوزان حفظه الله لا يقول بهذه الزيادة السلفية، كما في (كشفه البالي) (ص ٢٢٨، ٢٣٠). وقد قلنا للمدخلي لو تجمع أقوال العالم لتبين لك اعتقاده في مسائل الإيمان جملةً وتفصيلاً، لكنه أبى إلا الاستمرار في ذكر مجمل قول العالم!، من دون التفصيل في اعتقاده^(١)، نعوذ بالله من العناد.

قلت: وبسبب ذلك تطاول بلسانه، وتعدى ببنانه، ومُضِلًّا أهل السُّنَّة من غير وازع، ولا ضمير، ومن غير تدبُّرٍ، ولا تفكير، حتى عَشَعَشَ في صدره وجنانه، من بغض الاعتقاد وأهله حُبَّ الإرجاء وأهله!، ونقض الإيمان وأركانها! اللهم غفراً.

(١) ومع هذا فإنك ترى المدخلي المخالف معرضاً عن صريح كلامه، متعلقاً ببعض العبارات التي يمكن أن يقال: إنها مجملة.

فانظر إلى أي هوة سقط هذا الرجل؟! أبكذبه، وتضليله، وتلبيسه؟! أم
بعضيم غفلته، وشدة حمقه؟!، أم بضحالة عقله، واستفحال جهله?!.

وقال العلامة الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ رحمه الله في
(مصباح الظلام) (ص ٤٧٠) وهو يرد قول عثمان الناصري الضال هذا: (فإذا
كان هذا كلامه في هذه المسألة: فماذا يزيد الإيمان وينقص، حتى يكون أدنى أدنى
أدنى من مثقال حبة خردل من إيمان!)^(١) إلى آخر قول الناصري، فقال الشيخ
عبداللطيف: (فهذه العبارة تنادي بجهله، فالخوارج لا ينازعون في زيادة
الإيمان، وإنما النزاع في نقصه، وأئمة الإسلام يقولون يزيد مع بقاء أصله الذي
دلّت عليه شهادة أن لا إله إلا الله، وينقص حتى لا يبقى منه شيء^(٢))، فإذا ثبت
الإسلام زاد الإيمان ونقص، ومع عدم الإسلام وانهدام أصله لا يعتمد بما أتى به
من شعبه!). اهـ.

قلت: فلما احتج الناصري : (بأدنى مثقال حبة خردل من إيمان)، احتج
عليه الشيخ باعتقاد السلف: بـ(أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء!).
وهذا يدل على جهل المدخلي بالسنة، ومعتقد السلف في الإيمان^(٣).

(١) قلت: وقول الناصري الضال هذا، هو قول المدخلي الضال تماماً، تشابهت قلوبهم..

(٢) قلت: وهؤلاء أئمة نجد يقولون: بـ(أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء) فماذا يقول ربيع؟! .

(٣) قلت: لذلك فإن ربيعاً عهد إلى أسلوب خطير قد يروج على ضعاف الإيمان والعلم، وعلى من لم يتمكنوا من
فهم عقيدة السلف المستمدة من الكتاب والسنة.

قلت: وهذا فيه ردٌّ على المدخلي هذا بقوله: أن أئمة الدعوة في نجد لا يقولون بهذه الزيادة السلفية!، كما في (كشفه البالي) (ص ٢٢٨ و ٢٣٠).

قلت: ومع هذا فإنك ترى المدخلي المخالف مُعرضاً عن صريح كلامهم، متعلقاً ببعض العبارات التي يمكن أن يقال: إنها مجملة.

ولو أن المخالف هذا سلك منهج القواعد العلمية، وجمع أقوال العلماء، ورد المجمل إلى المبيّن، لاتضح له مذهبهم غاية الوضوح^(١)، والله المستعان.

قلت: وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن السلف أنهم يقولون: الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء. أي يزول جميعه!.

فقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الإيمان) (ص ٢١٣): (وقيل لبعض السلف: يزداد الإيمان وينقص؟ قال: نعم يزداد حتى يصير أمثال الجبال، وينقص حتى يصير أمثال الهباء)^(٢). اهـ.

والمراد: (ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، أي يزول جميعه. وهذا إقرار من شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لاعتقاد السلف: بـ(أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء).

قلت: وهذا فيه ردٌّ على المدخلي هذا بقوله: أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لا يقول بهذه الزيادة، كما في (كشفه البالي) (ص ٢٢٦ و ٢٣٠)، وقد قلنا

(١) قلت: والعلماء يعبرون في ذلك بعبارات متنوعة، وألفاظ مختلفة... مع سلامة كلامهم من الاضطراب والتناقض، فانتبه.

(٢) قلت: ولم يستغرب شيخ الإسلام رحمه الله هذا اللفظ، كما استغربه المدخلي، والله المستعان.

للمدخلي لو تجمع أقوال العالم لتبين لك اعتقاده في مسائل الإيمان جملةً وتفصيلاً، لكنه أبى إلا الاستمرار في ذكر مجمل قول العالم!، من دون التفصيل في اعتقاده، نعوذ بالله من العناد!.

ومع هذا فإنك ترى المدخلي المخالف مُعرضاً عن صريح كلامه، متعلقاً ببعض العبارات التي يمكن أن يقال: إنها مجملة.

ولو أن المخالف هذا سلك منهج القواعد العلمية، وجمع أقوال العالم، ورد المجمل إلى المبيّن، لانتضح له مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله غاية الوضوح، والله المستعان.

قلت: ويستطيع الباحث المطلع أن يقول: إن مسألة ترك الأعمال الظاهرة بالكلية، وحكم ذلك، لم يجليها أحد كما جلاها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فقد تناول في مواضع عدة من مؤلفاته، وبعبارات واضحة ظاهرة، وقد سبق ذكر جملة صالحة من كلامه والله الحمد والمنة.

وقال العلامة الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله: (... ولكن العاقل يرضى أن يكون في قمة الإيمان، الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة والإكثار من

الطاعة، والإكثار من العبادة، ينقص فيضعف بالمعاصي إلى أن يَضْمَحَلَّ^(١)، يكاد أن يذهب، وربما يذهب^(٢). اهـ.

أي يعني الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء.

قلت: وهذا فيه ردّ على المدخلي هذا بقوله: أن الشيخ محمداً الجامي رحمه الله لا يقول بهذه الزيادة، كما في (كشفه البالي) (ص ٢٣٠)^(٣)، والله المستعان.

وقال الإمام ابن رجب رحمه الله في (فتح الباري) في كتاب الإيمان (ج ١ ص ٢٥): (فكذلك الإيمان والإسلام، إذا زال منه بعض ما يدخل في مسماه - مع بقاء أركان بنيانه - لا يزول به اسم الإسلام والإيمان بالكلية، وإن كان قد سلب الاسم عنه، لنقصه.

بخلاف ما انهدمت أركانه، وبنيانه، فإنه يزول مسماه بالكلية!). اهـ.

أي يزول الإيمان والإسلام بالكلية، فلا يبقى في قلب الإنسان شيء من الإيمان، لأنه ترك الأصول الإسلامية، اللهم غفراً.

قلت: وهذا فيه ردّ على المدخلي هذا بقوله: أن الإمام ابن رجب رحمه الله لا يقول بذهاب الإيمان كله، كما في (كشفه البالي) (ص ٢٢٦ و ٢٣٠).

(١) اضْمَحَلَّ: ذَهَبَ وَانْحَلَّ وَفَنِيَ.

وانظر: (القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ج ٣ ص ١٢٤)، و(مختار الصحاح) للرازي (ج ١ ص ١٧٩)، و(المصباح المنير) للفيومي (ص ٣١٧).

(٢) ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (شرح العقيدة الحموية)، رقم (١٦).

(٣) وقلنا للمدخلي لو تجمع أقوال العالم لتبين لك اعتقاده في مسائل الإيمان جملةً وتفصيلاً، لكنه أبى إلا في ذكر مجمل قول العالم!، من دون التفصيل في اعتقاده، نعوذ بالله من العناد.

قلت: فهذا اعتقاد السلف الصالح، وأهل السُّنَّة والجماعة في أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء نقله الأئمة والعلماء في كتبهم، وخالف اعتقاد السلف الصالح في ذلك ربيع المدخلي فقال بأن الإيمان ينقص حتى يبقى أدنى مثقال ذرة^(١)، والله المستعان.

قلت: واعلم رحمنا الله وإيَّاك أن هذه الآثار التي قد ذكرنا في معتقد السلف في أن الإيمان ينقص، ينقص حتى لا يبقى منه شيء قد ذكره الحُفَّاظ في كتبهم، ورواه الأئمة في مُصنِّفاتهم، وجمعه العلماء على ما ساقه الإمام عبدالله بن الإمام أحمد، والإمام الخلال، والإمام ابن أبي حاتم، والإمام ابن منده، والإمام البربهاري، والإمام ابن بطة، والإمام الآجري، والإمام اللالكائي، وغيرهم، وأوجبوا كلهم الإيمان بهذا المعتقد والتسليم له، فلا يُنكر، ولا يُرد، ولا يُتأول بشيء، ولا يُحرَّف، وكذلك ذكره أصحاب الحديث في معتقدهم.

قلت: وقد اعترض ربيع المرجئ - كاعترض المتكلمين - عليه لبيطله، ويتأوله على غير مراده، فرد عليه أهل السُّنَّة على ما قاله السلف المهديون، والخلف المرضيون، وكانوا قد وفقوا بحمد الله في ذلك، لأن المرجئة الخامسة قد اعترضت على معتقد السلف بما أوقعت به الشبه والشكوك، فلولا ما تفضل الله به من علماء السُّنَّة الذين أزالوه، وميزوه، وإلا كان الناس في حيرة، وكذلك اعترضوا على الآثار السلفية والأخبار، فرد عليهم علماء السُّنَّة الأَخيار.

(١) فهو عنده يصح الإيمان بترك الأعمال، وهذا مذهب المرجئة والله المستعان.

فائدة أثرية نادرة

اعلم رحمك الله أن هذا الأسلوب السلفي قد اتَّخذه أهل السنة سلاحاً في وجه أهل البدع، وذلك عندما حرّفوا في الاعتقاد، والتبس الحق بالباطل فيه، فزاد أهل السنة على ما زاده أهل البدع بكشف اللبس في دين الله تعالى، ولذلك زاد أهل السنة بعض العبارات في الاعتقاد لإفحام الخصم، وكشف أمره للمسلمين.

قال الإمام أحمد رحمه الله : (وقد كنا نهاب الكلام في هذا^(١) حتى أحدث هؤلاء -يعني المبتدعة- ما أحدثوا، وقالوا ما قالوا، ودعوا الناس إلى ما دعوهم إليه).^(٢)

وقال الإمام أحمد رحمه الله: (كنا نرى السكوت عن هذا قبل أن يخوض فيه هؤلاء، فلما أظهره لم نجد بدأً من مخالفتهم، والردّ عليهم)^(٣).

(١) يعني في أمر القرآن، وهو كلام الله غير مخلوق منه بدأ، وإليه يعود، أي أن الله تكلم به ابتداءً، وهو الذي أنزله من لدنه، وتعود صفة الكلام بالقرآن إلى الله تعالى، لأنه هو المتكلم به.

وانظر: (السنة) للخلال (١٨٥٩)، و(مجموعة الرسائل والمسائل) لابن تيمية (ج ١ ص ٤١٩).

(٢) أثر حسن

أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٦ ص ٢٤)، وابن بطة في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ٣٢)، بإسناد حسن.

وذكره ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى الكبرى) (ج ٥ ص ٧٦).

(٣) ذكره الدارمي في (الرد على بشر المريسي) (ج ١ ص ٥٣٨).

وقال ابن الجوزي رحمه الله في (تلبيس إبليس) (ص ٩٥): (ولم تسكت القدماء من فقهاء هذه الأمة عن الكلام عجزاً، ولكنهم رأوا أنه لا يشفي غليلاً، ثم يرد الصحيح عليلاً!، فأمسكوا عنه، ونهوا عن الخوض فيه). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الاستقامة) (ج ١ ص ٥٤): (وإن غالب ما يتكلمون به من الأصول، ليس بعلم، ولا ظن صحيح، بل ظن فاسد، وجهل مركب). اهـ.

قلت: فلما أحدث المبتدعة بدعة (خلق القرآن)، تكلم الإمام أحمد رحمه الله وغيره في ذلك، وقالوا: (القرآن كلام الله؛ منزل غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود)^(١).

فزادوا لفظة (غير مخلوق)، بل زادوا معه: (منه بدأ، وإليه يعود) ليزول اللبس عن الناس، وذلك لأن المقام لا يحتمل غير ذلك، فيعرف التفسير الصحيح في صفة كلام الله تعالى، وبين التفسير الباطل في هذه الصفة، وبذلك يعرف المتبع من المبتدع، والله المستعان.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٢ ص ٤٠١): (ومن ذلك الاقتصاد في السنة؛ واتباعها كما جاءت - بلا زيادة ولا نقصان - مثل

(١) قلت: أيضاً كنا نأمر بالسكوت، ونترك الخوض في الكلام في الإيمان والإرجاء، فلما دُعينا إلى أمر كان بدأ لنا من أن ندفع ذلك، ونبيّن من أمره ما ينبغي، فمن قال: العمل شرط كمال، أو قال: الإيمان ينقص إلى أدنى ذرة ويسكت، أو لا يقول: بذهاب الإيمان بالكلية، ونحو ذلك، فهذا الكلام كلام سوء، زدنا لفظ: (الإيمان ينقص حتى لا يبقى منه شيء)، ولقد بينت من هذا الأمر ما قد كان تلبس على الناس، والله ولي التوفيق.

الكلام: في (القرآن) و(سائر الصفات)، فإن مذهب سلف الأمة، وأهل السنة أن القرآن كلام الله؛ منزل غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، هكذا قال غير واحد من السلف (!). اهـ.

قلت: فالزيادة الصحيحة في الاعتقاد سنة متبعة عند أهل السنة قديماً وحديثاً، وذلك بحسب دراسة الظروف التي تحيط بالناس، والشبه التي تدور عليهم، والأحوال المؤثرة بسبب أفكار المبتدعة، فكلما زادوا زدنا عليهم على حسب تليساتهم وتدليساتهم، فقمعهم من حيث إعلانهم للبدع، ومواقف السلف معهم معروفة كلها نابعة من تعاليم هذا الدين لا مجال فيها للهوى، أو الأغراض الشخصية.

فعن الإمام ابن المبارك رحمه الله قال: (القرآن كلام الله غير مخلوق) (١).

وعن الإمام بقرية بن الوليد رحمه الله قال: (القرآن كلام الله غير مخلوق) (٢).

وعن الإمام عيسى بن يونس رحمه الله قال: (القرآن كلام الله غير مخلوق) (٣).

وعن الإمام القاسم الجزري رحمه الله قال: (القرآن كلام الله غير مخلوق) (٤).

(١) أثر صحيح.

أخرجه عبدالله بن أحمد في (السنة) (ص ٢٤)، والخلال في (السنة) (ج ٦ ص ٩١)، والبيهقي في (الأسماء والصفات) (ص ٢٤٨)، وابن بطّة في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ٦٢)، والدارمي في (الرد على الجهمية) (ص ١٦٤) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الدارمي في (الرد على الجهمية) (ص ١٦٤) بإسناد صحيح.

(٣) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٧ ص ٣٩)، وابن بطّة في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ١٣)، والدارمي في (الرد على الجهمية) (ص ١٦٤) بإسناد صحيح.

(٤) أثر صحيح.

وعن الإمام ابن عيينة رحمه الله قال: (القرآن كلام الله، وليس بمخلوق)^(١).
وعن الإمام محمد بن سلمة الحراني رحمه الله قال: (القرآن كلام الله وليس بمخلوق)^(٢).

وعن الإمام المعافى بن عمران رحمه الله قال: (القرآن كلام الله، غير مخلوق)^(٣).

وعن الإمام الشافعي رحمه الله قال: (القرآن كلام الله غير مخلوق)^(٤).
وعن الإمام احمد رحمه الله قال: (القرآن كلام الله ليس بمخلوق)^(٥).
وعن الإمام عبدالأعلى أبي مسهر رحمه الله قال: (ما أدركنا أحداً من أهل العلم إلا وهو يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، وكان ينكر على من قال: القرآن مخلوق)^(٦).

أخرجه الدارمي في (الرد على الجهمية) (ص ١٦٤) بإسناد صحيح.
(١) أثر حسن.

أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٦ ص ٩٠)، وأبودود في (المسائل) (ص ٢٦٥)، وابن بطة في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ٩) بإسناد حسن.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه عبدالله بن أحمد في (السنة) (ج ١ ص ٢٧٥)، وابن بطة في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ١٥)، والخلال في (السنة) (ج ٧ ص ٢٨) بإسناد صحيح.

(٣) أثر صحيح.

أخرجه الدارمي في (الرد على الجهمية) (ص ١٦٥)، وفي (الرد على بشر المريسي) (ص ١١٧)، وعبدالله بن أحمد في (السنة) (ج ١ ص ٢٧٤)، والخلال في (السنة) (ج ٧ ص ٢٧) بإسناد صحيح.

(٤) أثر صحيح.

أخرجه البيهقي في (الاعتقاد) (ص ١١٢) بإسناد صحيح.

(٥) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٦ ص ٢٩)، وابن بطة في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ٦٩) بإسناد صحيح.

(٦) أثر حسن.

أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٧ ص ١٨)، وابن بطة في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ٢١) بإسناد حسن.

وعن الإمام وكيع بن الجراح رحمه الله قال: (القرآن كلام الله، وليس بمخلوق)^(١).

قلت: ومن ذلك لما انتدب (الواقفة)^(٢) منافحين عن مذهب الجهمية محتجين لمذهبهم بالتمويه^(٣)، والتدليس منتفين في الظاهر من بعض مذهب الجهمية، متابعين لهم في الباطن، مموهين على الضعفاء والسفهاء باطلهم، وقالوا عن القرآن: (لا نقول مخلوق، ولا غير مخلوق)، فذمهم بهذا اللفظ من لا يحصى عددهم من الأئمة، كالإمام أحمد رحمه الله، والإمام الشافعي رحمه الله، والإمام إسحاق بن راهويه رحمه الله، وغيرهم.

قال أبو بكر المروزي: (سألت أبا عبد الله -يعني الإمام أحمد- عن من وقف؛ لا يقول غير مخلوق؟ قال -يعني الواقف المبتدع-: أنا أقول كلام الله.

قال الإمام أحمد: يقال له: إن العلماء يقولون غير مخلوق، فإن أبي؛ فهو جهمي!)^(٤). اهـ

(١) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٧ ص ٤١) بإسناد صحيح.

(٢) الواقفة: هم الذين لا يقولون: القرآن مخلوق، ولا غير مخلوق.

قال الإمام الدارمي رحمه الله في (الرد على الجهمية) (ص ١٠٢): (ثم إن ناساً -يعني الواقفة- ممن كتبوا العلم، وادعوا معرفته، وقفوا في القرآن؛ فقالوا: لا نقول مخلوق هو، ولا غير مخلوق). اهـ

قلت: وقد كفرهم جماعة من السلف، ونسبهم إلى الجهمية، وهم شرّ من الجهمية، ومن كفرهم الإمام أحمد رحمه الله، والإمام ابن راهويه رحمه الله، وغيرهما.

وانظر: (مسائل الإمام أحمد) لأبي داود (ص ٢٧٠)، و(السنة) لعبد الله بن أحمد (ج ١ ص ١٧٩)، و(الفتاوى) لابن تيمية (ج ١٢ ص ٤٢٠).

(٣) التمويه: هو التلبيس، ومنه قيل للمخادع مموّه، وقد موّه فلان باطله إذا زينته وأراه في صورة الحق.

انظر: (لسان العرب) لابن منظور (ج ٣ ص ٥٥١).

(٤) أثر صحيح.

وقال أبو بكر المُرُودِيَّيَّ رحمه الله: (سألت أبا عبد الله عن رجل من الواقفة يقف في الموضوع ويتكلم؛ قال: هذا داعية؛ هذا جهمي لا شك في هذا)^(١).

وقال الحسن بن ثواب المخرمي رحمه الله، أنه قال لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل: الواقفة، قال: (هم شرٌّ من الجهمية، استتروا بالوقف)^(٢).

وقال صالح بن علي الحلبي، أنه قال لأبي عبد الله: ما تقول فيمن وقف؟ قال -يعني الواقف المبتدع-: لا أقول خالق، ولا مخلوق. قال الإمام أحمد: (هو مثل من قال: القرآن مخلوق، وهو جهمي!)^(٣).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يُسأل عن الواقفة، قال أبي -يعني الإمام أحمد-: (من كان يخاصم، ويعرف بالكلام؛ فهو جهمي، ومن لم يعرف بالكلام؛ يجانب حتى يرجع، ومن لم يكن له علم، يسأل ويتعلم)^(٤).

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل رحمه الله: (سمعت أبي مرة أخرى يسأل عن الواقفة؛ فقال: من كان منهم يحسن الكلام؛ فهو جهمي، وقال مرة أخرى: هم شرٌّ من الجهمية)^(٥).

(١) أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٣٠) بإسناد صحيح. أثر صحيح.

(٢) أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٣٠) بإسناد صحيح. أثر صحيح.

(٣) أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٣٠) بإسناد صحيح. أثر صحيح.

(٤) أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٢٩) بإسناد صحيح. أثر صحيح.

(٥) أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٢٩) بإسناد صحيح. أثر صحيح.

قلت: من كان منهم يتكلم ببدعة الوقف، فهو جهمي، فافطن لهذا.
 ومن كان يعرف الكلام ويبصر ولا يتكلم فهو مثلهم، فافطن لهذا أيضاً.
 وقال أبو داود رحمه الله: (سمعت أحمد يسأل، هل لهم رخصة، أن يقول
 الرجل كلام الله ويسكت؟ قال: ولم يسكت؟ قال: لولا ما وقع الناس فيه كان
 يسعه السكوت، ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا؛ لأي شيء لا يتكلمون)^(١).
 وقال أبو الحارث رحمه الله: سألت أبا عبد الله قلت: إن بعض الناس يقول:

إن هؤلاء (الواقفة) هم شرّ من الجهمية؟

قال الإمام أحمد: هم أشد على الناس تزييناً من الجهمية، هم يشكون
 الناس، وذلك أن الجهمية قد بان أمرهم، وهؤلاء إذا قالوا أنا لا نتكلم، استمالوا
 العامة، إنما هذا يصير إلى قول الجهمية. قال أبو الحارث: وسمعت أبا عبد الله
 يُسأل عن من قال: أقول القرآن كلام الله وأسكت. قال الإمام أحمد: لا، هذا
 شك، لا حتى يقول غير مخلوق)^(٢). اهـ

قلت: والعلة في أنهم شرّ من الجهمية الخالصة هي تلييسهم في هذه القضية
 على الناس، ومعلوم أن الملبّس على الناس شرّ من العدو المجاهر للناس
 بعداوته.

أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٣٠) بإسناد صحيح.

(١) أثر صحيح.

أخرجه أبو داود في (المسائل) (ص ٢٦٣)، والخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٣٣) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٣٥) بإسناد صحيح.

ومثل ذلك، مثل المنافقين والكفار؛ فإن المنافقين أشدَّ خطراً على هذه الأمة من الكفار المعروف للناس كفرهم.

ومن هنا جعل الله منزلتهم في الدرك الأسفل من النار، لذلك كان حكم الإمام أحمد رحمه الله في (الواقفة) بأنهم شرٌّ من الجهمية الخالصة بسبب التلبس على الناس، وخلط المفاهيم، وإشاعة البلبه في هذه القضية اللهم سلّم سلّم.

قال أبو داود السجستاني رحمه الله: (سمعت قتبية بن سعيد الواقفة جهمية)^(١).

وقال أبو داود السجستاني: (سمعت قتبية بن سعيد قيل له؛ فقال: الواقفة شرٌّ من هؤلاء - يعني: ممن قال القرآن مخلوق)^(٢).

وقال أبو داود السجستاني: (سمعت عثمان ابن أبي شيبة قال: هؤلاء الذين يقولون كلام الله ثم يسكتون شرٌّ من هؤلاء - يعني: ممن قال القرآن مخلوق)^(٣).

وقال أبو داود السجستاني: (سألت أحمد بن صالح المصري عن من يقول القرآن كلام الله، ولا يقول مخلوق ولا غير مخلوق، قال: هذا شاك)^(٤).

(١) أثر صحيح.

أخرجه أبو داود في (المسائل) (ص ٢٧٠)، والخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٤٠)، والآجري في (الشرعية) (ص ٨٨) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه أبو داود في (المسائل) (ص ٢٧٠)، والخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٤٠)، والآجري في (الشرعية) (ص ٨٨) بإسناد صحيح.

(٣) أثر صحيح.

أخرجه أبو داود في (المسائل) (ص ٢٧٠)، والخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٤٠)، والآجري في (الشرعية) (ص ٨٨) بإسناد صحيح.

(٤) أثر صحيح.

أخرجه أبو داود في (المسائل) (ص ٢٧٠)، والخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٤١) بإسناد صحيح.

وقال أحمد بن إبراهيم: (سمعت محمد بن مقاتل العباداني، وكان من خيار المسلمين، يقول في (الواقفة): هم عندي شرّ من الجهمية)^(١).

وقال الإمام ابن راهويّه رحمه الله: (من قال: لا أقول القرآن مخلوق ولا غير مخلوق فهو جهمي)^(٢).

وقال حرب الكرماني رحمه الله: (سألت إسحاق بن راهويه عن الرجل يقول: القرآن كلام الله ويقف. قال الإمام ابن راهويه: هو عندي شرّ من الذي يقول القرآن مخلوق؛ لأنه يقتدي به غيره)^(٣).

وقال إبراهيم بن الحارث: (سألت أبا عبدالله أحمد بن حنبل، قلت: يا أبا عبدالله يكون من أهل السنة من قال: لا أقول القرآن مخلوق، ولا أقول: ليس بمخلوق؟ قال: لا، ولا كرامة، لا يكون من أهل السنة، قد بلغني عن ذلك الحبيث ابن معدل أنه يقول بهذا القول، وقد فتن به قوم كثير من أهل البصرة)^(٤). قلت: فحين خاصمت الجهمية في خلق القرآن، وأظهروه، وادعوا أنه مخلوق، أنكر ذلك عليهم الأئمة، وقالوا: (القرآن كلام الله) وزادوا (غير

(١) أثر صحيح.

أخرجه أبو داود في (المسائل) (ص ٢٧١)، والخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٤١) بإسناد صحيح.

(٢) أثر صحيح.

أخرجه أبو داود في (المسائل) (ص ٢٧٠)، والخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٣٧) بإسناد صحيح.

(٣) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٣٦) بإسناد صحيح، وهو في (مسائل حرب الكرماني) (ص ٤١٧).

(٤) أثر صحيح.

أخرجه حرب الكرماني في (المسائل) (ص ٤١٧) بإسناد صحيح.

مخلوق) (١)، وهذا يدل على سعة علم السلف وفقههم في الدين في مثل هذه المواقف العظيمة التي تدور بينهم، وبين أهل البدع، فهم لم يكتفوا بقولهم (القرآن كلام الله) بل زادوا (القرآن كلام الله غير مخلوق) لإزالة اللبس في هذا الاعتقاد السلفي، والذي لا يقوله، فإنه يُبدع، ويلحق بالجهمية الخالصة، عند السلف، وهذا يدل على فقههم، وسعة علمهم في الإسلام، فهل نقندي بهم في ذلك اللهم غفرًا.

وفي ذلك يقول الشيخ محمد أمان بن علي الجامي رحمه الله في (شرح القواعد المثلى) عند قول المؤلف (ولدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثٌ أوجه) قال: (مستنبطة من الكتاب والسنة؛ وهذه الطريقة التي نسلكتها التي أخذناها من مشايخنا وأئمتنا طريقةٌ تُعتبر بالنسبة لما كان عليه السلف الأول طريقة حديثة وأسلوب جديد، لأن السلف الأول ليس لديهم كتبٌ يدرسونها في العقيدة، المصحف هو كتاب التوحيد، وكتاب الأحكام، وكتاب الاقتصاد، وكتاب السياسة، وكتاب كل شيء، لأنهم كانوا في عافية من آراء أهل الكلام، ومن أصحاب الأهواء والفتن، لم يضطروا إلى أن يؤلفوا لهم كتبًا، خصوصاً في عهد الصحابة، العقيدة تُؤخذ من القرآن رأسًا، ومن أقوال رسول الله ﷺ يحفظونها؛

(١) ولم يقل أحد من الأئمة أن الصحابة والتابعين لم يقولوا (غير مخلوق)، ولم يزيدوا على القول أن (القرآن كلام الله)، بل جعلوا هذه الزيادة (غير مخلوق) من الواجب في الاعتقاد، لأن استعمال هذا الأسلوب لإفحام الخصم وهو واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، والله ولي التوفيق. وانظر: (شرح القواعد المثلى) للشيخ محمد أمان بن علي الجامي رحمه الله عند قول المؤلف (ولدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثٌ أوجه).

ولكن هذه الكتب، وهذا الأسلوب الذي نحنُ عليه الآن الكتب التي نأخذ منها هذا الأسلوب أُلِّفَتْ دفاعاً عن العقيدة، كتبُ دفاعيةً، والأساليب أساليب دفاعية، استُخدم فيها أساليب مناسبة للذين هاجموا العقيدة وحاربوا العقيدة ليخاطبوا الناس بما يعقلون وبالأسلوب الذي يفهمون .

لذلك : لا ينبغي أن يُستغرب فيقال - كما قد قيل - : إنكم تدرسون العقيدة، وتقولون فيها الصفات الذاتية، والصفات الفعلية، والسلبية، والثبوتية من أين لكم هذا؟ وهل الرسول ﷺ كان يعلم الصحابة بهذه الطريقة؟ الجواب : لم يكونوا بحاجة إلى هذا الأسلوب، بل لم يكونوا بحاجة إلى كتب تسمى كتب العقائد، وكتب التوحيد، ولكن دَعَتِ الحاجة إلى تأليف هذه الكتب في العقيدة، أَلَّفَ الأئمة دفاعاً عن العقيدة كالإمام أحمد وابن خزيمة وابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيره، هذه كتب دفاعية، ولاحظوا في الأسلوب أساليب قريبة من أساليب أهل الكلام لأنهم هم الذين هاجموا العقيدة فوجب عليهم استخدام هذه الأساليب للدفاع، وكلُّ ما فيه نفعٌ ومصلحة لا يقال فيه بدعة؛ بعض المنفرين من العقيدة الآن يقول : أنتم تسلكون مسلك جديد هذه بدعة؛ ينبغي أن يفهم : إن البدعة ما لا أصل له في الدين؛ ونحن إنما استخدمنا أساليب فقط، ولكن في الأصل لم نخرج من الكتاب والسنة، الأدلة من الكتاب والسنة، وكوننا نعرض عرضاً بأسلوب مناسب للوقت لا بأس في ذلك .

لذلك : قيل للإمام أحمد : لماذا توسَّعتم فقلتم : (القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق منه بدأ وإليه يعود)، هذا الكلام كُلُّه من أين جِئتم ؟، الأولون يقولون : (القرآن كلام الله) وكفى ؟ يقول الإمام أحمد : ((لما زادوا زدنا))، لما زاد القوم زِدنا، لأنهم أصحاب الكلام والثثرة، يتكلمون كثير، ولا ينفع معهم إلا أسلوباً مناسباً لأسلوبهم، واستعمال هذا الأسلوب لإفحام الخصم واجب، والخصم لا يقبل إلا مثل هذا الأسلوب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، لا بد من مراعاة المصلحة). اهـ

قلت: وهذا يدل على أن الأئمة لم يكتبوا بقول أن (القرآن كلام الله) ويسكتوا، بل زادوا لفظ (غير مخلوق)، لأن ذلك كان يسع الصحابة رضي الله عنهم ومن بعدهم، لعدم وجود أي لبس في حقيقة صفة الكلام لله تعالى.

فمن الإمام عمرو بن دينار رحمه الله قال: (أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم، منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق، وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله، منه خرج، وإليه يعود)^(١).

قلت: أما بعد ظهور البدع وأهلها في مسألة (خلق القرآن)، فلم يسع الأئمة ذلك حتى قالوا: (القرآن كلام الله غير مخلوق).

(١) أثر صحيح.

أخرجه الدارمي في (الرد على الجهمية) (ص ١٦٣)، والبيهقي في (السنن الكبرى) (ج ١٠ ص ٢٠٥)، وفي (الأسماء والصفات) (ص ٢٤٥)، وفي (الاعتقاد) (ص ١٠٥)، واللالكائي في (الاعتقاد) (ج ١ ص ٢١٢)، والبخاري في (خلق أفعال العباد) (١١٧)، والخلال في (السنة) (ج ٦ ص ٢٦)، وابن بطة في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ٧) بإسناد صحيح.

والإمام أحمد رحمه الله لما قيل له ألا يسعنا أن نقول: (القرآن كلام الله) ونسكت.

قال رحمه الله: لا... كان هذا يسع من كان قبلنا، أما نحن فلا يسعنا إلا أن نقول: (القرآن كلام الله غير مخلوق!).

وعن الإمام الفضل بن دُكَيْنٍ رحمه الله قال: (أدرکت الناس ما يتكلمون في هذا، ولا عرفنا هذا، إلا بعد منذ ستين، القرآن كلام الله منزل من عند الله لا يؤول إلى خالق، ولا مخلوق فيه منه بدأ، وإليه يعود)^(١).

وقوله: (منه بدأ): أي أن الله تعالى تكلم به ابتداء.

قال أبو بكر الأعين: سئل أحمد بن حنبل عن تفسير قوله: (القرآن كلام الله منه خرج، وإليه يعود)، فقال أحمد: منه خرج هو المتكلم به وإليه يعود)^(٢).

قلت: فهذا كان يسع المسلمين قبل ظهور المبتدعة من الجهمية والمعتزلة وغيرهم ببدعة (خلق القرآن)، فلما أظهروا بدعة (خلق القرآن)، كان لا بد لأهل السنة أن يصرحوا بـ(أن القرآن كلام الله غير مخلوق)، وهذا هو الواجب عليهم، وعلى من بعدهم، ومن لم يصرح بهذه الزيادة، فهو مبتدع خارج عن أهل السنة والجماعة، فافهم لهذا ترشد.

(١) أثر صحيح.

أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٦ ص ٢٣)، وابن بطة في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ٣٦) بإسناد صحيح. وذكره ابن تيمية في (الفتاوى الكبرى) (ج ٥ ص ٦٣).

(٢) أثر حسن.

أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٦ ص ٢٦)، وابن بطة في (الإبانة الكبرى) (ج ٢ ص ٣٦) بإسناد حسن. وذكره ابن تيمية في (الفتاوى الكبرى) (ج ٥ ص ٦٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٣ ص ١٠٤): (وَكَمَا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ إِنَّهُ مَخْلُوقٌ فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِنَّهُ قَدِيمٌ لَمْ يَقُلْ وَاحِدًا مِنَ الْقَوْلَيْنِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ هُمْ بِإِحْسَانٍ وَلَا مَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ " الْأئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ " وَلَا غَيْرِهِمْ ؛ بَلِ الْأَثَارُ مُتَوَاتِرَةٌ عَنْهُمْ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ وَلَمَّا ظَهَرَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ مَخْلُوقٌ قَالُوا رَدًّا لِكَلَامِهِ : إِنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ وَلَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ أَنَّهُ مُفْتَرَى كَمَا ظَنَّهُ بَعْضُ النَّاسِ فَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَقُلْ إِنَّهُ مُفْتَرَى بَلْ هَذَا كُفْرٌ ظَاهِرٌ يَعْلَمُهُ كُلُّ مُسْلِمٍ وَإِنَّمَا قَالُوا إِنَّهُ مَخْلُوقٌ خَلَقَهُ اللَّهُ فِي غَيْرِهِ فَرَدَّ السَّلَفُ هَذَا الْقَوْلَ كَمَا تَوَاتَرَتْ الْأَثَارُ عَنْهُمْ بِذَلِكَ وَصَنَّفُوا فِي ذَلِكَ مُصَنَّفَاتٍ مُتَعَدِّدَةً وَقَالُوا : مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ .

وَأَوَّلُ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ قَالَ مَخْلُوقٌ : الْجَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ وَصَاحِبُهُ الْجُهْمُ بْنُ صَفْوَانَ وَأَوَّلُ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ قَالَ هُوَ قَدِيمٌ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَلَّابٍ ثُمَّ افْتَرَقَ الَّذِينَ شَارَكُوهُ فِي هَذَا الْقَوْلِ^(١) . اهـ .

وقال الإمام الدارمي رحمه الله في (الرد على بشر المريسي) (ج ١ ص ٥٣٦):
(فكره القوم الخوض فيه - القرآن -؛ إذ لم يكن يخاض فيه علانية، وقد أصابوا في ترك الخوض فيه، إذ لم يعلن.

(١) قلت: وهذه الزيادات السلفية التي يذكرها الأئمة في الاعتقاد سواء في الإيمان، أو القرآن، أو الصفات وغير ذلك، تدل على فقه الأئمة في دين الله، وهي تكشف لك الصادق من الكاذب في حبه لمنهج السلف، بل تكشف المبتدع المستتر في المواقف التي تدور بين أهل السنة، وبين أهل البدعة الظاهرين، فافهم لهذا.
قال الإمام الدارمي رحمه الله في (الرد على بشر المريسي) (ج ٢ ص ٥٣٤) عن الواقعة: (فاستروا بالوقف من محض التجهم). اهـ .

فلما أعلنوه بقوة السلطان، ودعوا العامة إليه بالسيوف والسياط، وادعوا أن (كلام الله مخلوق)، أنكر ذلك عليهم من غَبَرٍ أي -مضى- من العلماء، وبقي من الفقهاء، فكذبوهم وكفروهم، وحذروا الناس أمرهم^(١)، وفسروا مرادهم من ذلك، فكان هذا من الجهمية خوضاً فيما نهوا عنه، ومن أصحابنا إنكاراً للكفر البين، ومنافحة عن الله عز وجل كيلا يسب وتعطل صفاته، وذباً عن ضعفاء الناس كيلا يضلوا بمحتتهم هذه، من غير أن يعرفوا ضدها من الحجج التي تنقض دعواهم، وتبطل حججهم). اهـ.

قلت: وعلى هذا كان نهج أهل السنة في هذا العصر، شأنهم في ذلك شأن السلف الصالح، فكانوا يجانبون أهل البدع، ويحذرونهم ويحذرون منهم، ويقارعونهم بالحجج الدامغة حتى دحروهم الله تعالى، ورد كيدهم في نحورهم. قال الإمام الدارمي رحمه الله في (الرد على بشر المريسي) (ج ١ ص ٥٣٨)، وهو يذكر إنكار الإمام ابن المبارك رحمه الله على المبتدعة: (فكره ابن المبارك^(٢) حكاية كلامهم قبل أن يعلنوه، فلما أعلنوه أنكر عليهم، وعابهم على ذلك)^(٣). اهـ.

(١) فعن عيسى بن يونس رحمه الله قال: (لا تجالسوا الجهمية، وبينوا للناس أمرهم، كي يعرفوهم فيحذروهم).

أخرجه الدارمي في (الرد على بشر المريسي) (ج ١ ص ٥٣٧) بإسناد صحيح.

(٢) قلت: فكيف يَسْكُتُ أهل السنة عن الإنكار على المرجئة الخامسة العصرية، وقد روجوا الإرجاء بين الناس عن طريق (شبكة سحاب)، فيروج على الناس ضلالهم. بل ولم يكتفوا بذلك حتى نصبوا ربيعاً إماماً لهم يقتدى به في الإرجاء، ولكي يلبس على الجهلة منهم فلا يكشفوهم اللهم غفراً.

(٣) أثر صحيح.

أخرجه الدارمي في (الرد على بشر المريسي) (ج ١ ص ٥٣٨) بإسناد صحيح.

قلت: فلما انتشرت مذاهب المبتدعة، وخشي على الناس الافتتان لم يجد علماء السلف بدءاً من الرد عليهم، وقارعتهم بالحجج الدامغة حتى دحروهم الله تعالى، وردّ كيدهم في نحورهم، وله الحمد والمنّة.

قلت: وهذا مثل ما نشره المرجئة من إرجاء في هذا العصر بين الناس^(١)، فكره العلماء الخوض في الإرجاء^(٢)؛ إذ لم يكن يخاض فيه علانية من قبل، وقد أصابوا في ترك الخوض فيه، إذ لم يعلن.

فلما أعلنوه بقوة، ودعوا العامة إليه، وادعوا أن الإرجاء هذا مذهب السلف، أنكرو ذلك عليهم علماء السنة، فكذبوهم، وحذروا الناس أمرهم، وفسروا النصوص التفسير الصحيح في مسائل الإيمان، لكيلا يضل الناس في فتنتهم هذه من غير أن يعرفوا ضدها من الحجج التي تنقض دعواهم، وتبطل حججهم.

قلت: ومثل خطر فرقة الواقفة، خطر الفرقة التحريفية، وهم أخطر من فرقة الممثلة، فالتحريفية جعلوا المعنى المتبادر من نصوص الصفات معنىً باطلاً لا يليق بالله تعالى، وهو التشبيه، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من

(١) قلت: فكان هذا من المرجئة خووضاً فيما نهوا عنه، والله المستعان.

(٢) قلت: وهذا قبل أن يعلنوا كلامهم في الإرجاء، فلما أعلنوه أنكروا عليهم، وعابوهم في ذلك. أو طمعتهم معشر المرجئة أن تنصبوا الإرجاء للناس إماماً تدعونهم إليه، ويسكت أهل السنة عن الإنكار عليكم، حتى يروج على الناس ضلالكم بما حكيتهم عن الأئمة زوراً وهتاناً بدعواكم، حتى تضمحل السلفية، وتستفيض المرجئية في العامة، لقد أسأتهم بأهل السنة الظن، ونسبتموهم إلى عدم الفهم، فهلكتم.

المعنى اللائق بالله تعالى، وهم أهل التَّعْطِيلِ: سواء كان تعطيلهم عاماً في الأسماء والصفات، أم خاصاً فيهما، أو في أحدهما.

فهؤلاء حرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معانٍ عَيَّنُوها بعقولهم، واضطربوا في تَعْيِينِها اضطراباً كثيراً، سَمَّوا ذلك تَأْوِيلًا، وهو في الحقيقة تحريف^(١).

قال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (شرح القواعد المثلى) (ص ٢٠٥): (سبق أننا نبهنا على أن الأولى أن نستخدم لفظ (التمثيل) بدلاً من (التشبيه) لأن هذا هو تعبير القرآن: { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } [الشورى: ١١]، ولأن التشبيه معنى يحتمل حقاً وباطلاً، ففيه مطلقاً دون تفصيل فيه نظر؛ لأن ما من شيئين موجودين إلا وقد اشتبها في بعض الوجوه، وعلى كل حال فاستخدام لفظ التمثيل أولى من استخدام لفظ التشبيه.

وهؤلاء أهل الشرِّ، وهم الذين أَلَّف علماء أهل السنة رحمهم الله الكتب الكثيرة في الرد عليهم، لأن نفور الناس عن الطائفة الثانية وهم أهل التمثيل معلوم بالفطرة، فالرجل العامي لو قيل له أنت مثل الله، أو الله مثلك لم يقبل هذا؛ ولهذا تجد أن كلام السلف في الرد على أهل التمثيل قليل، إنما المحنة والبلاء تجده في أهل التأويل، أو بالأصح في أهل التَّحْرِيف الذين يسمُّون أنفسهم أهل التأويل، فالبلاء كله منهم حتى أتعبوا العلماء في الرد عليهم.

(١) انظر: (القواعد المثلى) لشيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين (ص ٢٣٦).

لذلك يقول شيخ الإسلام: إن هؤلاء أشد ضرراً من الفلاسفة وأحقُّ بالرد؛ لأن الفلاسفة أيضاً يعلم بطلان مذهبهم بالفطرة، فنفور الناس منهم أعظم. لكن هؤلاء يأتون بزخارف من القول يموهون بها على العامة، فيقبل الناس قولهم، فضررهم أشد، ولكنهم كما قال رحمه الله: هؤلاء لا للإسلام نصرُوا، ولا للفلاسفة كسروا، فهؤلاء لم ينفعوا الناس بل ضروهم). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٥ ص ٣٣): (والذين قصدنا الرد في هذه الفتيا عليهم: هم هؤلاء؛ إذ كان نفور الناس عن الأولين مشهوراً، بخلاف هؤلاء؛ فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة، وهم في -الحقيقة- لا للإسلام نصرُوا، ولا للفلاسفة كسروا). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٦ ص ٢٤٠): (ولما ظهر فسادها للعقل تسلط الفلاسفة على سالكيها، وظنت الفلاسفة أنهم إذا قدحوا فيها فقد قدحوا في دلالة الشرع ظناً منهم أن الشرع جاء بموجبها، إذ كانوا أجهل بالشرع والعقل من سالكيها، فسالكوها لا للإسلام نصرُوا، ولا لأعدائه كسروا، بل سلطوا الفلاسفة عليهم، وعلى الإسلام، وهذا كله مبسوط في مواضع). اهـ.

وقال الإمام الدارمي رحمه الله في (الرد على الجهمية) (ص ١٨): (وقد كان مَنْ مضى من السلف يكرهون الخوض في مثل هذا وما أشبهه، وقد كانوا رزقوا

العافية منهم، وابتلينا بهم عند دروس الإسلام، وذهاب العلماء، فلم نجد بُدًّا من أن نردّ ما أتوا به من الباطل بالحق). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٥ ص ٥٤٢): (وقد ذكر الإمام أحمد في رده على الجهمية ممّا عابه عليهم أنهم يقولون: أن الله لا يتكلم، ولا يتحرك.

وأما عبدالله بن المبارك فكان مُبتلى بهؤلاء في بلاده، ومذهبه في مخالفتهم كثير، وكذلك الما جشون في الرد عليهم.

وكلام السلف في الرد على هؤلاء كثير^(١)... فالمتكلمون الذين ابتدعوه، وزعموا أنهم به نصرُوا الإسلام، وردوا به على أعدائه كالفلاسفة؛ لا للإسلام نصرُوا، ولا لعدوه كسروا.

بل كان ما ابتدعوه مما أفسدوا به حقيقة الإسلام على من اتبعهم، فأفسدوا عقله ودينه، واعتدوا به على من نازعهم من المسلمين، وفتحوا العدو الإسلام باباً إلى مقصوده). اهـ.

فأهل التحريف يقولون: أن الظاهر المتبادر من نُصوص الصفات معنًى لا يليق بالله تعالى، وهو التشبيه، وهؤلاء لما جعلوا هذا هو الظاهر ذهبوا يحرفون النُّصوص من أجله.

(١) قلت: ولم يلزم سلفنا الصالح الصمت إزاء هذه البدع العقائدية المنكرة، بل أنكروها، وبذلوا كل السبل لوقف سيلها، والله الحمد والمنة.

قال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (شرح القواعد المثلى) (ص ٢٠٨): (والمقصود ههنا أن هؤلاء هم الخطر، وهم الذين يقولون ظاهر النصوص التشبيهية، فيجب أن نأولها إلى معنى لا يستلزم التشبيه على زعمهم). اهـ.

قلت: ومذهبهم باطل من وجوه:

أحدها: أنه خيانة على النصوص حيث جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله ولا مراد له.

الوجه الثاني: أنه صَرَفَ لكلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ عن ظاهره.

الوجه الثالث: أنَّ صرف كلام الله تعالى، ورسوله ﷺ عن ظاهره إلى معنى يخالفه، قولٌ على الله بلا علم، وهو محرم^{(١)(٢)}.

قال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (القواعد المثلى) (ص ٢٢٣): (الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف لا سيما نصوص الصفات حيث لا مجال للرأي فيها). اهـ.

قلت: ومثله ما قاله العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله في مناقشته

مع التبليغي، وإليك هذه المناقشة:

(١) انظر: (القواعد المثلى) لشيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين (ص ٢٣٦).
(٢) هؤلاء المعطلة إنما أتوا من حيث ظنوا: أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، والله المستعان.
وانظر: (الفتاوى) لابن تيمية (ج ٥ ص ٦-١٢).

(قال الشيخ: الآن لو سألتناك أنت أين الله شو جوابك؟).

التبليغي: جوابي ما بعطيك الجواب الصحيح، لأنه ما مرت عليّ هذه المسألة!... إلى أن قال الشيخ: طيب غيرك من الإخوان الموجودين بيعرفوا جواب أين الله؟.

تبليغي آخر: الله جل جلاله كما ذكر في القرآن الكريم في السماوات العلى ((على العرش استوى)) [طه: ٥].

الشيخ: جميل، ((على العرش استوى)) شو معنى استوى؟
التبليغي: أي هو أعلى جل جلاله.

الشيخ: يعني... لأنه بتعرف أنت المفسرين هنا يقول بعضهم ((استوى)) بمعنى: استولى، وبعضهم يقولوا ((استوى)) بمعنى: استعلى.

فأنت جزاك الله خيراً لما جئت بالآية، هذا جواب ما في كلام قال الله وانتهى الأمر، لكن بعد لانشوف هل الاستدلال بهذه الآية على أي تفسير من التفسيرين المذكورين في كتب التفاسير.

استوى بمعنى: استولى، واستوى بمعنى: استعلى

التبليغي: استعلى

الشيخ: جميل جداً، هذا الجواب صحيح لأنه أولاً معتمد على الآية، ومعتمد على التفسير الصحيح^(١). اهـ.

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، (سلسلة الهدى والنور) رقم (١/٢٢) الوجه (ب).

قلت: وهنا لم يكتف الشيخ الألباني رحمه الله بالجواب بالآية فقط، لأنه يحتمل أن يفسر الآية بتفسير أهل الكلام، فوجب ذكر الزيادة الصحيحة في تفسير (استوى) وهو بمعنى (على)، فمن توقف في هذه الزيادة فهو مبتدع اللهم غفرًا^(١).

قلت: والتفسير قسمان:

(١) صحيح مقبول.

(٢) وفساد مردود.

(١) فالصحيح: ما دل عليه دليل صحيح، كتأويل قوله تعالى: (وسئل القرية) إلى معنى واسأل أهل القرية، لأن القرية نفسها لا يمكن توجيه السؤال إليها.

(٢) والفساد: ما ليس عليه دليل صحيح، كتأويل المعطلة قوله تعالى: (الرحمن على العرش استوى) إلى معنى (استولى)، والصواب أن معناه (العلو) من غير تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل.

قلت: ومن ذلك قول المرجئة بعدم ذهاب الإيمان بالكلية، بل يبقى أدنى ذرة من الإيمان في قلب العبد، فردّ عليهم العلماء، وزادوا (حتى لا يبقى منه شيء) في قلب العبد.

(١) قلت: فكذا لا يكتفى بالقول في الإيمان: هو قول وعمل، يزيد وينقص فقط، بل لا بد من ذكر الزيادة: (حتى لا يبقى منه شيء)، لاحتمال قوله بالنقصان دون زوال الإيمان بالكلية، كما فعل ربيع المدخلي وغيره من المرجئة، فافطن لهذا.

لذلك المرجئة تنفر من النقصان أعظم من نفورها من الزيادة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٤٠٤): (ولهذا كانت المرجئة تنفر من لفظ النقص أعظم من نفورها من لفظ الزيادة). اهـ

ولم يزل العلماء يردون على المرجئة أقوالهم، ويبطلون استدلالهم، ويكشفون تلييسهم، ويظهرون تدليسهم.

فيحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

وأخيراً أقول: قال ربيع في (كشفه البالي) (ص ١٤٨): (فالله يخزي ويفضح خصوم أهل السُّنَّة في كل زمان ومكان، ويَهتِك أستارهم نصراً لأهل السُّنَّة). اهـ آمين... آمين!.

ولذلك قال العلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله في (النصيحة) (ص ١٠٥): (فالسؤال الذي يطرح نفسه - كما يقال - ما حال من نشر ذاك الهدى هناك؛ ثم نشر هذا الضلال هنا؟ هل هي النكسة عن السلفية، أم أن الغاية تبرر الوسيلة^(١)؟! أحلاهما مرّاً!). اهـ



(١) قلت: وهذه القاعدة الفاسدة، يسميها المدخلي الآن: (التنازل عن الأصول لأجل المصلحة) اللهم غفرأً. ولذلك أتباعه الآن يطبقون هذه القاعدة، وقد تنازلوا في الدين، وانخرطوا مع الحزبية من التراثية والسرورية وغيرهم، يتعاونون معهم في الدروس، والخطب، والإمامة في المساجد، ويُشاركونهم في حملات الحج والعمرة، والوظائف في جمعياتهم الحزبية لكسب المال، خاصة اليمينية المبتدعة منهم، رغم أنهم في القديم لم يشاركوا الحزبية في شيء اللهم سلّم سلّم.

قلت: بل الآن يلصقون إعلانات محاضرات أهل البدع في مساجدهم، ومن قبل كانوا يخلعونها، ويمزقونها نعوذ بالله من الخذلان.

ذكر الدليل على إنكار ربيع المدخلي
 لفظ جنس العمل
 واضطرابه، وتناقضه في ذلك
 بتلبيس، وخيانة، وتحريف، وكذب
 لكي يقرر عدم تكفير تارك جنس العمل، وعدم إدخاله في الإيمان
 وإصراره على عناده في إنكاره لفظ (جنس) وهي كلمة عربية فصيحة^(١)

(١) قال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ١٠٢): (فإطلاق (جنس العمل) فيه مفسد لما فيه من الإجمال الموقع في اللبس، ولما يثيره من الاختلاف والفرقة فيجب اجتنابه). اهـ

(٢) وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ١٠٣): (ولم أجد مَنْ ذَكَرَ لفظ (جنس العمل) في تعريف الإيمان). اهـ

(٣) وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ١٠٧): (وأنت تتعلق بلفظ (جنس) وهو لا ذكر له في القرآن، ولا في السنة، ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان، ولم يُذكر في أقوال القرون المفضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مما

(١) قلت: وقد اضطرب وتناقض المدخلي في مسائل الإيمان عندما رأى الردود عليه من علماء السنة، وأدرك خطأه يقيناً، فمرة ينفي، ومرة يُثبت، ومرة بين النفي، وبين الإثبات، نعوذ بالله من الخيانات والتليسات والتحريفات.

أدخله الفلاسفة على الإسلام، وإذا رجعت إلى كتب اللغة تجد اضطراباً في تفسيره!.

ويقال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي، قال ابن فارس في مقاييس اللغة عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب، وقال مثل هذا صاحب القاموس، وبعض أهل اللغة يقول عن (الجنس) إنه الضرب من الشيء، وبعضهم يقول: إنه أعم من النوع، وهؤلاء متأثرون بكلام الفلاسفة، وبعضهم يقول: الجنس هو الأصل والنوع، فيجعل معنى (الجنس)، والنوع واحداً، وهو صاحب المعجم الوسيط، وقال بعد هذا التعريف: وفي اصطلاح المنطقيين ما يدل على كثيرين مختلفين بالأنواع، فهو أعم من النوع، يعني عند المنطقيين، وهذا يشير إلى أنه من وضع أهل المنطق^(١). اهـ

(١) قلت: انظر أخي ماذا ارتكب هذا الرجل من شنائع في كلامه هذا من التدليس، والتلبيس، والمراوغة.

فكلامه هذا لا يفيد شياً، إلا الخذلان، والله المستعان.

قلت: ومن تلبس هذا الرجل إدخال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى في إنكاره واستعماله لفظ (جنس العمل)، ومعروف ومشهور عنه رحمه الله عدم إنكاره واستعماله لفظ (جنس العمل)، وقد تلفظ به رحمه الله كما سوف يأتي.

قلت: وشيخنا رحمه الله أنكر على من يستعمل الألفاظ هذه مطلقاً بدون ضوابط شرعية، وبدون فهم العلماء لها، فيسفك الدماء ويستحل الأموال، وتكفير المسلمين، أما إذا استعمل هذه الألفاظ بالضوابط الشرعية فلا بأس، وقد قال بها العلماء، إذا فتشبت المدخلي بقول شيخنا رحمه الله عليه لا له، اللهم سدّد سدّد.

٤) وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ١١٤) عن جنس العمل: (فمن ذكرهم من العلماء لم يدخلوه في قضايا الإيمان، ولم يجعلوه ركناً في تعريف الإيمان). اهـ

٥) وقال ربيع المرجى في (المجموع الفاضح) (ص ١٦٥): (فإذا كان هناك أحد يقول في تارك (جنس العمل) إنه ناقص الإيمان^(١)، أو مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان، فإنه لا يصح أن يقال عنه: إنه قد وافق المرجئة!!!). اهـ

فربيع بقوله هذا يرى بأنه تارك (جنس العمل) ناقص الإيمان، وعلى هذا لا يكفر على مذهبه الباطل، وهذا قول المرجئة بلا شك كما بين (الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ عبدالله الغديان، والشيخ فالح الحربي) وغيرهم.

٦) وقال ربيع المرجى في (المجموع الفاضح) (ص ٣٩٠) وهو ينكر لفظ (جنس العمل): (ولم أجد لفظ (جنس العمل) في تعريف الإيمان). اهـ

٧) وقال ربيع المرجى في (المجموع الفاضح) (ص ٣٩٣): (لكن لا أزال أنصح الشباب عن الخوض فيه؛ لأنه لفظ مجمل يحتمل معني متعددة، ولفظ لم يرد في الكتاب والسنة!). اهـ

(١) وربيع ينكر أنه قال بذلك والله المستعان.

٩) وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص ٤١٦): (وفي نادر من الأحيان يسألني عنه - يعني بترك جنس العمل - بعض الناس فأنهاه عن الخوض فيه، فإذا ألحَّ ولجَّ اعترضت ببعض أحاديث الشفاعة كحديث أنس رضي الله عنه (يخرج من الناس من عنده أدنى أدنى من مثقال ذرة من إيمان) فلا يُحِير جواباً!). اهـ

قلت: يعني لو ترك الإنسان (جنس العمل) فهو عند ربيع يدخل في أحاديث الشفاعة، والله المستعان.

٩) وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص ٤١٧): (ترجح لي أنه يجب الابتعاد عنه - يعني جنس العمل - لأن الجنس قد يراد به الواحد، وقد يراد به الكل، وقد يراد به الغالب). اهـ

١٠) وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص ٤٣٤) - عن جنس العمل -: (ولم يدخله السلف في قضايا الإيمان، وهو لفظ مجمل يحتمل عدة معانٍ تؤدي إلى اللبس والمشاكل).^(١) اهـ

١١) وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص ٤٠٢): (وأنت تتعلق بلفظ (جنس)، وهو لا ذكر له في القرآن، ولا في السنة، ولا أدخله السلف في

(١) وربيح ينكر أنه قال ذلك، نعوذ بالله من الاستكبار والعناد.

وانظر ((شرح عقيدة السلف)) لربيح (ص ٦٧).

تعريف الإيمان، ولم يذكر في أقوال القرون المفضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مما أدخله الفلاسفة على الإسلام!). اهـ

بل يرى ربيع أن (جنس العمل) ليس الأعمال كلها مما يتبين بأنه لا يُكفر من ترك (جنس العمل)، بل يرى (بجنس العمل) ما يصح به الإيمان!.

فقال ربيع في (بيانه البالي) (ص ٤) معلقاً على قول الشيخ ابن باز رحمه الله^(١): (وهذا واضح من كلامه سياقاً وسباقاً أنه يريد (بجنس العمل) ما يصح به الإيمان كالصلاة، وليس مراده (بجنس العمل) الأعمال كلها، فهذا مما يبطل تفسير الحدّادية! أن المراد بجنس العمل: العمل كله!). اهـ

(١٢) وقال ربيع المرجى في (بيانه البالي) الحلقة الثالثة (ص ١٨): (تشبثهم بلفظ (جنس العمل) ومحاربة من لا يدخله في تعريف الإيمان، ومرادهم (بجنس العمل) العمل كله، مخالفين بهذا التفسير أئمة اللغة، واستعمال العلماء له، ومقاصدهم من استعماله!). اهـ

وإليكم ردود العلماء عليه في مسألة جنس العمل، وإبطال أقاويله السابقة:

(١) رغم أن الشيخ ابن باز رحمه الله فسر كلامه في أقوال أخرى، وأنكر أن يكون العمل شرط صحة في الإيمان، أو شرط كمال، ويقول فيه: (إن العمل جزء من الإيمان).

وقد نقله المدخلي ولم يلتزم به، ولم يرجع عن قوله، فأبى إلا المراوغة والتدليس، والكرّ والفرّ كعادته والله المستعان.

وانظر ((أقوال ذوي العرفان)) للسناني (ص ١٤٤ و ١٤٥).

أولاً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ حفظه الله، مفتي عام المملكة العربية السعودية، ورئيس هيئة كبار العلماء، ورئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

(١) سئل فضيلة الشيخ: سماحة الشيخ انتشر عندنا - يعني في أوروبا - بصورة عجيبة أن الذي يترك الأعمال كل الأعمال، و(جنس العمل) بغير عذر يكون مؤمن ناقص الإيمان^(١)، فما صحة هذا القول أثابكم الله؟.

فأجاب فضيلته: (لا... هذا قول باطل!، الأعمال جزء من الإيمان، ومن ادعى الإيمان بدون عمل فليس بمؤمن، والله جلّ وعلا ما ذكر الإيمان إلا مقروناً بالعمل الصالح).^(٢) اهـ

(٢) وسئل فضيلة الشيخ: سماحة الشيخ هل تارك (جنس العمل) ناقص الإيمان، وهل يكون بقوله هذا موافق للمرجئة أحسن الله إليكم؟.

فأجاب فضيلته: (نعم... لأن (جنس العمل) تاركه قد كفر - نسأل الله العافية -، لأن العمل جزء من الإيمان).^(٣) اهـ

(١) وقد رددت عليه في كتابي: (القاصمة الخافضة لفرقة المرجئة الخامسة داحضة) (ص ١٣١) باب: ذكر الدليل على تنفيذ دعاوى ربيع المدخلي في تشييعه على أهل السنة والجماعة في ذكرهم جنس العمل، ولتكفيرهم بتركه. وانظر أيضاً كتابي: (رسوخ الجبل في ثبوت كلمة جنس العمل).

(٢) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨١)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

٣) وسئل فضيلة الشيخ: سماحة الشيخ هل تارك (جنس العمل) مؤمن ناقص الإيمان، وهو قائل ذلك يسمى مرجئاً، وجزاك الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (يا أخواني الأعمال جزء من الإيمان لا انفصام بين العمل والإيمان، الإيمان والأعمال شيء واحد، فالذي يترك الأعمال هو تارك للإيمان، ومن يزعم أنه مؤمن، وهو لا يؤدي عمله، لا يصلي، ولا يزكي، ولا يصوم، ولا يحج، ولا يؤدي واجباً، ولا يتعد عن محرم، ولا يمتثل واجباً، أين هذا من الإيمان؟!).

فالإيمان والعمل شيء واحد لا انفصام للعمل عن الإيمان، بل الأعمال جزء من الإيمان، والله ما ذكر الإيمان إلا مقروناً بالعمل الصالح).^(١) اهـ

٤) وإليك هذا الجواب لسماحة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله - في مكالمة هاتفية - على سؤال يقول صاحبه: هناك شريط يروج عندنا (السائل من الجزائر) بعنوان: (شرح كتاب الإيمان) من (صحيح البخاري) لأحد الدكاترة من عندكم من (مكة).

قال الشيخ حفظه الله: (من هو)، قال السائل: (الدكتور ربيع بن هادي المدخلي)، يقول: إن كلمة (جنس العمل) محدثة، ولا أصل لها في القرآن، وفي

(١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٢)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

(٢) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٤)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

السنة، ولم يدخلها السلف في تعريف الإيمان، أحدثها التكفيريون، والقطبيون،
فما صحة هذا، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب المفتي حفظه الله بقوله: (هذا كلام غير صحيح، بس، ما يصلح
هذا).^(١) اهـ.

ثانياً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان حفظه
الله، عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:
(١) سئل فضيلة الشيخ: وفقكم الله، هناك من يقول أن تارك (جنس
العمل) بالكلية لا يكفر، وأن هذا القول قول ثاني للسلف، لا يستحق الإنكار،
ولا التبديع^(٢)، فما صحة هذه المقولة، أثابكم الله؟.

فأجاب فضيلته: (هذا كذاب، الذي يقول هذا الكلام هذا كذاب، كَذَبَ
على السلف، السلف ما قالوا: إن الذي يترك (جنس العمل) لا يكفر، ما قالوا:
إن الذي يترك (جنس العمل)، ولا يعمل أي شيء يكون مؤمناً، من ترك العمل
نهائياً من غير عذر، لا يصلي، ولا يصوم، ولا يعمل أي شيء، ويقول أنا مؤمن
هذا كذاب.

(١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٩)، و((شريط مسجل)) بصوت
الشيخ، بعنوان (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

(٢) وهنا أنكر الشيخ المفتي حفظه الله على ربيع المدخلي لموافقته لمذهب المرجئة.

(٣) ((شريط مسجل)) بصوت ربيع، في (شبكة الأثري)، و(بيان حال ربيع) (ص ٨ - مذكرة)، وغير ذلك من
مراجعته التي سبقت.

أما الذي ترك العمل بعذر شرعي، وما يتمكن من العمل نطق بالشهادتين بصدق، ومات أو قتل في الحال فهذا ما في شك أنه مؤمن، لأنه ما تمكن من العمل ما تركه رغبة عنه.

أما الذي يتمكن من العمل ويتركه، ولا يصلي، ولا يصوم، ولا يزكي، ولا يجتنب المحرمات، ولا يجتنب الفواحش، هذا ليس بمؤمن، ولا أحد يقول أنه مؤمن إلا المرجئة^(١). اهـ

(٢) وسئل فضيلة الشيخ: ظهر في هذا الوقت من يقول أن تارك (جنس العمل) مؤمن، ويكابر في هذا القول، ويدعو إليه، ويهدد من لا يقول بقوله^(٢)، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (لا نحتاج إلى هذا الرجل، ولا إلى قوله، والسلف الصالح والعلماء كفوننا، وبينوا لنا الإيمان وهو: قول واعتقاد وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فهذا الرجل لا ننظر إليه ولا إلى قوله).^(٣) اهـ

ثالثاً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الغديان حفظه الله، عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:

-
- (١) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ٩٣)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).
- (٢) بل ويطعن في العلماء الذين يقولون بـ (جنس العمل) ويحاربهم، ويقول عنهم (أهل نكرة وفتنة).
- (٣) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ٩٧)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

(١) سئل فضيلة الشيخ: هناك من يقول أن تارك (جنس العمل) بأنه مؤمن، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (فما معنى تارك (جنس العمل)، إذا كان تارك (جنس العمل) معناه تارك جميع الأعمال، هذا مذهب المرجئة، وأنا ما أدري ما يحمل الإنسان على ترك هدي الرسول ﷺ، والأخذ بهدي غيره، ويجادل ويناظر).^(١) اهـ

(٢) وسئل فضيلة الشيخ: قال أحدهم في مقال له: (وفي نادر من الأحيان يسألني عنه بعض الناس يعني عن ترك (جنس العمل) هل هو كافر أم لا؟!، فأنهاه عن الخوض فيه، فإذا ألحَّ اعترضتُ عليه ببعض أحاديث الشفاعة، كحديث أنس رضي الله عنه: (يخرج من النار من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان) فما صحة هذا القول، بارك الله فيكم؟.

فأجاب فضيلته: (يا أخي هذه مسألة تدخل في مذهب المرجئة الذين لا يجعلون العمل شرط صحة، تدخل في هذا الباب كله، وعن استدلاله، فهذا الأمر يرجع إلى الله، يعني لا يدخل فيها الإنسان أصلاً).^(٢) اهـ

(٣) وسئل فضيلة الشيخ: هناك قول لأحد الدكاترة من عندكم من مكة يدعى ربيع المدخلي يقول: أن كلمة (جنس العمل) محدثة، ولا أصل لها في

(١) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ١١٠)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

(٢) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ١١١)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

القرآن، وفي السنة، ولم يدخلها السلف في تعريف الإيمان، أحدثها التكفيريون والقطبيون، فما صحة هذا؟.

فأجاب فضيلته: (هذا ليس بصحيح، هذا الكلام ليس بصحيح؛ لأن هذا مذهب المرجئة).^(١) اهـ

(٤) وسئل فضيلة الشيخ - في مكالمة من الجزائر - يا شيخ قال أحدهم في مقال له: (في نادر من الأحيان يسألني عنه - يعني تارك (جنس العمل) - بعض العمل: هل هو كافر أم لا؟، فأنهاه عن الخوض فيه) (القائل هو ربيع في مقاله: (كلمة حق حول جنس العمل)، فقاطعه الشيخ الغديان قائلاً: (هذه المسألة تدخل في مذهب المرجئة الذين لا يجعلون العمل شرط صحة).^(٢) اهـ

رابعاً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ فالح بن نافع الحربي حفظه الله، مدير المعهد بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقاً:

(١) سئل فضيلة الشيخ: هناك من يقول أن تارك (جنس العمل)، أو كل الأعمال يكون مؤمناً ناقص الإيمان، ما صحة هذا القول أحسن الله إليكم؟.

فأجاب فضيلته: (ليس صحيحاً، هذا باطل، وهذا يوافق المرجئة وهذا مرجئ الذي يقول هذا القول، لماذا، لأن تارك جميع العمل كافراً عند أهل السنة

(١) وانظر: (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ١١٢)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

(٢) وانظر: (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ١١٢)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

والجماعة، وهو غير مؤمن، والإيمان عندهم هو: اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالجوارح.

والعمل بالجوارح جزء من الإيمان، وكله ركن فيه، فإذا لم يأتِ بالعمل على الإطلاق يكون قد هدم هذا الركن، وهو كافر خارج من الملة، ومن قال عنه ناقص الإيمان، أثبت له الإيمان - بغض النظر عن كونه قال إيمانه ناقص، أو تام - فهو قد خالف إجماع الأمة ونقضه، وهو أنه يروونه كافرًا غير مؤمن، وهو أثبت له الإيمان سواء قال إيمانه ناقص، أو قال إيمانه غير ناقص، وهذا هو مذهب المرجئة.

فمذهب المرجئة إنهم لا يكفرون الشخص، ويثبتون له الإيمان، ولو انتهت جميع الأعمال، ولو لم يعمل عملاً قط.

فهؤلاء يشبهون على الناس، ويتبعون المشابه، ويحتجون بالأحاديث، وقد وجهها أهل السنة والجماعة حتى لا تتصادم مع النصوص القطعية التي أجمعت عليها الأمة، ولا يضربون بها النصوص، ويشبهون بها، فتشبيه بها وتشويش بها، هذه طريقة أهل البدع، وهو أنهم دائماً يتبعون ما تشابه.

ولكن أهل السنة - والله الحمد - البعيدون عن هذه الطريقة يفهمون النصوص بعضها مع بعض، فيقولون (لم يعملوا خيراً قط)^(١) أي لم يكن عمله تاماً، ولم يكن عمله كافياً في إخراجه من طائفة العقوبة، فهو يقع تحت الوعيد في

(١) وانظر: كتابي (القناعة في تبين شذوذ زيادة "لم يعملوا خيراً قط" في حديث الشفاعة).

نقصان عمله ولقطة عمله، ولا يأخذون بهذا المتشابه، ويتركون النصوص القطعية الكثيرة في الكتاب والسنة، وإجماع أهل السنة، وإنما يوجهونها مع النصوص الأخرى، فيحملون المتشابه على المحكم، فينبغي أن تتبها إلى هذه المكيدة، مكيدة من يقول بهذا القول أو ينصره).^(١) اهـ

قلت: وهذه الأقوال لأهل العلم تدل على بطلان قول ربيع في مسائل الإيمان^(٢)، وقد رددت عليه في كتابي (رسوخ الجبل) و(القاصمة الخافضة)، وقد بينت كذبه في ذلك بقوله: (ويقال: أن أول من أدخله - الجنس - على اللغة الأصمعي!)^(٣)، وقوله: (وإذا رجعت إلى كتب اللغة تجد اضطراباً في تفسيره!)^(٤)، وقوله: (وهذا يشير إلى أنه من وضع أهل المنطق!)^(٥)، وقوله: (ولا يبعد أن يكون مما أدخله الفلاسفة على الإسلام!)^(٦)، وقوله: (تشبثهم - يعني أهل السنة - بلفظ: (جنس العمل) ومحاربة من لا يدخله في تعريف الإيمان، ومرادهم (بجنس العمل): العمل كله!)، مخالفين بهذا التفسير أئمة اللغة واستعمال العلماء

(١) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ١١٤)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).
 (٢) مما يتبين كذب ربيع أنه لم يخطئ في مسائل الإيمان: قال ربيع المرجعي في (كشفه البالي) (ص ٧١): (لم أخطئ في مسائل الإيمان، وإن الذين أشار إليهم من أهل التوحيد والسنة لم يبينوا لي خطأ!!!). اهـ
 (٣) وانظر: (المجموع الفاضل) مقالات في جنس العمل لربيع (ص ٤٠٢ و ٤٤١ و ٤٤٣).
 (٤) وانظر: (المجموع الفاضل) لربيع (ص ٤٠٢ و ٤٢٦ و ٤٤٣).
 (٥) وانظر: (المجموع الفاضل) لربيع (ص ٤٠٢ و ٤٢٦ و ٤٤٣).
 (٦) وانظر: (المجموع الفاضل) لربيع (ص ٤٢٦ و ٤٤٣).

له (!) (١)، وقوله: (وأنت تتعلق بلفظ (جنس)، وهو لا ذكر له في القرآن، ولا في السنة، ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان!) (٢).

فهذه ألفاظه التي يقول بها، ومع ذلك ينكر في مقالاته الباليه عن مسألة جنس العمل، ويضطرب ويتناقض فيها كعادته في بقية مخالفاته الشرعية، فمرة ينفي، ومرة يثبت، ومرة بين ذلك والله المستعان.

وليست هذه القضية هي الأولى في حياة هذا الرجل، فلها مثيلات يشهدُ عليه أهل العلم وطلبتهم السلفيون، ومنها في كتبه، ومنها في أشرطته، ومنها في مقالاته، ومنها ما نشر في شبكة سحاب، ولعلكم تعلمونها، أو تعلمون بعضها. وليعلم المسلم الكريم أن هناك مأخذ كبيرة على ربيع في الأصول - خاصة أباطيله في الإرجاء - لا يعرفها إلا أهل السنة والجماعة، فوجهت له بسببها النصائح لعله يرجع عنها، فلم يُوفِّق لذلك مع الأسف، وذهب هو وأعوانه يتكلفون الردود البعيدة كل البعد عن مذهب أهل السنة والجماعة، بالشغب والكذب عليهم، وهذا هو الضلال المبين؛ لأنه ليس بعد الحق إلا الضلال. كما قال تعالى: ﴿فَمَازَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: ٣٢].

ومما ذهب يُشغِب به - كما سبق - في أمر (جنس العمل) برده وإنكاره، ليخدع بعض المخدوعين، وحذر من استخدام لفظ (جنس)، ليرتب على ذلك

(١) وانظر: (المجموع الفاضح) لربيع (ص ١٨).

(٢) وانظر: (المجموع الفاضح) لربيع (ص ٤٢٦).

عدم تكفير تارك (جنس العمل) كما صرح في كتابه (المجموع الواضح)، ويلصق هذا الحكم بمذهب أهل السنة والجماعة، وذهب يجول بذلك ويصول، ويفتري عليهم، ويسب سباً بيناه للناس في كُتُبنا السلفية، ومعه السحابيون المميِّعون^(١) في الذب عنه وعن باطله، وهؤلاء مثله لن يعترفوا بأي خطأ من أخطائهم، ولا يمكن أن يُسلموا لأهل السنة والجماعة بأي حق!، ولو أيدته الأدلة والبراهين، وأيده علماء الحرمين.

فهذا الرجل شغل أتباعه بثرهاته وأراجيفه وفتنه، ومن عجائبه: أنه يفعل هذه الأفاعيل الشنيعة، ثم لا يقبل نصيحة من علماء الحرمين، فالنصح عنده جريمة، ولو أهان السلفية وأهلها.

ويعلم الله أن العلماء كانوا يتحفظون التحفظ الشديد في انتقاده، لإيقاف فتنه العمياء، وحماية لسمعته، لكنه لم يهتم بذلك، ولم يزداد على مرّ الأيام - كما هو ظاهر - إلا عناداً، ومُضياً في فتنته، هو وأوباشه، والكلام عن فتنته يطول، وسوف نبينها إن شاء الله في المستقبل، ليعلم أهل السنة بأن هذا الرجل افتعل فتنة بيده، وتورط بها عندما تبين بأنه مخالف أصول السنة، فرماها على غيره ليبرر نفسه الأمانة بالسوء والله المستعان.

(١) قلت: وهؤلاء المميعة الحزبية يظهرون لك الود، والصفاء بلسانهم، ويضمرون لك العداوة والبغضاء، فأصمهم الله تعالى، وأعمى قلوبهم: (إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِّقَوْمٍ عَابِدِينَ) [الأنبياء: ١٠٦].

قلت: فمن عرف حقيقة المميعة المرجئة استراح، ولا طاح.

وإذا أراد الله تعالى لعبد خيراً وفق له رجلاً صالحاً سلفياً على الجادة.

قلت: وبالمرجئة وجد المبتدعة طريقاً على أهل السنة، وأهل الحديث، فأضافوا إليهم قلة الفهم، وهذا كذب وبهتان، وإفك وطغيان، ما أنزل الله به من سلطان، قد نزه الله تعالى حملة السنة، وآثار السلف الذين هم سرج العباد، ونور البلاد عن مثل هذه المقالة العوراء، والجهالة العمياء، بل يصح عند العلماء أنها من أباطيل المرجئة حين ضاق بهم المخرج، ولم يصح لهم المنهج، ورأوا ما أبدى الله تعالى على ألسنتهم من عوراتهم الشنيعة، وجهالاتهم الفظيعة ما خالفوا فيه الكتاب والسنة وإجماع الأمة، أرادوا أن يموهوا على العوام، ويوهموا بزخرف الكلام ما نزه الله تعالى عنه كل عالم يقتدى به في الإسلام، ويهتدى بقوله في الاعتقاد، أترى يظن مسلم أن ما تخرصوه يدنس اعتقاد السلف الصالح، وأصحاب الحديث، خاب والله ما رجوه، وبطل ما أملوه، بل ما ذكره علماء السنة في غواتهم أليق، وإليهم أسبق مثل ربيع المدخلي المرجئ^(١)، وقالوا فيه: وافق المرجئة، ووقع في الإرجاء، وكان يظهر الزهادة، ويتكلم في مسائل الإيمان على وجه التلبيس، وهو في اعتقاده في مسائل الإيمان وغيرها شرٌّ من إبليس الخسيس، لأنه يُلبس فيها بتلبيس!!!^(٢)

(١) قلت: وهذا المرجئ المبتدع أضاف إلى أهل السنة وأهل الحديث المحالات في اعتقادهم، ووضع أشياء مختلفة من الضلالات قد أعادنا الله تعالى منها.

(٢) فهؤلاء اتبعوا أهواءهم في دين الله تعالى بمؤازرة إبليس لمحاربة أهل السنة والأثر بعلم منهم لكن هيهات هيهات.

فهؤلاء اتبعوا أهواءهم في دين الله بمؤازرة الأهواء بعلم منهم. حتى وقعوا في ما حذرنا بوجوده النبي ﷺ، حيث قال ابن مسعود رضي الله عنه: ((خط رسول الله ﷺ خطأ بيده ثم قال: هذا سبيل الله مستقيماً وخطاً عن يمينه وشماله، ثم قال: هذه السبيل ليس منها سبيل إلا وعليه شيطان يدعو إليه ثم قرأ ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ^ط وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ^ع﴾)).^(١)

وقد نجد هؤلاء يقومون بالتجول في البلدان على طريقة الحزبية، لإقامة الاجتماعات السرية مع الجهلة، وتقرير المنهج الحدادي من الطعن، والهجر، والتبديع، وغير ذلك، فمتى تعودت القلوب على الانحراف، وألفتها لم يبق فيها مكان للمنهج السلفي الخالص الذي لم يخالطه الانحراف فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ومع ذلك لم يكتف ربيع المدخلي المميّع، بل قام يقع على أهل السنة، ويشاغبهم بالاستخفاف بهم - ويرميهم بدائه - عند الجهلة وغيرهم، ويتناول بلسانه على أهل العلم، وشباب السنة، الذين نهجوا نهج السلف الصالح، وتهجمه عليهم من غير وازع، ولا ضمير.

(١) حديث حسن.

أخرجه أحمد في (المسند) (ج ١ ص ٤٣٥)، والطبري في (تفسيره) (ج ٨ ص ٨٨)، والحاكم في (المستدرک) (ج ٢ ص ٣١٨) بإسناد حسن.

ولذلك كثر كذبه، وتدليسه، وتليسه على الجهلة، وتلاعبه بعقولهم، فانظروا إلى أي هوة سقط هذا الرجل، ولقد اغتر به الذين يعانون من قلة الدين، والمنهج، والله المستعان.

واستمع إلى ربيع المرجى، وهو يطعن في علماء السنة الذين يقولون (بجنس العمل)، ويكفرون بتركه، ويدخلونه في الإيمان، والله المستعان.

قال ربيع المرجى في (شرح البالي لعقيدة السلف) (ص ٦٦): (ومثل هؤلاء! في هذا العصر [يعني علماء الحرمين] أهل جنس العمل^(١)! الذين أدخلوه في الإيمان^(٢)، ليهلكوا أهل السنة ويضلّوهم^(٣)، نسأل هؤلاء الذين يرجفون على أهل السنة [يعني: أهل الإرجاء] بجنس العمل، ونقول لهم: من سلفكم في هذا^(٤)؟! من سبقكم إلى هذه الفتنة^(٥)، وأرجف بها؟! من أدخلها وجعلها ركناً في تعريف الإيمان^(٦) - يا كذابين^(٧) -؟! من سلفكم في هذا التضليل وفي هذه الفتنة^(٨)؟!). اهـ

(١) يسمي علماء السنة أهل جنس العمل!!!، وهو وجماعته أحق بهذا الوصف فتنبه.

(٢) أهل السنة أدخلوه - أي العمل - في الإيمان لأنه جزء منه.

(٣) ما أهلك بعض أهل السنة إلا أنت وضللتهم، فتحمل وزرهم يوم القيامة.

(٤) سلفهم إجماع السلف الصالح، أن الأعمال جزء من الإيمان، وقد بينّا ذلك في كتابنا (القاصمة الخافضة) والله الحمد والمنّة، وأنت من سلفك في هذا الإرجاء!.

(٥) بل هذه سنة، بل أنت من سبقك إلى هذه الفتنة، فتنة الإرجاء!.

(٦) وهذا يبين أن ربيعاً لا يدخل الأعمال في تعريف الإيمان، ولم يجعلها ركناً في الإيمان، ولا يُكفّر بترك (جنس العمل)، فالرجل مضطرب في هذه المسألة اضطراباً شديداً اللهم سلم سلم.

وقد اضطرب المدخلي المرجئ اضطراباً شديداً في أمر تارك (جنس العمل)!!، وفي ثبوته من أقوال أهل السنة والجماعة^(٣)!، وفي ثبوته في اللغة العربية^(٤)!، بل عنده من قال عن تارك (جنس العمل) ناقص الإيمان^(٥)، لا يقال عنه أنه قد وافق المرجئة!!!.

كل ذلك يبيّن أن الرجل يجازف في أحكام الدين^(٦)، ولم يتقن معتقد أهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان، وإلا لماذا هذا الاضطراب^(٧) والتناقض، ومقالاته تدل على ذلك^(٨).

(١) الذين قالوا (بجنس العمل) هم علماء الحرمين، فهم كذابون عند ربيع والعياذ بالله.

(٢) هكذا يصف علماء الحرمين بكل وقاحة.

(٣) قلت: وقد ثبت ذلك من أقوالهم، في الرد على ربيع المرجئ.

(٤) قلت: وقد ثبت ذلك في اللغة العربية كما سوف يأتي ذكر ذلك.

وانظر كتب اللغة في كلمة (جنس): (لسان العرب) لابن منظور (ج ٦ ص ٤٣)، و(معجم مقاييس اللغة) لابن فارس (ج ١ ص ٤٨٦)، و(مختار الصحاح) للرازي (ص ٤٨)، و(المصباح المنير) للفيومي (ص ٦٢)، و(القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ص ٥٦٠)، و(الترائد) لجبران (ص ٢٨٣)، و(معجم تهذيب اللغة) للأزهري (ج ١ ص ٦٦٩).

(٥) فهو هنا يقول: (بأن تارك جنس العمل ناقص الإيمان) كما يأتي ذكر ذلك أيضاً من قوله في (نصيحة أخوية) (ص ٤٥ - مذكرة).

قلت: وفي موضع آخر يناقض قوله هذا والله المستعان

(٦) قلت: فالرجل ظهر منه أنه يجازف في أحكام الدين عن غير علم وبرهان، بل بالظنون والتهور المفرط والله المستعان.

(٧) قلت: وهذا الاضطراب والتناقض يدل على فساد معتقده ومنهجه في مسائل الإيمان، لأن معتقد أهل السنة والجماعة ليس فيه أي اضطراب وتناقض.

وقد خاض وحده في معتقد أهل السنة، ولم يكن فيه عنده علم، بل لم يكلف نفسه إلى الآن أن يرجع إلى علماء الحرمين^(١) فيسألهم عن مسألة تارك (جنس العمل) وثبوت ذلك ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، فهذا الرجل في رأسه عناد مفرط أهلكه، وأهلك أتباعه^(٢) المتعصبة لباطله، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

قال ربيع المرجئي في (بيانه البالي) (ص ٤٥): (ليس من الإرجاء: كان ينبغي أن تنصحهم بعدم الخوض في (جنس العمل)^(٣) لأنه أمر لم يخض فيه السلف فيما أعلم، والأولى الالتزام ماقرره وآمن به السلف من أن الإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان وعمل القلب والجوارح. - ثم قال: - فإذا كان

(١) وانظر مقالاته في ((نصيحة أخوية)) (ص ٤٥ - مذكرة لربيع، و((شرح البالي)) (ص ٦٦)، و((هل يجوز أن يرمى بالإرجاء من يقول أن الإيمان أصل والعمل كمال)) (مذكرة لربيع، و((شريط مسجل، شرح كتاب الإيمان من صحيح البخاري)) سنة (١٤٢٦هـ)، و((بيان حال ربيع المدخلي - مذكرة))، و((كشفه البالي)) الأخير، مذكرة في سنة (١٤٢٩هـ) في (شبكة سحاب المرجئية).

(٢) وقد نصح من قبل علماء الحرمين، ولم يرجع، ولم يتب، بل زاد في عناده وغيبه إلى أن يهلك والعياذ بالله.

(٣) ك(الظفيري) العراقي المرجئي، وهذا الذي أفسد (شبكة سحاب) مع ربيع المرجئي، وأدخل فيها ما هب ودب من أهل البدع والأهواء، ومن المجهولين والمتعالمين، وسوف يأتي دوره عن قريب إن شاء الله، وأنه مدسوس بين أهل السنة اللهم سدد سدود.

(٤) فهنا يأمر بعدم الخوض في كلمة (جنس العمل) يعني ينكر كلمة (جنس العمل) فتنبه.

هناك أحد يقول في تارك (جنس العمل) ^(١) إنه ناقص الإيمان، أو مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان، فإنه لا يصح أن يقال عنه أنه قد وافق المرجئة...!!!). اهـ

وقال ربيع المختلط عن كلمة جنس العمل: (وإذا رجعت إلى كتب اللغة تجد اضطراباً في تفسيره ^(٢)!!!). اهـ

وقال ربيع المختلط: (ويقال إن أول من أدخله - يعني جنس - على اللغة الأصمعي) ^(٣). اهـ

(١) وهنا يخوض ويتلفظ بكلمة (جنس العمل)، فهو هنا يأمر، ويترك هناك والله المستعان. وانظر مقاله البالي (البيان) (ص ٢) الحلقة الثانية، الأخير.

بل يدعي أن لفظ (جنس) من إدخال الفلاسفة على الإسلام!!!، هكذا يروي من رأسه دائماً بدون تثبيت، بل ادعى أيضاً بأن الأصمعي هو الذي قال بذلك!، وأسند ذلك إلى ابن فارس في معجم مقاييس اللغة (ج ١ ص ٤٨٦).
ورجعنا إلى الأصل فلم يقل ابن فارس بذلك، وهو من كذب ربيع كعاداته، فهو دائماً يريد أن يتعلق بخيوط العنكبوت ليستدل بها على أقواله الشاذة، وهذا الأمر عادة هذا المفلس عن الدليل، فيتعلق بأي شيء ليثبت باطله أمام السحابين كعادة (عبدالرحمن عبدالخالق والمأربي والعودة وسفر) وغيرهم.
قلت: والجنس: كل ضرب من الشيء، ويقال عنه (أصل الشيء) و (نوع الشيء) فيقال مثلاً: (جنس الإبل) و (جنس الحبوب) و (جنس العمل) وهكذا، وهذا ثابت في اللغة.

قال إمام اللغة الأزهري في (تهذيب اللغة) (ج ١ ص ٦٦٩): (قال الليث: الجنس: كل ضرب من الشيء، ومن الناس ومن الطير، ومن حدود النحو والعروض والأشياء: جملة، والجمع: الأجناس). اهـ

(٢) وهذا من الكذب، بل أهل اللغة فسروه بتفسيرات عدة، لأن هذه التفاسير صحيحة في معنى (جنس)، وذلك لأن الكلمات العربية تتردد تحت تفاسير كثيرة كما هو معروف عند أهل اللغة، وليس هذا من الاضطراب الذي يدعيه ربيع الكذاب!!!.

(٣) وهذا من الكذب الفاضح الواضح لربيع، وللعلم فإن الأصمعي وغيره من أهل اللغة أثبتوا كلمة (جنس) في لغة العرب، ولم ينكروا في ذلك إلا كلمة (مجانس).

قلت: ولم يبين ربيع الكذاب صحة هذه العبارة، وكلام أهل العلم في ذلك، لأنه يخاف أن ينكشف عند السحابين المتعاملين، فيفتضح أمامهم. لذلك لا يكفي أداء الصلاة وحدها مع التوحيد، من دون بقية الأركان، وهي: الزكاة، والصوم، والحج، فلا بدّ أن يصلي مع التوحيد، وعنده الأركان كلّها.^(١)

فأما أن يوحد الله تعالى في قلبه، ويصلي، لكنه لا يزكي، ولا يصوم، ولا يحج، فهذا يعتبر تاركاً لـ (جنس العمل) بلا شك.^(٢) قلت: إذ هو أراد إيهاً القراء أن لفظ: (جنس العمل) يراد به (الصلاة) فقط، معتمداً في ذلك على نقل الشيخ الدكتور عبدالله الجربوع وفقه الله، وغيره، كما في (كشفه البالي) (ص ٢١٧).

وهذا فيه خلط، وخبط، وفهم شارد، كما هو ظاهر، فهو دائماً يحاول أن يصحح مذهبه في الإرجاء بمحاولات الغريق الذي يريد أن يتشبث بخيوط القمر، محوطة بالتدليس، ملفوفة بالتلبيس.

وانظر ((لسان العرب)) لابن منظور (ج ٦ ص ٤٣)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (ج ١ ص ٤٨٦)، وغيرها من كتب أهل اللغة.

(١) لذلك فانتبه لشبه المدخلي، فإنه يتشبث بخيوط العنكبوت لتقرير مذهبه في الإرجاء.

(٢) فلا بدّ أن يأتي بقية الأركان مع الصلاة والتوحيد.

والم تأمل للكلام يتبين المراد منه أن حدّ (جنس العمل) في الجملة هو (الصلاة) لإجماع السلف على تكفير من تركها، إذ أن قبول الأعمال الصالحة متوقف على قبولها.

قلت: وليس عند الشيخ ابن باز رحمه الله بعبارة هذه أن (الصلاة) جنس العمل كله^(١)، بل (جنس العمل) العمل كله، وإليك الدليل:

فقد صرح الشيخ ابن باز رحمه الله بأن (جنس العمل) يقصد به الصلاة والصوم والزكاة وغير ذلك من الأعمال في حوار أجرته معه (مجلة المشكاة):
(المشكاة: المقصود بالعمل جنس العمل؟)

الشيخ: من صلاة، وصوم، وغيره^(٢)، عمل القلب من خوف، ورجاء^(٣). اهـ

قلت: وهنا لم يقتصر الشيخ ابن باز رحمه الله على ذكر الصلاة فقط، وأنها (جنس العمل)، بل ذكر غيرها من الأعمال كما هو ظاهر.

(١) نقلاً من مجهول عن الشيخ ابن باز رحمه الله إن صح عنه ذلك، وإلا لا يوجد أي دليل عندنا من كتبه وأشرطته قال ذلك، وإن صح عنه على الفرض فعلى التأويل الذي سبق ذكره.

قلت: وعليك باعتقاد الشيخ ابن باز رحمه الله في تفصيله في مسائل الإيمان ليتبين لك صدق ما قلنا، أما أخذ الإجمال من قوله، وترك التفصيل من قوله، فهذا هو الضلال المبين.

(٢) أي وغير ذلك من الأعمال من زكاة، وحج...

قلت: وهذا يقطع الطريق أمام المدخلي في احتجاجه بالمشتبّه من أقوال الشيخ ابن باز رحمه الله.

(٣) (مجلة المشكاة) المجلد الثاني (ص ٢٧٩ و ٢٨٠).

وهذا يدل أن (جنس العمل) عنده العمل كله، لا الصلاة لوحدها، مما يتبين أن القول الذي نقله المدخلي في (كشفه البالي) (ص ٢١٧) عن الشيخ ابن باز رحمه الله ليس بصحيح فتنبه.

قلت: فليس المسألة في (جنس العمل) راجعة إلى قضية الصلاة فقط، بل جميع أهل السنة يرون بقية الأركان، وضرورة وجودها ليصح الإيمان^(١).
سئل العلامة الشيخ ابن باز رحمه الله عن العمال: أهى شرط صحة للإيمان، أم شرط كمال؟

فأجاب الشيخ: (من الأعمال شرط صحة للإيمان، لا يصح الإيمان إلا بها كالصلاة، فمن تركها فقد كفر، ومنها ما هو شرط كمال^(٢)، يصح الإيمان بدونها، مع عصيان تاركها وإثمه.

ف قيل له: من لم يكفر تارك الصلاة من السلف، أيكون العمل عنده شرط كمال؟، أم شرط صحة؟

فأجاب الشيخ: لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه، فقالت جماعة: أنه الصلاة، وعليه إجماع الصحابة رضي الله عنهم، كما حكاه عبدالله بن شقيق، وقال آخرون بغيرها، إلا أن جنس العمل

(١) فأهل السنة متفقون على أن (جنس العمل) لا بد منه لصحة الإيمان.

(٢) علق العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله على هذا الموضوع مُنْبِهاً وقائلاً: (لكن (جنس العمل) هو من حقيقة الإيمان، وليس شرطاً فقط). اهـ.

انظر: (هامش) كتاب: (أقوال ذوي العرفان) للسني (ص ١٤٦).

لا بدّ منه لصحة الإيمان عند السلف جميعاً^(١)، لهذا الإيمان عندهم: قول وعمل واعتقاد، لا يصح إلا بها مجتمعة^(٢). اهـ.

قلت: فالشيخ ابن باز رحمه الله بيّن الفرق بين ترك آحاد الأعمال، وترك العمل جملة، وأن أهل السنة والجماعة متفقون على أن جنس العمل، العمل كله، فمن تركه فقد ترك الإيمان، لأن جنس العمل لا بد منه لصحة الإيمان^(٣).

وقد سُئِلَ العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله ما نصه: من شهد أن لا إله إلا الله، واعتقد بقلبه، ولكن ترك جميع الأعمال، هل يكون مسلماً؟ فأجاب الشيخ: (لا، ما يكون مسلماً حتى يوحد الله بعمله، يوحد الله بخوفه، ورجائه، ومحبته، والصلاة، ويؤمن أن الله أوجب كذا، وحرم كذا.

(١) وهذا فيه ردّ على المدخلي الذي يدعي أن (جنس العمل) ليس العمل كله، بل الصلاة هي (جنس العمل) عنده، كما في (مجموعه الفاضح) (ص ٤٤٦)، و(كشفه البالي) (ص ٢١٧).

قلت: بل الصلاة عمل من الأعمال ليست (جنس العمل) كله، بل هي من (جنس العمل)، وهي حدّ (جنس العمل) في الجملة، وإنما خصوا الصلاة من بين سائر الأعمال لأدلة خاصة في هذا الباب، ولأن تركها يجبط الأعمال كلها، إذ أن قبول الأعمال الصالحة متوقف على فعلها.

وقد أجمع السلف على ذلك كما بيّن الشيخ ابن باز رحمه الله.

وانظر: (مسائل في الإيمان) للشيخ الفوزان (ص ٣٤).

(٢) (جريدة الرياض) عدد (١٢٥٠٦) بتاريخ ١٣/٧/١٤٢٣ هـ.

(٣) قلت: فما وجه إنكار المدخلي على الشيخ فالح حفظه الله على أنه قال عن (جنس العمل)، العمل كله، كما في (مجموعه الفاضح) (ص ٤٣٥).

ولا يتصور، ما يتصور أن الإنسان المسلم يؤمن بالله يترك جميع الأعمال، هذا التقدير لا أساس له، لا يمكن يتصور أن يقع من أحد. نعم؛ لأن الإيمان يحفزه إلى العمل. الإيمان الصادق^(١). اهـ.

قلت: ومع وضوح كلام الشيخ رحمه الله، وكثرته في بيان المسألة، إلا أن المدخلي المخالف أعرض عنه، وتمسك بكلامه في حكاية خلاف أهل السنة في بعض الأعمال، وهذا خارج عن محل النزاع، فكلامنا في (جنس العمل) كله، لا في بعض (جنس العمل).

وللعلم، أحياناً يتحدث الشيخ ابن باز رحمه الله، في موضع معين عن ترك آحاد العمل، أو بعض العمل، ويذكر فيه الخلاف، ويذكر ترك الصيام—مثلاً—، أو الزكاة، أو الحج، وغير ذلك من أعمال الجوارح، ويقول هي من كمال الإيمان، وتركها ضعف في الإيمان، وصاحبها لا يكفر.

قلت: فكلامه هنا يعتبر القول في ترك آحاد العمل، أو بعض العمل، كالصيام، أو الزكاة، أو الحج، أو غير ذلك، والخلاف فيها معتبر بين أهل السنة^(٢).

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (تعليقات على فتح المجيد) رقم (٢)، وجه (ب)، إصدار تسجيلات (البردين).

(٢) ولا نريد هنا أن نبين هل يكفر من ترك الزكاة لوحدها مثلاً، أو الصوم، أو الحج، أو لا يكفر، فهذا له موضع آخر، والله ولي التوفيق.

وانظر: (السنة) للخلال (ج ٣ ص ٥٧٦)، و(الاعتقاد) للالكائي (ج ٥ ص ٧٨٨).

فلا يستشهد بقوله رحمه الله هذا على الخلاف الذي بيننا، وبين المرجئة الخامسة^(١)، لأنه رحمه الله لم يتحدث عن ترك (جنس العمل) بالكلية^(٢)، كما سبق ذكره، فانتبه.

أما بالنسبة لترك (جنس العمل) بالكلية فله حكم فيه، كما سبق ذكره، وأنه العمل كله.

وبهذا يتضح جلياً بأنه لا خلاف بين الشيخ ابن باز رحمه الله، وبين أهل العلم الذين قالوا أن (جنس العمل) العمل كله.

سُئِلَ العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: هناك من يقول: إن تارك جنس العمل بالكلية لا يكفر، وإن هذا القول قولٌ ثانٍ للسلف، لا يستحق الإنكار، ولا التبديع، فما صحة هذا القول؟

فأجاب الشيخ: (هذا كذاب! الذي يقول هذا الكلام كذاب!!! كذب على السلف!!!).

السلف ما قالوا إن الذي يترك جنس العمل، ولا يعمل شيء أنه يكون مؤمن، من ترك العمل نهائياً من غير عذر، لا يصلي، ولا يصوم، ولا يعمل أي شيء، ويقول: أنا مؤمن، هذا كذاب.

(١) وهؤلاء يتمسكون بما هو خارج عن محل النزاع فتنبه.

(٢) قال العلامة الشيخ ابن سحمان رحمه الله في (كشف الشبهات) (ص ١٢): (اعلم أن من ترك الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، فهو كافر بإجماع المسلمين). اهـ.

أما الذي يترك العمل لعذر- شيء- ما تمكن من العمل، نطق بالشهادتين بصدق، ومات، أو قتل في الحال، فهذا ما في شك أنه مؤمن؛ لأنه ما تمكن من العمل، ما تركه رغبة عنه.

أما الذي يتركه، ولا يصلي، ولا يصوم، ولا يزكي، ولا يتجنب المحرمات، ولا يتجنب الفواحش، هذا ليس بمؤمن، ولا أحد يقول إنه مؤمن إلا المرجئة^(١). اهـ.

قلت: وهذا يدل أن الشيخ الفوزان يرى أن (جنس العمل) العمل كله، لأن العبرة بالذي قام عليه الدليل، وعليه أهل السنة، ويعتبر قول المدخلي شاذاً، لا يعتبر به، ولا يحتج به.

قلت: فالمراد بالعمل الذي ينتفي الإيذان بانتفائه (جنس العمل الصالح) لا أفراد، فإن المؤمن قد يترك أعمالاً كثيرة مفروضة، ويبقى مؤمناً، وإن كان لا يستحق الاسم المطلق.

فإن ترك العمل كله زال عنه مطلق الإيذان، لأنه ترك (جنس العمل)، وترك (جنس العمل) مسقط لأصل الإيذان، فلا يوجد مؤمن عند أهل السنة والجماعة إلا ولا بد أن يأتي بـ(جنس العمل) مع الشهادتين^(٢).

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان: (شرح العقيدة الحموية) بتاريخ ٢٢/٢/١٤٢٦هـ.

(٢) وانظر: (التحفة العراقية) لابن تيمية (ص ٦٧)، وهي في (مجموع الفتاوى) له (ج ١٠ ص ٧)، و(معارج القبول) للحكيمي (ج ٢ ص ٣٠).

قلت: فإدلة كفر تارك الصلاة تدل على كفر تارك العمل؛ لأن الصلاة عمل واحد من (جنس العمل) الذي هو ركن في تعريف الإيمان عند أهل السنة، فلا يتصور ترك الجنس إلا بترك كل الأفراد، ومنها (الصلاة)، وهذا وجه احتجاج الأئمة بهذا النوع من النصوص على دخول العمل في الإيمان.

قلت: ولا نصنع كما صنع المدخلي في هذا الباب في ضرب الأئمة بعضه ببعض هروباً، وَحَيْدَةً عن الحق الواضح إلى ما اشتبه من كلامهم^(١)، وهذه سمة من سمات أهل البدع والأهواء، نعوذ بالله من سماتهم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٦١٦):
 (وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهر ممتنع سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزءاً من الإيمان كما تقدم بيانه). اهـ

(١) قلت: ومن أعظم أسباب دخول الشبه على المرجئة الخامسة، أن هؤلاء لم يدرسوا (مسائل الإيمان) من كتب العقيدة السلفية، ويفهموها على مرادها، وإنما بحثوا مسألة ترك (الصلاة) بحثاً فقهياً خلافاً!، فترجح لهم أحد القولين، وعن طريقه نظروا في مسائل الإيمان، فسُحِبَ الخلاف من مسألة فقهية إلى مسألة عقدية، وزاد الاشتباه أن الصلاة أعظم الأعمال.

قلت: ولو تأمل هؤلاء ما قام به أهل الحديث على مرجئة الفقهاء من النكير، والتبديع، والهجر دون مهادنة، ولا محاباة، وفيهم من هو في العلم وجلالة القدر، والفضل في منزلة عالية، لَعَلِمَ أن (مسائل الإيمان) لا يمكن أن تكون هي مسألة الصلاة، فتنبه.

قلت: وهذا يدل على أن (جنس العمل) عند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، العمل كله بقوله: (أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب)، وكذلك سبق قوله في تكفير تارك (جنس العمل) بالكلية^(١).

وقال ابن رجب رحمه الله في (جامع العلوم والحكم) (ص ٤١): (الإسلام: هو استسلام العبد لله، وخضوعه، وانقياده له، وذلك يكون بالعمل، وهو الدين كما سمى الله في كتابه الإسلام ديناً في حديث جبريل، وسمى النبي ﷺ الإسلام، والإيمان، والإحسان ديناً).

وهذا أيضاً مما يدل على أن أحد الأسمين إذا أُفرد دخل فيه الآخر، وإنما يفرق بينهما حيث قرن أحد الأسمين بالآخر، فيكون حينئذ المراد بالإيمان (جنس) تصديق القلب، وبالإسلام (جنس العمل!). اهـ أي العمل كله.

وسئل العلامة المفتي عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ حفظه الله: ساحة الشيخ هل تارك (جنس العمل) ناقص الإيمان، وهل يكون بقوله هذا موافق للمرجئة أحسن الله إليكم؟

(١) قلت: فهؤلاء العلماء ذكروا أن (جنس العمل) العمل كله، فلماذا التشنيع على الشيخ فالح الحربي حفظه الله بقوله بذلك؟!.

قلت: وهذا يدل أن ربيعاً ينفر من نقصان الإيمان كـ(المرجئة) الخالصة (تشابهت قلوبهم).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٤٠٤): (ولهذا كانت المرجئة تنفر من لفظ النقص أعظم من نفورها من لفظ الزيادة!). اهـ

قلت: لأنه إذا نقص فقد يصل إلى ذهاب الإيمان بالكلية، ويكفر بذلك، والمرجئة لا يكفرون أحداً، لأنهم لا يرون ذهاب الإيمان كله بل يبقى فيه أدنى أدنى مثقال ذرة.

فأجاب الشيخ: (نعم... لأن (جنس العمل) تاركه قد كفر - نسأل الله العافية- لأن العمل جزء من الإيمان)^(١). اهـ.

وهذا يدل أن (جنس العمل) العمل كله.

وسئل العلامة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الغديان حفظه الله: هناك من

يقول أن تارك (جنس العمل) بأنه مؤمن، وجزاكم الله خيراً؟

فأجاب الشيخ: (فما معنى تارك (جنس العمل)، إذا كان تارك (جنس

العمل) معناه تارك جميع الأعمال، هذا مذهب المرجئة، وأنا ما أدري ما يحمل

الإنسان على ترك هدي الرسول ﷺ، والأخذ بهدي غيره، ويجادل وينظر)^(٢). اهـ.

قلت: وصرح الشيخ الغديان حفظه الله أن (جنس العمل) جميع

الأعمال^(٣)، والله المستعان.

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

(٢) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

(٣) قلت: فيكون المراد من الاشتراط بـ(جنس العمل) يعني أن يوجد منه عمل صالح ظاهراً بأركانه وجوارحه، يدل على أن تصديقه الباطن، وعمل القلب الباطن، على أنه استسلم به ظاهراً، وهذا متصل بمسألة الإيمان والإسلام.

وعلى هذا فإنه لا يصح إسلام إنسان إلا ببعض إيمان يصحّ إسلامه، كما أنه لا يصح إيمانه إلا ببعض إسلام يصحّ إيمانه، فلا يتصور مسلم ليس بمؤمن البتة، ولا مؤمن ليس بمسلم البتة.

قلت: وقول أهل السنة (إن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً)، لا يعنون به أن المسلم لا يكون معه شيء من الإيمان أصلاً، بل لا بد أن يكون معه مطلق الإيمان الذي به يصح إسلامه، كما أن المؤمن لا بد أن يكون معه مطلق الإسلام الذي به يصح إيمانه، وهذا معنى (جنس العمل) فافهم لهذا ترشّد.

وسُئِلَ الدكتور فضيلة الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله ما نصه: هل تارك العمل بالكلية مسلم؛ تارك الأركان وتارك غيرها من الواجبات، والمستحبات، والأعمال الظاهرة بالجوارح؟.

فأجاب الشيخ: (إن العمل عند أهل السنة والجماعة داخل في مسمى الإيمان؛ يعني أن الإيمان يقع على أشياء مجتمعة وهي الاعتقاد والقول والعمل، ولذلك من ترك (جنس العمل) فهو كافر؛ لأنه لا يصح إسلام ولا إيمان إلا بالإتيان بالعمل.

سؤال: هل يتصور وجود مطلق الانقياد في القلب ولا يظهر له أثر على الجوارح؟

والجواب: أن هذا فرع المسألة التي قبلها، فإن الانقياد في أصله عقيدة واجب وهو من عمل القلب، ولا يصح الإيمان حتى يكون الانقياد ظاهراً على الجوارح؛ يعني حتى يعمل^(١). اهـ.

وقال الدكتور فضيلة الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: (كذلك ينبغي أن يُعلم أن قولنا: (العمل داخل في مسمى الإيمان، وركن فيه لا يقوم الإيمان إلا به)؛ نعني به (جنس العمل)، وليس أفراد العمل، لأن المؤمن قد يترك أعمالاً كثيرة صالحة مفروضة عليه ويبقى مؤمناً.

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (شرح الطحاوية) رقم (٦)، وجه (ب).

لكنه لا يسمى مؤمناً، ولا يصح منه إيمان إذا ترك كل العمل، يعني إذا أتى بالشهادتين، وقال: أقول ذلك واعتقده بقلبي، وأترك كل الأعمال بعد ذلك أكون مؤمناً.

فالجواب: أن هذا ليس بمؤمن؛ لأنه ترك مسقطاً لأصل الإيمان؛ يعني ترك (جنس العمل) مسقطاً لأصل الإيمان، فلا يوجد مؤمن عند أهل السنة والجماعة يصح إيمانه إلا ولا بد أن يكون معه مع الشهادتين (جنس العمل الصالح)، يعني جنس الامتثال للأوامر والاجتناب للنواهي^(١). اهـ

وقال الدكتور فضيلة الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: (وقول أهل السنة: (إن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً) لا يعنون به أن المسلم لا يكون معه شيء من الإيمان أصلاً، بل لا بد أن يكون معه مطلق الإيمان الذي به يصح إسلامه، كما أن المؤمن لا بد أن يكون معه مطلق الإسلام الذي يصح به إيمانه، ونعني بمطلق الإسلام (جنس العمل)، فبهذا يتفق ما ذكروه في تعريف الإيمان، وما أصّلوه من أن كل مؤمن مسلم دون العكس)^(٢). اهـ

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (شرح لمعة الاعتقاد) رقم (٢)، وجه (ب).

(٢) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (شرح لمعة الاعتقاد) رقم (٢)، وجه (ب).

إذاً إذا أُطلق (جنس العمل)، كما في اللغة العربية، فيتبادر منه (العمل كله)، كما بين أهل العلم^(١).

لأن (الجنس) يشمل ما يطلق عليه الاسم، فإذا قلت: (رجل) صدق ذلك على كل من يسمى (رجلاً).

وكذا (امرأة)، و(شجرة)، و(نخلة)، وهذا من مبادئ اللغة^(٢)!!!، والله ولي التوفيق.

قلت: والكلام على كلمة (جنس العمل) ستجده إن شاء الله تعالى في مواضع كثيرة من هذا الكتاب بحسب إنكار المدخلي له، وقد نقلت كلام أهل العلم في ذلك بطوله لأهميته، وقد نبهت إلى أن كلمة (جنس العمل) مأخوذة بالتبع، والاستقراء لنصوص الكتاب والسنة، ونصوص أهل العلم، ونصوص أهل اللغة^(٣).

وبهذا يعلم أن كلمة (جنس العمل) من الحقائق الشرعية المستمدة من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وأقوال علماء السنة، وليس أمراً منكرًا أنشأه بعض العلماء كما يزعم المدخلي^(٤).

(١) ويُنتبه لشبهه ربيع في تعلقه بلفظ (جنس)، فيحاور به، ويراوغ عليه؛ ليصرف الجهال إلى مبتغاه.

(٢) وانظر: (الإيمان عند السلف) للخضير (ج ٢ ص ٧٥).

(٣) قلت: وطريق العلم بكلمة (جنس العمل) التبع والاستقراء.

(٤) وانظر: (شرح نظم الورقات) لشيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله (ص ٢٤ و ٢٧).

وقد قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، والإمام ابن رجب رحمه الله، والعلامة الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله، والعلامة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله، والعلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله، والعلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله، والعلامة الشيخ عبدالله الغديان حفظه الله، والعلامة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله، والعلامة الشيخ فالح بن نافع الحربي حفظه الله، والعلامة الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله، وغيرهم.

قلت: وعلى أقل الأحوال أن يجعل (جنس العمل) من الأمور الاصطلاحية، الهدف منه تقريب العلم في مسائل الإيمان، وفهمها، وتنظيم دراستها، كما اصطلح أهل العلم قديماً وحديثاً على أسماء اصطلاحية للعلوم؛ كعلم (أصول الفقه)، وعلم (مصطلح الحديث)، وعلم (النحو والصرف)، وعلم (البلاغة) ونحوه.

وكما اصطلحوا داخل العلم الواحد على تعريفات، وأسماء اصطلاحية لكثير من مباحثه، فاصطلحوا في (علم الأصول) على المصالح المرسلة، والاستحسان، والاستصحاب، وسد الذرائع.

واصطلحوا في الدلالة؛ على دلالة العبارة، ودلالة الإشارة، ودلالة النص، ودلالة الاقتضاء، ومفهوم المخالفة ونحوه.

واصطلحوا في مفهوم المخالفة؛ على مفهوم اللقب، ومفهوم الوصف،
ومفهوم الشرط، وغير ذلك^{(١)(٢)}.

واصطلحوا في دلالة الألفاظ؛ على الخاص والعام، والمطلق والمقيد،
والمجمل والمبين، ونحوه، وعلى هذا فلا مُشَاخَّةَ في الاصطلاح.

وقد تتابع أهل العلم على استعمال كلمة (جنس العمل)، واستقراره عبر
قرون طويلة بجعله جزءاً من التراث العلمي السلفي، فينبغي قبوله من أهل
العلم، والله ولي التوفيق.

قال فضيلة الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله -عندما ذكر تقسيم التوحيد
الاستقرائي^(٣)-: (كما في استقراء النحاة كلام العرب إلى اسم، وفعل، وحرف،
والعرب لم تفه بهذا، ولم يعتب على النحاة في ذلك عاتب، وهكذا من أنواع
الاستقراء). اهـ.

ومنه قول شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (شرح نظم
الورقات) (ص ٢٤): (وقيل تعريف أصول الفقه، فإننا لا بد أن نعرف ما هي
فائدة تعلُّمنا لأصول الفقه؟).

(١) وانظر: (شرح نظم الورقات) لشيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله (ص ٢٤ و ١٧٣ و ١٩٩ و ٢٠٠).

(٢) قلت: وطريق العلم بذلك التتبع والاستقراء.

(٣) قلت: والمدخلي في إنكاره هذا شابه أهل البدع كعاداته كـ(حسن السقاف الجهمي) في إنكاره تقسيم التوحيد
في كتابه البالي (التنديد بمن عدّد التوحيد. إبطال محاولة التثليث في التوحيد)، وكـ(صلاح الصاوي القطبي) في
كتابه (الثواب والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر). (تشابهت قلوبهم).

فأدلته: أن تتمكن من استنباط الأحكام من أدلتها على وجه سليم، وهذه فائدة عظيمة.

فإن قال قائل: هل لهذا الفن أصلٌ في عهد الصحابة، والتابعين، وتابيعهم؟.

الجواب: نعم، لكنه ليس على الوجه الذي حدث أخيراً، أي: أنه لم يصنّف، ولم يبوب، وهكذا كثير من المسائل العلمية لم ترتب، ولم تبوب في عهد الصحابة، فمثلاً لانجد في عهد الصحابة رضي الله عنهم شروط الصلاة، وشروط الغسل.

لكن العلماء بتيسير الله عز وجل، وتوفيقه تتبعوا هذه الأمور، وصنفوا هذه التصانيف من أجل أن يسهل العلم على الناس^(١).

فأصول الفقه موجود أصلها في عهد الصحابة، وموجود أصلها في القرآن الكريم، وموجود أصلها أيضاً في السنة، لكن تدوينها، وجمعها، وحصرها حتى تكون فناً مستقلاً، هذا حصل أخيراً). اهـ.

ومنه قول شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (الشرح الممتع) (ج ١ ص ٦٨): (قوله: ((باب)) الباب: هو ما يُدخَلُ منه إلى الشيء، والعلماء رحمهم الله تعالى يضعون: كتاباً، وباباً، وفصلاً.

(١) قلت: فيتمكن طالب العلم بهذا التدوين لأصول الفقه من استخراج الأحكام الشرعية من أدلتها على وجه سليم، فهذا التقريب للعلم في الألفاظ، فهو مهم جداً، فافهم لهذا.

فالكاتب: عبارة عن جملة أبواب تدخل تحت جنس واحد^(١)، والباب نوع من ذلك الجنس كما نقول: ((حَبِّ)) فيشمل^(٢) الشعير، والذُّرَّة، والرُّزَّ، لكنَّ الشعير شيء، والرُّزَّ شيء آخر.

فمثلاً: كتاب الطهارة يشمل كل جنس يصدق عليه أنه طهارة، أو يتعلق بها.

لكن الأبواب أنواع من ذلك الجنس، كباب المياه، وباب الوُضوء، وباب الغسل ونحو ذلك.

أما الفصول: فهي عبارة عن مسائل تتميز عن غيرها ببعض الأشياء، إما بشروط أو تفصيلات.

وأحياناً يُفَصِّلون الباب لطول مسأله، لا لأن بعضها له حكمٌ خاصٌّ، ولكن لطول المسائل يكتبون فصولاً). اهـ.

ومنه قول العلامة الشيخ عبدالرحمن السَّعدي رحمه الله في (تفسيره) (ص ٥٣٧): (ويدخل في تطهيره، تطهيره من الأصوات اللاغية المرتفعة التي تشوش على المتعبدين، بالصلاة، والطواف، وقدم الطواف على الاعتكاف والصلاة، لاختصاصه بهذا البيت، ثم الاعتكاف، لاختصاصه بجنس المساجد). اهـ.

(١) فيقال: جنس الطهارة، وجنس الصلاة، وجنس العمل، وهكذا.

(٢) كذلك (جنس العمل) يشمل كلَّ العمل.

وبهذا يُعلم فساد ما قرره ربيع المدخلي في كتبه البالية وأشرطته الباطلة، في أنه جعل (جنس العمل) من الأمور المنكرة، وليس حقيقة شرعية مأخوذة بالتبع والاستقراء لنصوص الكتاب والسنة، ونصوص اللغة العربية، ونصوص العلماء^(١)، بل تهادى في الباطل عندما: قال ربيع المرجئي في (كشفه البالي) (ص ١٠٢): (إطلاق (جنس العمل) فيه مفسد لما فيه من الإجمال الموقع في اللبس، ولما يثيره من الاختلاف والفرقة فيجب اجتنابه). اهـ.

وقال ربيع المرجئي في (كشفه البالي) (ص ١٠٣): (ولم أجد مَنْ ذَكَرَ لفظ (جنس العمل) في تعريف الإيَّان). اهـ.

وقال ربيع المرجئي في (كشفه البالي) (ص ١٠٧): (وأنت تتعلق بلفظ (جنس) وهو لا ذكر له في القرآن، ولا في السُّنة، ولا أدخله السلف في تعريف الإيَّان، ولم يُذكر في أقوال القرون المفضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مما أدخله الفلاسفة على الإسلام، وإذا رجعت إلى كتب اللغة تجد اضطراباً في تفسيره!).

ويقال: إن أول من أدخله على اللغة الأصمعي، قال ابن فارس في مقاييس اللغة عن الأصمعي: إنه أول من جاء بهذا اللقب، وقال مثل هذا صاحب القاموس، وبعض أهل اللغة يقول عن (الجنس) إنه الضرب من الشيء، وبعضهم يقول:

(١) قلت: وهذا لا يكابر فيه إلا ضالٌّ منحرفٌ لوضوحه وجلالته، بل يعرف ذلك من لديه أدنى إلمام بنصوص أهل العلم.

إنه أعم من النوع، وهؤلاء متأثرون بكلام الفلاسفة، وبعضهم يقول: الجنس هو الأصل والنوع، فيجعل معنى (الجنس)، والنوع واحداً، وهو صاحب المعجم الوسيط، وقال بعد هذا التعريف: وفي اصطلاح المنطقيين ما يدل على كثيرين مختلفين بالأنواع، فهو أعم من النوع، يعني عند المنطقيين، وهذا يشير إلى أنه من وضع أهل المنطق^(١). اهـ

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ١١٤) عن جنس العمل: (فمن ذكرهم من العلماء لم يدخلوه في قضايا الإيمان، ولم يجعلوه ركناً في تعريف الإيمان). اهـ

وقال ربيع المرجى في (المجموع الفاضح) (ص ١٦٥): (فإذا كان هناك أحد يقول في تارك (جنس العمل) إنه ناقص الإيمان^(٢)، أو مرتكب الكبيرة ناقص الإيمان، فإنه لا يصح أن يقال عنه: إنه قد وافق المرجئة!!!). اهـ

(١) قلت: انظر أخي ماذا ارتكب هذا الرجل من شنائع في كلامه هذا من التدليس، والتليبس، والمراوغة.

فكلامه هذا لا يفيد شيئاً، إلا الخذلان، والله المستعان.

قلت: ومن تلبس هذا الرجل إدخال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى في إنكاره واستعماله لفظ (جنس العمل)، ومعروف ومشهور عنه رحمه الله عدم إنكاره واستعماله لفظ (جنس العمل)، وقد تلفظ به رحمه الله كما سوف يأتي.

قلت: وشيخنا رحمه الله أنكر على من يستعمل الألفاظ هذه مطلقاً بدون ضوابط شرعية، وبدون فهم العلماء لها، فيسفك الدماء ويستحل الأموال، وتكفير المسلمين، أما إذا استعمل هذه الألفاظ بالضوابط الشرعية فلا بأس، وقد قال بها العلماء، إذ فتشبت المدخلي بقول شيخنا رحمه الله عليه لا له، اللهم سدّد سدّد.

(٢) وربيح ينكر أنه قال بذلك والله المستعان.

فربيع بقوله هذا يرى بأنه تارك (جنس العمل) ناقص الإيمان، وعلى هذا لا يكفر على مذهبه الباطل، وهذا قول المرجئة بلا شك كما بين (الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ عبدالله الغديان، والشيخ فالح الحربي) وغيرهم.

وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص ٣٩٠) وهو ينكر لفظ (جنس العمل): (ولم أجد لفظ (جنس العمل) في تعريف الإيمان). اهـ
وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص ٣٩٣): (لكن لا أزال أنصح الشباب عن الخوض فيه؛ لأنه لفظ مُجْمَلٌ يحتمل معني متعددة، ولفظ لم يرد في الكتاب والسنة!). اهـ

وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص ٤١٦): (وفي نادر من الأحيان يسألني عنه - يعني بترك جنس العمل - بعض الناس فأنهاه عن الخوض فيه، فإذا أَلَحَّ وَلَجَّ اعترضت ببعض أحاديث الشفاعة كحديث أنس رضي الله عنه (يخرج من الناس من عنده أدنى أدنى من مثقال ذرة من إيمان) فلا يُجِيرُ جواباً!). اهـ

قلت: يعني لو ترك الإنسان (جنس العمل) فهو عند ربيع يدخل في أحاديث الشفاعة، والله المستعان.

وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص ٤١٧): (ترجح لي أنه يجب الابتعاد عنه - يعني جنس العمل - لأن الجنس قد يراد به الواحد، وقد يراد به الكل، وقد يراد به الغالب). اهـ.

وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص ٤٣٤) - عن جنس العمل -: (ولم يدخله السلف في قضايا الإيمان، وهو لفظ مجمل يحتمل عدّة معانٍ تؤدي إلى اللبس والمشاكل).^(١) اهـ.

وقال ربيع المرجئ في (المجموع الفاضح) (ص ٤٠٢): (وأنت تتعلق بلفظ (جنس)، وهو لا ذكر له في القرآن، ولا في السنة، ولا أدخله السلف في تعريف الإيمان، ولم يذكر في أقوال القرون المفضلة حسب علمي، ولا يبعد أن يكون مما أدخله الفلاسفة على الإسلام!). اهـ.

قلت: نعم بالنسبة للاصطلاح الذي اصطلح عليه أهل العلم، وهو لفظ (جنس العمل) لم يكن معروفاً بهذا اللفظ عند الصحابة والتابعين، لأن المصطلحات لم تقرب في عهدهم للمسائل العلمية، ولم ترتب، لكن أصل لفظ (جنس العمل) موجود في عهد الصحابة والتابعين بلفظ (العمل)، أو (الأعمال) في العبادات، فزادهم أهل العلم لفظ (جنس)، فكان هكذا (جنس العمل)،

(١) وربيع ينكر أنه قال ذلك، نعوذ بالله من الاستكبار والعناد.

وانظر ((شرح عقيدة السلف)) لربيع (ص ٦٧).

وأصل ذلك موجود في عهد الصحابة والتابعين، لكنه ليس على الوجه الذي حدث أخيراً^(١).

وهؤلاء السحابيون المتعلمون لم يكلفوا أنفسهم بالبحث لمقالات ربيع، حتى يعرفوا كذبه وتدليس، وتلبيسه، وتلاعبه بعقولهم، بل يعرفوا خطورة ما تفوه به في معتقد أهل السنة والجماعة.

قلت: فالرجل أكثر التلبيس على أتباعه، مع علمه بخطئه وكتمانه، فهو لم يقتصر على الكتمان، بل سلك مسلك علماء أهل الكتاب في التلبيس، كما بين أمرهم الله في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١]، ونهاهم عن ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

لكن حال السحابين على ما قاله الشاعر:

كبهيمة عمياء قاد زمامها أعمى

على عوج الطريق الجائر

قال الإمام ابن القيم رحمه الله في (النونية) (ص ٤١٣):

لَكِنْ إِلَى أَرْضِ الْجَهَالَةِ أَخْلَدُوا

(١) قلت: فمثلاً لا نجد في عهد الصحابة رضي الله عنهم شروط الصلاة، شروط الوضوء، شروط الغسل... وهكذا، لكن العلماء بتيسير الله تعالى، وتوفيقه تبعوا هذه الأمور، وصنفوا المصنفات فيها من أجل أن يسهل العلم على الناس والفهم، والله الحمد والمنة.

وانظر: (شرح نظم الورقات) لشيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله (ص ٢٤).

وَاسْتَسْهَلُوا التَّقْلِيدَ كَالْعُمَيَّانِ

لَمْ يَبْذُلُوا الْمَقْدُورَ فِي إِدْرَاكِهِمْ

لِلْحَقِّ تَهْوِينًا بِهَذَا الشَّانِ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في (النونية) (ص ٢٨٧):

وَاللَّهِ لَوْ حَدَّقْتُمْ لَرَائِئِمُ هَذَا

وَأَعْظَمَ مِنْهُ رَأْيَ عِيَانِ

لَكِنَّ عَلَى تِلْكَ الْعُيُونِ غِشَاوَةٌ

مَا حِيلَةُ الْكَحَّالِ فِي الْعُمَيَّانِ

فلا بد إذاً أن يحمل أهل الأثر على أناملهم أقلام النصره، بكلمة حق يخر

لها الباطل صَعِقًا، ولتفضح المبطل، تحذيراً من فتنه، ودفعاً لمنهجه الباطل.

وهذا الدفاع كفاحاً عن أعراض أهل العلم الربانيين، وطلبتهم السلفيين

الذين نهجوا نهج السلف الصالح، ونصرة السنة النبوية، ومعتقد السلف

الصالح.

قال أبو عبدالرحمن الأثري:

وَلَا أَهْتِكَنَّ أَسْتَارَهُمْ بَيَانِ

لَأُجَاهِدَنَّ فِي اللَّهِ الْمُرْجِئَةَ

وَلَا نُضَرَنَّ سُنَّةَ رَسُولِكَ
 أَنَا فِي قُلُوبِ الْمُرْجِيَّةِ قَرْحَةٌ
 وَلَقَدْ بَرَزْتُ إِلَى رُؤُوسِكُمْ
 وَلَا أَقْعُدَنَّ لَهُمْ مَرَاصِدَ كَيْدِهِمْ
 أَنَا فِي كُبُودِ حِزْبِكُمْ نَقْمَةٌ
 لَتَعْلَمُوا مَا بِضَاعَتِكُمْ الَّتِي
 إِلَّا الْوَبَالَ عَلَيْكُمْ وَالْحَسْرَاتِ
 قِيلٌ وَقَالَ مَالَهُ مِنْ حَاصِلٍ
 اللَّهُ أَكْبَرُ ذَا عُقُوبَةٍ تَارِكٍ
 بِكُلِّ دَلِيلٍ وَبِرَهَانٍ
 أَسْطُورًا عَلَيْهَا فَأَمَزَّتْهَا بِطِعَانٍ
 حَتَّى أَثْلَبَ حِزْبَكُمْ بِلِسَانِي
 وَلَا أُخْصِرَنَّكُمْ عَلَى قَدْرِ الْإِمْكَانِ
 وَهَتَكَ سِتْرَكُمْ مَا أَبْقَانِي
 حَصَلْتُمُوهَا فِي سَالِفِ الْأَزْمَانِ
 وَالْخُسْرَانَ عِنْدَ الْوَضْعِ فِي الْمِيزَانِ
 إِلَّا الْعِنَاءُ وَالْعِنَادُ فِي الْأَذْهَانِ
 الْوَحْيِينَ لِأَرَاءِ الرَّجَالِ وَالْهَدْيَانِ

وجملة القول: أن هذا الرجل لا يعتد بنقله، ولا بعلمه، ومن يراجع

مقالاته المخلّطة في (شبكة سحاب) المخلّطة يتحقق صدق ما قلناه.

من أجل هذا الكلام، ومن أجل ما ينشر هذا المميّع من الباطل، دعت

الحاجة إلى تدوين هذا المبحث نصيحة لشباب المسلمين ونصرة للحق المبين.



ذكر الدليل من أقوال أهل اللغة العربية في ثبوت كلمة جنس في لسان العرب

لقد أصدر ربيع الجنسي بعض المقالات في إنكار كلمة (جنس العمل)،
وأنها لم تثبت في القرآن والسنة، ولا عند علماء السنة، وعلماء اللغة، سوّدها
بتلبيس وكذب، وتدليس وخيانة على الأمة الإسلامية، ومراده في ذلك إنكار
(جنس العمل)، وعدم تكفيره بتركه^(١)، ودفاعه عن خطئه، وعدم اعترافه بذلك
إلى الآن!!!^(٢).

ولقد حاول في تلك المقالات البالية جعل مذهب المرجئة هو مذهب أهل
السنة والجماعة في مسألة ترك (جنس العمل)^(٣)، وقد تورط في ذلك تورطاً عظيماً

(١) ولذلك يقول بزيادة (لم يعملوا خيراً قط) ليرجف بعدم تكفير تارك الأعمال بالكلية!!!، فتنه لإرجافه - البالي -
والسلام.

انظر (بيانه) البالي (ص ١٨) الأخير الحلقة الأولى.

(٢) انظر مقالات ربيع البالية (البيان) (ص ٥ و ٦ و ٧). الأخير الحلقة الثانية، و(هل يجوز أن يرمي... بتاريخ
(٢/١١/٢٠٠٦)، وشريط (شرح كتاب الإيذان) من صحيح البخاري في سنة (١٤٢٦هـ).

(٣) قلت: استدعاني أن أكتب هذا التعقيب الذي لا أقصد من وراءه إلا بيان الحقيقة، وإزالة اللبس بعون الله تعالى
وقوته.

لا يخرج منه إلا بالتوبة الصادقة عن هذا الذنب العظيم الذي تلتخ به، وافتضح به والله المستعان.

ولذلك وقع في متناقضات عجيبة، وخلط غريب في أمر ترك (جنس العمل)، بل وأنكر هذا أن قال به أهل اللغة العربية!!!^(١).

وإليك أقوال أئمة اللغة العربية:

قال الخليل بن أحمد في (العين) (ج ١ ص ٣٢٢): (جِنْسٌ: الجِنْسُ: كُلُّ ضَرْبٍ مِنَ الشَّيْءِ وَالنَّاسِ وَالطَّيْرِ، وَحُدُودِ النَّحْوِ وَالْعُرُوضِ وَالْأَشْيَاءِ وَيُجْمَعُ عَلَى أَجْنَاسٍ). اهـ

وقال محمد الرازي في (مختار الصحاح) (ص ٤٨): (الجِنْسُ: الضَّرْبُ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ النَّوعِ وَمِنَهُ الْمُجَانِسَةُ وَالتَّجْنِيسُ. وَعَنِ الْأَصْمَعِيِّ: أَنْ قَوْلَ الْعَامَّةِ: هَذَا (مُجَانِسٌ) لِهَذَا مَوْلَدٌ). اهـ

وقال أحمد الفيومي في (المصباح المنير) (ص ٦٢): (الجِنْسُ: الضَّرْبُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَالْجُمْعُ (أَجْنَاسٌ)، وَهُوَ أَعَمُّ مِنَ النَّوعِ فَالْحَيَوَانُ جِنْسٌ وَالْإِنْسَانُ نَوْعٌ، وَحُكِّيَ عَنِ الْخَلِيلِ: (هَذَا مُجَانِسٌ هَذَا) أَيُّ يُشَاكِلُهُ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي التَّهْذِيبِ

قلت: وربيع كتب مقالات كثيرة تنضح بالإرجاء، ومع ذلك يدعي إلى الآن بأنه لم يقل بها، أو يحرف ويلبس على أتباعه فيها بأنه لم يقصد بذلك. وللعلم بأن هذا الرجل نُقِلَ كلامه هذا من كتبه، ومقالاته، وأشرطته، ومع هذا ينكر والعياذ بالله.

(١) قلت: وقد اتبعه في الإنكار جماعته السحابية أهل جنس العمل (الجماعة الجنسية)!!!، فهؤلاء هكذا يصنفون، لإنكارهم كلمة (جنس العمل)، كما صَنَّفَ السلف الذين أنكروا (القدر) قدرية، والنسبة إليهم قدرياً.

أَيْضًا، وَعَنْ بَعْضِهِمْ: (فُلَانٌ لَا يُجَانِسُ النَّاسَ) إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ تَمَيُّزٌ، وَلَا عَقْلٌ،
وَالْأَصْمَعِيُّ يُنْكِرُ هَذَيْنِ الْإِسْتِعْمَالَيْنِ، وَيَقُولُ: هُوَ كَلَامُ الْمُؤَلَّدِينَ، وَلَيْسَ
بِعَرَبِيٍّ. اهـ.

وقال ابن منظور في (لسان العرب) (ج ٦ ص ٤٣): (الْجِنْسُ: الضَّرْبُ مِنْ
كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ مِنَ النَّاسِ، وَمِنَ الطَّيْرِ، وَمِنْ حُدُودِ النَّحْوِ، وَالْعَرُوضِ،
وَالْأَشْيَاءِ جَمَلَةٌ قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: وَهَذَا عَلَى مَوْضُوعِ عِبَارَاتِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَلَهُ تَحْدِيدٌ،
وَالْجَمْعُ أَجْناسٌ وَجُنُوسٌ، قَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَصِفُ النَّخْلَ تَحْيِيرُهَا صَالِحَاتِ
الْجُنُوسِ لَا أَسْتَمِيلُ، وَلَا أَسْتَقِيلُ، وَالْجِنْسُ أَعْمُ مِنَ النُّوعِ، وَمِنْهُ الْمُجَانِسَةُ
والتَّجْنِيسُ، وَيُقَالُ هَذَا يُجَانِسُ هَذَا أَي يَشَاكِلُهُ، وَفُلَانٌ يُجَانِسُ الْبَهَائِمَ، وَلَا
يُجَانِسُ النَّاسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ تَمَيُّزٌ وَلَا عَقْلٌ وَالْإِبِلُ جِنْسٌ مِنَ الْبَهَائِمِ الْعُجْمِ فَإِذَا
وَالِيَتْ سَنًّا مِنْ أَسْنَانِ الْإِبِلِ عَلَى حِدَّةٍ فَقَدْ صَنَفْتَهَا تَصْنِيفًا كَأَنَّكَ جَعَلْتَ بَنَاتِ
الْمَخَاضِ مِنْهَا صِنْفًا، وَبَنَاتِ اللَّبُونِ صِنْفًا، وَالْحِقَاقِ صِنْفًا، وَكَذَلِكَ الْجَذَعُ،
وَالثَّنِيَّةُ، وَالرُّبْعُ، وَالْحَيَوَانَ أَجْناسٌ فَالنَّاسُ جِنْسٌ، وَالْإِبِلُ جِنْسٌ، وَالْبَقَرُ جِنْسٌ،
وَالشَّاءُ جِنْسٌ، وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَدْفَعُ قَوْلَ الْعَامَّةِ هَذَا مُجَانِسٌ^(١) لِهَذَا إِذَا كَانَ مِنْ
شَكْلِهِ، وَيَقُولُ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ صَحِيحٌ، وَيَقُولُ إِنَّهُ مُؤَلَّدٌ، وَقَوْلُ الْمُتَكَلِّمِينَ الْأَنْوَاعِ
مَجْنُوسَةٌ لِلْأَجْناسِ كَلَامٌ مُؤَلَّدٌ، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَقَوْلُ

(١) وهذا يبين بأن الأصمعي لا ينكر كلمة (جنس)، بل ينكر كلمة (مجانس)، مما يبين كذب ربيع المرجعي.

المتكلمين تَجَانَسَ الشَّيْئَانِ لَيْسَ بَعْرَبِيًّا أَيْضاً إِنَّهَا هُوَ تَوْسَعُ، وَجِئْتُ بِهِ مِنْ جِنْسِكَ
أَيُّ مَنْ حَيْثُ كَانَ وَالْأَعْرَفُ مِنْ حَسِّكَ التَّهْذِيبُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ). اهـ

وقال بن فارس في (معجم مقاييس اللغة) (ج ١ ص ٤٨٦): (جنس: الجيم
والنون والسين أصل واحد، وهو الضرب من الشيء. قال الخليل: كل ضرب
جنس، وهو من الناس، والطير، والأشياء جملة، والجمع أجناس. قال بن دريد:
وكان الأصمعي يدفع قول العامة (هذا مجانس لهذا) ^(١) ويقول ليس بعربي
صحيح، وأنا أقول إن هذا غلط على الأصمعي لأنه الذي وضع كتاب
الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب في اللغة). اهـ

وقال الزبيدي في (تاج العروس) (ج ١ ص ٣٨٨٥): (الجنس بالكسر :
أعمُّ من النَّوعِ ومنه الْمُجَانَسَةُ والتَّجْنِيسُ وهو كُلُّ ضَرْبٍ مِنْ الشَّيْءِ، ومن
النَّاسِ، ومن الطَّيْرِ، ومن حُدُودِ النَّحْوِ، والعَرُوضِ، ومن الأَشْيَاءِ جُمَّلَةً، قال ابن
سَيِّدِهِ : وهذا على موضوعِ عِبَارَاتِ أَهْلِ اللُّغَةِ ^(٢) وله تَحْدِيدٌ فَالْإِبِلُ : جِنْسٌ مِنْ
الْبَهَائِمِ الْعُجْمِ فَإِذَا وَالَيْتَ سِنًّا مِنْ أَسْنَانِ الْإِبِلِ عَلَى حِدَّةٍ فَقَدْ صَنَّفْتَهَا تَصْنِيفًا
كَأَنَّكَ جَعَلْتَ بَنَاتِ الْمَخَاضِ مِنْهَا صِنْفًا، وَبَنَاتِ اللَّبُونِ صِنْفًا، وَالْحِقَاقِ صِنْفًا،
وَكَذَلِكَ الْجَذَعُ، وَالشَّيْبُ، وَالرُّبْعُ . وَالْحَيَوَانُ أَجْنَاسٌ فَالنَّاسُ جِنْسٌ وَالْإِبِلُ
جِنْسٌ، وَالْبَقَرُ جِنْسٌ، وَالشَّاءُ جِنْسٌ . ج أَجْنَاسٌ وَجُنُوسٌ الْأَخِيرَةُ عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ

(١) وهذا يدل على كذب ربيع على الأصمعي وعلى أهل اللغة.

(٢) وهذا يدل على أنه من كلام أهل اللغة.

قال الأنصاريُّ يَصِفُ نَخْلًا : تَخَيَّرْتُهَا صَالِحَاتِ الْجُنُوسِ لَا أُسْتَمِيلُ وَلَا أُسْتَقِيلُ). اهـ.

وقال الأزهري في (تهذيب اللغة) (ج ٣ ص ٤٦١): (قال الليث: الجنس: كل ضرب من الشيء، ومن الناس، والطير، ومن حدود النحو، والعروض والأشياء: جملة، والجميع: الأجناس. ويقال: هذا يُجانسُ هذا، أي يشاكله، وفلان يُجانسُ البهائم، ولا يُجانسُ الناسَ إذا لم يكن له تمييز ولا عقل. والإبل: جنسٌ من البهائم العجم، فإذا واليت سنًا من أسنان الإبل على حدة فقد صنفتها تصنيفًا، كأنك جعلت بنات المخاض منها صنفاً، وبنات اللبون صنفاً، والحقاق صنفاً، وكذلك الجذاع، والثني، والرُّبع. والحيوان: أجناس، فالناس: جنسٌ والإبل: جنسٌ، والبقر: جنس، والشاء: جنس). اهـ.

وقال الفيروزآبادي في (القاموس المحيط) (ص ٥٦١): (الجنس، بالكسر أعمُّ من النوع، وهو كلُّ ضربٍ من الشيء، فالإبل جنسٌ من البهائم، ج: أجناسٌ وجنوسٌ، وبالتحريك: جمودُ الماءِ وغيره. والجنيسُ: العريقُ في جنسه. وكسكيتٍ: سمكةٌ بين البياض والصُّفرة. والمجانسُ: المشاكل. وجنستِ الرُّطبةُ: نضجَ كلِّها. والتجنيسُ: تفعيلٌ من الجنس. وقولُ الجوهريِّ عن ابنِ دُرَيْدٍ أَنَّ الْأَصْمَعِيَّ كَانَ يَقُولُ: الْجِنْسُ: الْمُجَانِسَةُ، مِنْ لُغَاتِ الْعَامَّةِ غَلَطٌ، لِأَنَّ الْأَصْمَعِيَّ وَاضِعُ كِتَابِ الْأَجْنَاسِ، وَهُوَ أَوْلُ مَنْ جَاءَ بِهَذَا اللَّقْبِ). اهـ.

قلت: فتضمن كلام أهل اللغة العربية أن كلمة (جنس) عربية، ولذلك لم يعترضوها بشيء، ولم ينكروها، بل ما أنكرها إلا ربيع الجنسي وجماعته الجنسية والله المستعان.



ذكر الدليل

على تفنيده دعوى ربيع المدخلي
في تشييعه على أهل السنة والجماعة
في مسألة ذكرهم جنس العمل، وتكفيرهم بتركه
لقد حمل ربيع المدخلي حملة شعواء على علماء أهل السنة والجماعة
في ذكرهم جنس العمل، وتكفيرهم بتركه.

فقال ربيع المدخلي: (جنس العمل: وهو لفظ لا وجود له في الكتاب،
والسنة، ولا خاصم به السلف ولا أدخلوه في قضايا الإيمان...).

وقال ربيع المدخلي - وهو يعيب أهل السنة في تكفيرهم بترك جنس العمل
-: (الذي لا يبدع من لا يكفر تارك جنس العمل فهو عندهم مرجئ...).

وقال ربيع المدخلي - وهو يكذب على السلف -: (منهم من لا يكفر بترك
الأعمال هذه جميعاً الأركان هذه).

ويقرر ربيع بأن من أثبت الإيمان لتارك جنس العمل فهو ليس
بمرجئ^(١)!!!.

ولقد استفتح ربيع المدخلي دراسة (كتاب الإيمان) من صحيح البخاري في
الدورة التي أقيمت في الرياض في سنة (١٤٢٦ هـ) بالطعن الصريح في علماء

(١) والرجل ظهر منه بأنه يجازف في الكلام، فيتكلم بما لم يتقنه حال الجواب!

السنة القائلين بـ(جنس العمل)، وقال عنهم (أهل نعرات وفتن) وسمى هذا المصطلح وهو (جنس العمل): (نعرة) ولم يقل به أحد من السلف.

قلت: ولقد تكلم أهل السنة والجماعة في مسألة (جنس العمل) وكفروا

بتركه منهم:

- (١) شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.
- (٢) والحافظ ابن رجب رحمه الله.
- (٣) والشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله.
- (٤) والشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله.
- (٥) والشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله.
- (٦) والشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله.
- (٧) والشيخ عبدالله الغديان حفظه الله.
- (٨) والشيخ عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله.
- (٩) والشيخ فالح الحربي حفظه الله.
- (١٠) والشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله... وغيرهم^(١).

وإليك الدليل:

(١) قلت: ولم ينكر أحد من العلماء كلمة (جنس العمل) على هؤلاء العلماء عندما ذكروا ذلك فما وجه تشنيع ربيع إذن اللهم غفرًا.

قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: (لكن جنس العمل هو من حقيقة الإيمان، وليس شرطاً فقط).^(١) اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج ٧ ص ٦١٦): (وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع سواء جعل الظاهر من لوازم الإيمان، أو جزءاً من الإيمان كما تقدم بيانه). اهـ

وقال الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله - وهو يذكر اختلاف السلف فيما يصح به الإيمان من العمل - : (إلا أن جنس العمل لا بد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعاً).^{(٢)(٣)} اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في جامع العلوم والحكم (ص ٤١): (الإسلام: هو استسلام العبد لله وخضوعه وانقياده له، وذلك يكون بالعمل، وهو الدين كما سمي الله في كتابه الإسلام ديناً في حديث جبريل، وسمى النبي ﷺ الإسلام والإيمان والإحسان ديناً، وهذا أيضاً مما يدل على أن أحد الاسمين إذا أفرد دخل

(١) انظر ((أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان)) للسناني (ص ١٤٦).

(٢) نقلاً من ((جريدة الرياض)) العدد (١٢٥٠٦) في تاريخ ١٣/٧/١٤٢٣ هـ نقلاً من المصدر السابق (ص ١٤٧).

(٣) قلت: فمن أدخل العمل في الإيمان ثم زعم أن تارك عمل الجوارح بالكلية باقٍ على إيمانه لأن العمل شرط كمال عنده، فهو متناقض يلزمه بهذا القول المحدث قول المرجئة.

فيه الآخر، وإنما يفرق بينهما حيث قرن أحد الاسمين بالآخر، فيكون حينئذ المراد بالإيمان جنس تصديق القلب^(١)، وبالإسلام جنس العمل). اهـ

وقال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في فتح ربِّ البرية (ص ٥٦): (من جهة حسن العمل وجنسه فكلما كان العمل أحسن كانت زيادة الإيمان به أعظم، وحسن العمل يكون بحسب الإخلاص والمتابعة.

وأما جنس العمل فإن الواجب أفضل من المسنون، وبعض الأعمال أفضل من بعض فمتى أتى الإنسان بما هو أفضل كانت زيادة الإيمان به أعظم). اهـ
وسئل الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ حفظه الله: سماحة الشيخ انتشر عندنا - يعني في أوروبا - بصورة عجيبة أن الذي يترك الأعمال كل الأعمال، و(جنس العمل) بغير عذر يكون مؤمن ناقص الإيمان، فما صحة هذا القول أثابكم الله؟.

فأجاب فضيلته: (لا... هذا قول باطل!، الأعمال جزء من الإيمان، ومن ادعى الإيمان بدون عمل فليس بمؤمن، والله جلّ وعلا ما ذكر الإيمان إلا مقروناً بالعمل الصالح).^(٢) اهـ

(١) يعني الإيمان في القلب كما أوضحه ابن رجب رحمه الله بعد ذلك فتنبه.

قلت: ولكن الشاهد من هذا الكلام بأنه ذكر لفظ (جنس العمل).

وانظر ((فتح الباري)) لابن رجب (ج ١ ص ٦ و ٣٠ و ١١١ و ١٥٦).

(٢) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨١)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

وسئل أيضاً: سماحة الشيخ هل تارك (جنس العمل) ناقص الإيمان، وهل يكون بقوله هذا موافق للمرجئة أحسن الله إليكم؟.

فأجاب فضيلته: (نعم... لأن (جنس العمل) تاركه قد كفر - نسأل الله العافية -، لأن العمل جزء من الإيمان).^(١) اهـ

وسئل الشيخ أيضاً: سماحة الشيخ هل تارك (جنس العمل) مؤمن ناقص الإيمان، وهو قائل ذلك يسمى مرجئاً، وجزاك الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (يا أخواني الأعمال جزء من الإيمان لا انفصام بين العمل والإيمان، الإيمان والأعمال شيء واحد، فالذي يترك الأعمال هو تارك للإيمان، ومن يزعم أنه مؤمن، وهو لا يؤدي عمله، لا يصلي، ولا يزكي، ولا يصوم، ولا يحج، ولا يؤدي واجباً، ولا يبتعد عن محرم، ولا يمتثل واجباً، أين هذا من الإيمان؟!).

فالإيمان والعمل شيء واحد لا انفصام للعمل عن الإيمان، بل الأعمال جزء من الإيمان، والله ما ذكر الإيمان إلا مقروناً بالعمل الصالح).^(٢) اهـ

(١) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٢)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

(٢) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٤)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

وفي إجابة لسماحة الشيخ في مكالمة هاتفية على سؤال يقول صاحبه: هناك شريط يروج عندنا (السائل من الجزائر) بعنوان: (شرح كتاب الإيمان) من (صحيح البخاري) لأحد الدكاترة من عندكم من (مكة).

قال الشيخ حفظه الله: (من هو)، قال السائل: (الدكتور ربيع بن هادي المدخلي)، يقول: إن كلمة (جنس العمل) محدثة، ولا أصل لها في القرآن، وفي السنة، ولم يدخلها السلف في تعريف الإيمان، أحدثها التكفيريون، والقطبيون، فما صحة هذا، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب المفتي حفظه الله بقوله: (هذا كلام غير صحيح، بس، ما يصلح هذا).^(١) اهـ

وسئل الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: وفقكم الله، هناك من يقول أن تارك (جنس العمل) بالكلية لا يكفر، وأن هذا القول قول ثاني للسلف، لا يستحق الإنكار، ولا التبديع^(٢)، فما صحة هذه المقولة، أثابكم الله؟.

(١) انظر (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٩)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

(٢) وهنا أنكر الشيخ المفتي حفظه الله على ربيع المدخلي موافقته لمذهب المرجئة.

(٣) ((شريط مسجل)) بصوت ربيع، في (شبكة الأثري)، و(بيان حال ربيع) (ص ٨ - مذكرة)، وغير ذلك من مراجعه التي سبقت.

فأجاب فضيلته: (هذا كذاب، الذي يقول هذا الكلام هذا كذاب، كَذَبَ على السلف، السلف ما قالوا: إن الذي يترك (جنس العمل) لا يكفر، ما قالوا: إن الذي يترك (جنس العمل)، ولا يعمل أي شيء يكون مؤمناً، من ترك العمل نهائياً من غير عذر، لا يصلي، ولا يصوم، ولا يعمل أي شيء، ويقول أنا مؤمن هذا كذاب.

أما الذي ترك العمل بعذر شرعي، وما يتمكن من العمل نطق بالشهادتين بصدق، ومات أو قتل في الحال فهذا ما في شك أنه مؤمن، لأنه ما تمكن من العمل ما تركه رغبة عنه. أما الذي يتمكن من العمل ويتركه، ولا يصلي، ولا يصوم، ولا يزكي، ولا يجتنب المحرمات، ولا يجتنب الفواحش، هذا ليس بمؤمن، ولا أحد يقول أنه مؤمن إلا المرجئة^(١). اهـ

وسئل أيضاً: ظهر في هذا الوقت من يقول أن تارك (جنس العمل) مؤمن، ويكابر في هذا القول، ويدعو إليه، ويهدد من لا يقول بقوله، وجزاكم الله خيراً؟.

(١) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ٩٣)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

فأجاب فضيلته: (لا نحتاج إلى هذا الرجل، ولا إلى قوله، والسلف الصالح والعلماء كفوننا، وبينوا لنا الإيمان وهو: قول واعتقاد وعمل، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، فهذا الرجل لا ننظر إليه ولا إلى قوله).^(١) اهـ

وسئل الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الغديان حفظه الله: هناك من يقول أن تارك (جنس العمل) بأنه مؤمن، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (فما معنى تارك (جنس العمل)، إذا كان تارك (جنس العمل) معناه تارك جميع الأعمال، هذا مذهب المرجئة، وأنا ما أدري ما يحمل الإنسان على ترك هدي الرسول ﷺ، والأخذ بهدي غيره، ويجادل وينظر).^(٢) اهـ

وسئل الشيخ أيضاً: قال أحدهم في مقال له: (وفي نادر من الأحيان يسألني عنه بعض الناس يعني عن ترك (جنس العمل) هل هو كافر أم لا؟!، فأناه عن الخوض فيه، فإذا ألحّ اعترضتُ عليه ببعض أحاديث الشفاعة، كحديث أنس رضي الله عنه: (يخرج من النار من كان في قلبه أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان) فما صحة هذا القول، بارك الله فيكم؟.

(١) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ٩٧)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

(٢) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ١١٠)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

فأجاب فضيلته: (يا أخي هذه مسألة تدخل في مذهب المرجئة الذين لا يجعلون العمل شرط صحة، تدخل في هذا الباب كله، وعن استدلاله، فهذا الأمر يرجع إلى الله، يعني لا يدخل فيها الإنسان أصلاً).^(١) اهـ

وسئل أيضاً: هناك قول لأحد الدكاترة من عندكم من مكة يدعى ربيع المدخلي يقول: أن كلمة (جنس العمل) محدثة، ولا أصل لها في القرآن، وفي السنة، ولم يدخلها السلف في تعريف الإيمان، أحدثها التكفيريون والقطبيون، فما صحة هذا؟.

فأجاب فضيلته: (هذا ليس بصحيح، هذا الكلام ليس بصحيح؛ لأن هذا مذهب المرجئة).^(٢) اهـ

وسئل الشيخ أيضاً - في مكالمة من الجزائر - : يا شيخ قال أحدهم في مقال له: (في نادر من الأحيان يسألني عنه - يعني تارك (جنس العمل) - بعض العمل: هل هو كافر أم لا؟، فأنهاه عن الخوض فيه) (القائل هو ربيع في مقاله: كلمة حق حول جنس العمل)،

فقاطعه الشيخ الغديان قائلاً: (هذه المسألة تدخل في مذهب المرجئة الذين لا يجعلون العمل شرط صحة).^(٣) اهـ

(١) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ١١١)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

(٢) وانظر: (الإنتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ١١٢)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

وسئل الشيخ فالح بن نافع الحربي حفظه الله: هناك من يقول أن تارك (جنس العمل)، أو كل الأعمال يكون مؤمناً ناقص الإيمان، ما صحة هذا القول أحسن الله إليكم؟.

فأجاب فضيلته: (ليس صحيحاً، هذا باطل، وهذا يوافق المرجئة وهذا مرجئ الذي يقول هذا القول، لماذا، لأن تارك جميع العمل كافراً عند أهل السنة والجماعة، وهو غير مؤمن، والإيمان عندهم هو: اعتقاد بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالجوارح.

والعمل بالجوارح جزء من الإيمان، وكله ركن فيه، فإذا لم يأت بالعمل على الإطلاق يكون قد هدم هذا الركن، وهو كافر خارج من الملة، ومن قال عنه ناقص الإيمان، أثبت له الإيمان - بغض النظر عن كونه قال إيمانه ناقص، أو تام - فهو قد خالف إجماع الأمة ونقضه، وهو أنه يرويه كافراً غير مؤمن، وهو أثبت له الإيمان سواء قال إيمانه ناقص، أو قال إيمانه غير ناقص، وهذا هو مذهب المرجئة.

فمذهب المرجئة إنهم لا يكفرون الشخص، ويثبتون له الإيمان، ولو انتهت جميع الأعمال، ولو لم يعمل عملاً قط.

(١) وانظر: (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ١١٢)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (الأسئلة الجزائرية في مسائل الإيمان).

فهؤلاء يشبهون على الناس، ويتبعون المشابه، ويحتجون بالأحاديث، وقد وجهها أهل السنة والجماعة حتى لا تتصادم مع النصوص القطعية التي أجمعت عليها الأمة، ولا يضربون بها النصوص، ويشبهون بها، فتشبيهها وتشويشها، هذه طريقة أهل البدع، وهو أنهم دائماً يتبعون ما تشابه.

ولكن أهل السنة - والله الحمد - البعيدون عن هذه الطريقة يفهمون النصوص بعضها مع بعض، فيقولون (لم يعملوا خيراً قط)^(١) أي لم يكن عمله تاماً، ولم يكن عمله كافياً في إخراجهم من طائفة العقوبة، فهو يقع تحت الوعيد في نقصان عمله ولقلة عمله، ولا يأخذون بهذا المشابه، ويتركون النصوص القطعية الكثيرة في الكتاب والسنة، وإجماع أهل السنة، وإنما يوجهونها مع النصوص الأخرى، فيحملون المشابه على المحكم، فينبغي أن تتبها إلى هذه المكيدة، مكيدة من يقول بهذا القول أو ينصره)^(٢) اهـ

قلت: فهؤلاء العلماء ذكروا (جنس العمل) فلماذا التشنيع على من يذكر (جنس العمل) في مقالاته.^(٣)

وقال الدكتور فضيلة الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: (كذلك ينبغي أن يُعلم أن قولنا: (العمل داخل في مسمى الإيمان، وركن فيه لا

(١) وانظر: كتابي (القناعة في تبين شذوذ زيادة "لم يعملوا خيراً قط" في حديث الشفاعة).

(٢) وانظر: (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي (ص ١١٤)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

(٣) قلت: فالأمر فيه سعة، فمن ذكره فلا يشنع عليه، ومن لم يذكره فله ذلك، والله ولي التوفيق.

يقوم الإيمان إلا به)؛ نعني به (جنس العمل)، وليس أفراد العمل، لأن المؤمن قد يترك أعمالاً كثيرة صالحة مفروضة عليه ويبقى مؤمناً.

لكنه لا يسمى مؤمناً، ولا يصح منه إيمان إذا ترك كل العمل، يعني إذا أتى بالشهادتين، وقال: أقول ذلك واعتقده بقلبي، وأترك كل الأعمال بعد ذلك أكون مؤمناً.

فالجواب: أن هذا ليس بمؤمن؛ لأنه ترك مسقطاً لأصل الإيمان؛ يعني ترك (جنس العمل) مسقطاً لأصل الإيمان، فلا يوجد مؤمن عند أهل السنة والجماعة يصح إيمانه إلا ولا بد أن يكون معه مع الشهادتين (جنس العمل الصالح)، يعني جنس الامتثال للأوامر والاجتناب للنواهي^(١). اهـ

وقال الدكتور فضيلة الشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ حفظه الله: (وقول أهل السنة: (إن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً) لا يعنون به أن المسلم لا يكون معه شيء من الإيمان أصلاً، بل لا بد أن يكون معه مطلق الإيمان الذي به يصح إسلامه، كما أن المؤمن لا بد أن يكون معه مطلق الإسلام الذي يصح به إيمانه، ونعني بمطلق الإسلام (جنس العمل)، فبهذا يتفق ما ذكره في تعريف الإيمان، وما أصلوه من أن كل مؤمن مسلم دون العكس)^(٢). اهـ

(١) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (شرح لمعة الاعتقاد) رقم (٢)، وجه (ب).

(٢) (شريط مسجل) بصوت الشيخ، بعنوان (شرح لمعة الاعتقاد) رقم (٢)، وجه (ب).

قلت: وقد أجمع علماء السلف أهل السنة والجماعة على كفر تارك جنس

العمل.^(١)

قلت: لأنه يمتنع أن يكون العبد مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه ولم يؤد عملاً

صالحاً...!!!.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج ٧ ص ٦٢١): (وقد تبين

أن الدين لا بد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله

ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه، ولم يؤد واجباً ظاهراً، ولا صلاة، ولا زكاة، ولا

صياماً، ولا غير ذلك من الواجبات [أو] لا لأجل أن الله أوجبها، مثل أن يؤدي

الأمانة أو يصدق الحديث، أو يعدل في قسمه وحكمه، من غير إيمان بالله

ورسوله، لم يخرج بذلك من الكفر، فإن المشركين، وأهل الكتاب يرون وجوب

هذه الأمور، فلا يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات

التي يختص بإيجابها محمد ﷺ). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج ٧ ص ٦١١): (ومن

المتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة

والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من

رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع

(١) بخلاف قول ربيع الذي يقول بأن السلف اختلفوا في تكفير تارك جنس العمل!!!.

نفاق في القلب، وزندقة لا مع إيمان صحيح، ولهذا إنما يصف سبحانه بالامتناع عن السجود الكفار). اهـ

وقال العلامة القصاب في نكت القرآن (ج ١ ص ٤٦١): سورة الأنفال رد على المرجئة: (قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ، أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ دَرَجَاتٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾^(١) رد على المرجئة من وجوه:

أحدها: أنه ذكر عامة الأعمال الصالحة الظاهرة والباطنة وجعلها من الإيمان، وذلك أنه ذكر قبل ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ التقوى وإصلاح ذات البين^(٢)، ثم نسق في هذه الآية عملاً بعد عمل وذكر فيها التوكل وهو: باطن. والثاني: أنه ذكر زيادة الإيمان بتلاوة الآيات عليهم وهم ينكرونه. والثالث: أنه لم يثبت لهم حقيقة الإيمان إلا باجتماع خصال الخير من الأعمال الظاهرة والباطنة وهم يثبتون حقيقة^(٣) بالقول وحده.

(١) سورة الأنفال آية (٢ و٣ و٤).

(٢) وذلك بقوله في أول آية من هذه السورة: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾.

(٣) يعني يثبتون حقيقة الإيمان بالقول وحده.

والرابع: أنه - جل وتعالى - قال بعد ذلك كله ﴿لَهُمْ دَرَجَاتٌ﴾ وقد أثبت لهم الإيمان بشرائطه وحقيقته، وهم لا يجعلون للمؤمن في إيمانه إلا درجة واحدة، ولا يجعلون للإيمان أجزاء.

فكيف يستقيم أن يسمى المرء بالإقرار وحده مستكمل الإيمان وقد سمي الله - جل جلاله - كل من حوته الآية إيماناً؟. اهـ

وقال ابن رجب رحمه الله في جامع العلوم والحكم (ج ١ ص ٥٨): (والمشهور عن السلف وأهل الحديث أن الإيمان: قول وعمل ونية، وأن الأعمال كلها داخله في مسمى الإيمان، وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم، وأنكر السلف على من أخرج الأعمال من الإيمان إنكاراً شديداً، وممن أنكر ذلك على قائله، وجعله قولاً محدثاً: سعيد بن جبير، وميمون ابن مهران، وقتادة، وأيوب السختياني، وإبراهيم النخعي، والزهري، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم.

وقال الثوري: هو رأي محدث، أدركنا الناس على غيره، قال الأوزاعي: كان من مضى من السلف لا يفرقون بين العمل والإيمان).^(١) اهـ

(١) فمن بدع المرجئة أن الأعمال عندهم لا تدخل في مسمى الإيمان، لأنهم يعتقدون أن الأعمال شرط كمال في الإيمان فهي شيء زائد عندهم عن الإيمان والله المستعان.

وانظر ((التعليقات المختصرة على العقيدة الطحاوية)) للشيخ الفوزان (ص ١٤٥).

وقال ابن رجب رحمه الله في جامع العلوم والحكم (ج ١ ص ٩٣) تحت حديث ابن عمر رضي الله عنهما (بني الإسلام على خمس): (فإن النبي ﷺ جعل هذه الخمس دعائم الإسلام ومبانيه، وفسر بها الإسلام في حديث جبريل، وفي حديث طلحة بن عبيدالله الذي فيه: أن أعرابياً سأل النبي ﷺ ففسره له بهذه الخمس، ومع هذا فالمخالفون في الإيمان يقولون: لو زال من الإسلام خصلة واحدة، أو أربع خصال سوى الشهادتين، لم يخرج بذلك من الإسلام).^(١) اهـ

وسئل فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله تعالى: هناك من يقول الإيمان قول واعتقاد وعمل، لكن العمل شرط كمال فيه، ويقول أيضاً لا كفر إلا باعتقاد. فهل هذا القول من أقوال أهل السنة والجماعة أم لا؟

فأجاب فضيلته: (الذي يقول هذا ما فهمه الإيمان، ولا فهم العقيدة، وهذا هو ما قلناه في المقدمة من أن الواجب عليه أن يدرس العقيدة على أهل العلم ويتلقاه من مصادرها الصحيحة، وسيعرف الجواب عن هذا السؤال.

وقوله: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد ثم يقول: إن العمل شرط في كمال الإيمان وفي صحته، هذا تناقض كيف يقول العمل من الإيمان ثم يقول العمل شرط؟!).^(٢) اهـ

(١) كذلك هؤلاء مخالفون في الإيمان لأهل السنة والجماعة لأنهم قالوا: لو زالت جميع الأعمال سوى الشهادتين لم يخرج بذلك من الإسلام.

قلت: وهذه المقولة الحادثة انتشرت بين أتباع ربيع المدخلي في شبكة سحاب وغير ذلك والله المستعان.

(٢) ((مسائل في الإيمان)) (ص ١٦).

وسئل فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله: من شهد أن لا إله إلا الله، واعتقد بقلبه، ولكن ترك جميع العمل، هل يكون مسلماً؟
فأجاب فضيلته: (لا، ما يكون مسلماً حتى يوحد الله بعمله، يوحد الله بخوفه ورجائه، ومحبته، والصلاة، ويؤمن أن الله أوجب كذا وحرم كذا. ولا يتصور... ما يتصور أن الإنسان المسلم يؤمن بالله يترك جميع الأعمال، هذا التقدير لا أساس له. لا يمكن يتصور أن يقع من أحد... نعم لأن الإيمان يحفز به إلى العمل بالإيمان الصادق... نعم).^(١) اهـ

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: عن العمل: (لا، هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان، الإيمان قول وعمل وعقيدة أي: تصديق، والإيمان يتكون من القول والعمل والتصديق عند أهل السنة والجماعة).^(٢) اهـ

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله: - عندما سئل: هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان لكنه شرط كمال؟ - : (لا، لا ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان هذا قول المرجئة..).^(٣) اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الاستقامة (ج ٢ ص ٣٠٩) وذكر مقولة السلف: (لا يُقبل قولاً إلا بعمل): (وهذا فيه ردٌّ على المرجئة الذين

(١) نقلاً من (التعليق على فتح المجيد شرح كتاب التوحيد) الشريط الثاني أول الوجه الثاني.

(٢) انظر ((أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلية في مسمى الإيمان)) للسناني (ص ١٤٤).

(٣) أنظر ((المصدر السابق)) (ص ١٤٥).

يجعلون مجرد القول كافياً، فأخبر أنه لا بد من قول وعمل إذ الإيمان قول وعمل، لا بد من هذين كما بسطناه في غير هذا الموضوع). اهـ

وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في مسائل في الإيمان (ص ١٧): (لا عمل بدون إيمان، ولا إيمان بدون عمل فهما حقيقة الإيمان، والأعمال من الإيمان، والأقوال من الإيمان، والاعتقاد من الإيمان، ومجموعها كله هو الإيمان بالله عز وجل، مع الإيمان بكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره). اهـ

وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في مسائل في الإيمان (ص ٣٤): (العمل من الإيمان، فمن تركه يكون تاركاً للإيمان، سواء ترك العمل كله نهائياً فلم يعمل شيئاً أبداً، أو أنه ترك بعض العمل لأنه لا يراه من الإيمان ولا يراه داخلاً في الإيمان فهذا يدخل في المرجئة^(١)، والعمل قد يزول الإيمان بزواله كترك الصلاة).^(٢) اهـ

(١) وربيع دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجئة، فلم يستطع التخلص منها إلى الآن اللهم غفراً.
 (٢) ومن خطأ بعض المرجئة في هذه المسألة من المعاصرين المتسبين للسلف أنهم يصفون المخالفين من أهل السنة والجماعة بالخوارج، وهذا فيه تجن على السلف من جهتين.
 الأولى: أنهم نسبوا إلى السلف ما ليس من مذهبهم.
 الثانية: أنه يلزم على ذلك الطعن في السلف الصالح. لأن ما زال السلف يدخلون العمل في مسمى الإيمان والمرجئة لا يدخلون العمل في مسمى الإيمان.

قلت: ويدل على فساد قول المرجئة العصرية اضطرابهم في الكلام في مسائل الإيمان كما هو الظاهر من مقالاتهم.

وقال الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ حفظه الله: (المسلمون في عهد المصطفى ﷺ، وعهد خلفائه الراشدين كانوا يعتقدون أن الإيمان: اعتقاد القلب، ونطق اللسان، وعمل الجوارح، وأن الأعمال جزء من الإيمان، فلم يقولوا: هي شرط كمال، بل كانوا يعتقدون أن الأعمال جزء من مسمى الإيمان، فلفظ الإيمان يدخل فيه الأقوال والأعمال والاعتقادات، كلها يشملها مسمى الإيمان، وتقتضيها حقيقة الإيمان).^(١) اهـ

قلت: وهذا كله يؤكد وجوب ترك قول المرجئة الخامسة العصرية هذا، وهجره لأنه من المعلوم عند أهل السنة والجماعة: أن كل قول لم يقله السلف، وأحدث خلافاً وافتراقاً في الأمة، فإنه ليس هو من الدين، ويتحتم تركه حتى تجتمع الكلمة وتأتلف القلوب.

قال ابن القيم رحمه الله في الفوائد (ص ٢٨٣): (الإيمان له ظاهر وباطن، وظاهره قول اللسان وعمل الجوارح، وباطنه تصديق القلب وانقياده ومحبته، فلا ينفع ظاهر لا باطن له). اهـ

(١) انظر ((حقيقة الإيمان)) (ص ٦٣).

(٢) إذا فالمتقرر عند أهل السنة والجماعة هو تلازم الجوارح الظاهرة وأعمال القلوب الباطنة، لا يمكن تصور وجود أحدهما دون الآخر.

وقال ابن القيم رحمه الله في الفوائد (ص ٢٠٤): (فكل إسلام ظاهر لا ينفذ صاحبه منه إلى حقيقة الإيمان الباطنة، فليس بنافع حتى يكون معه شيء من الإيمان الباطن، وكل حقيقة باطنة لا يقوم صاحبها بشرائع الإسلام الظاهرة لا تنفع ولو كانت ما كانت). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج ٧ ص ١٢٨): (القرآن والسنة مملوءان بما يدل على أن الرجل لا يثبت له حكم الإيمان إلا بالعمل مع التصديق، وهذا في القرآن أكثر بكثير من معنى الصلاة والزكاة، فإن تلك إنما فسرتها السنة، والإيمان بيّن معناه الكتاب والسنة وإجماع السلف). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج ٧ ص ٦٢١): (وقد تبين أن الدين فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمناً بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه ولم يؤد واجباً ظاهراً، ولا صلاة ولا زكاة ولا صياماً ولا غير ذلك من الواجبات). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج ٧ ص ٦١١): (ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج، ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب، وزندقة لا مع إيمان صحيح، ولهذا إنها يصف سبحانه بالامتناع عن السجود الكفار). اهـ.

قلت: ويؤيد ما سبق من الكلام تتابع النصوص الشرعية من الكتاب والسنة الدالة على دخول الأعمال في مسمى الإيمان كما سبق.

قال الحافظ الآجري رحمه الله في الأربعين (ص ١٣٥): (اعلموا رحمنا الله وإياكم أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق: وهو التصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح... ولا تجزئ معرفة بالقلب، والنطق باللسان حتى يكون معه عمل الجوارح. فإذا كملت الخصال الثلاث كان مؤمناً... فالأعمال بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان.

فمن لم يصدق الإيمان بعمله، وبجوارحه مثل الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد أشباه هذه، ورضي لنفسه المعرفة والقول دون العمل لم يكن مؤمناً، ولم تنفعه المعرفة والقول). اهـ

وقال الحافظ ابن بطة رحمه الله في الإبانة الكبرى (ج ٢ ص ٧٩٥): (فقد تلوت عليكم من كتاب الله عز وجل ما يدل العقلاء من المؤمنين أن الإيمان قول وعمل، وأن من صدق بالقول، وترك العمل كان مكذباً وخارجاً من الإيمان، وأن الله لا يقبل قولاً إلا بعمل، ولا عملاً إلا بقول). اهـ

وقال الحافظ أبو عبيد رحمه الله في الإيمان (ص ٦٥): (فلم يجعل الله للإيمان حقيقة إلا بالعمل على هذه الشروط، والذي يزعم أنه بالقول خاصة يجعله مؤمناً حقاً، وإن لم يكن هناك عمل فهو معاند لكتاب الله والسنة). اهـ

وسئل الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: شهادة أن لا إله إلا الله هي مفتاح دين الإسلام، وأصله الأصيل؛ فهل من نطق بها فقط؛ دخل في دائرة المسلمين؛ دون عمل يذكر؟ وهل الأديان السماوية - غير دين الإسلام الذي جاء به محمد ﷺ - جاءت بنفس هذا الأصل الأصيل؟

فأجاب فضيلته: (من نطق بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؛ حكم بإسلامه باذي ذي بدء، وحقن دمه: فإن عمل بمقتضاها ظاهراً وباطناً؛ فهذا مسلم حقاً، له البشرى في الحياة الدنيا والآخرة.

وإن عمل بمقتضاها ظاهراً فقط؛ حكم بإسلامه في الظاهر، وعمول معاملة المسلمين، وفي الباطن هو منافق، يتولى الله حسابه. وأما إذا لم يعمل بمقتضى لا إله إلا الله، واكتفى بمجرد النطق بها، أو عمل بخلافها؛ فإنه يحكم بردته، ويعامل معاملة المرتدين.

وإن عمل بمقتضاها في شيء دون شيء؛ فإنه يُنظر: فإن كان هذا الذي تركه يقتضي تركه الردة؛ فإنه يحكم بردته، كمن ترك الصلاة متعمداً، أو صرف شيئاً من أنواع العبادة لغير الله. وإن كان هذا الذي تركه لا يقتضي الردة؛ فإنه يُعتبر مؤمناً ناقص الإيمان بحسب ما تركه؛ كأصحاب الذنوب التي هي دون الشرك.

وهذا الحكم التفصيلي جاءت به جميع الشرائع السماوية).^(١) اهـ

(١) ((المتقى)) (ج ١ ص ٩).

وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في المنتقى (ج ١ ص ٢٩٠):

(وقال الله سبحانه وتعالى ﴿ وَالْعَصْرُ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ

ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾ ﴾^(١).

فرتب السلامة من الخسارة على مسائل أربع:

المسألة الأولى: الإيمان، ويعني: الاعتقاد الصحيح.

المسألة الثانية: العمل الصالح، والأقوال الصالحة، وعطف الأقوال

الصالحة، والأعمال الصالحة على الإيمان من باب عطف الخاص على العام؛ لأن الأعمال داخله في الإيمان، وإنما عطفها عليه اهتماماً بها.

والمسألة الثالثة: ﴿ وَتَوَّاصَوْا بِالْحَقِّ ﴾ يعني: دَعُوا إِلَى اللَّهِ، وَأَمَرُوا

بالمعروف، وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، لَمَّا اعْتَنَوْا بِأَنْفُسِهِمْ أَوَّلًا، وَعَرَفُوا الطَّرِيقَ دَعَا غَيْرِهِمْ إِلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ مَكَلَّفٌ بِدَعْوَةِ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَالْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ.

﴿ وَتَوَّاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾، وهذه المسألة الرابعة: الصَّبْرُ عَلَى مَا يُلَاقُونَهُ فِي

سبيل ذلك من التعب والمشقة، فلا سعادة لمسلم إلا إذا حقق هذه المسائل (الأربع). اهـ.

وقال الشيخ إسحاق بن عبدالرحمن بن حسن رحمه الله: (ومجرد الإتيان بلفظ الشهادة، من غير علم بمعناها، ولا عمل بمقتضاها: لا يكون به المكلف مسلماً).^(١) اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج ٧ ص ٦٤٤) عن الإيمان: (إذا ذهب نقص عن الأكمل، ومنه إذا ذهب ذهب عن الكمال، ومنه ما إذا ذهب ذهب الإيمان بالكلية، وهو القول والاعتقاد). اهـ

وقال الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله في كشف الشبهات (ص ١٢٦): (لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلماً. فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهما). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في شرح العمدة (ص ٨٦): (فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمناً... فإن حقيقة الدين هو الطاعة والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل لا بالقول فقط فمن لم يفعل لله شيئاً فما دان لله ديناً، ومن لا دين له فهو كافر). اهـ

وقال ابن راهوية رحمه الله: (أول من تكلم بالإرجاء زعموا أن الحسن بن محمد الحنفية، ثم غلت المرجئة حتى صار من قولهم: أن قوماً يقولون: من ترك

(١) انظر ((الدر السنية في الأجوبة النجدية)) (ج ١ ص ٥٢٢).

(٢) وانظر ((التعليق على صحيح مسلم)) للشيخ محمد العثيمين (ص ١٦٩) كتاب الإيمان.

المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض من غير جحود بها أنا لا نكفره يرجى أمره إلى الله بعد إذ هو مقر.

فهؤلاء المرجئة الذين لا شك فيهم، ثم هم أصناف، منهم من قول: نحن مؤمنون البتة، ولا يقول عند الله، ويرون الإيمان قولاً وعملاً، وهؤلاء أمثلهم، وقوم يقولون: الإيمان قول ويصدق العمل، وليس العمل من الإيمان، ولكن العمل فريضة والإيمان هو القول، ويقولون: حسناتنا متقبلة، ونحن مؤمنون عند الله، وإيماننا وإيمان جبريل واحد، فهؤلاء الذين جاء فيهم الحديث أنهم المرجئة التي لعنت على لسان الأنبياء).^(١) اهـ

وقال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في فتح رب البرية (ص ٥٧): (ترك الطاعة فإن الإيمان ينقص به، والنقص به حسب تأكيد الطاعة فكلما كانت الطاعة أؤكد كان نقص الإيمان بها أعظم، وربما فقد الإيمان كله كترك الصلاة). اهـ

وقال الآجري رحمه الله في الشريعة (ج ٢ ص ٦٨٤): (من قال الإيمان قول دون العمل يقال له: رددت القرآن والسنة، وما عليه جميع العلماء، وخرجت من قول المسلمين، وكفرت بالله العظيم). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج ١٤ ص ١٢٠): (فمن قال: إنه يصدق الرسول ويحبه ويعظمه بقلبه ولم يتكلم قط بالإسلام، ولا فعل

(١) ((مسائل حرب)) (ص ٣٧٧).

شيئاً من واجباته بلا خوف، فهذا لا يكون مؤمناً في الباطن، وإنما هو كافر...). اهـ

وقال الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله: (فلا بد من شهادة: أن لا إله إلا الله، من اعتقاد بالجنان، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، فإن اختل نوع من هذه الأنواع لم يكن الرجل مسلماً).^(١) اهـ

قلت: ومن هنا يتبين الفرق بين مذهب السلف، ومخالفهم.

وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله في فتح المجيد (ص ٣٥): (قوله (من شهد أن لا إله إلا الله) أي من تكلم بها عارفاً لمعناها، عاملاً بمقتضاها، باطناً وظاهراً، فلا بد في الشهادتين من العلم واليقين والعمل بمدلولها، كما قال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ﴾ وقال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

أما النطق بها من غير معرفة لمعناها، ولا يقين، ولا عمل بما يقتضيه، من نفي الشرك، وإخلاص القول والعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح فغير نافع بالإجماع). اهـ

وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن رحمه الله: (أجمع العلماء سلفاً وخلفاً من الصحابة والتابعين والأئمة، وجميع أهل السنة، أن المرء لا يكون مسلماً، إلا

(١) انظر ((الدرر السنية)) (ج ٢ ص ٣٥٠).

بالتجرد من الشرك الأكبر، والبراء منه وممن فعله، وبغضهم ومعاداتهم بحسب الطاقة والقدرة، وإخلاص الأعمال كلها لله).^(١) اهـ

وقال الشيخ سليمان بن عبدالرحمن رحمه الله: (ومجرد التلفظ بالشهادتين لا يكفي في الإسلام بدون العمل بمعناها واعتقاده إجماعاً).^(٢) اهـ

وقال ابن القيم رحمه الله في بدائع الفوائد (ج ٣ ص ٧١٠): (لله على العبد عبوديتين عبودية باطنة، وعبودية ظاهرة، فله على قلبه عبودية، وعلى لسانه، وجوارحه عبودية، فقيامه بصورة العبودية الظاهرة مع تعريه عن حقيقة العبودية الباطنة، مما لا يقربه إلى ربه، ولا يوجب له الثواب، وقبول عمله.

فإن المقصود امتحان القلوب، وابتلاء السرائر، فعمل القلب هو روح العبودية بها، فإذا خلا عمل الجوارح منه، كان كالجسد الموات، بلا روح، والنية هي عمل القلب، الذي هو ملك الأعضاء، والمقصود بالأمر والنهي فكيف يسقط واجبه...). اهـ

وقال الشوكاني رحمه الله في إرشاد السائل (ص ٣٣): (وأقول من كان تاركاً لأركان الإسلام، وجميع فرائضه ورافضاً لما يجب عليه من ذلك من الأقوال والأفعال ولم يكن لديه إلا مجرد التكلم بالشهادتين، فلا شك ولا ريب أن هذا كافر شديد الكفر حلال الدم والمال). اهـ

(١) ((الدرر السنية)) (ج ١١ ص ٥٤٥).

(٢) ((فتاوى الأئمة النجدية)) (ج ١ ص ٩٧).

قلت: فهذا الموضوع ينبغي تدبره فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب.^(١)

وقال الشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله: (إن الإيمان بدون عمل لا يفيد فالله عز وجل حينما يذكر الإيمان، يذكره مقروناً بالعمل الصالح، لأننا لا نتصور إيماناً بدون عمل صالح).^(٢) اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج ٧ ص ٥٠٦): (ولكن القول المطلق، والعمل المطلق في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان، وعمل القلب والجوارح.

فقول اللسان بدون اعتقاد القلب هو قول المنافقين وهذا لا يسمى قولاً إلا بالتقييد كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]. وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب هي من أعمال المنافقين التي لا يتقبلها الله.

فقول السلف يتضمن القول والعمل الباطن والظاهر، لكن لما كان بعض الناس قد لا يفهم دخول النية في ذلك، قال بعضهم ونية، ثم بين آخرون أن مطلق القول والعمل والنية لا يكون مقبولاً إلا بموافقة السنة...). اهـ

(١) انظر ((الفتاوى)) لابن تيمية (ج ٧ ص ٦١٦).

(٢) انظر ((التيان لعلاقة العمل بمسمى الإيمان)) لابن سؤف (ص ٤٢).

وقال الشاطبي رحمه الله في الموافقات (ج ١ ص ٣٦٧): (ومن هنا فإن كان الظاهر مُنْخَرِماً حُكِّمَ على الباطن بذلك، أو مستقيماً حُكِّمَ على الباطن بذلك أيضاً، وهو أصل عامٌّ في الفقه وسائر الأحكام العاديات والتجريبيات بل الالتفات إليها من هذا الوجه نافع في جملة الشريعة جداً، والأدلة على صحته كثيرة جداً، وكفى بذلك عمدة أنه الحاكم بإيمان المؤمن، وكُفِرَ الكافر، وطاعة المطيع، وعصيان العاصي، وعدالة العدل، وجرحة المجرِّح، وبذلك تنعقد العقود وترتبط المواثيق إلى غير ذلك من الأمور بل هو كُليَّةُ التشريع، وعمدة التكليف بالنسبة إلى إقامة حدود الشعائر الإسلامية الخاصة والعامّة). اهـ

قلت: قد فهم منها بعض من تكلم في هذه المسألة أن الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند السلف.

وهذا خطأ يقع فيه كثير من طلاب العلم، ممن لم يمحص قول السلف في هذا الباب.

قلت: فليس مراد السلف: أن جنس الأعمال شرط لكمال الإيمان، لأن هذا يقتضي صحة الإيمان بدون أي عمل، وهذا لازم قول المرجئة، وليس قول السلف اللهم غفراً.

قلت: فمن أنزل مرتبة العمل عن مرتبة القول، بأن زعم حصول نجاة من لم يعمل من شرائع الإسلام خيراً قط^(١)، مع قدرته على العمل، وعدم وجود المانع، فقد غلط، وقوله هذا يلتقي مع المرجئة في أصل مذهبهم تماماً، وهو إعراض عن المحكم من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وعن منهج السلف الصالح، وإجماع منعقد بين أهل السنة والجماعة.

قال المروزي رحمه الله في تعظيم قدر الصلاة (ج ٢ ص ٣٤٨): فيمن يقول بهذا يقول بهذا القول من أهل السنة: (ولا فرق بينه وبين المرجئة إذ زعمت أن الإيمان إقرار بلا عمل). اهـ

قلت: والأدهى من ذلك والأمرُّ أن يتأثر بتلك الفكرة الساذجة دعاء يلتقون معنا في أصول الدعوة السلفية المباركة، فتراهم مع الأسف يتمسكون بهذا المعتقد الباطل، ويتكلفون التنقيب عن أدلة له، بتعسفٍ وتكلفٍ وليٍّ لأعناق النصوص، وإخضاعها لتوافق ذلك المعتقد الباطل، وجرّهم ذلك للتدليس بنقل بعض العبادات الموهمة عن علماء ربانيين عُرفوا بصفاء المنهج وصحة المعتقد، ليمعنوا في التضليل، ويوغلوا في التلبيس، فيكتب عليهم وزرها ووزرٌ من اعتقدها، وعمل بمقتضاها إلى يوم القيامة.^(٢)

(١) وقد فصلت القول في ذلك في كتابي (القناعة في شذوذ زيادة «لم يعملوا خيراً قط» في حديث الشفاعة)،

ولله الحمد والمنة.

(٢) قلت: لأن أقوال هؤلاء بعيدة عن التأصيل العلمي، بل بعيدة كل البعد عن منهج السلف، عصمنا الله

وإياكم من الهوى.

قلت: فربيع المدخلي أحيا مذهب المرجئة، ونقله من دائرة النظرية التقليدية كجماعة ذات فكر وكيان إلى منهج يعادي ويوالي عليه اللهم غفرًا.^(١)

قال ابن حجر رحمه الله في فتح الباري (ج ١ ص ٧٢): (وهو أن هذه الشعب تتفرع عن أعمال القلب، وأعمال اللسان، وأعمال البدن). اهـ.

قلت: وهذه الشعب تتفاوت مراتبها بحسب دخولها في مراتب الإيمان الثلاثة.

(١) فمنها: ما هي من أصل الإيمان يزول بزوالها الإيمان بالكلية.

(٢) ومنها: ما هي من الكمال الواجب بزوالها يزول الكمال الواجب، ويفوت صاحبه الثواب، ويستحق به العقاب مع بقاء أصل الإيمان وعدم زواله.

(٣) ومنها: ما هي من شعب الإيمان المستحب تزول بزوالها مرتبة الكمال المستحب، ويفوت صاحبه علو الدرجات، وأسمى المقامات، ولا يستحق به العقاب، ولا يفوته الثواب.

لأن هذه الشعب ليست مما افترض الله على العباد، بل جعلها مجالاً للتسابق في الخيرات، ونيل أعالي الدرجات، وأرفع المنازل في الجنات.^(٢)

(١) قلت: فوجب درء فتنة فكر الإرجاء المعاصر، بوقفة صادقة حيال ذلك، مع عدم إغفال الطرف الآخر وهو فكر الخوارج.

قلت: وللأسف فإن الأجيال القادمة ستدفع ضريبة باهظة حين تستشري تلك الأفكار، وتجد من يروج لها في بلاد الإسلام اللهم سلم سلم.

وقد أوضح أهل العلم فيما سبق أنه لا بد من العمل الظاهر، لوجود الإيمان الباطن الذي في القلب فهما متلازمان لا ينفكان أبداً.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان (ص ١٦٨): (وقد بينا أن الإيمان إذا أطلق أدخل الله ورسوله فيه الأعمال المأمور بها، وقد يقرب به الأعمال، وذكرنا نظائر لذلك كثيرة، وذلك لأن أصل الإيمان هو ما في القلب، والأعمال الظاهرة لازمة لذلك، ولا يتصور وجود إيمان القلب الواجب مع عدم جميع أعمال الجوارح، بل متى نقصت الأعمال الظاهرة كان لنقص الإيمان الذي في القلب، فصار الإيمان متناولاً للملزوم واللازم، وإن كان أصله ما في القلب وحيث عطف عليه الأعمال، فإن أريد أنه لا يكفي بإيمان القلب بل لا بد معه من الأعمال الصالحة). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان الأوسط (ج ٧ ص ٦٤٢ - الفتاوى): (اسم الإيمان يستعمل مطلقاً، ويستعمل مقيداً، وإذا استعمل مطلقاً، فجميع ما يحبه الله ورسوله ﷺ من أقوال العبد وأعماله الباطنة والظاهرة يدخل في مسمى الإيمان عند عامة السلف والأئمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم،

(١) وانظر ((الصلاة وحكم تاركها)) لابن القيم (ص ٤١ - ٤٢) و((الإبانة الكبرى)) لابن بطنة (ج ٢ ص ٨٣٦) و((معارج القبول)) للحكمي (ج ٣ ص ١٠١٦) و((التعليقات المختصرة على العقيدة الطحاوية)) للشيخ الفوزان (ص ١٤٩) و((فتح الباري)) لابن حجر (ج ١ ص ٧٢) و((المفهم)) للقرطبي (ج ١ ص ٣١٧).

الذين يجعلون الإيمان قولاً وعملاً، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويدخلون جميع الطاعات فرضها ونفلها في مسأه). اهـ

فأهل السنة والأثر والحديث لهم قواعد وضوابط، أصّلوها تأصيلاً في غاية النفع، كما أن لهم تحقيقات دقيقة ذكروا فيها أصول الخلاف، وتفاوت الطوائف في مدى التزامها بلوازم أقوالهم في تعريف الإيمان.

فإن الأصل الذي نشأ بسببه النزاع في الإيمان تمسك المخالفين بأصلين فاسدين بنوا عليهما جميع أقوالهم الأخرى وهما:

أحدهما: أن الإيمان كلُّ لا يتبعض، ولا يتجزأ إذا زال بعضه زال كله.

والثاني: قولهم إنه لا يجتمع عند الإنسان طاعة ومعصية، وإيمان وكفر أصغر، وإسلامٌ ونفاقٌ عملي، وأنه إذا وجد أحدهما انتفى الآخر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان (ص ٣٨٧): (ومن العجب أن الأصل الذي أوقعهم في هذا، اعتقادهم أنه لا يجتمع في الإنسان بعض الإيمان وبعض الكفر، أو ما هو إيمان وما هو كفر، واعتقدوا أن هذا متفق عليه بين المسلمين، كما ذكر ذلك أبو الحسن وغيره، فلأجل اعتقادهم في هذا الإجماع، وقعوا فيما هو مخالف للإجماع الحقيقي، إجماع السلف الذي ذكره غير واحد من الأئمة، بل وخرج غير واحد منهم بكفر من قال بقول جهم في الإيمان). اهـ

ولذلك فقد تصدى أهل السنة والجماعة، لهذه البدع، مع بداية ظهورها بالرد والبيان، والحجة والبرهان، حتى صار منهج أهل السنة والجماعة متميزاً جلياً في مسألة الإيمان.

وبما أن المسألة الإيمان هي أول مسألة وقع فيها الخلاف بين أهل القبلة، حتى صار إلى حد التكفير والقتال والتبديع، وكل ذلك كان بسبب خوض البعض في مسألة الإيمان، على أسس غير علمية، بعيدة كل البعد عن أدلة الكتاب والسنة، وفهم سلف الأمة، فأدى ذلك إلى ظهور بدع عدة بدءاً ببدعة الخوارج، وانتهاءً ببدع الجهمية والمعتزلة والمرجئة.

وهذا هو أعظم خطأ وقع فيه أهل البدع، وهو الخطأ في الفهم والنظر والاستدلال.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان (ص ٩٨): (وقد عدلت المرجئة في هذا الأصل عن بيان الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان، واعتمدوا على رأيهم، وعلى ما تأولوه بفهمهم اللغة.

وهذه طريقة أهل البدع... ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ، والتابعين، وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة، ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب، وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضاً...). اهـ

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيـان (ص ٣٣٩): (ومن آتاه الله علماً وإيماناً، علم أنه لا يكون عند المتأخرين - والمعاصرين - من التحقيق، إلا ما هو دون تحقيق السلف، لا في العلم، ولا في العمل، ومن كان له خبرة بالنظريات والعقليات والعمليات، علم أن مذهب الصحابة دائماً أرجح، من قول من بعدهم، وأنه لا يبتدع أحد قولاً في الإسلام، إلا كان خطأ، وكان الصواب قد سبق إليه من قبله^(١)). اهـ

قلت: ولقد صدرت في حق هؤلاء جملة من الفتاوى من علماء السنة تبين انحرافهم وجناباتهم على عقيدة أهل السنة والجماعة.

قلت: ومع نصح هؤلاء العلماء، أعني: أصحاب الفتاوى وغيرهم لهم، بالرجوع إلى الحق إلا أنهم تمادوا في غيهم، واستمروا في ضلالهم وسودوا الصفحات في الردود، وجمعوا الترهات للدفاع عن أنفسهم، ضاربين فتاوى أهل العلم ونصحهم عرض الحائط، نسأل الله الهداية والسداد ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيـان (ص ٣١٥): (وكذلك تجدهم في مسائل الإيـان، يذكرون أقوال الأئمة والسلف، ويبحثون بحثاً

(١) قلت: فهل بعد هذا البيان يأتي من يقرر خلاف ذلك وينسبها إلى السلف زوراً وهتافاً اللهم غفرأ.

يناسب قول الجهمية لأن البحث أخذوه^(١) من كتب أهل الكلام الذين نصرُوا قول جهم في مسائل الإيمان). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان (ص ٣١٤): (وهذا قد وقع فيه طوائف كثيرة من المتأخرين المنتسبين إلى السنة والفقهاء والحديث المتبعين للأئمة الأربعة المتعصبة للجهمية والمعتزلة، بل وللمرجئة أيضاً، لكن لعدم معرفتهم بالحقائق التي نشأت منها البدع يجمعون بين الضدين، ولكن من رحمة الله بعباده المسلمين أن الأئمة الذين لهم في الأمة لسان صدق مثل الأئمة الأربعة وغيرهم... كانوا ينكرون على أهل الكلام من الجهمية قولهم في القرآن والإيمان، وصفات الرب، وكانوا متفقين على ما كان عليه السلف). اهـ.

قلت: ومع أن هؤلاء يدعون التحقيق والتدقيق، وأنهم فرسان الميدان في مسائل الإيمان، إلا أن المتبصر بالحق والسنة يعلم زيف أقوالهم وبعدهم عن عقيدة أهل السنة والجماعة، وجهلهم المركب بها.



(١) كما أخذ ربيع المدخلي عقيدة المرجئة من كتب أهل الكلام كقوله عن الخلاف الذي وقع بين أهل السنة وبين أهل الإرجاء بأنه لفظي صوري!

قلت: وهذا القول قول أهل الكلام من الماتريديّة وغيرهم يزعمون فيها أن الخلاف في هذه المسألة لفظي وليس حقيقياً.

انظر إلى كتب أهل الكلام في هذه المسألة منها: ((حاشية الكستلي على النسفية)) (ص ١٥٨) و((قواعد في علوم الحديث)) للتهانوي (ص ٢٣٥) و((فيض الباري)) للكشميري (ج ١ ص ٥٩) و((النبراس شرح العقائد)) للفرهاري (ص ٤٠٥) و((المسامرة شرح المسابرة)) لابن أبي شريف (ص ٣٧٣).

ذكر الدليل على أن قول ربيع المدخلي
في أن من كفر تارك جنس العمل
فهو على مذهب الخوارج،
وهذا القول هو قول أهل البدع في أهل السنة،
فإنهم يعيبونهم في تكفيرهم بالدليل قديما وحديثا
فتشابحت قلوبهم

قال الإمام أحمد رحمه الله - فيمن يعيب أقوال أهل السنة في المبتدعة -:
(فيعيون قولنا: ويدعون إلى هذا القول أن لا يقال: (مخلوق، ولا غير مخلوق)،
ويعيبون من يكفر^(١)، ويزعمون أنا نقول بقول الخوارج!!!، ثم تبسم أبو عبدالله
كالغتاظ، ثم قال: هؤلاء قوم سوء!^(٢) . اهـ
أخرجه الخلال في (السنة) (ج ٥ ص ١٣٩) من طريق محمد بن علي
الوراق قال ثنا أبو بكر الأثرم فذكره.
قلت: وهذا سنده صحيح.

(١) يعني بالدليل من الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة.

(٢) وكذلك المرجئة العصرية يعيبون أهل السنة في تكفير تارك جنس العمل، فهؤلاء قوم سوء والعياذ بالله.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر الدليل على أن من مذهب السلف
كفر تارك جنس العمل،
وليس هذا مذهب الخوارج كما يدعي ربيع المدخلي،
وذكر الفرق بين مذهب السلف،
وبين مذهب الخوارج في ذلك

اعلم رحمك الله أن السلف والسنة أدخلوا أعمال القلوب في الإيمان،
ومقتضى هذا إدخال أعمال الجوارح لامتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة
البدن بالعبادة.

فالعمل الظاهر لازم للعمل الباطن، فوجوده وجود للباطن، وانتفاءه
انتفاءً للباطن^(١).

قلت: والمراد بالعمل الذي ينتفي الإيمان بانتفائه (جنس العمل الصالح)
لا أفراد، فإن المؤمن قد يترك أعمالاً مفروضة ويبقى مؤمناً، وإن كان لا يستحق
الاسم المطلق.

(١) وانظر: (براءة أهل الحديث والسنة من بدعة المرجئة) للكثيري (ص ٦٣).

قلت: فإن ترك العمل كله زال عنه مطلق الإيمان، لأنه ترك جنس العمل، وترك جنس العمل مسقط لأصل الإيمان، فلا يوجد مؤمن عند أهل السنة والجماعة إلا ولا بدّ أن يأتي بجنس العمل مع الشهادتين.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (التحفة العراقية) (ص ١٧):
 الإيمان أمر وجودي، فلا يكون الرجل مؤمناً ظاهراً حتى يظهر أصل الإيمان، وهو شهادة أن لا إله إلا الله، وشهادة أن محمداً رسول الله، ولا يكون مؤمناً باطناً حتى يقر بقلبه بذلك، فينتفي عنه الشك ظاهراً وباطناً مع وجود العمل الصالح والإيمان). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (التحفة العراقية) (ص ١٧):
 (من كان معه إيمان حقيقي؛ فلا بدّ أن يكون معه من هذه الأعمال بقدر إيمانه، وإن كان له ذنوب). اهـ.

قلت: إذا تقرر مذهب السلف في حقيقة الإيمان تبين لنا أنهم حسنة بين مذهبين خاطئين: مذهب الوعيدية الخوارج، ومذهب المرجئة.
 أما مذهب الخوارج؛ فإنهم يقولون: صاحب الكبيرة يخرج من الإيمان، ويستحق الخلود في نار جهنم، وهو كافر^(١).

(١) قلت: لأن من ارتكب كبيرة فقد خرج من الإيمان، ودخل في الكفر عند الخوارج، فلا يجتمع عندهم في الشخص الواحد ثواب وعقاب، وحسنات وسيئات والله المستعان.

قلت: ومذهب الخوارج مذهب باطل بدلالة النصوص المتواترة الصريحة على عدم خروج مرتكب الكبيرة من مطلق الإيمان.

وأما مذهب المرجئة؛ فإنهم يقولون: إن الإيمان يصح، ولو لم يكن معه أي عمل، فأخروا جميع العمل عن التأثير في الإيمان!.

قلت: ومنشأ قولهم في ذلك هو العدول عن بيان القرآن والسنة والآثار، مع اعتمادهم على عقولهم، وعلى ما تأولوه من اللغة بفهمهم، والله المستعان^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٥٠٦): (فإن أولئك قالوا: قول وعمل لبيئوا اشتماله على الجنس، ولم يكن مقصودهم ذكر صفات الأقوال والأعمال). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٦١٦): (وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع). اهـ.

وأما عند السلف والسنة فإنه يجتمع عندهم في الشخص الواحد الحسنات المقتضية للشواب، والسيئات المقتضية للعقاب، ولذلك فهم يرون التكفير بترك جنس الأعمال على الإطلاق، لأن جنس الأعمال ركن في الإيمان.

وأما الخوارج يرون التكفير بترك أحاد العمل على الإطلاق، كما سبق.

قلت: وهذا هو الفارق بين السلف والسنة، وبين الخوارج الوعيدية!

(١) وانظر: (حقيقة الإيمان) للشثري (ص ١٥).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٥٠٥):
 (القول المطلق، والعمل المطلق في كلام السلف يتناول قول القلب واللسان
 وعمل القلب والجوارح، فقول اللسان، بدون اعتقاد القلب هو قول المنافقين،
 وهذا لا يسمّى قولاً إلا بالتقييد كقوله تعالى: (يَقُولُونَ بِاللَّسَانِ مَا لَيْسَ فِي
 قُلُوبِهِمْ) [الفتح: ١١] وكذلك عمل الجوارح بدون أعمال القلوب هو من أعمال
 المنافقين التي لا يقبلها الله، فقول السلف يتضمن القول والعمل الباطن
 والظاهر). اهـ.

قلت: إذاً هناك فرق واضح بين التكفير بترك جنس الأعمال على
 الإطلاق، والذي قرره السلف والسنة، وبين التكفير بترك آحاد العمل على
 الإطلاق كما قرره الخوارج.

قلت: لكن المرجئة العصرية الذين لم يدرسوا عقيدة أهل السنة والجماعة
 على أيدي العلماء الربانيين، ولم يفرقوا بين مذهب السلف ومخالفهم، يرون أن
 من قال بتكفير تارك العمل بالكلية فقد وافق الخوارج!.

قلت: ومن المعروف لدى صغار أهل السنة والجماعة فضلاً عن كبارهم؛
 أن الخوارج يكفرون بترك جميع الأعمال دون استثناء، أما السلف والسنة فقد
 فصلوا في آحاد العمل، وبينوا أن ترك بعضها كفر، وهي الأعمال التي تدخل في

أصل الإيَّان، وترك بعضها الآخر معصية تنقص من إيَّان الشخص وتعرضه للعقوبة، ولكن لا يكفر بها فتنبه^(١).

قال المروزي رحمه الله في (تعظيم قدر الصلاة) (ج ٢ ص ٨٠٦): (إن الجمهور الأعظم من أهل السنة يقولون: إن الإيَّان واحد له أصل وفروع^(٢))^(٣)، فأصله مفترض، وفرعه: منه مفترض، ومنه لا مفترض.

فأما المفترض: فهو ما أوجبه الله على عباده بقلوبهم وجوارحهم، وذلك معلوم محدود، لأن الحكم لا يوجب إلا معلوماً يستوجب الثواب من أتاه، ويستوجب الذم والعقاب من قصر عنه بعد علم، والباقي من الإيَّان هو نافلة لم يفترضه الله عز وجل). اهـ.

وقال أبو عثمان الصابوني رحمه الله في (عقيدة السلف، وأصحاب الحديث) (ص ٨٦): (ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة، صغائر كانت، أو كبائر، فإنه لا يُكفَّرُ بها، وإن خرج من الدنيا غير تائب منها، ومات على التوحيد والإخلاص، فإن أمره إلى الله عز وجل، إن شاء عفا عنه، وأدخله الجنة

(١) وانظر: (قواعد في بيان حقيقة الإيَّان) للشيخان، و(أصول السنة) للإمام أحمد (ص ٧٤)، و(فتاوى إسلامية) فتوى: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (ج ١ ص ٢١).

(٢) قلت: وهذا التفصيل ليس الذي قرره المدخلي: أن الإيَّان شرط كمال في الإيَّان، فتنبه.

(٣) وهذا مثل قول الحكمي رحمه الله في (معارج القبول) (ج ٢ ص ٣٠) عندما كان يرد على الخوارج: (والفرق بين هذا، وبين قول السلف الصالح أن السلف لم يجعلوا كل الأعمال شرطاً في الصحة، بل جعلوا كثيراً منها شرطاً في الكمال). اهـ.

يوم القيامة... وأن شاء عاقبه وعذبه مدة بعذاب النار، وإذا عذبه لم يخلده فيها بل أعتقه، وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (العقيدة الواسطية) (ص ١٧٨):
(ومن أصول أهل السنة والجماعة أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما يفعل الخوارج). اهـ.

وقال الإسماعيلي رحمه الله في (الاعتقاد) (ص ٨٦): (ويقولون -يعني أهل السنة-: إن أحداً من أهل التوحيد، ومن يُصلي إلى قبلة المسلمين، لو ارتكب ذنباً، أو ذنباً كثيرة، صغائر، أو كبائر، مع الإقامة على التوحيد لله، والإقرار بما التزمه وقبلة عن الله، فإنه لا يُكفر به، ويرجون له المغفرة، قال تعالى: (وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ) [النساء: ٤٨]). اهـ.

وقال محمد بن وضاح أخبرني زهير بن عباد رحمه الله قال: (كل من أدركت من المشائخ مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وعيسى ابن يونس، وفضيل بن عياض، وعبدالله بن المبارك، ووكيع بن الجراح، وغيرهم لا يكفرون أحداً بذنب^(١))، ولا يشهدون لأحد أنه في الجنة وإن لم يعص الله، ولا أنه في النار، وإن

(١) أي: بكل ذنب، لأن من الذنوب ما يكون كفراً كما بين أهل العلم.

عمل الكبائر، ومن خالف هذا، فهو عندهم مبتدع، قال ابن وضاح: وقال لي يونس بن عبد الأعلى: إلزم هذا، ولا تدعه، وقال حسين بن الحسن المروزي: هذا هو الحق، ولا يقول خلافه إلا زنديق^(١).

وقال شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في (شرح العقيدة الواسطية) (ج ٢ ص ٢١٨): (أهل القبلة هم المسلمون، وإن كانوا عصاة، لأنهم يستقبلون قبلة واحدة، وهي الكعبة، فالمسلم عند أهل السنة والجماعة لا يكفر بمطلق المعاصي والكبائر). اهـ

وقال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في (شرح العقيدة الواسطية) (ص ١٨): (وأهل السنة والجماعة مع أنهم يرون أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان، وأنه يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، هم مع ذلك لا يحكمون بالكفر على من يدعي الإسلام، ويستقبل الكعبة بمطلق ارتكابه المعاصي التي

وقد شرح الفرق بين الاطلاقين ابن أبي العز الحنفي رحمه الله، فقال في (شرح العقيدة الطحاوية) (ص ٢٥١): (امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول بأننا لا نكفر أحداً بذنب، بل يُقال: لا نكفرهم بكل ذنب، كما تفعله الخوارج، وفرق بين النفي العام، ونفي العموم، والواجب إنها هو نفي العموم مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب). اهـ

قلت: ومما يؤيد هذا، ما رواه إسحاق النيسابوري في (مسائل أحمد) (١٨٧٦): (حضرت رجلاً عند أبي عبدالله، وهو يسأله: فجعل الرجل يقول: وأن لا يكفر أحداً بذنب؟ قال أبو عبدالله: اسكت!، من ترك الصلاة فقد كفر).

(١) أثر حسن.

أخرجه ابن أبي زَمِينٍ في (أصول السنة) (١٤٦) بإسناد حسن.

هي دون الشرك والكفر كما يفعل الخوارج، حيث قالوا: من فعل كبيرة فهو في الدنيا كافر!، وفي الآخرة مخلد في النار، لا يخرج منها). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٥١٠): (ثم قالت الخوارج والمعتزلة: الطاعة كلها من الإيمان فإذا ذهب بعض الإيمان، فذهب سائرُه، فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان)^(١). اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في (الفتاوى) (ج ٧ ص ٥١٠): (وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه، فلم يقولوا بذهاب بعضه، وبقاء بعضه)^(٢). اهـ.

قلت: فأهل السنة والجماعة يكفرون بترك الأعمال التي تركها يهدم أصل الإيمان... إذا فجنس الأعمال ركن في صحة الإيمان عند السلف والسنة كما تقرر، أما أحاده فعلى التفصيل الذي ذكرناه، والله المستعان.

(١) قلت: فالخوارج ذهبوا إلى كفر مرتكب الكبيرة وخلوده في النار وأنه يعذب فيها عذاب الكفار!.

(٢) قلت: وربيع لم يفرق بين هذا وذاك، فوصف أهل السنة بالخوارج إذا كفروا تارك جنس العمل، والله

قلت: ومن هنا يتبيّن خطأ المرجئة أنهم يصفون المخالفين^(١) لهم بالخوارج إذا كفّروا بترك جنس العمل.^(٢)

قلت: وهذا فيه تجن على السلف من جهتين:

الأولى: أنهم نسبوا إلى السلف ما ليس من اعتقادهم.

الثانية: أنه يلزم على ذلك وصف السلف بهذا الوصف الشنيع!.

قلت: فما زال السلف يكفّرون بترك جنس العمل، لأنهم يرون أن جنس الأعمال ركن في الإيمان، والله المستعان.

قال الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: (الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

وضوح عقيدة السلف

فإن عقيدة أهل السنة والجماعة عقيدة واضحة صافية، لا لبس فيها ولا غموض، لأنها مأخوذة من هدي كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وقد دونت أصولها ومبانيها في كتب معتمدة توارثها الخلف عن السلف، وتدارسوها، وحرروها، وتواصوا بها، وحثوا على التمسك بها، كما قال عليه الصلاة

(١) وهم السلف، وأهل السنة والجماعة!.

(٢) وهذه بدعة قديمة، فإن أهل البدع في القديم يعيرون أهل السنة في تكفيرهم بالدليل من الكتاب والسنة،

والله المستعان.

والسلام: (لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله تبارك وتعالى)، وهذا أمر لا شك فيه، ولا جدال حوله.

ظهور نابذة تنازع أهل السنة في الإيمان

إلا أنه ظهرت في الآونة الأخيرة نابذة من المتعالين^(١) جعلت بعض أصول هذه العقيدة مجالاً للنقاش، والأخذ، والرد، ومن ذلك قضية الإيمان، وإدخال الإرجاء فيه، والإرجاء - كما هو معلوم - عقيدة ضالة تريد فصل العمل، وإخراجه عن حقيقة الإيمان، بحيث يصبح الإنسان مؤمناً بدون عمل، فلا يؤثر تركه في الإيمان انتفاءً ولا انتقاصاً، وعقيدة الإرجاء عقيدة باطلة قد أنكرها العلماء وبيّنوا بطلانها، وآثارها السيئة، ومضاعفاتها الباطلة، وآل الأمر بهذه النابذة إلى: أن تُشنع على من لا يجاريها ويوافقها على عقيدة الإرجاء، ويسمونهم بالخوارج والتكفيريين، وهذا قد يكون لجهلهم بعقيدة أهل السنة والجماعة، التي هي وسط بين مذهب الخوارج الذين يكفرون بالكبائر - التي هي دون الكفر - وهو مذهب باطل، وبين مذهب المرجئة الذين يقولون لا يضر - مع الإيمان - الذي هو عندهم مجرد التصديق - لا يضر معه معصية وإن كانت كبيرة.

(١) كربيح المرجعي، وإخوانه المرجئة! في (شبكة سحاب الحزبية!)، وغيرهم!.

فأهل السنة والجماعة يقولون: إن مرتكب الكبيرة -التي هي دون الكفر- لا يكفر كما تقوله الخوارج، ولا يكون مؤمناً كامل الإيمان كما تقوله المرجئة.
بل هو عند أهل السنة مؤمن ناقص الإيمان، وهو تحت المشيئة -إن شاء الله غفر له، وإن شاء عذبه بقدر ذنوبه- كما قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ) [النساء: ٤٨] (١). اهـ.

قلت: فإذا عرفت اعتقاد أهل السنة في ذلك، فالآن استمع على أقوال ربيع المخلط، وهو يخلط مذهب أهل السنة بمذهب الخوارج، ولم يستطع أن يفرق بين مذهب أهل السنة، وبين مذهب الخوارج في ترك (٢) العمل، ولذلك رمى أهل السنة ب(الخوارج!) وب(التكفيريين!) والله المستعان.

فقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٣١): (فهم يسلكون مسلك الخوارج في رمي أهل السنة بالإرجاء!). اهـ.

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٣١): (ورثة الخوارج!). اهـ.

وقال ربيع المرجئ في (كشفه البالي) (ص ٦٢): (هذا مذهب الخوارج؛ مذهب تكفيري وأظنهم يريدون هذا!). اهـ.

(١) (مجلة الدعوة) عدد (١٧٤٩) ٤ ربيع الآخر (١٤٢٦هـ).

(٢) قلت: فهو لم يفرق بين مذهب أهل السنة، وبين مذهب الخوارج في مسألة التكفير، فهو يرمي أي جماعة بالتكفيريين أو الخوارج إذا كفرت تارك جنس العمل، حتى لو بالضوابط الشرعية اللهم غفرًا.

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٦٣): (هم كأنهم يريدون قاعدة مضطردة أي: أن كل من نقص إيمانه خرج من الإيمان! يعني خبث!، وهذا مذهب الخوارج!). اهـ.

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٨٢): (وهم يسيرون على طريقة الخوارج!). اهـ.

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ١٠٣): (ولما استمر الحدادية في الإرجاف بجنس العمل خلفاً للتكفيريين!). اهـ.

وقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ١١٥): (ومن أخرى يشابهون الخوارج؛ في أنهم يدندنون حول التكفير، وتفوح من مواقفهم روائح الخوارج والدندنة حول أصولهم!). اهـ.

وقال ربيع المرجى في (مجموعه الفاضح) (ص ٤١٨): (وحماية من استغلال التكفيريين لإطلاق بعض السلفيين لجنس العمل!)^(١). اهـ.

قلت: وكلامه هذا كله يتصّبب جهلاً باطلاً، وادّعاءً كاذباً، وفيها أعوج سقيماً، فليس فيه علمٌ يُرَدُّ، أو شُبُهَةٌ تُصَدُّ إلا ضرورة.

(١) وهو دائماً وأبداً ينكر أنه قال: كذا، أو قال: كذا، وكتبه وأشرطته تُدينه بضلالاته هذه اللهم غفرًا.

وهذا يدل أن المدخلي لا يفرق بين مذهب السلف، وبين مذهب الخوارج
في مسألة التكفير كما سبق ذكره والله المستعان.
هذا وأسأل الله تعالى أن يُثَبِّتَنَا عَلَى هَدْيِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي فَهْمِ الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.



ذكر الدليل على إنكار ربيع المدخلي
قوله بالتنازل عن أصول الدين،
وهو قال ذلك في كتبه وأشرطته،
وهذا من الكذب، والتحريف، والتلبيس، والخيانة، والتدليس على المسلمين

لقد أنكر المدخلي كعاداته أنه قال بالتنازل عن الأصول للمصلحة كما في (كشفه البالي) (ص ٧٢).

وإيكم أقواله بالتنازل عن أصول الدين، وردود علماء السنة عليه:

(١) قال ربيع في (المجموع الفاضح) (ص ١٥٦): (وأضيف: أليس المشركون أنفسهم قد اقترحوا على رسول الله ﷺ أموراً يوم صلح الحديبية للتنازل عنها، فلأجل المصالح والمفاسد التي راعاها استجاب لهم فيها، وهي من أصول الأصول). اهـ

(٢) وقال ربيع في (المجموع الفاضح) (ص ١٥٩): (أقول: لقد تسامح رسول الله ﷺ في هذا الصلح في أمور عظيمة من أصول وفروع، فمن الأصول التي تسامح فيها: عدم كتابة: (بسم الله الرحمن الرحيم) والأخذ بما اقترحه سهيل بن عمرو: (باسمك اللهم)... وتسامح في عدم كتابة: (محمد رسول الله)، وهي الركن الثاني من أركان الشهادتين، أصل الإسلام، وكتابة ما أصر عليه سهيل بن عمرو مندوب قريش). اهـ

قلت: فربيع هنا لم يفرق بين عدم كتابة (بسم الله الرحمن الرحيم)، وكتابة (محمد رسول الله) في الظاهر، وبين التنازل عن الأصول حقيقة، فظن بأن عدم كتابة ذلك هذا فيه تنازل النبي ﷺ عن الأصول حقيقة، وهذا من جهله، وفهمه السقيم للنصوص، وإلا من تدبر صلح الحديبية رأى أن النبي ﷺ ترك الكتابة في الظاهر، مع بقاء ذلك حقيقة^(١) كما بين العلماء بلا مخالف.

(٣) وقال ربيع في (مذكرة نصيحته) (ص ٧): (وإذن فترك الرسول ﷺ لهذا العمل ليس من باب عمل فرعي، وإنما هو دفع للفتنة، وتأصيل للأمة لتواجه به الأخطار والمشاكل والفتن!). اهـ

(٤) وقال ربيع في (مذكرة نصيحته) (ص ٩): (فهل هذا التصرف، وهذه الموافقة، والتسامح كانت في أمور يسيره، أو كانت في أمور كبيرة، وأصول عظيمة!). اهـ

(٥) وقال ربيع في (مذكرة هل يجوز التنازل عن الواجبات...) (ص ١٥): (فهؤلاء علي، وابن عمر، وجابر كانوا ممن يرى وجوب القصر، ومع ذلك يصلون وراء عثمان درءاً للفتن، وسداً لأبوابها التي تؤدي إلى سفك الدماء، وفشل الأمة، وتسليط الأعداء عليها، ألا يكون هذا من التنازل عن الأصول والواجبات من أجل هذه الغايات الكبرى!). اهـ

(١) هكذا قال العلماء منهم: (الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ صالح اللحيدان، والشيخ عبدالله الغديان، والشيخ فالح الحربي والشيخ محمد السبيل) وغيرهم.

٦) وقال ربيع في (المجموع الفاضح) (ص ٣٤٢): (وفي هذا إبطال لقول من يقول: إنه لا يجوز التنازل عن الواجبات بل فقط عن السنن المستحبات...). اهـ.

٧) وقال ربيع في (المجموع الفاضح) (ص ٣٦٠): (ألا يكون هذا من التنازل عن الأصول والواجبات من أجل هذه الغايات الكبرى عند من يرى أن الأصل هو القصر). اهـ.

وقال ربيع في (المجموع الفاضح) (ص ٣٦٠): (فهو تسامح في أصول وواجبات لا في سنن ومستحبات). اهـ.

٨) وقال ربيع في (المجموع الفاضح) (ص ٣٦٤): (وفيه إبطال دعواه بأنه لا يتنازل عن الواجبات والأصول). اهـ.

٩) وقال ربيع في (المجموع الفاضح) (ص ٣٧٢): (ومما يؤكد أن رسول الله ﷺ وأصحابه قد تنازلوا عن واجبات عظيمة! مراعاة لمصالح كبرى!!). اهـ.

١٠) وقال ربيع في (المجموع الفاضح) (ص ٣٧٢): (فمن يقول إنه لا يجوز التنازل عن الواجبات فقد أبعد النجعة عن فقه كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وفقه سيرته، وفقه علماء الشريعة!!!). اهـ.

هكذا يفترى على الله تعالى، ويفترى على رسوله ﷺ، ويفترى على سنته ﷺ، ويفترى على علماء الشريعة، بفهمه السقيم لنصوص الكتاب والسنة، وأقوال علماء الأمة على التنازل عن الأصول والواجبات والله المستعان.

فاجعل هذه المقاطع نصب عينيك، وافهم محتواها حق الفهم لترد أكاذيب، وأباطيل ربيع، وحزبه السحابية في دعواهم بجواز التنازل عن أصول الدين وواجباته من أجل المصلحة زعموا، وقمع أكاذيبهم بهذه المقاطع وما حوته من باطل وافتراءات على دين الله تعالى.^(١)

وإليكم أقوال أهل السنة والجماعة في ردِّهم على افتراءاته في دين الله تعالى:
 أولاً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ حفظه الله مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء، ورئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

(١) سئل فضيلة الشيخ: سماحة الشيخ هناك من يقول بجواز التنازل عن أصول الدين، ويستدل في ذلك بـ(صلح الحديبية) وجزاكم الله خيراً؟
 فأجاب فضيلته: (هذا خطأ الرسول ﷺ ما تنازل، الرسول هو رسول الله ﷺ، لكن لما طلب المشركون أن يكتب قال: (أنا رسول الله وإن كذبوني) هذا ما فيه تنازل أي تنازل هذا ما فيه تنازل في كتاب الصلح، قالوا لا تكتب رسول الله،

(١) وربيح ينكر أنه قال ذلك، نعوذ بالله من الكذب.

قال ربيع في (شرحه البالي لعقيدة السلف) (ص ٦٩): (أنا قلت: رسول الله ﷺ تنازل عن كتابة بل تسامح في كتابة (رسول الله) في صلح الحديبية مراعاة للمصالح ودرءاً للمفاسد). اهـ

فقال ﷺ، (أنا رسول الله وإن كذبوني) ما فيه تنازل هذا، الدين لله ما يتنازل فيه للبشر).^(١) اهـ

(٢) وسئل فضيلة الشيخ: سباحة الشيخ بعض الناس يقول بجواز التنازل عن أصول الدين، ويستدل على قوله بأن النبي ﷺ تنازل عن كتابة (بسم الله الرحمن الرحيم) في صلح الحديبية، وتنازل عن اتجاه القبلة في الصلاة على الدابة، فما صحة هذا القول، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (ما أدري هذه الفكرة سمعتها منذ أيام، وسؤلنا عنها مرة، أو مرتين، ومن قال هذا أظن المتكلم بها، أخشى أن يكون في قلبه زيغ، أي تنازل في شرع الله تعالى، شرع الله تعالى ليس لنا حقاً بالتنازل عنه، شرع الله شرعاً شرعه، وأوجبه علينا شرعه من الدين ووصى به محمداً ﷺ).

كما قال تعالى: ﴿وَصَيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٣]. فالشرع ليس بهوائنا، وعقولنا، هذه أوامر من رب العالمين، وواجبات أوجبها الله تعالى علينا، والنبي ﷺ ما تنازل هو رسوله الله، لكن المشركين لما أنكروا، قال: أنا رسول الله، وإن أبيتم، هذا ليس تنازل، ما قال أنا ما قلت إني رسول الله حاشى وكلا قال: (أنا رسول الله وإن كذبوني)، هل

(١) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٧٤)، و((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

يكون هذا تنازل عن المبادئ... فهذه أقوال خاطئة كاذبة، لا يمكن لهم دليل، هذا الأقوال يأتي بها من يروج الباطل، ويدعو إلى الباطل، الرسول ﷺ ما تنازل إنما هو رسول الله، وقال: (أنا رسول الله وإن كذبتُموني). لم يقل لست برسول الله لم يقله على لسانه حاشى وكلا، وإنما أرادوا أن يمحووا لفظ الرسول ﷺ من الكتابة، فهذه الفكرة عن التنازل، هذه أقوال سيئة كاذبة يتقونها ويفترها من لا علم له في شريعة الله).^(١) اهـ

ثانياً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ الدكتور صالح بن فوزان الفوزان حفظه

الله عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

(١) سئل فضيلة الشيخ: أحسن الله إليكم، يقول السائل: بعضهم يقول بأنه يجوز التنازل عن أصول الدين، ويستدل على قوله أن النبي ﷺ تنازل عن كتابة (بسم الله الرحمن الرحيم) في صلح الحديبية، وقال: (اكتب بسمك اللهم)، وتنازل عن: (الاتجاه إلى القبلة في الصلاة على الدابة)^(٢)، ما صحة هذا الكلام، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (هذا كلام باطل وضلال - والعياذ بالله - الرسول ﷺ لم

يتنازل عن الرسالة لما قال: (اكتب هذا ما صالح عليه محمد بن عبدالله)، وهو

(١) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٧٦)، و((شريط مسجل)) بصوت

الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

(٢) والعجيب من ربيع أنه ينكر قوله بالتنازل عن الأصول للمصلحة.

محمد بن عبدالله، وهو رسول الله ﷺ، وليس من لازم ثبوت رسالته أن يكتب على الورق، بل هو رسول الله ﷺ، وهذا من ارتكاب أخف الضررين يدفع أعلاهما، وهذا من درء المفسد، و(درء المفسد مقدم على جلب المصالح)، هذه قاعدة شرعية، لكن ليس معناها أن الرسول ﷺ قال: أتنازل لست برسول الله ﷺ، هل قال هذا حاشى وكلا، قال: (والله إني رسول الله وإن كذبتُموني اكتب محمد بن عبدالله).

وأما الصلاة النافلة على الراحلة إلى حيث توجهت به فهذا ليس تنازلاً عن القبلة، لكن قبلة الراكب في النافلة حيث ما توجهت به راحلته، وأما قبلة غير الراكب وفي الفريضة فلا بد أن تكون إلى الكعبة، لأن استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة في الفريضة، وأما النافلة فأمرها أوسع، والله جل وعلا يقول: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]. قال بعض المفسرين: هذه الآية نزلت في التنفل على الراحلة في السفر^(١). اهـ

(٢) وسئل فضيلة الشيخ: هناك رجل يدعي بجواز التسامح والتنازل عن الواجبات الشرعية بدعوى مراعاة المصالح والمفاسد، ويستدل على ذلك بترك المرأة الحائض للصلاة والصيام مع إنها ركن الإسلام، ومع ذلك يستدل لذلك بترك النبي ﷺ لكتابة (بسم الله الرحمن الرحيم) وعدم كتابة (محمد رسول الله)،

(١) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٨٥)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

وكذلك ترك الوضوء على من لم يجد الماء، ما صحة هذه الاستدلالات، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (هذا الاستدلال باطل، وإلحاد في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وهذا الرجل يجب عليه أن يتوب إلى الله، ويعلن توبته عن هذا الخوض في أحكام الله عز وجل بغير علم، وبغير بصيرة وبهوى.

ولا يجوز له أن يقول بمثل هذا الكلام، ولو طبق كلامه هذا لتغير الدين كله، ومن قال أن المصلحة تقتضي هذا، فلا تصلون لأن المصلحة تقتضي-، فلا تصلون حتى لا يعيركم الكفار، لا تدفعون الزكاة، وفي المسلمين فقراء يحتاجون إلى الزكاة، فهذا الأمر لا يجوز أبداً.

فهذا يجب عليه أن يتوب إلى الله عز وجل، ويرجع للحق والصواب، ويجب الإنكار عليه.

وأما الرسول ﷺ ترك الكتابة، ولم يتنازل عن الأصول، وما منع (الرحمن)، وأنه لا يقال (الرحمن الرحيم) ما منع هذا، ومحى الاسم من أصله، بل ترك الكتابة فقط، وتركه للكتابة لا يدل على ترك الاسم (اسم الله) عز وجل).^(١) اهـ
ثالثاً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الغديان حفظه الله عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

(١) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٩٣)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الرابع، وجه (أ).

(١) سئل فضيلة الشيخ: بالنسبة يا شيخ لمسألة الصلح في الحديبية، وأن النبي ﷺ لم يكتب (محمد رسول الله)، وكتب (محمد بن عبد الله)، هل في ذلك تنازل عن أصل، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (لا... هذا الأمر من السياسة الشرعية، كما ترك النبي ﷺ الأعرابي يبول في المسجد، وكما ترك النصارى في نجران يصلون إلى مسجد القدس بعد فرض الصلاة إلى المسجد الحرام، وهم في المدينة، تركهم يصلون، هذا من باب السياسة، لا... ما تنازل النبي ﷺ، هذه من الناحية السياسية).^(١) اهـ

(٢) وسئل فضيلة الشيخ: بعضهم يقول يجوز التنازل عن أصول الدين، ويستدل بقوله أن النبي ﷺ تنازل عن كتابة (محمد رسول الله) في صلح الحديبية، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (نتنازل عن أصول الدين، هذا لا يجوز... هذا لا يجوز ما هذا الكلام).^(٢) اهـ

رابعاً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ فالح بن نافع الحربي^(١) حفظه الله مدير المعهد بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سابقاً.

(١) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ٩٩)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع) الجزء الأول، وجه (أ).

(٢) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ١٠٠)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

(١) سئل فضيلة الشيخ: هناك من يقول: بالتنازل عن أصول الدين، ويستدل بحديث في (صلح الحديبية) في أن النبي ﷺ ترك كتابة (بسم الله الرحمن الرحيم)، و(محمد رسول الله)، فما صحة هذا القول، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (هذا القول ليس صحيحاً، وقد أجاب عنه العلماء، ورد على قائله، منهم: مفتي المملكة العربية السعودية الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، والشيخ صالح اللحيدان، وكذلك الشيخ صالح الفوزان، وهؤلاء علماء كبار ردوا على هذه المقالة، فينبغي الرجوع إلى ردّهم وكلامهم، ونحن إن شاء الله تعالى سنبيّن هذا في كتابنا (الغرر الجليات في الرد على المدخلي ومؤيديه بالعمومات والكليات) ونذكر أيضاً كلام العلماء هناك، ولا شك أن القول بالتنازل عن الأصول هو قول باطل، وفساد، ويرد على قائله).^(٢) اهـ

خامساً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ صالح بن محمد اللحيدان حفظه الله عضو هيئة كبار العلماء، ورئيس مجلس القضاء الأعلى سابقاً.

(١) سئل فضيلة الشيخ: بعضهم يقول يجوز التنازل عن أصول الدين، ويستدل على قوله أن النبي ﷺ تنازل عن كتابة: (بسم الله الرحمن الرحيم) و(رسول الله ﷺ) في صلح الحديبية، وقال: (اكتب باسمك اللهم)، وتنازل عن

(١) وهو من علماء أهل السنة والجماعة كما قال (الشيخ ابن باز رحمه الله، والشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، والشيخ صالح الفوزان) وغيرهم.

(٢) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ١٠٤)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الأول، وجه (أ).

(الاتجاه إلى القبلة في الصلاة على الدابة)، فما صحة هذا الكلام، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (أتعرف ما هي أصول الدين؟!، أصول الدين هي الإيمان، هل يصح لإنسان أن يتنازل عن الصلاة، ويقول: لا.. يكفيني أداء الزكاة؟!، هل يصلح أن يقول الإنسان أتنازل عن الأمور البدنية، وأكتفي بما يستقر في قلبي من الإيمان؟!).

والنبي ﷺ عندما قال للكاتب (اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم) وقال له سهيل: (لا نعرف اكتب ما تكتب أنت وآبائك)، (باسمك اللهم) فرفض الكاتب أن يكتب فقال: (آتني إياه) ومحامها هو سيتعاقد بغض الطرف من يقول: (باسم هبل) أو (بسم الله)...

لكن كلمة (باسمك اللهم) المقصود عند الطرفين الله جل وعلا، فالقول أنه ترك أصلاً لإبرام عقد من المصلحة، الله أراد إبرامه، ما يعد تنازلاً عن أصول الدين، ولو قلنا أن الإنسان من حقه أن يتنازل عن ما يقدر على عمله، وأن يتركه لقلنا نترك الإيمان والإسلام، وهذا تناقض، فإن هذا التخريج وقوله، إنما يأتي على الأمر الديني بالقضاء، ينبغي على الإنسان أن يتمسك بدينه، ولا يتخلى عن شيء يجب أن يقوم به إلا في حدود ما أذن الله جل وعلا به، وعند الخطر النهائي إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان، لكن لو ثبت على الحق لا يلام، لأن النبي ﷺ

ذكر أن من كان قبلنا يُؤتى الرجل بالمنشار فيوضع في حفرة وينشر- في منشار الحديد ما بين لحمه وعظمه لا يصدده ذلك عن دينه).^(١) اهـ

سادساً: ذكر فتاوى العلامة الشيخ محمد بن عبدالله السبيل حفظه الله عضو هيئة كبار العلماء، وإمام وخطيب المسجد الحرام والرئيس العام لشؤون المسجا الحرام والمسجد النبوي سابقاً.

سئل فضيلة الشيخ: بعضهم يقول، يجوز التنازل عن أصول الدين، ويستدل على قوله بأن النبي ﷺ تنازل عن كتابة: (بسم الله الرحمن الرحيم) في (صلح الحديبية)، وقال: (اكتب باسمك اللهم)، وتنازل عن (الاتجاه إلى القبلة في الصلاة على الدابة)، فما صحة هذا الكلام، وجزاكم الله خيراً؟.

فأجاب فضيلته: (لا.. هذا الكلام غير صحيح، وهذه الساعة مجبر على ذلك، وَوَقَّعَ مع المشركين، والنبي ﷺ التزم بالصلح، وبعد أشهر فتح مكة، فهذا الكلام لا يجوز، لأنهم كانوا مضطرين على هذا الصلح، وبعد فتح مكة كان الأمر غير ذلك).^(٢) اهـ

(١) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ١٢٨)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الثالث، وجه (ب).

(٢) انظر (الانتصار في فتاوى العلماء الكبار) جمع: أبي معاذ السلفي، (ص ١٣٣)، و ((شريط مسجل)) بصوت الشيخ، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي) الجزء الرابع، وجه (أ).

فائدة: فتوى العلامة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله محدث الديار اليمينية، وهي في مسألة ربيع بعينها في التنازل عن الواجبات، أو المستحبات من أجل المصلحة.

سئل فضيلة الشيخ: هل يجوز ترك بعض الواجبات، أو المستحبات، أو فعل بعض المحرمات والمبتدعات تحت ذريعة مصلحة الدعوة، أو لا؟.

فأجاب فضيلته: (إن كنت من الإخوان المسلمين^(١) فقد أجاز لك شيخك ترك ما تراه في مصلحة الدعوة، وإن كنت من أهل السنة، قلت: لست مفوضاً في دين الله، ويقول الله سبحانه وتعالى لنبية محمد ﷺ: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تَبْتَئَاكَ لَقَدْ كِدْتُمْ تَرَكْنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٧٤ و ٧٥]، ويقول سبحانه وتعالى بيان إنك لست مفوضاً في هذا الدين، ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، ويقول لنبية محمد ﷺ: ﴿فَاسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتُ﴾ [هود: ١١٢]، ويقول تعالى: ﴿فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ﴾ [فصلت: ٦]. فنحن مأمورون بالاستقامة، وما يدرينا أن يكون هذا التنازل سبباً للهزيمة النفسية^(٢)، وقد وضع الله المستعان.

(١) وهل المدخلي إلا كذلك والله المستعان.

(٢) صدق الشيخ رحمه الله في ذلك، فالمدخلي مهزوم بين الأحزاب الآن، فرجع إلى إخوانيته القديمة، فقال بالتنازل عن الأصول لمصلحة الدعوة زعم.

إذاً فلا نترك واجباً من أجل مصلحة الدعوة فالله أغير على دينه، ولا ترتكب محرم، ولا تحلق لحيتك من أجل مصلحة الدعوة، أي نعم لا تلبس البنطلون من أجل مصلحة الدعوة، لا تترك الترتيبات من أجل مصلحة الدعوة، لا تلبس الكرافته من أجل مصلحة الدعوة، نعم لا تدخل في الديمقراطية من أجل مصلحة الدعوة، لا تدخل وهكذا، الله أغير على دينه منا، والله يقول لنبىه محمد ﷺ: ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [الشورى: ٤٨]. (١) اهـ

قلت: فأى حجة لربيع إذاً في ردود أهل العلم عليه بقوله بالتنازل عن الأصول^(٢). (٣)

بل كذب ربيع أن العلماء لم يردُّوا عليه نعوذ بالله من الكذبات، والخيانات، والتليسات.

(١) ((شريط مسجل)) بصوته، بعنوان: (أقوال علماء أهل السنة والجماعة في منهج ربيع المدخلي)، الجزء الأول، وجه (ب)، تحت شعار: (العلماء هم الحجة للفصل في الخلافات).

(٢) وربيع يدرك أن الحق من أهل السنة والجماعة، ولكنه يجحد ما عندهم من الحق، ويعاند ويكابر، ويراوغ في ردوده ووغان الثعلب المكَّار، نعوذ بالله من الخذلان.

(٣) قلت: وإذا أردت أن تعرف أيضاً بطلان استدلال ربيع على التنازل عن الأصول انظر: (شرح صحيح مسلم) للنووي (ج ٦ ص ٣٨٣)، و(شرح صحيح البخاري) لابن بطال (ج ٨ ص ٨٨)، و(فتح الباري) لابن حجر (ج ٥ ص ٣٥٢).

فقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٧٠): (وكذبت أنت في قولك

عن أهل العلم والتوحيد والعقيدة أنهم قد ردّوا عليّ!!!)^(١). اهـ

اللهمّ فلك الحمد، وإليك المشتكى، وأنت المستعان، وبك المستغاث،

وعليك التكلان، ولا حول ولا قوة إلاّ بك، وأنت حسبنا ونعم الوكيل.



(١) قلت: رغم المدخلي يزعم أنهم من أهل التوحيد والعقيدة ويسلم لعلمهم، ولم يرجع، ولم يتب على أيديهم والله المستعان .

(٢) فقال ربيع المرجى في (كشفه البالي) (ص ٧٠): (ونحن نسلم بعلمهم، وأنهم أهل التوحيد والعقيدة). اهـ

إذا فلماذا لم تسلم لهم، وتتب على أيديهم؟!!!.